

V.9

الشوكاني، محمد بن علي •
نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار •

S.286

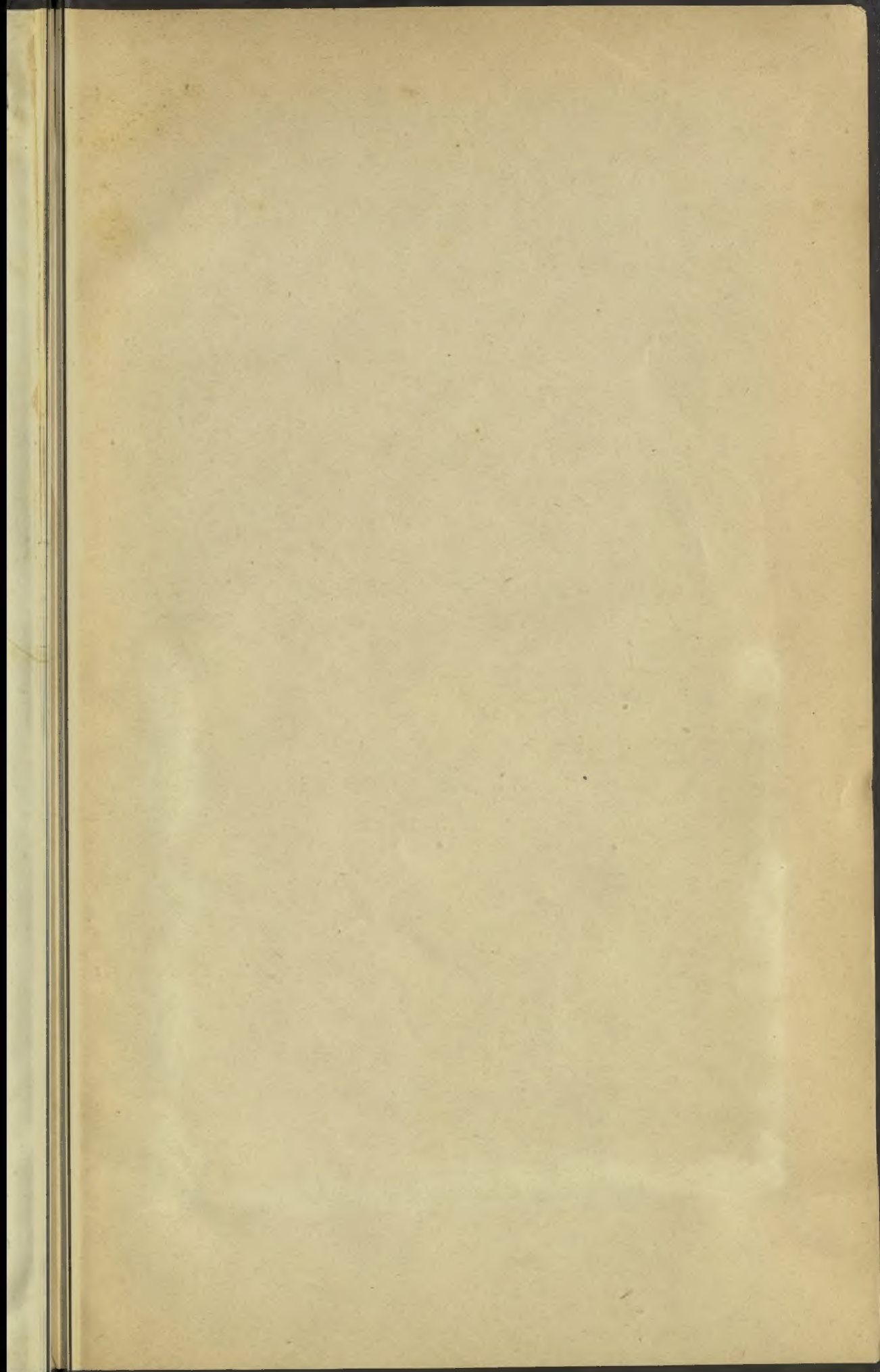
APR 6

[REDACTED]

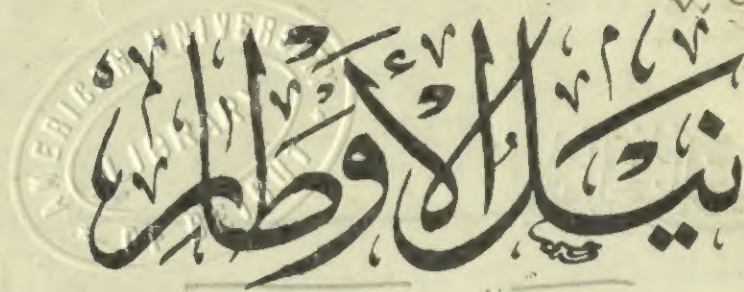
[REDACTED] A

[REDACTED]

APR 20 1898



297.124
I247maA
v. 9, c. 1



شرح
مَنْ تَقَى الْأَخْبَارَ
مِنْ أَهْلِ دِيَارِ سَيِّدِ الْأَخْبَارِ

للشيخ الامام العلامة المجتهد الرباني

قاضى قضاء القطر البماني

محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى

سنة ١٢٥٥ هـ

.....

الجزء التاسع

طبع على نفقة جماعة من السافيين

(عنيت بنشره وتصحيحه ومقابلة أصوله والتعليق عليه)

(للمرة الثانية سنة ١٣٤٤ هجرية)

إدارة الطباعة المنيرية

لصانيتها ومديرها محمد بن عبد الله الدمشقي

حقوق الطبع بالتعليق محفوظة الى

إدارة الطباعة المنيرية بمصر بشارع الكحكيين نمرة ١

Cat. May 1928

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



(أبواب الصيد)

باب ما يجوز فيه اقتناء الكلب

(وقتل الكلب الأسود البهيم)

١ عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اتخذ كلباً إلا كلب صيد أو زرع أو ماشية انتقص من أجره كل يوم قيراط »
رواه الجماعة * ٢ وعن سفيان بن أبي زهير قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من اقتنى كلباً لا يغني عنه زرعاً ولا ضرعاً نقص من عمله كل يوم قيراط » متفق عليه * ٣ وعن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد أو كلب ماشية » رواه مسلم والنسائي وابن ماجه والترمذي وصححه * ٤ وعن عبد الله بن المنفل قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها فاقتلوا منها إلا الأسود البهيم » رواه الخمسة وصححه الترمذي * ٥ وعن جابر قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل كل الكلاب حتى أن المرأة تقدم من البادية بكلبها فنقتله ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قتلها وقال عليكم بالأسود البهيم ذي النقطتين فإنه شيطان » رواه أحمد ومسلم *
قوله « أو زرع » زيادة الزرع أنكرها ابن عمر كما في صحيح مسلم انه قيل لابن عمر ان أبا هريرة يقول أو كلب زرع فقال ابن عمر ان لا أبي هريرة زرعاً ويقال إن ابن عمر أراد بذلك ان سبب حفظ أبي هريرة لهذه الرواية انه صاحب زرع دونه ومن كان مشتغلاً بشيء احتاج الى معرف أحكامه وهذا هو الذي ينبغي

حمل الكلام عليه . وفي صحيح مسلم أيضاً قال سالم وكان أبو هريرة يقول أو كلب
 حرث وكان صاحب حرث . وقد وافق أبو هريرة على ذكر الزرع سفيان بن أبي زهير
 وعبد الله بن المغفل : قوله « أو ماشية » أو لتتويع لا لترديد وهو ما يتخذ من
 الكلاب لحفظ الماشية عند رعيها . والمراد بقوله ولا ضرراً للماشية أيضاً : قوله
 « وقال عليكم بالأسود البهيم » أي الخالص السواد والنقطتان هما الكائنتان فوق
 العينين . قال ابن عبد البر في هذه الأحاديث إباحة اتخاذ الكلب للصيد والماشية
 وكذلك للزرع لأنها زيادة حافظ وكراهة اتخاذها لغير ذلك إلا أنه يدخل في معنى
 الصيد وغيره مما ذكر اتخاذها لجلب المنافع ودفع المضار قياساً فتمحض كراهة
 اتخاذها لغير حاجة لما فيه من ترويع الناس وامتناع دخول الملائكة إلى البيت
 الذي الكلاب فيه . والمراد بقوله « نقص من عمله » أي من أجر عمله . وقد
 استدل بهذا علي جواز اتخاذها لغير ما ذكر وأنه ليس بمحرم لأن ما كان اتخاذ
 محرماً امتنع اتخاذ علي كل حال سواء نقص الأجر أم لا . فدل ذلك على أن
 اتخاذها مكروه لا حرام . قال ابن عبد البر أيضاً ووجه الحديث عندي أن المعاني
 المتعبد بها في الكلاب من غسل الأناء سبعة لا يكاد يقوم بها المكلف ولا يتحفظ
 منها فربما دخل عليه باتخاذها ما ينقص أجره من ذلك . وروي أن المنصور بالله
 سأل عمرو بن عبيد عن سبب هذا الحديث فلم يعرفه فقال المنصور لأنه ينبغ الضيف
 وبروع السائل اه . قال في الفتح وما ادعاه من عدم التمحریم واستدل له بما
 ذكره ليس بالآزم بل يحتمل أن تكون العقوبة تقع بعدم التوفيق للعمل بمقدار
 قيراط مما كان يعمل من الخير لو لم يتخذ كلباً ويحتمل أن يكون الانخاذ حراماً .
 والمراد بالنقص إذا الأثم الحاصل باتخاذها يوازن قدر قيراط أو قيراطين من أجر
 فينتقص من ثواب عمل المتخذ قدر ما يترتب عليه من الأثم باتخاذها وهو قيراط
 أو قيراطان . وقيل سبب النقصان امتناع الملائكة من دخول بيته أو ما يلحق
 المارين من الأذى أو لأن بعضها شياطين أو عقوبة لخالفه النهي أو لولوغها في الأواني
 عند غفلة صاحبها فربما ينجس الظاهر منها فإذا استعمل في العبادة لم يقع موقع
 الطاهر . وقال ابن التين المراد أنه لو لم يتخذ لكان عمله كاملاً فإذا اقتناء نقص
 من ذلك العمل ولا يجوز أن ينقص من عمل مضي وإنما أراد أنه ليس في الكمال

كعمل من لم يتخذ اه . قال في الفتح وما ادعاه من عدم الجواز منازع فيه . فقد
حكى الروياني في البحر اختلافا في الأجر هل ينقص من العمل الماضي أو المستقبل
وفي محل نقصان القيراطين خلاف : ف قيل من عمل النهار قيراط ومن عمل الليل
آخر . وقيل من الفرض قيراط ومن النفل آخر . واختلفوا في اختلاف الروايتين
في القيراطين كما في صحيح البخاري والقيراط كما في أحاديث الباب . ف قيل الحكم
للزائد لكونه حفظ ما لم يحفظ . الآخر أو انه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر أولا
بنقص قيراط واحد فسمعه الراوي الأول ثم أخبر ثانياً بنقص قيراطين زيادة في
التأكيد والتنفير من ذلك فسمع الراوي الثاني . وقيل ينزل على حالين فنقص
القيراطين باعتبار كثرة الاضرار باتخاذها ونقص القيراط باعتبار قلتها . وقيل يختص
نقص القيراطين بمن اتخذها بالمدينة الشريفة خاصة والقيراط بما عداها . وقيل غير
ذلك واختلف في القيراطين المذكورين هنا هل هما كالقيراطين المذكورين في
الصلاة على الجنابة واتباعها ف قيل بالتسوية . وقيل اللذان في الجنابة من باب
الفضل واللذان هنا من باب العقوبة وباب الفضل أوسع من غيره . والأصح عند
الشافعية اباحة اتخاذ الكلب لحفظ الدروب الحاقا للنصوص بما في معناه كما أشار
اليه ابن عبد البر واتفقوا على أن المأذون في اتخاذ ما لم يحصل الاتفاق على قتله
وهو الكلب العقور . وأما غير العقور فقد اختلف هل يجوز قتله مطلقا أم لا
واستدل **بأحاديث الباب** على طهارة الكلب المأذون باتخاذ لا في ملابسته
مع الاحتراز عنه مشقة شديدة فالأذن باتخاذ اذن بمكالات مقصوده كما أن المنع
من اتخاذ مناسب للنعم منه وهو استدلال قوي كما قال الحافظ . لا يمارضه إلا
عموم الخبر في الأمر بفعل ما وانع فيه الكلب من غير تفصيل وتخصيص العموم
غير مستنكر اذا سوغه الدليل *

باب ما جاء في صيد الكلب المعلم والبازي ونحوهما

١ عن أبي ثعلبة الخشني قال « قلت يا رسول الله أنا بأرض صيد أصيد
بقوسي وبكلبي المعلم وبكلبي الذي ليس يعلم فما يصلح لي فقال ما صدت بقوسك

فذكرت اسم الله عليه فكل وما صدت بكلمتك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل وما صدت بكلمتك غير المعلم فأدركت ذكاته فكل * ٢ وعن عدى بن حاتم قال « قلت يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنى أرسل الكلاب المعلمة فيمسكن على وإذا ذكر اسم الله قال إذا أرسلت كلمتك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل ما أمسك عليك قلت وإن قتلن قال وإن قتلن ما لم يشركما كلب ليس معها قلت له فاني أرمى بالمرأض الصيد فأصيد قال إذا رميت بالمرأض فخرق فكله وإن أصابه بعرضه فلا تأكله * وفي رواية « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أرسلت كلمتك فذكر اسم الله فإن أمسك عليك فأدركته حياً فأذبحه وإن أدركته قد قتل ولم يأكل منه فكله فإن أخذ الكلب ذكاة متفق عليهن . وهو دليل على الإباحة سواء قتله الكلب جرحاً أو خنقاً * ٣ وعن عدى بن حاتم « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما علمت من كلب أو باز ثم أرسلته وذكر اسم الله عليه فكل ما أمسك عليك قلت وإن قتل قال وإن قتل ولم يأكل منه شيئاً فافأ أمسكه عليك » رواه أحمد وأبو داود .

حديث عدى بن حاتم الآخر أخرجه أيضاً البيهقي وهو من رواية مجالد عن الشعبي عنه قال البيهقي تفرد مجالد بذكر الباز فيه وخالف الحفاظ : قوله « ما صدت بقوسك » سيأتي الكلام على الصيد بالقوس : قوله « وما صدت بكلمتك المعلم » المراد بالمعلم الذي إذا أغراه صاحبه على الصيد طلبه وإذا زجره أنزجر وإذا أخذ الصيد حبسه على صاحبه وفي اشتراط الثالث خلاف . واختلف متى يعلم ذلك منها فقال البغوي في التهذيب أقله ثلاث مرات وعن أبي حنيفة وأحمد يكفي مرتين . وقال الرافعي لا تقدير لاضطراب العرف واختلاف طباع الجوارح فصار المرجع إلى العرف . قوله « فذكرت اسم الله عليه » فيه اشتراط التسمية وسيأتي الكلام عليه . (وأحاديث الباب) تدل على إباحة الصيد بالكلاب المعلمة وإليه ذهب الجمهور من غير تقييد واستثنى أحمد وإسحاق الأسود وقال لا يحل الصيد به لأنه شيطان . ونقل عن الحسن وإبراهيم وقتادة نحو ذلك . قوله « فكل ما أمسك عليك » فيه جواز أكل ما أمسكه الكلب بالشرط المذكورة في الأحاديث وهو مجتمع عليه . قوله « ما لم يشركما كلب ليس معها » فيه دليل على أنه لا يحل

أكل ما يشاركه كلب آخر في اصطیاده ومحلها ما اذا استرسل بنفسه أو أرسله من ليس من أهل الذكاة فان تحقق انه أرسله من هو من أهل الذكاة حل ثم ينظر فان كان أرسلهما معا فهو لهما والا فلا أول ويؤخذ ذلك من التعليل في قوله « فأنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره » فانه يفهم منه أن المرسل لو سمي على الكلب لحل ووقع في رواية بيان عن الشعبي وان خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل فيؤخذ منه انه لو وجدته حيا وفيه حياة مستقرة فذكاه حل لان الاعتماد في الاباحة على التزكية لا على امساك الكلب ويؤيده ما في حديث الباب وما صدت بكلبك غير المعلم فأدرت ذكاته فكل . قوله « بالمراض » بكسر الميم وسكون المهملة وآخره معجمة . قال الخليل وتبعه جماعة هوسهم لاريش له ولا فصل . وقال ابن دريد . وتبعه ابن سيده هو سهم طويل له أربع قذذ رقاق فاذا رمي به اعترض . وقال الخطابي المراض فصل عريض له ثقل ورزاة وقيل عود رقيق الطرفين غليظ الوسط وقيل خشبة ثقيلة آخرها عصا محدد رأسها وقد لا يحدد وقوى هذا الاخير النووي تبعه ليعاض . وقال القرطبي انه المشهور وقال ابن التين المراض عصا في طرفها حديدة يرمى بها الصائد فما أصاب بحده فهو ذكي فيؤكل وما أصاب بغير حده فهو وقيد . قوله « خزق » بفتح الخاء المعجمة والزاي بعدها قاف أى نفذ يقال سهم خازق أى نافذ ويقال بالسين المهملة بدل الزاي وقيل الخزق بالزاي وقد تبدل سينا الخدش . قال في الفتح وحاصله ان السهم وما في معناه اذا أصاب الصيد حل وكانت تلك ذكاته واذا أصاب بمرضه لم يحل لانه في معنى الخشبة الثقيلة او الحجر ونحو ذلك من المقتل . قوله « بمرضه » بفتح الميم المهملة أى بغير طرفه المحدود وهو حجة للجهمور في التفصيل المذكور وعن الأوزاعي وغيره من فقهاء الشام يحل مطلقا وسيأتي لهذا زيادة بسط ان شاء الله . قوله « ولم يأكل منه » فيه دليل على تحريم ما أكل منه الكلب من الصيد ولو كان الكلب معلما وقد علل في الحديث بالخوف من أنه أنما أمسك على نفسه وهذا قول الجمهور وقال مالك وهو قول الشافعي في القديم وتقل عن بعض الصحابة انه يحل . واحتجوا بما ورد في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « ان اعرابيا يقال له أبو سلمة قال يا رسول الله ان لي كلابا مكلبة فأفتني في صيدها فقال كل مما أمسك عليك وان أكل منه » أخرجه أبو داود قال الحافظ ولا بأس باسناده

وسأني هذا الحديث في الباب الذي بعد هذا . قال وسلك الناس في الجمع بين الحديثين طريقاً منها للقائلين بالتحريم . الأولي حمل حديث الأعرابي على ما إذا قتله وخلاه ثم طاد فأكل منه والثانية الترجيح . فرواية عدي في الصحيحين ورواية الأعرابي في غير الصحيحين ومختلف في تضعيفها وأيضاً فرواية عدي صريحة مقرونة بالتعليق المناسب للتحريم وهو خوف الامساك على نفسه متأيدة بان الأصل في الميتة التحريم فإذا شككنا في السبب المبيح رجعنا الى الأصل ولظاهر القرآن أيضاً وهو قوله تعالى (فكلوا مما أمسكن عليكم) فإن مقتضاها ان الذي تمسكه من غير ارسال لا يباح ويتقوى أيضاً بالشواهد من حديث ابن عباس عند أحمد « إذا أرسلت الكلب فأكل الصيد فلا تأكل فانما أمسك على نفسه فإذا أرسلته فقتله ولم يأكل فكل فانما أمسك على صاحبه » وأخرجه البزار من وجه آخر عن ابن عباس وابن أبي شيبه من حديث أبي رافع نحوه بمعناه ولو كان مجرد الامساك كافياً لما احتيج الى زيادة عليكم في الآية وأما القائلون بالاباحة فحملوا حديث عدي على كراهة التنزيه . وحديث الأعرابي على بيان الجواز قال بعضهم ومناسبة ذلك أن عدياً كان موسراً فاختير له الحمل على الأولي بخلاف أبي ثعلبة فإنه كان بعكسه ولا يخفى ضعف هذا التمسك مع التصريح بالتعليق في الحديث لخوف الامساك على نفسه . وقال ابن التين قال بعض أصحابنا هو عام فيحمل على الذي أدركه ميتاً من شدة العدو أو من الصدمة فاكل منه لأنه صار على صفة لا يتعلق بها الا ارسال والامساك على صاحبه . قال ويحتمل أن يكون معني قوله فان أكل فلا تأكل ان لا يوجد منه غير الاكل دون ارسال الصائد له وتكون هذه الجملة مقطوعة عما قبلها ولا يخفى تصف هذا وبعده وقال ابن القصار مجرد ارسالنا الكلب امساكاً علينا لان الكلب لا نية له وانما يتصيد بالتعليم فإذا كان الاعتبار بأن يمسك علينا أو على نفسه واختلاف الحكم في ذلك وجب أن يتميز ذلك بنية نية وهو مرسله فإذا أرسله فقد أمسك عليه وإذا لم يرسله فلم يمسك عليه كذا قال ولا يخفى بعده ومصادمته لسياق الحديث وقد قال الجمهور إن معني قوله أمسكن عليكم صدن لكم وقد جعل الشارع أكله منه علامة على أنه أمسك لنفسه لا لصاحبه فلا يعدل عن ذلك وقد وقع في رواية لابن أبي شيبه ارشرب من دمه فلا تأكل فإنه لم يعلم ما علمته وفي هذا إشارة الى انه اذا شرع في أكله دل على أنه ليس يعلم التعليم المشروط وسلك

بعض المسألة الترجيح فقال هذه القطعة ذكرها الشعبي ولم يذكرها حماد وعارضها حديث الأعرابي المعروف بابي ثعلبة. قال الحافظ وهذا ترجيح مردود لما تقدم وتمسك بعضهم بأن الإجماع على جواز أكله إذا أخذ الكلب بفيه وهم بأكله فأدركه قبل أن يأكل منه يدل على أنه يحل ما أكل منه لأن تناوله بفيه وشروعه في أكله مثل الأكل في أن كل واحد منهما يدل على أنه إنما أمسكه على نفسه. قوله «فإن أخذ الكلب ذكاة» فيه دليل على أن إمساك الكلب للصيد بمنزلة التذكية إذا لم يدركه الصائد إلا بعد الموت لا إذا أدركه قبل الموت فالتذكية واجبة لقوله في الحديث فإن أدركته حيا فاذبحه. قوله «فكل ما أمسك عليك» استدلال به على أنه لو أرسل كلبه على صيد فاصطاد غيره حل للعموم الذي في قوله «ما أمسك عليك» وهذا قول الجمهور وقال مالك لا يحل وهو رواية البوطي عن الشافعي *

باب ما جاء فيما إذا أكل الكلب من الصيد

١ عن عدي بن حاتم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله فكل مما أمسك عليك إلا أن يأكل الكلب فلا تأكل فإني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه» متفق عليه * ٢ وعن إبراهيم عن ابن عباس قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أرسلت الكلب فأكل من الصيد فلا تأكل فإنما أمسكه على نفسه فإذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل فإنما أمسكه على صاحبه» رواه أحمد * ٣ وعن أبي ثعلبة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صيد الكلب إذا أرسلت كلبك وذكر اسم الله فكل وإن أكل منه وكل ما ردت عليك يدك» رواه أبو داود * ٤ وعن عبد الله بن عمرو «أن أبا ثعلبة الخشني قال يا رسول الله إن لي كلابا مكلبة فأنتني في صيدها قال إن كانت لك كلاب مكلبة فكل مما أمسك عليك فقال يا رسول الله ذكي وغير ذكي قال ذكي وغير ذكي قال وإن أكل منه قال وإن أكل منه قال يا رسول الله أنتني في قوسي قال كل مما أمسك عليك قوسك قال ذكي وغير ذكي قال ذكي وغير

ذكي قال فان تغيب عني قال وان تغيب عنك ما لم يصل يعني يتغير أو تجرد فيه أثر غير سهمك
رواه أحمد وأبو داود ❦

حديث ابن عباس قد تقدم في الباب الذي قبل هذا ذكر طريقه وما يشهد له * وحديث أبي ثعلبة الاول قد تقدم ان الحافظ قال لا بأس باسناده انتهى . وفي اسناده داود بن عمرو الاودي الدمشقي عامل واسط قال أحمد بن عبد الله المجلي ليس بالقوى وقال أبو زرعة الرازي هو شيخ وقال يحيى بن معين ثقة وقال أبو زرعة لا بأس به . وقال ابن عدي لا أرى بروايته بأسا قال ابن كثير وقد طعن في حديث أبي ثعلبة واجيب بأنه صحيح لا شك فيه على انه قد روى الثوري عن سماك بن حرب عن عدي عنه صلى الله عليه وآله وسلم مثل حديث أبي ثعلبة اذا كان الكلب ضاريا وروى عبد الملك بن حبيب حدثنا أسد بن موسى ثم أبي زائدة عن الشعبي عن عدي بمثله فوجب حمل حديث عدي يعني على نحو ما تقدم في الباب الاول * وحديث أبي ثعلبة الثاني أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه وأعله البيهقي وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر وابن شعيب عن أبيه عن جده . قوله « الا أن يأكل الكلب فلا تأكل » قد تقدم البحث عن هذا وما عارضه من حديث أبي ثعلبة المذكور مبسوطا في الباب الذي قبل هذا فليرجع اليه . قوله « وكل ما ردت عليك يدك » أى كل كل ما صدته يدك لا بشئ من الجوارح ونحوها قوله « كلابا مكلبة » يحتمل أن يكون مشتقا من الكلب بسكون اللام اسم العين فيكون حجة لمن خص مصاده الكلب بالحل اذا وجد ميتا دون ماعداه من الجوارح كما قيل في قوله تعالى (مكبين) ويحتمل أن يكون مشتقا من الكلب بفتح العين وهو مصدر بمعنى التكلب وهو التضرية ويقوى هذا عموم قوله من الجوارح مكبين فان الجوارح المراد بها الكواصب على أهلها وهو طام . قوله « ذكي وغير ذكي » فيه دليل على أنه يحل ما وجد ميتا من صيد الكلاب المملكة وهو مجتمع عليه فيما عدا الكلب الاسود كما تقدم . واختلف العلماء فيما عداه من السباع كالفهد والثمر وغيرهما وكذلك الطيور فذهب مالك الى أنها مثل الكلاب وحكاها ابن شعبان عن فقهاء الامصار وهو مروي عن ابن عباس وقال جماعة ومنهم مجاهد لا يحل ما صاده غير الكلب الا بشرط ادراك ذكاته وبعضهم خص البازي بحل

(٢ - ج ٩ نيل الاوطار)

ما قتله لحديث ابن عباس المتقدم في الباب الاول . قوله « وان تغيب عنك »
 سبأني الكلام عليه . قوله « ما لم يصل » بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد
 المهملة وتشديد اللام أي يتغير . قوله « او تجدد فيه » تر غير سهمك » سبأني أيضا الكلام
 عليه ان شاء الله تعالى *


باب وجوب التسمية

١ عن عدي بن حاتم قال « قلت يا رسول الله اني أرسل كلبى وأسمى قال
 ان أرسلت كلبك وسميت فأخذ فقتل فكل وان أكل منه فلا تأكل فانما أمسك
 على نفسه قلت اني أرسل كلبى أجده معه كلبا آخر لا أدري أيهما أخذه قال فلا
 تأكل فانما سميت على كلبك ولم تسم على غيره » * ٢ وفي رواية « ان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم قال اذا أرسلت كلبك فاذكر اسم الله فان وجدت مع
 كلبك كلبا غيره وقد قتل فلا تأكل فانك لا تدري أيهما قتله » متفق عليهما
 وهو دليل على انه اذا أوحاهما أحدهما وعلم بيمينه فالحكم له لانه قد علم انه قتله *
 قوله « وسميت » استدله على مشروعية التسمية وهو مجمع على ذلك انما الخلاف
 في كونها شرطا في حل الاكل فذهب أبو حنيفة وأصحابه واحد واليه ذهب القاسمية
 والناصر والنورى والحسن بن صالح الى أنها شرط وذهب ابن عباس وأبو هريرة وطاوس
 والشافعى وهو مروي عن مالك وأحمد الى أنها سنة فنتركها عند عمدا أو
 سهوا لم يقدح في حل الاكل . ومن أدلة القائلين بأن التسمية شرط قوله تعالى (ولا
 تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) فهذه الآية فيها النهى عن أكل ما لم يسم عليه . وفي
 حديث الباب إيقاف الاذن في الاكل عليها والمعلق بالوصف ينتفى عند انتفائه عند من
 يقول بالمفهوم والشرط أقوى من الوصف ويتأكد انقول بالوجوب بان الاصل
 تحريم الميتة وما أذن فيه منها تراعى صفته فالمسمى عليها وافق الوصف وغير المسمى باق
 على أصل التحريم واختلفوا اذا تركها ناسيا فعند أبي حنيفة ومالك والنورى
 وجهاء العلماء ومنهم القاسمية والناصر أن الشرطية انما هي في حق الذاكر فيجوز
 أكل ما تركت التسمية عليه سهوا لا عمدا وذهب داود والشعبي وهو مروي عن مالك

وأبي ثور أنه اشترط مطلقاً أن الادلة لم تفصل واختلف الأولون في العمد هل يحرم الصيد ونحوه أم يكره. فعند الحنفية يحرم. وعند الشافعية في العمد ثلاثة أوجه أصحها يكره الأكل وقيل خلاف الأولي وقيل بآثم الترك ولا يحرم الأكل والمشهور عن أحمد التفرقة بين الصيد والذبيحة فذهب في الذبيحة إلى هذا القول الثالث. وحجة القائلين بعدم وجوب التسميه مطلقاً ما سيأتي في باب الذبح أن شاء الله تعالى. قوله «فلن وجدت مع كلبك» الخ فيه دليل على أن من وجد الصيد ميتاً ومع كلبه كلب آخر وحصل اللبس عليه أيهما القاتل لأنه لا يحل الصيد لأنه لم يسم إلا على كلبه بخلاف ما لو وجد حيافاً يذكيه ويحل أكله بالندكية. وسيأتي الخلاف في الصيد اذا غاب بسبب الاختلاف حصول اللبس المذكور هنا. قوله «علي أنه أوحاه» بالخاء المهملة بمعنى انها إلى حركة المذبوح وإيس لا وجاء بالجييم هنا معني *

باب الصيد بالقوس وحكم الرمية اذا غابت أو وقعت في ماء

١ عن عدي قال «قلت يا رسول الله إنا قوم زمرى فإيحل لنا قال يحل لكم ما ذكبتهم وما ذكركم اسم الله عليه وخزفتكم فكلوا منه» رواه أحمد وهو دليل على أن ما قتله السهم بثقله لا يحل * ٢ وعن أبي ثعلبة الحشني «عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا رميت سهمك فغاب ثلاثة أيام وأدر كسته فكله ما لم يبتن» رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي * ٣ وعن عدي بن حاتم قال «سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصيد قال اذا رميت سهمك فاذا كرام الله فان وجدته قد قتل فكل الآن تجده قد وقع في ماء فانك لا تدري الماء قتله أو سهمك» متفق عليه وهو دليل على أن السهم اذا أوحاه أبيع لأنه قد علم أن سهمه قتله * ٤ وعن عدي «عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به الا أثر سهمك فكل وان وقع في الماء فلا تأكل» رواه أحمد والبخاري. وفي رواية «اذا رميت سهمك فاذا كرام الله فان غاب عنك يوماً فلم تجد فيه الا أثر سهمك فكل ان شئت وان وجدته غريباً في الماء فلا تأكل» رواه مسلم والنسائي. وفي رواية أنه قال «لأنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ارمى الصيد فنقتفي أثره اليومين والثلاثة ثم تجده ميتاً وفيه سهمه قال يأكل ان شاء» رواه البخاري * ٥ وفي رواية قال «سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلت ان أرضنا أرض صيد فرمى أحدنا الصيد فيغيب عنه

ليلة أوليثنين فيجده وفيه سهمه قال اذا وجدت سهمك ولم تجد فيه أثر غيره وعلمت ان سهمك قتله فـكله» رواه أحمد والنسائي * ٦ وفي رواية قال قلت «يا رسول الله أرمى الصيد فأجد فيه سهمي من الغد قال اذا علمت ان سهمك قتله ولم ترفيه أثر سبيع فـكل» رواه الترمذي وصححه * 

حديث عدى الاول له طرق هذه أحدها وقد تقدم بعضها والرواية الاخرى من حديث عدى أخرجهما أيضاً أبو داود. قوله «يحل لكم ما ذكبتكم وما ذكرتم اسم الله عليه» فيه دليل على أن التسمية واجبة لتعليق الحل عليها وقد تقدم الخلاف في ذلك وسيأتي له مزيد. قوله «فـكله ما لم ينتن» حمل الغاية أن ينتن الصيد فلو وجده في دونها مثلاً بعد ثلاث ولم ينتن حل فلو وجده دونها وقد أنتن فلا هذا ظاهر الحديث. وأجاب النووي بان النهي عن أكله اذا انتن للتنزيه وظاهر الحديث التحريم ولكنه سيأتي في باب ما جاء في السمك أن الجيش أكلوا من الحوت التي القاهها البحر نصف شهر وأهدوا عند قدومهم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم منه فأكله واللحم لا يبقى في الغالب مثل هذه المدة بلا تنن لاسيما في الحجاز مع شدة الحر فحل هذا الحديث هو الذي استدل به النووي على كراهة التنزيه ولكنه يحتمل أن يكونوا ملحقوه وقد دوه فلم يدخله التنن. وقد حرمت المالكية المنتن مطلقاً وهو الظاهر. قوله «الا ان تجده قد وقع في ماء» وجهه انه يحصل حينئذ التردد هل قتله السهم أو الفرق في الماء فلو تحقق أن السهم أصابه فزات فلم يقع في الماء الا بعد ان قتله السهم حل أكله. قال النووي في شرح مسلم اذ وجد الصيد في الماء غريباً حرم بالاتفاق انتهى. وقد صرح الرافعي بان محله ما لم ينتن الصيد بتلك الجراحة الى حركة المذبوح فان انتهى اليها كقطع الحلقوم مثلاً فقد تمت ذكاته ويؤيده ما قاله بعد ذلك فانك لا تدري الماء قتله أو سهمك فدل على انه اذا علم ان سهمه هو الذي قتله انه يحل. قوله «اذا أوحاه» قد تقدم ضبطه وتفسيره في الباب الذي قبل هذا. قوله «ليس به الا أثر سهمك» مفهومه انه ان وجد فيه أثر غير سهمه لا يؤكل وهو نظير ما تقدم في الكلب من التفصيل فيما اذا خالط الكلب الذي أرسله الصائد كلب آخر لكن التفصيل في مسألة الكلب فيما اذا شارك الكلب في قتله كلب آخر وهنا الاثر الذي يوجد فيه من غير سهم الرامي أهم من أن يكون أثر سهم رام آخر أو

غير ذلك من الأسباب القاتلة فلا يحل أكله مع التردد وقد جاءت فيه زيادة كما في الرواية الآخرة في الباب بلفظ «ولم ير فيه أثر سبع» قال الرازي يؤخذ منه أنه لو جرحه ثم غاب ثم وجدته ميتاً أنه لا يحل وهو ظاهر نص الشافعي في المختصر وقال النووي الحل أصح دليل لا وحكي البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه قال في قول ابن عباس كل ما أصميت ودع ما أنميت معنى ما أصميت ما قتله الكلب وأنت تراه وما أنميت ما غاب عنك مقتله قال وهذا لا يجوز عندي غيره إلا أن يكون جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه شيء فيسقط كل شيء خالف أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يقوم معه رأي ولا قياس. قال البيهقي وقد ثبت الخبر يعني المذكور في الباب فينبغي أن يكون هو قول الشافعي وقد استدل بما في الباب على أن الرمي لو أخر طلب الصيد عقب الرمي إلى أن يجده أنه يحل بالشروط المتقدمة ولا يحتاج إلى استئصال عن سبب غيبته عنه. قوله «فيقتل أثره» بقاء ثم مثناة تحتية ثم قاف ثم مثناة فوقية ثم فاء أي يتبع فقاء حتى يتمكن منه. قوله «اليومين والثلاثة» فيه زيادة على الرواية التي قبلها وهي قوله «بعد يوم أو يومين» وفي الرواية الآخرة فيغيب عنه الليلة والليلتين.

باب النهي عن الرمي بالبندق وما في معناه

١ عن عبد الله بن المغفل «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الحذف وقال أنها لا تصيد صيدا ولا تنكأ عدوا ولكنها تكسر السن وتنفق العين» متفق عليه ٢ وعن عبد الله بن عمرو «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل عصفورا بغير حقه سأله الله عنه يوم القيامة قبل يا رسول الله وما حقه قال أن تذبحه ولا تأخذ بعنقه فتقطعه» رواه أحمد والنسائي ٣ وعن إبراهيم عن عدي بن حاتم قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رميت فسميت فخرقت فكل وإن لم تخزق فلا تأكل ولا تأكل من الأمراض إلا ما ذكيت ولا تأكل من البندفة إلا ما ذكيت» رواه أحمد وهو مرسل إبراهيم لم يلق عدياً ٤

حديث عبد الله بن عمرو أخرجه أيضا الحاكم وصححه وأعله ابن القطان بصهيب مولي ابن عباس الراوى عن عبد الله فقال لا يعرف حاله وله طريق أخرى عند الشافعي وأحمد والنسائي وابن حبان عن عمرو بن الشريد عن أبيه مرفوعا من قتل عصفورا عبثا عيج الى الله يوم القيامة يقول يارب ان فلانا قتلني عبثا ولم يقتلني منفعة « وقد تقدم ذكر هذا الحديث. وحديث عدى المذكور في الباب وان كان مرسل كما ذكره لكن معناه صحيح ثابت عن عدى في الصحيحين كما تقدم . قوله « نهى عن الخذف » بالخاء المعجمة وآخره فاء وهو الرمي بحصاة أو نواة بين سبائيه أو بين الإبهام والسبابة أو على ظاهر الوسطى وباطن الإبهام وقال ابن فارس خذفت الحصاة رميتها بين أصبعيك وقيل في حصا الخذف ان تحمل الحصاة بين السبابة من اليمنى والإبهام من اليسرى ثم تقذفها بالسبابة من اليمنى. وقال ابن سيده خذف بالشئ يخذف قال والخذفه التى يوضع فيها الحجر ويرمى بها الطير وبطاق على المقلاع أيضا قاله فى الصحاح والمراد بالبندق المذكورة فى ترجمة الباب هى التى تتخذ من طين وتيس فيرمى بها . قال ابن عمر فى المقتولة بالبندق تلك الموقوذة وكرهه سالم والقاسم ومجاهد وإبراهيم وعطاء والحسن كذا فى البخاري وأخرج ابن أبي شيبة عن سالم بن عبد الله بن عمر والقاسم بن محمد بن أبي بكر أنهما كانا يكرهان البندق الا ما أدركت ذكاته . قوله « أنها لا تصيد صيدا » قال المصنف أباح الله الصيد على صفة فقال (تناله أيديكم ورماكم) وليس الرمي بالبندق ونحوها من ذلك وإنما هو وقيد وأطاق للشارع ان الخذف لا يصاد به وقد انفق العلماء الامن شذ منهم على تحريم أكل ما قتلته البندق والحجر وإنما كان كذلك لانه يقتل الصيد بقوة راميه لا بمحده كذا فى الفتح . قوله « ولا تنكأ عدوا » قال عياض الرواية بفتح الكاف وبهمزة فى آخره وهى لغة والاشهر بكسر الكاف بغير همزة وقال فى شرح معجم لا تنكأ بفتح الكاف مهموزا وروى لا تنكى بكسر الكاف وسكون التحتانية وهو أوجه لان المهموز نكأت الفرحة وليس هذا موضعه فانه من النكابة لكن قال فى العين نكأه لغة فى نكيت فعلى هذا تتوجه هذه الرواية قال ومعناه المباينة فى الاذى. وقال ابن سيده نكى العدو نكابة أصاب منه ثم قال نكأت العدو انكؤهم لغة فى نكيتهم فظهر ان الرواية صحيحة ولا معنى

لتخطئتها وأغرب ابن التين فلم يرج على الرواية التي بالهمز أصلاً بل شرحه على التي بكسر الكاف بغير همز ثم قال ونكأت الفرحة بالهمز . قوله « ولكنها تكسر السن » أي الرمة وأطلق السن ليشمل سن المرمى وغيره من آدمي وغيره . قوله « وتفقا العين » قد تقدم ضبطه وتفسيره وأطلق العين لما ذكرنا في السن . قوله « بغير حقه » فيه دليل على تحريم قتل المصفور وما شاكله لمجرد العبث وعلى غير الهيئة المذكورة ولأن تمذيب الحيوان قد ورد النهي عنه في غير حديث . قوله « فخرقت فكل » فيه أن الخنزير شرط الحل وقد تقدم وكذلك تقدم الكلام على المعارض ☆

باب الذبح وما يجب له وما يستحب

عن الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه « انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لعن الله من ذبح لغير الله ولعن الله من آوى محدثاً ولعن الله من لعن والديه ولعن الله من غير نخوم الأرض » رواه أحمد ومسلم والنسائي ☆
 ٢ وعن عائشة « أن قوما قالوا يا رسول الله ان قوما يأتوننا باللحم لا ندرى أذكر اسم الله عليه أم لا فقال سموا عليه أنتم وكلوا قال وكانوا حديثي عهد بالكفر » رواه البخاري والنسائي وابن ماجه وهو دليل على أن التصرفات والأفعال تحمل على حال الصحة والسلامة إلى أن يقوم دليل الفساد * ٣ وعن ابن كعب ابن مالك عن أبيه « انه كانت لهم غنم ترعى بسلع فأبصرت جارية لنا بشاة من غنمنا موتاً فكسرت حجراً فذبحتها به فقال لهم لا تأكلوا حتى أسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو أرسل اليه من يسأله عن ذلك وانه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك أو أرسل اليه فأمره بأكلها » رواه أحمد والبخاري وقال عبيد الله يمجني أنها أمة وانها دبحت بحجر * ٤ وعن زيد بن ثابت « أن ذئباً نيب في شاة فذبجوها بمروءة فرخص لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أكلها » رواه أحمد والنسائي وابن ماجه * ٥ وعن عدي بن حاتم قال « قلت يا رسول الله انا نعبد العبيد فلا نعبد سكيناً الا الظرار وشقة العصا فقال صلى الله

عليه وآله وسلم أمر الدم بما شئت واذكر اسم الله عليه « رواه الخمسة الا الترمذي » ☆

حديث زيد بن ثابت رجاله رجال الصحيح الا حاضره بن المهاجر فقيل هو مجهول وقيل مقبول . وقد أخرج عنه أحمد والبخاري والطبراني في الأوسط عن ابن عمر باسناد صحيح . وحديث عدي بن حاتم أخرجه أيضا الحاكم وابن حبان ومداره على سماك بن حرب عن مري بن قطري عنه . قوله « امن الله من ذبح لغير الله » المراد به أن يذبح لغير الله تعالى كمن ذبح للصنم أو الصليب أو لموسى أو لعيسى عليهما السلام أو للكعبة ونحو ذلك فكل هذا حرام ولا تحل هذه الذبيحة سواء كان الذابح مسلما أو كافرا . واليه ذهب الشافعي وأصحابه فان قصد مع ذلك تعظيم المذبح له غير الله تعالى والعبادة له كان ذلك كفرا فان كان الذابح مسلما قبل ذلك صار بالذبح مرتدا . وذكر الشيخ ابراهيم المروزي من أصحاب الشافعي أن ما يذبح عند استقبال السلطان تقربا إليه أفتى أهل بخاري بتحريمه لأنه مما أهل به لغير الله . قال الرافعي هذا إنما يذبحونه استبشارا بقدومه فهو كذبح العقيقة لولادة النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قوله « محدثا » بكسر الدال هو من يأتي لما فيه فساد في الارض من جنابة على غيره أو غير ذلك والمؤدى له المانع له من القصاص ونحوه . ولعن الوالدان من الكبائر . وتخوم الارض بالنساء المثناة من فوق والحاء المعجمة وهى الحدود والممالك وظاهره العموم في جميع الارض وقيل معالم الحرم خاصة وقيل في الاملاك وقيل أراد المعالم التى يهتدى بها في الطرقات . قوله « ان قوما قالوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم » قال في الفتح لم أقف على تعيينهم . قوله « فقال سموا عليه انتم » قال المهلب هذا الحديث أصل في ان التسمية ليست فرضا فلما ثبت تسميتهم عن التسمية على الذبح دل على انها سنة لان السنة لا تنوب عن فرض هذا على ان الامر في حديث عدي وابن ثعلبة محمول على التنزيه من أجل انهما كانا يعبدان على مذهب الجاهلية فعلمهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الصيد والذبح فرضه ومنذوبه لئلا يوافقا شبهة في ذلك وليأخذوا بكل الامور وأما الذين سألوا عن هذه الذبائح فانهم سألوا عن أمر قد وقع لغيرهم فعرفهم بأصل الحل فيه . وقال ابن التين يحتمل أن يراد التسمية

هنا عند الأكل وبذلك جزم النووي قال ابن التين وأما التسمية على ذبيح تولاه
غيرهم فلا تكليف عليهم فيه وإنما يحمل على غير الصحة إذا تبين خلافها ويحتمل
أن يريد أن تسميتكم الآن تستبيحون بها كل ما لم تعلموا أذكروا اسم الله عليه
أم لا إذا كان الذابح ممن تصح ذبيحته إذا سمي ويستفاد منه أن كل ما يوجد في
أسواق المسلمين محمول على الصحة وكذا ما ذبحه أعراب المسلمين لأن الغالب أنهم
عرفوا التسمية وبهذا الأخير جزم ابن عبد البر فقال إن ما ذبحه المسلم يؤكل ويحمل
على أنه سمي لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخير حتى يتبين خلاف ذلك
وعكس هذا الخطأ يقال فيه دليل على أن التسمية غير شرط على الذبيحة لأنها لو
كانت شرطاً لم تستبح الذبيحة بالامر المشكوك فيه كما لو عرض الشك في نفس
الذبيحة فلم يعلم هل وقعت الذكاة المتبرة أم لا وهذا هو المتبادر من سياق الحديث
حيث وقع الجواب فيه سموا أنتم كأنه قيل لهم لانهتموا بذلك بل الذي يهمكم أنتم
أن تذكروا اسم الله وتأكلوا وهذا من الأسلوب الحكيم كما نبه عليه الطيبي
ومما يدل على عدم الاشتراط قوله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم)
فأباح الأكل من ذبائحهم مع وجود الشك في أنهم سموا أم لا . قوله « وكانوا
حديثي عهد بالكفر » في رواية لما لك وذلك في أوائل الإسلام وقد تعلق بهذه
الزيادة قوم فزعموا أن هذا الجواب كان قبل نزول قوله تعالى (ولأننا كملوا بما لم
يذكر اسم الله عليه) قال ابن عبد البر وهو تعلق ضعيف . وفي الحديث نفسه ما رده
لأنه أمرهم فيه بالتسمية عند الأكل فدل على أن الآية كانت نزلت بالامر بالتسمية
وأيضاً فقد اتفقوا على أن الانعام مكية وأن هذه القصة جرت بالمدينة وأن الأعراب
المشار إليهم في الحديث هم بادية أهل المدينة . قوله « جارية » في رواية أمة وفي رواية
امرأة ولا تنافي بين الروايات لأن الرواية الأخيرة أعم فيؤخذ بقول من زاد في روايته
صفة وهي كونها أمة . قوله « فأمره بأكلها » فيه دليل على أنها تحل ذبيحة المرأة
واليه ذهب الجمهور . وقد نقل محمد بن عبد الحكم عن مالك كراهته وفي المدونة
جوازه وفي وجه للشافعية يكره ذبح المرأة الاضحية وعند سعيد بن منصور بسند
صحيح عن إبراهيم النخعي أنه قال في ذبيحة المرأة والعصبي لا بأس إذا أطاق
الذبيحة وحفظ التسمية وفيه جواز ما ذبح بغير إذن مالك واليه ذهب الجمهور

وخالف في ذلك طاوس وعكرمة واسحق وأهل الظاهر واليه جنح البخاري
وبدل لما ذهبوا اليه ما أخرجه أحمد وأبو داود بسند قوي من طريق طاصم بن
كليب عن أبيه في قصة الشاة التي ذبحتها المرأة بغير إذن صاحبها فامتنع النبي صلى
الله عليه وآله وسلم من أكلها لكنه قال أطمعوها الاسارى ولولم تكن مذكاة لما
أمر باطعام الاسارى لانه لا يبيع لهم الا ما يحل. قوله «فذبحوها بعمرة» أى بحجر
أبيض وقيل هو الذى تقدح منه النار. قوله «الا ظرار» بالمعجمة بعدها رآن
مهملتان بينهما ألف جمع ظرر وهى الحجارة كذا في النهاية. قال في القاموس الظر
بالكسر والظزر والظرة الحجر أو المدور المحدد منه الجمع ظرار وظرار قال
والمظرة بالكسر الحجر تقدح به النار وبالفتح كسر الحجر ذى الحد. قوله «وشقة
العصا» بكسر الشين المعجمة أى ما يشق منها ويكون محمداً. قوله «أمر الدم»
بفتح الهمزة وكسر الميم وبالراء مخففة من أمار الشئ. ومار إذا جرى وبكسر
الهمزة وسكون الميم من مرى الضرع اذا مسحه ليذر. قال الخطابي المحدثون
يروونه بتشديد الراء وهو خطأ إنما هو بتخفيفها من مريت الناقة اذا حلبتها قال
ابن الاثير ويروى أمر ربر ابن مظهر بن من غير ادغام وكذا في التلخيص انه براه بن
مهملتين الاولى مكسورة ثم نقل كلام الخطابي قال: واجيب بأن التنقيط لكونه ادغم
أحد الرايين في الاخرى على الرواية الاولى *

٦ وعن رافع بن خديج قال قلت «يا رسول الله انا نلقت العدو غدا وائيس معنا
مدى فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما نهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن
سنا أو ظفراً وسأحدكم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فدي الحيشة» رواه
الجماعة * ٧ وعن شداد بن أوس «عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله
كتب الاحسان على كل شئ فاذا قتلتهم فاحسنوا القتل واذا ذبحتم فاحسنوا الذبح
وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته» رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه * ٨ وعن ابن
عمر «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر أن نحد الشفار وأن توارى عن
البهاثم وقال اذا ذبح أحدكم فليجهز» رواه أحمد وابن ماجه * ٩ وعن أبي هريرة
قال «بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بديل بن ورقاء الخزاعي على جبل
أوردق يصيح في فجاج منى الا أن الذكاة في الحلق واللبة ولا تمجلوا الانفس أن
أن ترهق وايام منى أيام أكل وشرب وبمال» رواه الدارقطني * ١٠

حديث ابن عمر في اسناده عند ابن ماجه ابن لهيعة وفيه مقال معروف وبشهادة الحديث الذي قبله. وحديث أبي هريرة في اسناده سعيد بن سلام المطار قال أحمد كذاب وقد تقدم ما يشهد له في صلاة العيد. قوله «انا نلقى العدو غدا» له عرف ذلك بخبر أو بقرينة. قوله «وليس معنا مدى» بضم الميم مخفف مقصور جمع مدينة بسكون الدال بمدّها تخنانية وهي السكين سميت بذلك لأنها تقطع مدى الحيوان أي عمره والرابط بين قوله نلقى العدو وليس معنا مدى يحتمل أن يكون مراده أنهم إذا لقوا العدو صاروا بصدد أن يغنموا منهم ما يذبحونه ويحتمل أن يكون مراده أنهم يحتاجون إلى ذبح ما ياكلونه ليتقوا به على العدو إذا لقوه. قوله ما أهر الدم أي أساله وصبه بكثرة شبهه بجرى الماء في النهر قال عياض هذا هو المشهور في الروايات بالراء وذكره أبو ذر بالزاي وقال النزه بمعنى الدفع وهو غريب وما موصولة في موضع رفع بالابتداء وخبرها فكلوا والتقدير ما أهر الدم فهو حلال فكلوا ويحتمل أن تكون شرطية. ووقع في رواية اسحق عن الثوري كل ما أهر الدم ذكاه وما في هذا موصوفة. قوله «وذكر اسم الله عليه» فيه دليل على اشتراط التسمية لانه علق الاذن بمجموع الامرين وهما الانهار والتسمية والمعلق على شيئين لا يكتفى فيه إلا باجتماعهما وينتفى بانتفاء أحدهما وقد تقدم الكلام على ذلك. قوله «وسأحدثكم» اختلف في هذا هل هو من جملة المرفوع أو مدرج. قوله «أما السن فعظم». قال البيضاوي هو قياس حذف منه المقدمة الثانية لشهرتها عندهم والتقدير أما السن فعظم وكل عظم لا يحل الذبح به وطوى النتيجة لدلالة الاستثناء عليها. وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط هذا يدل على أنه عليه السلام كان قد قرر كون الذكاة لا تحصل بالعظم فلذلك اقتصر على قوله «فعظم» قال ولم أر بعد البحث من نقل للمنع من الذبح بالعظم معنى بعقل وكذا وقع في كلام ابن عبد السلام. وقال النووي معنى الحديث لا تذبحوا بالعظام فانها تنجس بالدم وقد نهيتهم عن تنجيسها لأنها زاد اخوانكم من الجن. وقال ابن الجوزي في المشكل هذا يدل على أن الذبح بالعظم كان معهودا عندهم أنه لا يجزي وقرره الشارع على ذلك. قوله «وأما الظاهر فمدى الحبشة» أي وهم كفار وقد نهيتهم عن التشبه بهم قاله ابن الصلاح وتبعه النووي. وقيل نهى عنهما لأن الذبح بهما تعذيب للحيوان ولا يقع

به غالباً إلا الخنق الذي هو علي صورة الذبيح . واعترض على الأول بأنه لو كان كذلك لامتنع الذبيح بالسكين وسائر ما يذبح به الكفار وأجيب بأن الذبيح بالسكين هو الأصل . وأما ما يلتحق بها فهو الذي يعتبر فيه التشبه ومن ثم كانوا يسألون عن جواز الذبيح بغير السكين وروي عن الشافعي أنه قال السن أنما يذكى بها إذا كانت منزعة فاما وهي ثابتة فلو ذبح بها لكانت منخقة يعني فدل على عدم جواز التذكية بالسن المنزعة بخلاف ما نقل عن الحنفية من جوازه بالسن المنفصلة . قال وأما الظفر فلو كان المراد به ظفر الانسان لقال فيه ما قال في السن لكن الظاهر أنه أراد به الظفر الذي هو طيب من بلاد الحبشة وهو لا يقوى فيكون في معنى الخنق . قوله « فأحسنوا القتله » بكسر القاف وهي الهيئة والحالة . قوله « فأحسنوا الذبيح » قال النووي في شرح مسلم وقع في كثير من النسخ أو أكثرها فأحسنوا الذبيح بفتح الذال بغير هاء وفي بعضها الذبيحة بكسر الذال وبالهاء كالقتلة وهي الهيئة والحالة . قوله « وليحد » بضم الياء يقال أحد السكين وحددها واستحدها بمعنى ولىر ح ذبيحته باحداد السكين وتعجيل إمرارها وغير ذلك . قوله « وأن نواري عن البهائم » قال النووي ويستحب أن لا يحدد السكين بحضرة الذبيحة وأن لا يذبح واحدة بحضرة أخرى ولا يجرها إلى مذبحها . قوله « فليجهز » بالجيم والزاي أى يسرع في الذبيح قوله « واللبه » هي المنحرجة من البهائم وهي بفتح اللام وتشديد الموحدة . قوله « ولا تعجلوا الانفس أن تزحق » بالزاي أى ألا تسرعوا في شئ من الاعمال المتعلقة بالذبيحة قبل أن تموت *

١٠ وعن ابن عباس وأبي هريرة قالا « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن شربطة الشيطان وهي التي تذبح فيقطع الجلد ولا تفرى إلا وداج » رواه أبو داود * ١١ وعن أسماء ابنة أبي بكر قالت « منحرنّا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرساً فأكلناه » متفق عليه * ١٢ وعن أبي العثمراء عن أبيه قال « قلت يا رسول الله أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللبه قال لو طعنت في فخذها لأجزأك » رواه الخمسة وهذا فيما لم يقدر عليه * ١٣ وعن رافع بن خديج قال « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فندب بئر من ابل انقوم ولم يكن معهم خيل فرماه رجل بسهم فخبسه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ان لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش فما فعل منها هذا فافعلوا به هكذا»
رواه الجماعة

حدث ابن عباس وأبي هريرة قال المنذرى فى اسناده عمرو بن عبد الله الصنعانى وقد تكلم فيه غير واحد وحدث أبى العشراء قال الترمذى حديث غريب لا يعرفه الا من حديث حماد بن سلمة ولا يعرف لأبى العشراء عن أبيه غير هذا الحديث. قال الخطابى وضمفوا هذا الحديث لان رواته مجهولون وأبو العشراء لا يدري من أبوه ولم يرو عنه غير حماد بن سلمة. قال فى التلخيص وقد تفرد حماد بن سلمة بالرواية عنه يعنى أبا العشراء على الصحيح وهو لا يعرف حاله. قوله «عن شريطة الشيطان» أى ذبيحته وهى المذكورة فى الحديث والتفسير ليس من الحديث بل زيادة رواها الحسن بن عيسى أحد رواته كما صرح به أبو داود فى السنن قال فى النهاية شريطة الشيطان قيل هى الذبيحة التى لا يقطع أوداجها ولا يستقصى ذبحها وهو من شرط الحجام وكان أهل الجاهلية يقطعون بعض حلقاتها ويتركونها حتى تموت وإنما أضافها الى الشيطان لانه هو الذى حملهم على ذلك وحسن هذا الفعل لديهم وسوله لهم انتهى. قوله «عن أبى العشراء» بضم العين المهمة وفتح الشين المعجمة قال أبو داود واسمه عطارد بن بكرة ويقال ابن قهطم ويقال اسمه عطارد بن مالك بن قهطم. قوله «لو طعنت فى فخذها» الخ قال أهل العلم بالحديث هذا عند الضرورة كالتردى فى البئر وأشباهه وقال أبو داود بعد إخراجها هذا لا يصح الا فى المتردية والنافرة والمنوحشة. قوله «نحرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرسا» فيه ان النحر يحزى فى الخيل كما يحزى فى الابل. قال ابن التين الاصل فى الابل النحر وفى الشاة ونحوها الذبح وأما البقر فخاء فى القرآن ذكر ذبحها وفى السنة ذكر نحرها واختلف فى ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح فجازاه الجمهور ومنع منه ابن القاسم. قوله «قد بعير» أى نفر وهو بفتح النون وتشديد الدال. قوله «خبسه» أى أصابه السهم فوقف. قوله «أوابد» جمع آبدة بالمد وكسر الموحدة أى غريبة يقال جاء فلان بآبدة أى بكلمة أو فعلة منفرة يقال أبدت بفتح الموحدة تأبد بضمها ويجوز الكسر ويقال تأبدت أى توحشت والمراد ان لها توحشا (روى الحديث) جواز أكل مارى بالسهم فجري فى أى موضع

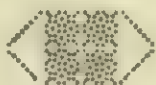
كان من جسده بشرط أن يكون وحشياً أو متوحشاً وإليه ذهب الجمهور وروى
عن مالك والليث وسعيد بن المسيب وربيعة أنه لا يحل الاكل لما توحش الا بذكاة
في حلقه أو لبته *

باب ذكاة الجنين بذكاة أمه

١ عن أبي سعيد «عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في الجنين
ذكاته ذكاة أمه» رواه أحمد والترمذي وابن ماجه * وفي رواية «قلنا يا رسول
الله تنحر الناقة وتذبح البقرة والشاة في بطنها الجنين انلقيه أم نأكل قال كلوه
ان شئتم فان ذكاته ذكاة أمه» رواه أحمد وأبو داود *

الحديث أخرجه أيضاً الدارقطني وابن حبان وصححه وضعفه عبد الحق
وقال لا يحتج بأسانيد كلها وذلك لان في بعضها مجالدا ولكن أقل أحوال الحديث
ان يكون حسناً لغيره لكثرة طرقه ومجالد ليس الا في الطريق التي أخرجه
الترمذي وأبو داود منها. وقد أخرجه أحمد من طريق ليس فيها ضعيف والحاكم
أخرجه من طريق فيها عطية عن أبي سعيد وعطية فيه لين وقد صححه مع ابن
حبان ابن دقيق العيد وحسنه الترمذي وقال وفي الباب عن علي عليه السلام
وابن مسعود وأبي أيوب والبراء وابن عمرو وابن عباس وكعب بن مالك وزاد في التلخيص
عن جابر وأبي أمامة وأبي الدرداء وأبي هريرة. أما حديث علي فأخرجه
الدارقطني بأسناد فيه الحرج الا عوروه موسى بن عمر الكوفي وهما ضعيفان. وأما حديث
ابن مسعود فأخرجه أيضاً الدارقطني بسند رجاله ثقات الا أحمد بن الحجاج
ابن الصامت فإنه ضعيف جداً. وأما حديث أبي أيوب فأخرجه الحاكم وفي أسناده
محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف. وأما حديث البراء فأخرجه البيهقي.
وأما حديث ابن عمر فأخرجه الحاكم والطبراني في الاوسط وابن حبان في الضعفاء وفي
أسناده محمد بن الحسن الواسطي وضعفه ابن حبان وفي بعض طرقه عن محمد بن
اسحق وفي بعضها أحمد بن عصام وهو ضعيف وهو في الموطأ موقوف وهو أصح

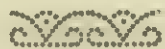
وأما حديث ابن عباس فرواه الدارقطني وفي اسناده موسى بن عثمان العبدي وهو مجهول. وأما حديث كعب بن مالك فاخرجه الطبراني في الكبير وفي اسناده اسمعيل ابن مسلم وهو ضعيف. وأما حديث جابر فاخرجه الدارمي وابو داود وفي اسناده عبد الله بن ابي الزناد القداح عن أبي الزبير والقداح ضعيف وله طرق آخر. وأما حديث أبي أمامة وأبي الدرداء فاخرجهما الطبراني من طريق راشد بن سعد وفيه ضعف وانقطاع. وأما حديث أبي هريرة فاخرجه الدارقطني وفي اسناده عمر بن قيس وهو ضعيف. قوله «ذكاة الجنين ذكاة أمه» مرفوعة بالابتداء والخبر والمراد الاخبار عن ذكاة الجنين بأنها ذكاة أمه فيحلب بها كما تحلب الام بها ولا يحتاج الى تذكية واليه ذهب الثوري والشافعي والحسن بن زياد وصاحب ابى حنيفة واليه ذهب أيضا مالك واشترط أن يكون قد أشعر لها في بعض روايات الحديث عن ابن عمر بلفظ «إذا أشعر الجنين فذكاة ذكاة أمه» وقد تفرد به أحمد بن عاصم كما تقدم والصحيح انه موقوف فلا حجة فيه. وأيضاً قد روى من طريق ابن أبي ليلى مرفوعة «ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر» وفيه ضعف كما تقدمت الإشارة اليه. وأيضاً قد روي من طريق ابن عمر نفسه مرفوعة موقوفة كما رواه البيهقي انه قال «أشعر أو لم يشعر» وذهبت المعتزلة وأبو حنيفة الى تحريم الجنين اذا خرج ميتاً وانها لا تفني تذكية الام عن تذكيته محتجين بمعوم قوله تعالى (حرمت عليكم الميتة) وهو من ترجيح العام على الخاص وقد تقرر في الاصول بطلانه ولكنهم اعتذروا عن الحديث بما لا يعني شيئاً فقالوا المراد ذكاة الجنين كذكاة أمه ورد بانها لو كان المعنى على ذلك لكان منصوباً بنزع الخافض والرواية بالرفع ويؤيده انه روى بلفظ ذكاة الجنين في ذكاة أمه أي كائنة أو حاصلة في ذكاة أمه وروى «ذكاة الجنين بذكاة أمه» والباء للسببية قال في التلخيص فائدة قال ابن المنذر انه لم يرو عن أحد من الصحابة ولا من العلماء ان الجنين لا يؤكل الا باستشفاف الذكاة فيه الا ما روى عن أبي حنيفة اه وظاهر الحديث انه يحل بذكاة الام الجنين مطلقاً سواء خرج حياً أو ميتاً فان تفصيل ليس عليه دليل*



باب ان ما أئين من حي فهو ميتة

١ عن ابن عمر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما قطع من بهيمة وهي حية فاقطع منها فهو ميتة» رواه ابن ماجه * ٢ وعن أبي واقد الليثي قال «قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ومها ناس يعمدون الي آليات الغنم وأسنة الابل يجيئونها فقال ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة» رواه أحمد والترمذي. ولأبي داود منه الكلام النبوي فقط *

حديث ابن عمر أخرجه أيضا البزار والطبراني في الاوسط من حديث هشام ابن سعد عن زيد بن أسلم عنه واختلف فيه علي زيد بن أسلم وقد روى عن زيد ابن أسلم مراسلا قال الدارقطني المرسل أشبه بالصواب وله طريق أخرى عن ابن عمر أخرجه الطبراني في الاوسط وفيها طاصم بن عمرو وهو ضعيف. وحديث أبي واقد أخرجه أيضا الدارقي والحاكم من حديث عبدالرحمن بن عبد الله بن دينار عن زيد بن أسلم عنه وأخرجه أيضا الحاكم من حديث سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري مرفوعا قال الدارقطني والمرسل أصح وأخرجه البزار من طريق المسور بن الصلت عن زيد بن عطاء عن أبي سعيد الخدري وقال تفرد به ابن الصلت وخالفه سليمان بن بلال فقال عن زيد بن عطاء مراسلا وكذا قال الدارقطني وقد وصله الحاكم كما تقدم ونابغ المسور وغيره عليه خارقة بن مصعب أخرجه بن عدي في الكامل وأبو نعيم في الحلية وأخرجه ابن ماجه والطبراني وابن عدي من طريق نعيم الدارقي واسناده ضعيف كما قال الحافظ. قوله «فما قطع منها» الجى بهذه الجملة لزيادة الايضاح وإلا فقد أغنى عنها ما قبلها. قوله «فهو ميتة» فيه دليل علي أن البائن من الحي حكمه حكم الميتة في تحريم أكله ونجاسته وفي ذلك تفاصيل ومذاهب مستوفاة في كتب الفقه. قوله «الي آليات» جمع ألية والجب القطع والاسنة جمع سنام *



باب ما جاء في السمك والجراد وحيوان البحر

قد سبق قوله في البحر « هو الحل ميتة » * ١ عن ابن أبي أوفى قال « غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبع غزوات نأكل معه الجراد » رواه الجماعة إلا ابن ماجه * ٢ وعن جابر قال « غزونا جيش العجبت وأميرنا أبو عبيدة فجمعنا جوعا شديدا فألقى البحر حوتا ميتا لم نر مثله يقال له العنبر فأكلنا منه نصف شهر فأخذ أبو عبيدة عظما من عظامه فرأى الركب تحته قال فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال كلوا رزقا أخرجه الله عز وجل لكم اطعمونا إن كان معكم فأتاه بعضهم بشيء فأكله » متفق عليه * ٣ وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحل لنا ميتتان ودمان فأما الميتتان فالحوت والجراد وأما الدمان فالسكبد والطحال » رواه أحمد وابن ماجه والدارقطني وهو للدارقطني أيضا من رواية عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه بإسناده قال أحمد وابن المديني عبد الرحمن بن زيد ضعيف وأخوه عبد الله ثقة * ٤ وعن أبي شريح من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله ذبح مائي البحر لبني آدم » رواه الدارقطني وذكره البخاري عن أبي شريح موقوفا * ٥ وعن أبي بكر الصديق قال الطافي حلال * ٦ وعن عمر في قوله تعالى « أحل لكم صيد البحر » قال صيده ما اصطيد وطعامه ما ربي به . وقال ابن عباس « طعامه ميتته إلا ما قدرت منها قال ابن عباس كل من صيد البحر صيد يهودي أو نصراني أو مجوسي وركب الحسن على مرج من جلود كلاب الماء ذكره البخاري في صحيحه * ٧

الحديث الذي أشار إليه المصنف بقوله قد سبق هو أول حديث في كتابه هذا وقد مر الكلام عليه * ٨ وحديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أخرجه أيضا الشافعي والبيهقي ورواه الدارقطني أيضا من رواية سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم موقوفا وقال هو أصح وكذا صحيح الموقوف أبو زرعة وأبو حاتم وعبد الرحمن (م ٤ - ج ٩ نيل الاوطار)

ابن زيد ضعيف كما نقله المصنف عن أحمد وابن المديني وفي رواية عن أحمد أنه قال حديثه هذا منكر . وقال البيهقي رفع هذا الحديث أولاد زيد بن أسلم عبد الله وعبد الرحمن واسامة وقد ضعفهم ابن معين وكان أحمد بن حنبل يوثق عبد الله وكذا روى عن ابن المديني قال الحافظ قلت رواه الدارقطني وابن عدي من رواية عبد الله بن زيد بن أسلم قال ابن عدي الحديث يدور على هؤلاء الثلاثة قال الحافظ وقد تابعهم شخص هو أضعف منهم وهو أبو هاشم كثير بن عبد الله الأيلي أخرجه ابن مردويه في تفسير سورة الانعام من طريقه عن زيد بن أسلم بلفظ «يحل من الميتة اثنان ومن الدم اثنان فاما الميتة فالسمك والجراد وأما الدم فالكبد والطحال» ورواه المسور بن العلاء أيضا عن زيد بن أسلم لكنه خالف في اسناده قال عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد مرفوعا أخرجه الخطيب وذكره الدارقطني في العلل والمسور كذاب نعم الرواية الموقوفة التي صححها أبو حاتم وغيره هي في حكم المرفوع لان قول الصحابي أحل لنا كذا وحرم علينا كذا مثل قوله أمرنا بكذا ونهينا عن كذا فيحصل الاستدلال بهذه الرواية لأنها في معنى المرفوع كذا قال الحافظ . قوله «سبع غزوات» في رواية البخاري أوستا . ووقع في توضيح ابن مالك سبع غزوات أو ثمانى وتكلم عليه فقال الاجود ان يقال أو ثمانياً بالتثنية لان لفظ ثمانى وان كان كلفظ جوارى في أن ثالث حروفه ألف بمدها حرفان ثانيهما ياء فهو يخالفه في ان جوارى جمع وثمانى ليس بجمع وقد أطال الكلام على ذلك ثم وجه ترك التثنية بتوجيهات . منها أن يكون حذف المضاف اليه وأبقى المضاف على ما كان عليه قبل الحذف . قال الحافظ ولم أر لفظ ثمانى في شيء من كتب الحديث قال وهذا الشك في عدد الغزوات من شعبة . قوله «نأكل معه الجراد» يحتمل أن يراد بالمية مجرد الفزودون ما تبهم من أكل الجراد ويحتمل أن يريد مع أكله ويدل على الثاني ما وقع في رواية أبي نعيم بلفظ «وبأكله» وهذا يرد على الصيمري من الشافعية حيث زعم انه صلى الله عليه وآله وسلم طافه كما عاف الضب . وقد أخرج أبو داود عنه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث سلمان انه قال «لا آكله ولا أحرمه» والصواب انه مرسل . ولا بن عدي في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر «انه صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الضب فقال لا آكله ولا أحرمه وسئل عن الجراد فقال مثل

ذلك قال الحافظ وهذا ليس ثابتاً لأن ثابتاً قال فيه النسائي ليس بثقة. ونقل النووي الإجماع على حل أكل الجراد. ونصل ابن العربي في شرح الترمذي بين جراد الحجاز وجراد الاندلس فقال في جراد الاندلس لا يؤكل لأنه ضرر محض وهذا إن ثبت أنه يضر أكله بأن يكون فيه سمية تخصه دون غيره من جراد البلاد تعين استثنائه وذهب الجمهور إلى حل أكل الجراد ولومات بغير سبب وعند المالكية اشتراط التذكية وهي هنا أن يكون، وانه بسبب آدمي أما بأن يقطع رأسه أو بعضه أو يساق أو يلقى في النار حيافاً مات حتف أنفه أو في وعاء لم يحل. واحتج الجمهور بحديث ابن عمر المذكور في الباب. ولفظ الجراد جنس يقع على الذكر والأنثى ويميز واحده بالهاء وسمي جراداً لأنه مجرد ما ينزل عليه أولاً أنه أجرد أي أملس وهو من صيد البر وإن كان أصله بحرياً عند الأكثر وقيل أنه بحري بدليل حديث أبي هريرة أنه قال «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حج أو عمرة فاستقبلنا رجل من جراد فجعلنا نضربهن بنعالنا وأسواطنا فقال صلى الله عليه وآله وسلم كلوه فإنه من صيد البحر» أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه بإسناد ضعيف. وأخرج نحوه أبو داود والترمذي من طريق أخرى عن أبي هريرة وفي إسناده أبو الهيثم بن عمار وكسر الزاي وفتح الهاء وهو ضعيف. وأخرج ابن ماجه من حديث أنس مرفوعاً «أن الجراد نثرة حوت من البحر» أي عطسته . قوله «الخطب» بالنحر يك هو ما يسقط من الورق عند خبط الشجر . قوله «فأكله» بهذا تم الدلالة والافجراً كل الصحابة منه وهم في حال المجاعة قد يقال إنه للاضطراب ولا سيما وقد ثبت عن أبي عبيدة في رواية عند مسلم بلفظ «وقد اضطربتم فكلوا». قال في الفتح وحاصل قول أبي عبيدة أنه بنى أولاً على عموم تحريم الميتة ثم ذكر تخصيص المضطر بإباحة أكلها إذا كان غير باغ ولا عاد وهم بهذه الصفة لأنهم في سبيل الله وفي طاعة رسول الله وقد تبين من آخر الحديث أن حمل كونها حلالاً ليس بسبب الاضطراب بل لكونها من صيد البحر لأن كله صلى الله عليه وآله وسلم منها لأنه لم يكن مضطراً وقد ذهب الجمهور إلى إباحة ميتة البحر سواء ماتت بنفسها أو ماتت بالاصطياد . وعن الحنفية والهادي والقاسم والامام يحيى والمؤيد بالله في أحد قولي أنه لا يحل الامامات بسبب آدمي أو بالقاه الماء له أو جزره عنه وأما ما مات أو قتله حيوان غير آدمي فلا يحل واستدلوا بحديث أبي الزبير عن جابر مرفوعاً بلفظ «ما ألقاه البحر أو جزر عنه فكلوه»

ومامات فيه وطفا فلاناً كلوه» أخرجه أبو داود مرفوعاً من رواية يحيى بن سليم الطائفي عن أبي الزبير عن جابر وقد أسند من وجه آخر عن ابن أبي ذئب عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً وقال الترمذي سألت البخاري عنه فقال ليس بمحفوظ وروى عن جابر خلافه انتهى. ويحيى بن سليم صدوق سبي الحفظ. وقال النسائي ليس بالقوي. وقال يعقوب إذا حدث من كتابه فحديثه حسن وإذا حدث حفظاً ففي حديثه ما يعرف وينكر. وقال أبو حاتم لم يكن بالحافظ. وقال ابن حبان في الثقات كان يخطئ وقد توبع علي رفته أخرجه الدارقطني من رواية أبي أحمد الزبيري عن الثوري مرفوعاً السكن قال خالفه وكيع وغيره فوقفوه علي الثوري وهو الصواب وروى عن ابن أبي ذئب. واسماعيل بن أمية مرفوعاً ولا يصح والصحيح موقوف. قال الحافظ. وإذا لم يصح الامور فموقوفاً فقد عارضه قول أبي بكر وغيره يعني المذكور في الباب. وقال أبو داود روى هذا الحديث سفيان الثوري وأبو جهماد عن أبي الزبير أوقفوه علي جابر قال المنذري وقد أسند هذا الحديث من وجه ضعيف وأخرجه ابن ماجه قال الحافظ أيضاً والقباس يقتضي حله لانه لومات في البر لا كل بغير تذكية ولو نصب عنه الماء فأت لا كل فكذلك إذا مات وهو في البحر ولا خلاف بين العلماء في حل السمك علي اختلاف أنواعه وإنما اختلفوا فيما كان علي صورة حيوان البر كالأدمى والكلب والخنزير فعند الحنفية وهو قول الشافعية أنه يحرم والاصح عن الشافعية الحل مطلقاً وهو قول المالكية إلا الخنزير في رواية. وحجتهم عموم قوله تعالى (أحل لكم صيد البحر) وحديث «هو الطهور ماؤه والحل ميتته» أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما وقد تقدم في أول الكتاب. وروى عن الشافعية أيضاً أنه يحل ما يؤكل نظيره في البر وما لا فلا واليه ذهب الهادوية واستثنت الشافعية ما يعش في البر والبحر وهو نوعان النوع الأول ما ورد في منع أكله شيء يخصه كالضفدع وكذا استثناء أحمد لانهم عن قتله كما ورد ذلك من حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمي أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم وله شاهد من حديث ابن عمر عند أبي عاصم وآخر عن عبدالله بن عمر وأخرجه الطبراني في الأوسط وزاد فان نقيتها تسبيح. وذكر الأطباء أن الضفدع نوعان بري وبحري ومن المستثنى التمساح والقرش والتمبان والعقرب والسرطان والسلاحف للاستعجاب والضرر اللاحق من السم.

النوع الثاني ما لم يرد فيه مانع فيحمل السكن بشرط التذكية كالبط وطيء الماء . قوله « ان الله ذبح ما في البحر لبني آدم » لفظ البخاري « كل شئ في البحر مذبح » وقد أخرجه الدارقطني وأبو نعيم في الصحابة مرفوعا قال الحافظ والموقوف أصح وأخرجه ابن أبي عاصم في الاطعمة من طريق عمرو بن دينار سمعت شيخا كبيرا يخلف بالله ما في البحر دابة الا قد ذبحها الله لبني آدم . وأخرج الدارقطني من حديث عبد الله بن سرجس رفعه ان الله قد ذبح كل ما في البحر لبني آدم وفي سنده ضعف . والطبراني من حديث ابن عمرو رفعه نحوه وسنده ضعيف . وأخرج عبد الرزاق بسندين جيدين عن عمر ثم عن علي بن بلال « الحوت ذكي كله » قال عطاء أما الطير فأرى أن تذبحه . قوله « الطافي حلال » وصلة أبو بكر ابن أبي شيبة والطحاوي والدارقطني من رواية عبد الملك بن أبي بشير عن عكرمة عن ابن عباس والطافي بغير همز من طفا بطفوا داء على الماء ولم يرسب . قوله « صيده ما اصطيد وطامه ما رمى به » وصلة البخاري في التاريخ وعبد بن حميد . قوله « طامه ميتة الا ما قدرت » وصلة الطبراني . قوله « كل من صيد البحر صيد يهودي » الخ وصلة البيهقي قال ابن التين مفهومه ان صيد البحر لا يؤكل ان صاده غير هؤلاء وهو كذلك عند قوم واخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن عطاء وسعيد بن جبير كراهية صيد الجوسى . وأخرج أيضا بسند آخر عن علي عليه السلام مثل ذلك . قوله « وركب الحسن على سرج » قيل انه الحسن بن علي وقيل البصري والمراد ان السرج متخذ من جلود الكلاب المعروف بكلاب الماء التي في البحر كما صرح به في الرواية *

(باب الميثة للمضطر)

١ عن أبي واقد الليثي قال « قلت يا رسول الله انا بأرض نصيبنا خمسة فما يحمل لنا من الميتة فقال اذا لم تعطببحوا ولم تقتببقوا ولم تحتفتوا بها بقلافشأنكم بها » رواه أحمد * ٢ وعن جابر بن سمرة ان أهل بيت كانوا بالحرّة محتاجين قال فأتاهم ناقة لهم أو لغيرهم فرخص لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أكلها قال « مصمتهم بقية شتانهم أو سنهم » رواه أحمد . وفي لفظ « ان رجلا نزل

الحرّة ومعه أهله وولده فقال رجل ان ناقة لي ضلت فان وجدتها فامسكها فوجدتها فلم يجد صاحبها فرضت فقالت امرأته انحرها فأبى فنفتت فقالت اسلخها حتى تقدر شحمها لحما ونأكله فقال حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأناؤه فسأله فقال هل عندك غني يغنيك قال لا قال فاكلوه قال فجاء صاحبها فاخبره الخبر فقال هلا كنت نحرمتها قال استحييت منك» رواه أبو داود وهو دليل على امساك الميتة للمضطر * —

حديث أبي واقد قال في مجمع الزوائد أخرجه الطبراني ورجاله ثقات انتهى. وحديث جابر بن سمرة سكت عنه أبو داود والمنذري وليس في اسناده مطعن لان أبا داود رواه من طريق موسى بن اسمعيل عن حماد بن سلمة عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة وفي الباب عن الفجيع العامري أنه «أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما يحل لنا الميتة قال ما طعناكم قلنا تغتبق ونصطبج قال أبو نعيم وهو الفضل بن دكين فسرّه لي عقبة قدح غدوة وقدح عشية قال ذاك وأبي الجوع فاحل لهم الميتة على هذه الحال» قال أبو داود الغبوق من آخر النهار والصباح من أول النهار وفي اسناده عقبة بن وهب العامري. قال يحيى بن معين صالح وقال علي ابن المديني قلت لسفيان بن عيينة عقبة بن وهب فقال ما كان ذاك فيدرى ما هذا الامر ولا كان شأنه الحديث انتهى. قوله «اذا لم تصطبحووا ولم تغتبقوا» قال ابن رسلان في شرح السنن الاصطباح ههنا أكل الصبوح وهو الغداء والغبوق أكل العشاء انتهى. وقد تقدم تفسير الصبوح والغبوق وهما بفتح أولهما الأول شرب اللبن أول النهار والثاني شرب اللبن آخر النهار ثم استعملوا في الاكل للغداء والعشاء وعليهما يحمل ما في حديث أبي واقد الليثي المذكور ولعل المراد بهما في حديث الفجيع مجرد شرب اللبن لانه لو كان المراد بهما أكل الطعام في الوقتين لم يصح ما في آخر الحديث وهو قوله ذاك وأبي الجوع اذ لا جوع حينئذ. قوله «ولم تخفوا بها بقاء» بفتح المثنيين من فوق بينهما حاء مهملة وبعدها فاء مكسورة ثم همزة مضمومة من الحفاء وهو البردي بضم الموحدة نوع من جيد التمر وضعفه بعضهم بأن البردي ليس من البقول. قال أبو عبيد هو أصل البردي الأبيض الرطب وقد يؤكل. قال أبو عبيد معنى الحديث انه ليس لكم أن تصطبحووا وتغلبوا

وتجملوهما مع الميتة قال الأزهري قد أنكر هذا علي أبي عبيد وفسر أنه أراد إذا لم يجدوا الميتة تصطبجونها أو شربا تنقبقونه ولم يجدوا بعد عدم الصبوح والغبوق بقلة تأكلونها حلت لكم الميتة قال وهذا هو الصحيح . قال الخطابي القدرح من اللبن بالغداة والقدرح بالعشي يمسك الرمي ويقيم النفس وإن كان لا يشدو البدن ولا يشبع الشبع الزام وقد أباح لهم مع ذلك الميتة فكان دلالة أن تناول الميتة إلى أن تأخذ النفس حاجتها من القوت كما ذهب إليه مالك والشافعي في أحد قوليه والقول الراجح عند الشافعي هو الاعتصار على سد الرمي كما نقله المزني وصححه الرافعي والنووي وهو قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي عن مالك والهادوية . وبدل عليه قوله «هل عندك غني يغنيك» إذا كان يقال لمن وجد سد رمقه مستغنيا لغة أو شرطا . واستدل به بعضهم على القول الأول قال لأنه سأل عن الغني ولم يسأله عن خوفه على نفسه والآية الكريمة قد دلت على تحريم الميتة واستغنى ما وقع الاضطرار إليه فإذا اندفعت الضرورة لم يحل الاكل كحالة الابتداء ولا شك أن سد الرمي يدفع الضرورة وقيل إنه يجوز أكل المعتاد للمضطر في أيام عدم الاضطرار . قال الحافظ وهو الراجح لا إطلاق الآية واختلفوا في الحالة التي يصح فيها الوصف بالاضطرار ويباح عندها الاكل . فذهب الجمهور إلى أنها الحالة التي يصل به الجوع فيها إلى حد الهلاك أو إلى مرض يفضي إليه . وعن بعض المالكية تحديد ذلك بثلاثة أيام . قال ابن أبي حنيفة الحكمة في ذلك أن في الميتة سمية شديدة فلو أكلها ابتداء لأهدكته فشرع له أن يجوع ليصير في بدنه بالجوع سمية هي أشد من سمية الميتة . قوله «كانوا بالحرة» بفتح الحاء والراء المشددة مهملتين أرض بظاهر المدينة بها حجارة سود . قوله «فتمقت» بفتح نون والفاء والقاف أي ماتت يقال تمقت الدابة نفوقا . مثل قدمت المرأة فعودا إذا ماتت . قوله «حقى» بفتح النون وسكون القاف وضم الدال بعده راء مهملة هكذا في النسخ الصحيحة يقال قدر الناحم يقدره طبخه في القدر . وفي سنن أبي داود «نقد الناحم» بدال مهملة مكان الراء وعلى ذلك شرح ابن رسلان فإنه قال أي نجعله قد بدا قوله «غني يغنيك» أي تستغني به ويكفيك ويكفي أهلاك وولدك عنها . قوله «استحييت منك» بياض من ثنتين من تحت . وائة تميم وبكر بن وائل استحييت بفتح الحاء وحذف أحدي الياءين . وقد دلت أحاديث الباب على أنه يجوز للمضطر أن يتناول من الميتة

ما يكفيه علي الخلاف السابق في مقدار ما يتناوله ولا أعلم خلافا في الجواز وهو نص القرآن الكريم وهل يجب على المضطر أن يتناول من الميتة حفظا لنفسه قال في البحر في ذلك وجهان . يجب لو جوب دفع الضرر ولا (١) إيثارا للورع واختلفوا في المراد بقوله تعالى (غير باغ) فقيل أي غير مثلذ ولا مجاوز لدفع الضرر وقيل أي غير عاص فمنعوا العصا من أكل الميتة . وحكى الحافظ في الفتح عن الجمهور أنهم جعلوا من النهي العصيان قالوا وطريقه أن يتوب ثم يأكل وجوزوه بعضهم مطلقا ولعله يعني بالبعض القائل بالتفسير الاول ☆

باب النهي أن يؤكل طعام الإنسان بغير أذنه

١ عن ابن عمر «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحملن أحدنا مشية أحد الا بأذنه أوجب أحدكم أن تؤتي مشربته فينتل طعامه وانما نخزن لهم ضرورع مواشيهم أطعمتهم فلا يحملن أحدنا مشية أحدنا بأذنه متفق عليه * ٢ وعن عمرو بن يثرب قال «شهدت خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة وكان فيما خطب به أن قال ولا يحمل لأمرئ من مال أخيه الا ما طابت به نفسه قال فلما سمعت ذلك قلت يا رسول الله أرايت لو لقيت في موضع غنم ابن عمي فاخذت منها شاة فاجزرتها هل على في ذلك شيء قال ان اقيمتها نعمة تحمل شفرة وأزنادا فلا تأمها * ٣ وعن عمر مولى أبي العاصم قال «أقبلت مع سادتي نريد الهجرة حتى اذا دنونا من المدينة قال فدخلوا وخلفوني في ظهرهم فاصابني مجاعة شديدة قال فرأي بعض من يخرج من المدينة فقالوا لو دخلت المدينة فاصبت من تمر حوائطها قال فدخلت حائطاً فقطعت منه قنوين فاتاني صاحب الحائط وأتى بي الي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخبره خبري وعلى ثوبان فقال لي ايمها أفضل فامرت الي احدهما فقال خذه وأعط صاحب الحائط الآخر فخلي سبيلي» رواهما أحمد *

حديث عمرو بن اليزبي في اسناده حاتم بن اسمعيل وفيه خلاف عن عبد الملك بن حسين الجاري فان يكن هو الكوفي النخعي فضعيف مرة والافليس

(١) قوله ولا إيثارا للورع . أي لا يجب إيثار للورع

من رجال الامهات. وحديث عمير مولى آبي الاحم في اسناده عبدالرحمن بن اسحق عن محمد بن زيد وقد قال المعجلى يكتب حديثه وليس بالقوى وكذا قال أبو حاتم ونحوه عن البخارى وقال النسائى وابن خزيمة ليس به بأس وقال في جمع الزوائد ان حديث عمير هذا أخرجه أحمد باسنادين في أحدهما ابن لهيعة وفي الآخر أبو بكر بن زيد بن المهاجر ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تمديلا وبقي رجاله ثقات. قوله «مشربه» قال في القاموس والمشربة وتضم الراء ارض لينتدأمة النبات والغرفة والمليمة والصفة والمشرعة انتهى. والمراد هنا الغرفة التي يجمع فيها الطعام شبه صلى الله عليه وآله وسلم ضروع المواشى في حفظها لما فيها من اللبن بالمشربة في حفظها لما فيها من الطعام فكما ان هذه يحفظ فيها الانسان طعامه فتلك تحفظ له شرابه وهو ابن ماشيته وكما ان الانسان يكره دخول غيره الي مشربه لاخذ طعامه كذلك يكره حلب غيره لماشيته فلا يحمل الجميع الا باذن المالك . قوله «فينتقل طعامه» النثل الاستخراج أي فيستخرج طعامه قال في القاموس نثل الركيسة بنقلها استخراج ترابها وهي الشيعة والنثالة والكنانة استخرج نبلها ونثرها ودرعه القاها عنه والاحم في القدر وضعه فيها مقطعا وامرأة تنول تفعل ذلك كثيرا وعليه درعه صبا انتهى . قوله «فاجزئها» بزأى ثم راه . قوله «ان لقيتها نمجة تحمل شفرة وازناد» هذا فيه مخالفة في المنع من أخذ ملك الغير بغير اذنه وان كان على حالة مشمرة بأن تلك الماشية معدة للذبح حاملة لما تصلح به من آلة الذبح وهي الشفرة وآلة الطبخ وهو الازناد وهي جمع زناد وهو المود الذي يقدح به النار قال في القاموس والجمع زناد وأزناد . ونمجة منصوبة على الحال أي لقيتها حال كونها نمجة حاملة لشفرة وازناد . قوله «مولى آبي الاحم» قد تقدم غير مرة ان آبي الاحم اسم فاعل من آبي يأتي فهو آب . قوله «في ظهري» أي في دوابهم التي يسافرون بها ويحملون عليها أمتعتهم . قوله «وأعط صاحب الحائط الآخر» فيه دليل على تفريم السارق قيمة ماأخذه مما لا يجب فيه الحد وعلى أن الحاجة لا تبيح الاقدام على مال الغير مع وجود ما يمكن الانتفاع به أو بقيمته ولو كان مما تدعو حاجة الانسان اليه فإنه هنا أخذ احد ثوبيه ودفعه الى صاحب النخل *

باب ما جاء من الرخصة في ذلك لابن السبيل

اذا لم يكن حائط ولم يتخذ خبنة

١ عن ابن عمر «عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من دخل حائطاً فليأكل ولا يتخذ خبنة» رواه الترمذي وابن ماجه * ٢ وعن عبدالله بن عمر قال «سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يدخل الحائط فقال يا كل غير متخذ خبنة» رواه أحمد * ٣ وعن الحسن بن سمرة بن جندب «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أتى أحدكم على ماشية فان كان فيها صاحبها فليستأذنه فان أذن له فليحلب وليشرب وان لم يكن فيها أحد فليصوت ثلاثاً فان أجابه أحد فليستأذنه فان لم يجبه أحد فليحلب وليشرب ولا يحمل» رواه أبو داود والترمذي وصححه. وقال ابن المديني سماع الحسن بن سمرة صحيح * وعن أبي نضرة عن أبي سعيد «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أتى أحدكم حائطاً فأراد أن يأكل فليناد يا صاحب الحائط ثلاثاً فان أجابه والافلياً كل واذا مر أحدكم بابل فأراد أن يشرب من ألبانها فليناد يا صاحب الابل أو ياراعي الابل فان أجابه والافليشرب» رواه أحمد وابن ماجه *

حديث ابن عمر الاول والثاني هما حديث واحد ولكن المصنف أو ردهما هكذا لاختلاف اللفظ. وقال الترمذي بعد أخرجه في البيوع غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه وحديث سمرة قال الترمذي بعد أخرجه حديث سمرة حسن صحيح غريب والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وبه يقول أحمد واسحق وقال علي بن المديني سماع الحسن بن سمرة صحيح وقد تكلم بعض أهل الحديث في رواية الحسن بن سمرة وقالوا إنما يحدث عن صحيفة سمرة انتهى. وحديث أبي سعيد أخرجه أيضاً أبو يعلى وابن حبان والحاكم والمقدسي . وفي الباب عن رافع عند الترمذي وأبي داود قال «كنت أرمى نخل الانصار فأخذوني فذهبوا بي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يارافع لم ترمي نخلهم قال قلت يا رسول الله الجوع قال لا ترم وكل ما وقع أشبعك الله وأرواك» وعند أبي داود والنسائي من حديث شرحبيل بن عباد في قصة مثل قصة رافع وفيها «فقال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم اصحاب الحائط ما علمت اذ كان جاهلا ولا اطعمت اذ كان جائعا قوله .
 « في رجة الباب » اذ لم يكن حائط قال في النهاية الحائط البستان من النخيل اذا كان عليه
 حائط وهو الجدار وظاهر الاحاديث المذكورة في الباب مخالف لما قيد به المصنف
 الترجمة نعله اراد بقوله اذ لم يكن حائط أى جدار يمنع الدخول اليه بحرزه طرقة لما في ذلك
 من الاشعار بعدم الرضا وكأنه حمل الاحاديث على ما ليس كذلك ولا ملجى الي هذا
 بل الظاهر الاطلاق وعدم التقييد . قوله « ولا يتخذ خبنة » بضم الخاء المعجمة وسكون
 الباء الموحدة وبعدها نون وهى ما تحمله فى حضنك كفى القاموس وهذا الاطلاق فى
 حديث ابن عمر مقيد بما فى حديث أبى سعيد المذکور من الامر بالنداء ثلاثا . وحديث
 سمرة فى الماشية ليس فيه لا مجرد الاستئذان بدون تقييد بكونه ثلاثا وكذلك حديث
 أبى سعيد فانه لم يذكر فى الماشية الا مجرد النداء ولم يقيد بكونه ثلاثا (وظاهر احاديث)
 الباب جواز الاكل من حائط الغير والشرب من ماشيته بعد النداء المذکور من غير
 فرق بين أن يكون مضطرا الى الاكل أم لا لانه انما قال اذا دخل واذا اراد أن
 يأكل ولم يقيد الاكل بمحد ولا خصه بوقت فالظاهر جواز تناول الكفاية والممنوع
 انما هو الخروج بشئ من ذلك من غير فرق بين القليل والكثير . قال العلامة المقبل
 فى الابحاث بعد ذكر حديث أبى سعيد ما لفظه وفى معناه عدة احاديث تشهد لصحته
 ووجه موافقته للقانون الشرعى ظاهر فيمن له حق الضيافة كابن السبيل وفى ذى
 الحاجة مطلقا وسياقات الحديث تشعر بالاختصاص بمن هو كذلك فهو التيقن
 وأما التفتي الذى ليس له حق الضيافة فشكوك فيه فيبقى على المنع الاصلى فان صححت
 ارادته بدليل خاص كقضية فيها ذلك كان مقبولا وتكون مناسبتة ما فى اللبن
 والفاكهة من الندرة إذ لا يوجد فى كل حال مع مسارعة النفس اليها والعرف
 شاهد بذلك حتى انه يذم من ضن بهما ويبخل وهو خاصة الوجوب فهو من
 حق المال غير الصدقة وهذا يرجح بقاء الحديث على عمومته اذ لا معنى للاقتصار مع
 ظهور العموم وفى المنتهى من فقه الحنابلة ومن مر بسمرة بستان لا حائط عليه ولا ناظر
 فله الاكل ولو بلا حاجة مجانا لا صود شجره أو رمية بشئ ولا يحمل ولا يأكل من مجنى
 بمجموع الاضرورة وكذا زرع قائم وشرب لبن ماشية والحق جماعة بذلك باقلا
 وحمصا أخضر من المفتوح وهو قوى انتهى (واحاديث الباب) مخصصة للحديث

المذكور في الباب الاول ومخصصة أيضا لحديث ليس في المال حق سوى الزكاة وهو من حديث فاطمة بنت قيس مع انه قد ثبت في الترمذى من حديثها بلفظ «في المال حق سوى الزكاة» بدون لفظ ليس ومن جملة التخصصات لحديث «ليس في المال حق سوى الزكاة» ما ورد في الضيافة وفي سد رمق المسلم ومنها وآتوا حقه يوم حصاده *

باب ما جاء في الضيافة

١- عن عقبة بن عامر قال «قلت يا رسول الله انك تبعني فنزل بقوم لا يقرؤنا فما ترى فقال ان نزلتم بقوم فأمرؤا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا وان لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم» * ٢ وعن أبي شريح الخزاعي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته قالوا وما جائزته يا رسول الله قال يوم وليلة والضيافة ثلاثة أيام فما كان وراء ذلك فهو صدقة ولا يحل له أن يشوى عنده حتى يخرج» متفق عليهما * ٣ وعن المقدم أبي كريمة أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول «ليلة الضيف واجبة على كل مسلم فان أصبح بفنائهم محروما كان ديناله عليه ان شاء اقتضاه وان شاء تركه» وفي لفظ «من نزل بقوم فمليهم أن يقرؤه فان لم يقرؤه فله أن يعقبهم بمن قرأه» رواه أحمد وأبو داود * ٤ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أيا ضيف نزل بقوم فأصبح الضيف محروما فله أن يأخذ بقدر قرأه ولا حرج عليه» رواه أحمد *

حديث المقدم سكت عنه أبو داود هو والمذرى قال الحافظ في التلخيص واسناده على شرط الصحيح وله أيضا من حديثه «أيا رجل أضاف قوما فأصبح الضيف محروما فان نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ بقري ليلة من زرعه وماله» قال الحافظ واسناده صحيح. وعن أبي هريرة عند أبي داود والحاكم بسند صحيح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «قال الضيافة ثلاثة أيام فما سوى ذلك فهو صدقة» وعن شقيق بن سلمة عند الطبراني في الأوسط قال «دخلنا على سلمان فدعا بماء كان في البيت وقال لولا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التكلف

للضيف اشكلفت لكم . وحديث أبي هريرة المذكور في الباب قال في جميع الزوائد رجال أحمد ثقات (وفي الباب) عن عائشة أشار اليه الترمذي: قوله «لا يقرونا» بفتح أوله من القرى أي لا يضيفونا: قوله «بما ينبغي للضيف» أي من الأكرام بما لا بد منه من طعام وشراب وما يلحق بهما . قوله «نأخذوا منهم حق الضيف» الخ قال الخطابي إنما كان يلزم ذلك في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم حيث لم يكن بيت مال وأما اليوم فأرزاقهم في بيت المال لا حق لهم في أموال المسلمين . وقال ابن بطال قال أكثرهم أنه كان هذا في أول الإسلام حيث كانت المواساة واجبة وهو منسوخ بقوله جائزته كما في حديث الباب قالوا والجائزة تفضل لا واجب قال ابن رسلان قال بعضهم المراد أن لكم أن تأخذوا من أعراض من لم يضيفكم بالسنتكم وتذكروا للناس لؤمهم والعيب عليهم وهذا من المواضع التي يباح فيها الغيبة كما أن القادر الماطل بالدين مباح عرضه وعقوبته وحمله بعضهم على أن هذا كان في أول الإسلام وكانت المواساة واجبة فلما اتسع الإسلام نسخ ذلك . قال النووي وهذا تأويل ضعيف أو باطل لأن هذا الذي ادعاه قائله لا يعرف انتهى . وقد تقدم ذكر قائله قريبا فتعميل الضعف أو البطلان بعدم معرفة القائل ضعيف أو باطل بل الذي ينبغي عليه التعميل في ضعف هذا التأويل هو أن تخصيص ما شرعه صلى الله عليه وآله وسلم لا منه بزمن من الأزمان أو حال من الأحوال لا يقبل إلا بدليل ولم يقم هنا دليل على تخصيص هذا الحكم بزمن النبوة وليس فيه مخالفة للقواعد الشرعية لأن مؤنة الضيافة بعد شرعها قد صارت لازمة للضيف لكل نازل عليه فللنازل المطالبة بهذا الحق الثابت شرعاً كالمطالبة بسائر الحقوق فإذا أساء إليه واعتدى عليه باهمال حقه كان له مكافأته بما أباحه له الشارع في هذا الحديث وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم . قوله «من كان يؤمن بالله» الخ قيل المراد من كان يؤمن بالإيمان الكامل المنجى من عذاب الله الموصل إلى رضوانه ويؤمن بيوم القيامة الآخر استعد له واجتهد في فعل ما يندفع به أهواله ومكارهه فيأتمر بما أمر به وينتهي عما نهى عنه . ومن جملة ما أمر به الأكرام الضيف وهو القادم من السفر النازل عند المقيم وهو يطلق على الواحد والجمع والذكر والانثى . قال ابن رسلان والضيافة من

مكارم الاخلاق ومحاسن الدين وليست واجبة عند عامة العلماء خلافاً لليث بن سعد فانه أوجبها ليلة واحدة وحجة الجمهور لفظ جائزته المذكورة فان الجائزة هي العطية والصلة التي أصلها على الندب ولها يستعمل هذا اللفظ في الواجب قال العلماء معنى الحديث الاهتمام بالضيف في اليوم والليلة وأتحافه بما يمكن من بر والطاف انتهى. والحق وجوب الضيافة لأمور. الاول اباحة العقوبة بأخذ المال لمن ترك ذلك وهذا لا يكون في غير واجب. والثاني التأكيد البالغ بحمل ذلك فرع الايمان بالله واليوم الآخر ويفيد أن فعل خلافه فعل من لا يؤمن بالله واليوم الآخر ومعلوم أن فروع الايمان مأمور بها ثم تعلّق ذلك بالاكرام وهو أخص من الضيافة فهو دال على لزومها بالاولي والثالث قوله فما كان وراء ذلك فهو صدقة فانه صريح ان ما قبل ذلك غير صدقة بل واجب شرعاً. قال الخطابي يريد أنه يتكلف له في اليوم الاول ما اتسع له من بر والطاف ويقدم له في اليوم الثاني ما كان يحضرته ولا يزيد على عادته فما جاوز الثلاث فهو معروف وصدقة ان شاء فعل وان شاء ترك. وقال ابن الاثير الجائزة العطية أي يقرى ضيفه ثلاثة أيام ثم يعطيه ما يجوز به مسافة يوم وليلة والرابع قوله صلى الله عليه وآله وسلم «ليلة الضيف حق واجب» فهذا تهريج بالوجوب لم يأت ما يدل على تأويله. والخامس قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث المقدم الذي ذكرنا «فان نصره حق على كل مسلم» فان ظاهر هذا وجوب النصرة وذلك فرع وجوب الضيافة اذا تقرر هذا تقرر ضيف ما ذهب اليه الجمهور وكانت أحاديث الضيافة مخصصة لأحاديث حرمة الاموال الا بطيبة النفس. والحديث «ليس في المال حق سوى الزكاة» ومن التمسفات حمل أحاديث الضيافة على سد الرمي فان هذا مما لم يعم عليه دليل ولادعت اليه حاجة وكذلك تخصيص الوجوب بأهل الوبر دون أهل المدن استدلالاً بما يروى ان الضيافة على أهل الوبر. قال النووي وغيره من الحفاظ انه حديث موضوع لأصل له. قوله «ان يشوى» بفتح أوله وسكون المثلثة أي يقيم. قوله «حتى يخرج» بضم أوله وسكون الحاء المهملة أي يوقعه في الحرج وهو الاثم لانه قد يكره فيقول هذا الضيف ثقيل أو قد ثقل علينا بطول اقامته أو يتعرض له بما يؤذيه أو يظن به ما لا يجوز. قال النووي وهذا كله محمول على ماذا أقام بعد الثلاث بغير استدعائه

وأما إذا استدعاه وطالب منه اقامته أو علم أو ظن منه عجة الزيادة على الثلاث أو عدم كراهته فلا بأس بالزيادة لأن النهي إنما جاء لأجل كونه يؤتمن فلو شك في حال المضيف هل تذكره الزيادة ويلحقه بها حرج أم لا لم يحل له الزيادة على الثلاث لظاهر الحديث قوله «ليلة المضيف» أي وبومه بدليل الحديث الذي قبله . قوله «بقنائه» بكسر القاء وتخفيف النون ممدودا وهو المتسع أمام الدار وقيل ما امتد من جوانب الدار جمعه أفنية . قوله «فله أن يعقبهم» الخ قال الامام أحمد في تفسير ذلك أي للمضيف أن يأخذ من أرضهم وزرعهم بقدر ما يكفيه بغير اذنهم وعنه رواية أخرى . ان الضيافة على أهل القرى دون الامصار . واليه ذهب الهادوية وقد تقدم تحقيق ما هو الحق *


(باب الأدهان تصيبها النجاسة)

عن ميمونة «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن فارة وقعت في سمن فأتت فقال ألقوها وما حولها وكلوا سمنكم» رواه أحمد والبخاري والنسائي ☆ وفي رواية سئل عن الفارة تقع في السمن «فقال ان كان جامدا فألقوها وما حولها وان كان مائنا فلا تقر به» رواه أبو داود والنسائي * ٢ وعن أبي هريرة قال «سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن فارة وقعت في سمن فأتت فقال ان كان جامدا فخذوها وما حولها ثم كلوا ما بقي وان كان مائنا فلا تقر به» رواه أحمد وأبو داود *

حديث أبي هريرة قال الترمذي هو حديث غير محفوظ سمعت محمد بن اسمعيل يعني البخاري يقول هذا خطأ قال والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة يعني الحديث الذي قبله . قال في الفتح وجزم الذهلي بأن الطريقين صحيحتان وقد قال أبو داود في روايته عن الحسن بن علي قال الحسن وربما حدث به معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة وأخرجه أبو داود أيضا عن أحمد بن صالح عن عبد الرزاق وكذا أخرجه النسائي عن خشيش بن أصرم عن عبد الرزاق . وذكر الاسماعيل ان الليث

رواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال بلغنا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن فارة وذكر الحديث. وأما الزيادة في حديث ميمونة التي زادها أبو داود والنسائي فصحيحها ابن حبان وغيره. قوله «فانت» استدلل بهذا الحديث لاحدي الروايتين عن أحمد أن المائع اذا حملت فيه النجاسة لا ينجس الا بالتغير وهو اختيار البخاري ووجه الاستدلال ما قاله ابن العربي متمسكا بقوله وما حولها على انه كان جامدا قال لانه لو كان مائعا لم يكن له حول لانه لو نقل من جانب خلفه غيره في الحال فيصير مما حوله فيحتاج الى القائه كله فما بقي الا اعتبار ضابط كل في المائع وهو التغير ولكنه يدفع هذا ما في الرواية الاخيرة من حديث ميمونة وما في حديث أبي هريرة المذكور من التفرقة بين الجامد والمائع وتبيين حكم كل واحد منهما وضابط المائع عند الجمهور أن يتراد بسرعة اذا أخذ منه شئ واستدل بقوله فانت على أن تأثيرها انما يكون بموتها فيه فلو وقعت فيه وخرجت بلا موت لم يضر وما عدا الفارة ملحق بها وكذلك ما يشابه السمن ملحق فلا عمل بفهم ومهما وجد ابن حزم على طاعته قال فلو وقع غير جنس الفارة من الدواب في مائع لم ينجس الا بالتغير ولم يرد في طريق صحيحة تقدير ما يلقي. وقد أخرج ابن أبي شيبة من مرسل عطاء بن يسار انه يكون قدر الكف وسنده جيد لولا ارساله. وأما ما أخرجه الطبراني عن أبي الدرداء مرفوعا من التقييد في المأخوذ منه بثلاث غرفات بالكفين فسنده ضعيف ولو ثبت لكان ظاهرا في المائع. واستدل بقوله في المائع فلا تقر به على انه لا يجوز الا تنفاع به في شئ فيحتاج من أجاز الا تنفاع به في غير الأكل كالشافعية أو أجاز بيعه كالحنفية الى الجواب عن الحديث فإنهم احتجوا به في التفرقة بين الجامد والمائع. وأما الاحتجاج بما عند البيهقي من حديث ابن عمر بلفظ «ان كان السمن مائعا انتفعوا به ولا تأكلوه» وعنده من رواية ابن جريج مثله فالصحيح انه موقوف وعند البيهقي أيضا عن ابن عمر في فارة وقعت في زيت فقال استصبجوا به وادهنوا به آدمكم وهذا السند على شرط الشيخين لانه من طريق الثوري عن أيوب عن نافع عنه الا أنه موقوف. واستدل بالحديث على ان الفارة طاهرة العين وأغرب ابن العربي في حكمي عن الشافعي وأبي حنيفة أنها نجسة ❦

* (باب آداب الأكل) *

٩ عن عائشة قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أكل أحدكم طعاما فليقل بسم الله فإن نسي في أوله فليقل بسم الله على أوله وآخره » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه  ☆

الحديث أخرجه أيضا النسائي وهو من حديث عبد الله بن عبيد عن امرأة منهم يقال لها أم كنثوم عن عائشة ولم يقل الترمذي عن امرأة منهم إنما قال عن أم كنثوم وروى في بعض رواياته أم كنثوم اللبثية وهو الاشبه لان عبيد بن عمير لبثي. وقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة هذا الحديث في مسنده عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة ولم يذكر فيه أم كنثوم. وفي الباب عن جابر عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول « إذا دخل الرجل بيته فذكر الله عند دخوله وعند طعامه قال الشيطان لا مبيت لكم ولا عشاء وإذا دخل فلم يذكر الله عند دخوله قال الشيطان أدركتم المبيت فإذا لم يذكر الله عند طعامه قال أدركتم المبيت والعشاء » وعن حذيفة بن اليمان عن مسلم وأبي داود والنسائي قال « كنا إذا حضرنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعاما لم يضع أحدنا يده في الطعام حتى يبدأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا حضرنا معه طعاما فجاء اعرابي كأنما يدفع فذهب ليضع يده في الطعام فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده ثم جاءت جارية كأنما تدفع فذهبت لتضع يدها في الطعام فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدها وقال ان الشيطان ليستحل الطعام الذي لم يذكر اسم الله عليه وأنه جاء بهذا الاعرابي ليستحل بيده فأخذت بيده وجاء بهذه الجارية ليستحل بيدها فأخذت بيدها والذي نفسي بيده ان يده لفي يدي مع أيديهما » وأخرج الترمذي عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأكل طعاما في ستة من أصحابه فجاء اعرابي فأكل بقلعتين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما انه لو سمى لكفى لكم » وقال حديث حسن وأخرج ابن السني عن ابن مسعود قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نسي ان يذكر الله

في أول طعامه فليقل حين يذكر بسم الله أوله وآخره فإنه يستقبل طعاما جديدا ويمنع الحديث مما كان يصيب منه. وفي الباب أيضا عن عمر بن أبي سلمة وسيأتي. وفي هذه الأحاديث دليل على مشروعية التسمية للأكل وإن التماسي يقول في اثنا عشر بسم الله على أوله وآخره وكذا التارك للتسمية عمدا يشرع له التدارك في اثنا عشر. قال في الهدى والصحيح وجوب التسمية عند الاكل وهو أحد الوجهين لأصحاب أحمد وإحدى الأحاديث الأمر بها صحيحة صريحة لا معارض لها ولا إجماع يسوغ مخالفتها ويخرجها عن ظاهرها وتاركها يشركه الشيطان في طعامه وشرا به اه. والذي عليه الجمهور من السلف والخلف من الحديث وغيرهم أن أكل الشيطان محمول على ظاهره وإن للشيطان يدين ورجلين وفيهم ذكر واتى وأنه يأكل حقيقة بيده إذا لم يدفع وقيل إن أكلهم على الحجاز والاستمارة وقيل إن أكلهم شم واسترواح ولا ملجى إلى شيء من ذلك. وقد ثبت في الصحيح كما سيأتي أن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله وروي عن وهب بن منبه أنه قال الشياطين اجناس نخلاص الجن لا يأكلون ولا يشربون ولا يتناكحون وهم ريح ومنهم جنس يفعلون ذلك كله ويتوالدون وهم السعالى والقيلان ونحوهم *

٢ وعن ابن عمر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يأكل أحدكم بشماله ولا يشرب بشماله فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله» رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه * ٣ وعن ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البركة تنزل في وسط الطعام فكلوا من حافتيه ولا تأكلوا من وسطه» رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه * ٤ وعن عمر بن أبي سلمة قال كنت غلاما في حجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكانت يدي تطيش في الصحفة فقال لي يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك متفق عليه * ٥ وعن أبي جحيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما أنا فلا آكل منكثا رواه الجماعة إلا مسله والنسائي * قوله «لا يأكل أحدكم بشماله» فيه النهى عن الأكل والشرب بالشمال والنهي حقيقة في التحريم كما تقرر في الأصول ولا يكون مجرد الكراهة فقط إلا مجازا مع قيام صارف قال النووي وهذا إذا لم يكن عذر فإن كان عذر بمنع الأكل أو الشرب باليمين من مرض أو جراحة أو غير ذلك فلا كراهة في الشمال. قوله «فإن

الشيطان يأكل» الخ اشارة الى أنه ينبغي اجتناب الافعال التي تشبه افعال الشيطان وقد تقدم الخلاف هل ذلك على الحقيقة أم على المجاز . قوله « البركة تنزل في وسط الطعام » لفظ أبي داود « اذا أكل أحدكم طعاما فلا يأكل من أعلي الصحيفة ولا يكن اياًكل من أسفلها فان البركة تنزل من أعلاها » وفيه مشروعية الاكل من جوانب الطعام قبل وسطه قال الرافعي وغيره يكره أن يأكل من اعلي التريد ووسط القصة وان يأكل مما يلي اكله ولا بأس بذلك في الفواكه . وتعقبه الاسنوي بان الشافعي نص على التحريم فان لفظه في الام فان أكل مما يليه أو من رأس الطعام اثم بالفعل الذي فعله اذا كان عالماً واستدل بالنهي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأشار الي هذا الحديث قال الغزالي وكذا لا يأكل من وسط الرغيف بل من استدارته الا اذا قل الخبز فليكسر الخبز والعله في ذلك ما في الحديث من كون البركة تنزل في وسط الطعام . قوله « تطيش » بكسر الطاء وبعدها مثناة تحتية ساكنة أي تتحرك وتمتد الي نواحي الصحيفة ولا تقتصر على موضع واحد . قال النووي والصحفة دون القصة وهي مائتة مائتين وخمسة والقصعة تشيع عشرة كذا قال الكسائي فيما حكاه الجوهري وغيره عنه . وقيل الصحيفة كالقصعة وجمعها صحاف . قال النووي أيضا وفي هذا الحديث ثلاث سنن من سنن الاكل . وهي التسمية . والاكل باليمين وقد سبق بيانها . والثالثة الاكل مما يليه لان اكله من موضع يد صاحبه سوء عشرة وترك مروءة قد يتقذره صاحبه لاسيما في الامراق وشبهها وهذا في التريد والامراق وشبههما فان كان تمرا واجناسا فقد نقلوا اباحة اختلاف الايدي في التطبيق ونحوه والذي ينبغي تعميم النهي عملا للنهي على عمومته حتى يثبت دليل يخصه والله أعلم . قوله « اما انا فلا آكل متكئا » سبب هذا الحديث قصة الاعرابي المذكور في حديث عبد الله بن بسر عند ابن ماجه والطبراني باسناد حسن قال « اهديت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم شاة فجثي على ركبتيه يأكل فقال له اعرابي ما هذه الجلسة فقال ان الله جميل عبادا كريما ولم يجعلني جبارا عنيدا » قال ابن بطال إنما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك تواضعا لله . ثم ذكر من طريق أبواب عن الزهري قال « أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ملك لم يأته قبلها فقال ان ربك يخبرك بين أن تكون عبدا نبيا أو ملكا نبيا قال فنظر الى جبريل كالمستشير له

فأوما إليه ان تواضع فقال بل عبد نبيا قال فما أكل متكئا اه قال الحافظ وهذا مرسل أو معضل وقد وصله النسائي من طريق الزبيدي عن الزهري عن محمد بن عبد الله بن عباس قال كان ابن عباس يحدث فذكر نحوه. وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال ما روي النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأكل متكئا فط. وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد قال ما أكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم متكئا الا مرة ثم نزع فقال «اللهم اني عبدك ورسولك» وهذا مرسل ويمكن الجمع بان تلك المرة التي في أثر مجاهد ما اطلع عليها عبد الله بن عمرو. وقد أخرج ابن شاهين في ناسخه من مرسل عطاء بن يسار ان جبريل رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأكل متكئا فنهاه. ومن حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما نهاه جبريل عن الاكل متكئا لم يأكل متكئا بعد ذلك واختلف في صفة الانكاه فقيل أن يتمكن في الجلوس للاكل على أي صفة كان وقيل أن يعمل على أحد شقيه وقيل أن يعتمد على يده اليسرى من الأرض. قال الخطابي بحسب العامة أن المتكى هو الاكل على أحد شقيه وليس كذلك بل هو المعتمد على الوطاء عند الاكل لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال اني اذم فعل من يستكثر من الطعام فاني لا آكل الا البلغة من الزاد فلذلك اقدم مستوفزا. وفي حديث أنس «انه صلى الله عليه وآله وسلم أكل تمرًا وهو وقع» والمراد الجلوس على وركيه غير متمكن. وأخرج ابن عدي بسند ضعيف «زجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الاكل» قال مالك هو نوع من الانكاه. قال الحافظ وفي هذا اشارة من مالك الى كراهة ما بعد الاكل فيه متكئا ولا يختص بصفة بعينها. وجزم ابن الجوزي في تفسير الانكاه بانه الميل على أحد الشقين ولم يلتفت لانكار الخطابي ذلك وحكى ابن الاثير في النهاية ان من فسر الانكاه بالميل على أحد الشقين تأوله على مذهب الطب بانه لا ينحدر في مجاري الطعام سهلا ولا يسيغه هنيئاً. واختلف السلف في حكم الاكل متكئا فزعم ابن القاص ان ذلك من الخصاص النبوية وتعقبه البيهقي فقال بكره اغيره أيضا لانه من فعل المتعظمين وأصله مأخوذ من ملوك المعجم قال فان كان بالمرء مانع لا يتمكن معه الاكل الا متكئا لم يكن في ذلك كراهة ثم ساق عن جماعة من السلف انهم أكلوا كذلك وأشار الى حمل ذلك عنهم على

الضرورة وفي الحمل نظر وقد أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس وخالد بن الوليد وعبيدة السلماني ومحمد بن سيرين وعطاء بن يسار والزهرى جواز ذلك مطلقا وإذا ثبت كونه مكروها أو خلاف الأولى فالاستحباب في صفة الجلوس للأكل أن يكون جانبا على ركبتيه وظهور قدميه أو ينصب الرجل اليمنى ويجلس على اليسرى واستثنى الغزالي من كراهة الأكل مضطجعا أكل البقل واختلف في علة الكراهة وأقوى ما ورد في ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم النخعي قال كانوا يكرهون أن يأكلوا تسكأة مخافة أن تعظم بطونهم والى ذلك يشير بقية ما ورد من الاخبار. ووجه الكراهة فيه ظاهر وكذلك ما أشار إليه ابن الأثير من جهة الطب *
٦ وعن أنس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا طعم طعاما لعق أصابعه الثلاث وقال إذا وقعت لقمة أحدكم فليمط عنها الاذي وليأكلها ولا يدعها للشيطان وأمرنا أن نسلت القصعة وقال انكم لا تدرؤن في أي طعامكم البركة» رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه * ٧ وعن المغيرة بن شعبة قال «ضفت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة فامر بحجب فشوى قال فاخذ الشفرة فجعل يحبز لي بها منه» رواه أحمد * ٨ وعن جابر «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتى بعض حجر نسائه فدخل ثم أذن لي فدخلت فقال هل من غداء فقالوا نعم فأتى بثلاثة أفرصة فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرصا فوضعه بين يديه وأخذ قرصا آخر فوضعه بين يدي ثم أخذ الثالث فكسره باثنين فجعل نصفه بين يديه ونصفه بين يدي ثم قال هل من ادم قالوا لا الا شئ من خل قال هاتوه فنعم الا دم هو» رواه أحمد ومسلم *

حديث المغيرة بن شعبة أخرجه أيضا أبو داود والترمذي وابن ماجه ولفظ أبي داود في باب ترك الوضوء مما مست النار عن المغيرة بن شعبة قال «ضفت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم ليلة فامر بحجب فشوى فاخذ الشفرة فجعل يحبز لي بها منه قال فجاء بلال فأذنه بالصلاة قال فالتقى السكين وقال ماله تربت بدام وقام يصلى» زاد الانباري «وكان بشار بن وفاء فقصه على سواك أو قال أقصه لك على سواك». قوله «لعق أصابعه» فيه استحباب لعق الأصابع محافظة على بركة الطعام وتنظيفا وسيأتي تمام الكلام على ذلك. وفيه استحباب الأكل بثلاث أصابع ولا يضم إليها الرابعة والخامسة الا

لـعذر بان يكون مرقا أو غيره مما لا يمكن بثلاث وغير ذلك من الأعذار . قوله « فليمت عنها الأذى » فيه مشروعية أكل اللقمة الساقطة بعد مسح أذى يصيبها هذا اذا لم تقع على موضع نجس ولا بد من غسلها ان أمكن فان تعذر قال النووي اطعمها حيوانا ولا يتركها للشيطان . قوله « ان نسلت القصة » قال الخطابي سلت القصة تنبع ما يبق فيها من الطعام وفيه ان لبق القصة مشروع والعلة في ذلك ما ذكرناه عقبه من أنهم لا يدرون في أي طعامهم البركة أي ان الطعام الذي يحضر الانسان فيه بركة ولا يدري هل البركة فيما أكل أو فيما بقي على أصابعه أو فيما بقي في أسفل القصة أو في اللقمة الساقطة فينبغي ان يحافظ . على هذا كله لتحصل البركة وأصل البركة الزيادة وثبوت الخير والامتناع به . قال النووي والمراد هنا والله أعلم ما تحصل به التغذية وتسلم عاقبته من أذى ويقوي على طاعة الله وغير ذلك وسيأتي حديث استغفار القصة قريبا وهو صالح للتعليل به . قوله « ضفت النبي صلى الله عليه وآله وسلم » بكسر الضاد المعجمة من ضاف يضيف مثل باع يبيع وقال في النهاية ضفت الرجل اذا نزلت به في ضيافته . وقال في الضياء اذا تعرض به لضيفه قال في النهاية واضفته اذا انزلته وتضيفته اذا نزلت به . قوله « فأخذ الشفرة فجعل يحز لي بها » فيه دليل على جواز قطع اللحم بالسكين . وقد أخرج أبو داود عن عائشة قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقطعوا اللحم بالسكين فانه من صنع الاعاجم وانهشوه فانه أهنأ وأمرأ » ويؤيد حديث الباب ما رواه البخاري وغيره من حديث عمرو بن أمية الضمري انه « رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحز من كتف شاة فدعي الى الصلاة فالتى السكين فصلى ولم يتوضأ » على ان حديث عائشة المذكور في اسناده أبو معشر السندي المدني واسمه نجيج كان يحكى بن سعيد القطان لا يحدث عنه ويستضعفه جدا ويضحك اذا ذكره غيره . قال المنذرى وتكلم فيه غير واحد من الأئمة وقال النسائي أبو معشر له أحاديث مناكير منها هذا . ومنها عن أبي هريرة ما بين المشرق والمغرب قبلة وأما أحمد بن حنبل فقال صدوق وعلي كل حال في حديث عائشة لا يعادل ما يعارضه من حديث عمرو ابن أمية وحديث الباب ويروى عن الامام أحمد انه سئل عن حديث عائشة فقال ليس بمعروف . قوله « فأخذ قرصا » الخ فيه استجواب التسوية بين الحاضرين

على الطعام وان كان بعضهم أفضل من بعض قوله «هل من آدم» قال أهل اللغة
الادام بكسر الهمزة ما يؤتدم به يقال آدم الخبز بأدمه بكسر الدال وجمع الادام
أدم بضم الهمزة كاهاب وأهب وكتب وكتب والادم باسكان الدال مفرد كالادام
كذا قال النووي قال الخطابي والقاضي عياض معنى الحديث مدح الاختصار في المأكل
ومنع النفس عن ملاذ الاطعمة تقديره ائتمروا بالخل وما في معناه مما تخف مؤنته ولا يعز
وجوده ولا تنأقوا في الشهوات فانها مفسدة للدين مسقمة للبدن قال النووي
والصواب الذي ينبغي أن يحزم به انه مدح للخل نفسه وأما الاختصار في المطعم
وترك الشهوات فمعلوم من قواعد آخر. قال وأما قول جابر فإزات أحب الخل منذ
سمعتها من نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو كقول أنس ما زلت أحب
الدباء وهذا يؤيد ما قلناه في معنى الحديث انه مدح للخل نفسه وقد كررنا مرات
ان تأويل الراوى اذا لم يخالف الظاهر يتعين المصير اليه والعمل به عند جماهير
العلماء من الفقهاء والاصوليين وهذا كذلك بل تأويل الراوى هنا هو ظاهر
اللفظ. فيتعين اعتماده اهـ وقيل وهو الصواب انه ليس فيه تفضيل على اللحم واللبن والمسل
والمرق وانما هو مدح له في تلك الحال التي حضر فيها ولو حضر لحم أو لبن لكان
أولى بالمدح منه *

٩ وعن أبي مسعود عقبة بن عمرو «ان رجلا من قومه يقال له أبو شعيب
صنع للنبي صلى الله عليه وآله وسلم طعاما فأرسل الى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم اتنى أنت وخمسة معك قال فبعث اليه ان ائذن لى في السادس»
متفق عليه * ١٠ وعن ابن عباس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أكل
أحدكم طعاما فلا يمسح يده حتى يلعقها أو يلعقها» متفق عليه ورواه أبو داود
وقال فيه بالمتدبيل * ١١ وعن جابر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بلعق
الاصابع والصحفة وقال انكم لا تدرسون فى أى طعامكم البركة» رواه أحمد ومسلم *
١٢ وعن نبيشة الطير «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أكل في
قصعة ثم لحسها استغفرت له القصعة» رواه أحمد وابن ماجه والترمذى * ١٣ وعن
جابر انه سئل عن الوضوء مما مسته النار فقال لا «لقد كنا في زمن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لا نجد مثل ذلك من الطعام الا قليلا فاذا نحن وجدناه لم يكن لنا مناديل

الآ كفتا وسواعدنا وافتدانا ثم نصلى ولا نتوضأ» رواه البخارى وابن ماجه * ١٤ وعن
أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بات وفي يده غمر ولم يغسله
فصابه شيء فلا يلوم من الانفسه» رواه الخمسة الا النسائي *
حديث نبيشة الخير رواه الترمذى من طريق نصر بن على الجهضمي قال أخبرنا
أبو اليمان الملعلي بن راشد قال حدثني جدتي أم عاصم وكانت أم ولد لسان
ابن سلمة قالت دخل علينا نبيشة الخير ونحن نأكل في قصعة فحدثنا «ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال من أكل في قصعة ثم لحسها استغفرت له القصعة»
قال الترمذى هذا حديث غريب لا نعرفه الا من حديث الملعلي بن راشد وقد روي
يزيد بن هرون وغير واحد من الأئمة عن الملعلي بن راشد هذا الحديث وهو حديث
أبي هريرة سكت عنه أبو داود ورجال اسناده رجال الصحيح وأخرجه الترمذى
معلقا وأخرجه الضياء من حديث سعيد المقبرى عن أبي هريرة وقال غريب. وأخرجه
أيضا من حديث الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وقال حسن غريب لا نعرفه
من حديث الاعمش الا من هذا الوجه. قوله «فبعث اليه ان ائذن لي في السادس»
فيه ان المدعو اذا تبعه رجل من غير استدعاء ينبغي له أن لا يأذن له ولا ينهيه واذا
بلغ باب دار صاحب الطعام أعلمه به ليأذن له أو يمنعه وان صاحب الطعام يستحب
له أن يأذن له ان لم يترتب على حضوره مفسدة بأن يؤذى الحاضرين أو يشيع
عنهم ما يكرهونه أو يكون جلوسه معهم مزرية بهم لشهرته بالفسوق ونحو ذلك
فان خيف من حضوره شيء من هذا لم يأذن له وينبغي ان يتلطف في رده ولو باعطائه
شيئا من الطعام ان كان يليق به ليكون ردا جميلا كذا قال النووى. قوله «فلا
يمسح يده» يحتمل أن يكون أطلق اليد على الاصابع الثلاث لما تقدم في حديث أنس
بلفظ «لعق أصابعه الثلاث» وفي مسلم من حديث كعب بن مالك بلفظ «بأكل بثلاث
أصابع فاذا فرغ لعقها» ويحتمل أن يطلق على جميع أصابع اليد لان الغالب اتصال
شيء من آثار الطعام بجميعها ويحتمل أن يكون المراد باليد الكف كلها. قال الحافظ
وهو الاولى فيشمل الحسم من أكل بكفه كلها أو باصابعه فقط أو ببعضها وقال
ابن العربي في شرح الترمذى يدل على الاكل بالكف كلها انه صلى الله عليه
وآله وسلم كان يتعرق العظم وينهش اللحم ولا يمسك ذلك عادة الا بالكف

كلها قيل وفيه نظر لانه يمكن بالثلاث سلمنا لكن هو ممسك بكفه كلها
لا آكل بها سلمنا لكن محل الضرورة لا يدل على عموم الأحوال ويؤخذ من
حديث كعب بن مالك ان السنة الاكل بثلاث أصابع وان كان الاكل
باكثر منها جائزا. وقد أخرج سعيد بن منصور عن سفيان عن عبيد الله بن يزيد
انه رأى ابن عباس اذا أكل لقي أصابعه الثلاث. قال عياض والاكل باكثر
منها من الشره وسوء الادب وتكبير اللقم ولانه غير مضطر الى ذلك بلجمه اللقمة
وامساكها من جهاتها الثلاث فان اضطر الى ذلك تخطفه الطعام وعدم تلفيفه بالثلاث
فيدعمه بالرابعة أو الخامسة. قوله «حتى يلعقها أو يلعقها» الاول بفتح حرف المضارعة
والثاني بضمها أي يلعقها زوجته أو جاريتها أو خادمه أو ولده وكذا من كان في
معانهم كذلك يعتقد البركة بلعقها وكذا لو ألقها شاة ونحوها. وقال البيهقي ان
قوله أو يلعقها شك من الراوي ثم قال فان كانا جميعا محفوظين فاما أراد أن
يلعقها صغيرا أو من يعلم انه لا يتقذر بها ويحتمل أن يكون أراد ان يلعق أصبعه
فه فيكون بمعنى يلعقها فتكون أو للشك. قال ابن دقيق العيد جاءت علة هذا
مبينة في بعض الروايات أنه لا يدري في أي طعامه البركة وقد يعمل أن مسحها قبل
ذلك فيه زيادة تلوث لما يمسح به مع الاستغناء عنه بالريق لكن اذا صح الحديث
بالتمليل لم يدل عنه وقد عرفت انه في صحيح مسلم كما في الباب. قوله «وقال
فيه بالتمليل» هو أيضا في صحيح مسلم بلفظ «فلا يمسح يده بالتمليل حتى يلعق
أصابعه» وفي حديث جابر أنهم لم يكن لهم مناديل ومفهومه يدل على أنها لو كانت لهم
مناديل لمسحوا بها. قوله «استغفرت له القصعة» فيه ان ذلك من القرب التي ينبغي
الحفاظة عليها لان استغفار القصعة دليل على كون الفعل مما يثاب عليه الفاعل.
قوله «الا أكفنا وسواعدنا» فيه الاخبار بما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم من
التقليل من الدنيا والزهد فيها والانتفاع بالأكف والسواعد كما ينتفع غيرهم
بالمناديل وقد تقدم الكلام على الوضوء مامست النار. قوله «غمر» بفتح الغين المعجمة
والميم مما هو ربح دسم اللحم وزهوهته كالوضر من السمن ذكر معنى ذلك في
النهاية. قوله «ولم يفسله» اطلاقه يقتضي حصول السنة بمجرد الغسل بالماء قال ابن
وسلان والاولى غسل اليد منه بالاشنان والصابون وما في معناها. قوله «وأصابه

شيء في رواية للطبراني من بات وفي يده ربيع غمر فاصابه وضح أي برص قوله «فلا يلومن
الا نفسه» أي لانه الذي فرط بترك الغسل فأبى الشيطان فلحس يده فوقع بها البرص
وأخرج الترمذي عن أنس قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الشيطان
حساس لحاس فاحذروه علي أنفسم من بات وفي يده غمر فاصابه شيء فلا يلومن
الا نفسه» وقد جاء في الحديث تخصيم غسل اليد بأكل اللحم فأخرج أبو
يعلى بإسناد ضعيف من حديث ابن عمر «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من
أكل من هذه اللحوم شيئا فليغسل يده من ربيع وضربه» *

١٥ وعن أبي أمامة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رفع مائدته
قال الحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه غير مكفي ولا مودع ولا مستغني عنه ربنا» رواه أحمد
والبخاري وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه وفي لفظ «كان اذا فرغ من طعامه قال
الحمد لله الذي كفانا وأروانا غير مكفي ولا مذفور» رواه البخاري ١٦ وعن أبي
سعيد قال «كان اذا أكل أو شرب قال الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين»
رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه ١٧ وعن معاذ بن أنس قال «قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم من أكل طعاما فقال الحمد الذي أطعمني هذا ورزقني
من غير حول مني ولا قوة غفر الله له ما تقدم من ذنبه» رواه أحمد وابن ماجه
والترمذي وقال حديث حسن غريب ١٨ وعن ابن عباس قال «قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم من أطعمه الله طعاما فليقل اللهم بارك لنا فيه وأطعمنا خيرا
منه ومن سقاه الله لبنا فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه وقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ليس شيء يحزى مكان الشراب والطعام غير اللبن» رواه
الحسنه الا النسائي *

حديث أبي سعيد أخرجه أيضا النسائي وذكره البخاري في تاريخه الكبير
وساق اختلاف الرواة فيه وقد سكت عنه أبو داود والمنذري وفي اسناده اسمعيل
ابن رباح السلمي وهو مجهول * وحديث معاذ بن أنس أخرجه الترمذي من طريق
محمد بن اسمعيل قال حدثنا عبد الله بن يزيد المقبري حدثنا سعيد بن أيوب حدثني
أبو مرحوم وهو عبد الرحمن بن ميمون عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه وساق
الحديث ثم قال هذا حديث حسن غريب * وحديث ابن عباس وغيره ولكن لفظا

أبي داود «إذا أكل أحدكم طعاماً فليقل اللهم بارك لنا فيه وأطعمنا خيراً منه وإذا سقي لبناً فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه فإنه ليس شيء يحجزى من الطعام والشراب إلا اللبن» ولفظ الترمذي «من أطعمه الله طعاماً فليقل اللهم بارك فيه وأطعمنا خيراً منه ومن سقاه الله لبناً فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس شيء يحجزى من مكان الطعام والشراب غير اللبن» وقد حسن هذا الحديث الترمذي ولكن في أسناده على بن زيد بن جعدان عن عمر بن حرملة وقد ضعف على بن زيد جماعة من الحفاظ. وعمر بن حرملة سئل عنه أبو زرعة الرازي فقال بصري لأعرفه إلا في هذا الحديث. قوله «إذا رفع مائدته» قد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأكل على خوان قط كما في حديث أنس والمائدة هي خوان عليه طعام فاجاب بعضهم بأن أنسا ما رأى ذلك ورأى غيره والمثبت يقدم على النافي. قال في الفتح وقد تطلق المائة وبراد بها نفس الطعام. وقد نقل عن البخاري أنه قال إذا أكل الطعام على شيء ثم رفع قيل رفعت المائدة. قوله «غير مكفي» بفتح الميم وسكون الكاف وكسر الفاء وتشديد التحتانية قال ابن بطال يحتمل أن يكون من كفات الأنا فالعنى غير مردود عليه انعامه ويحتمل أن يكون من الكفاية أى ان الله غير مكفي رزق عباده لأنه لا يكفيهم أحد غيره. وقال ابن التين أى غير محتاج الى أحد لكنه هو الذي يطعم عباده ويكفيهم هذا قول الخطابي. وقال القزاز معناه أنا غير مكنت بنفسى عن كفايته وقال الداودى معناه لم أكنف من فضل الله ونعمته قال ابن التين وقول الخطابي أولى لأن مفعولا بمعنى مفعول فيه بعد وخروج عن الظاهر. قال في الفتح وهذا كله على أن الضمير لله ويحتمل أن يكون الضمير للحمد. وقال ابراهيم الحارثى الضمير للطعام ومكفى بمعنى مقلوب من الكفاية وهو القلب. وذكر ابن الجوزى عن أبى منصور الجواليقي أن الصواب غير مكافأ بالهمز أى أن نعمة الله لا تكافأ له. وقد ثبت هكذا في حديث أبى هريرة ويؤيد هذا لفظ كفانا الواقع في الرواية الأخرى لأن الضمير فيه يعود الى الله تعالى بلاربيب. إذ هو تعالى هو الكافى لا المكفى وكفانا هو من الكفاية وهو أهم من الشيع والرى وغيرهما فأروانا على هذا من الخاص بعد العام ووقع في رواية ابن السكن وأروانا بالمد من الأيواء. قوله «ولا مودع» بفتح الدال

الثقيلة أي غير متروكة ويحتمل انه حال من الفائل أي غير تارك، قوله «ولا مستغنى عنه» بفتح النون وبالتنوين. قوله «ربنا» بالرفع على انه خبر مبتدا محذوف أي هو ربنا أو على انه مبتدا وخبره متقدم عليه ويجوز النصب على المدح أو الاختصاص أو إضمار أعني. قال ابن التين ويجوز الجر على انه بدل من الضمير في عنه وقال غيره على البدل من الاسم في قوله الحمد لله. وقال ابن الجوزي ربنا بالنصب على النداء مع حذف أداة النداء. قوله «ولا مكفور» أي بحدود فضله ونعمته وهذا أيضا بما يقوى أن الضمير لله تعالى. قوله «إذا أكل أو شرب» لفظ أبي داود «كان إذا فرغ من طعامه» والمذكور في الباب لفظ الترمذي. وفي حديث أبي هريرة عند النسائي والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم رفوعا «الحمد لله الذي أطعم من الطعام وسقي من الشراب وكسا من العرى وهدى من الضلال وبصر من العمى وفضل على كثير من خلق تفضيلا» قوله «وزدنا منه» هذا يدل على الروايات التي ذكرناها انه ليس في الاطعمة والاشربة خير من اللبن وظاهره انه خير من العسل الذي هو شفاء لكن قد يقال ان اللبن باعتبار التفذي والرى خير من العسل ومرجح عليه والعسل باعتبار التداوى من كل داء وباعتبار الحلاوة مرجح على اللبن ففي كل منهما خصوصية يترجح بها ويحتمل ان المراد وزدنا لبنا من جنسه وهو لبن الحبة كما في قوله تعالى (هذا الذي رزقنا من قبل) قوله «فانه ليس يجزي» بضم أوله من الطعام أي بدل الطعام كقوله تعالى أرضينم بالحياة الدنيا من الآخرة أي بدلها *

كتاب الاشربة

باب تحريم الخمر ونسخ اباحتها المتقدمة

١ عن ابن عمر «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من شرب الخمر في الدنيا لم ينسب منها حرمها في الآخرة» ورواه الجماعة الا الترمذي * ٢ وعن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مدمن الخمر كما بد وتن» ورواه ابن ماجه * ٣ وعن أبي سعيد قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يا أيها الناس ان الله ينفخ الخمر ولعل الله ينزل فيها أمرا فن كان هنده منها شيء

فليبعه ولينتفع به قال فما لبثنا الا يسيرا حتى قال صلى الله عليه وآله وسلم ان الله حرم الخمر فمن أدركته هذه الآية وعنده منها شيء فلا يشرب ولا يبيع قال فاستقبل الناس بما كان عندهم منها طرق المدينة فسفكوها» رواه مسلم * ٤١ وعن ابن عباس قال «كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صديق من ثقيف ودوس فلقبه يوم الفتح براحلة أو راوية من خرم يهديها اليه فقال يا فلان اما علمت أن الله حرمها فاقبل الرجل على غلامه فقال اذهب فبعها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الذي حرم شربها حرم بيعها فامر بها فافرغت في البطحاء» رواه أحمد ومسلم والنسائي . وفي رواية لأحمد «ان رجلا خرج والخمر حلال فاهدي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم راوية خمر فذكر نحوه وهو دليل على أن الخمر المحرمة وغيرها تراق ولا تستصلح بتخليل ولا غيره * ٥٥ وعن أبي هريرة «ان رجلا كان يهدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم راوية خمر فاهداها اليه طاموا وقد حرمت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم انها قد حرمت فقال الرجل أفلا أبيعها فقال ان الذي حرم شربها حرم بيعها قال أفلا أكارم بها اليهود قال ان الذي حرمها حرم أن يكارم بها اليهود قال فكيف أصنع بها قال شنها على البطحاء» رواه الحميدي في مسنده * ٦٦ وعن ابن عمر قال «نزل في الخمر ثلاث آيات فأول شيء نزلت بسألونك عن الخمر والميسر الآية فقبل حرمت الخمر فقبل يا رسول الله نتفع بها كما قال الله عز وجل فسكت عنهم ثم أنزلت هذه الآية (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) فقبل حرمت الخمر بينهما فقالوا يا رسول الله انا لا نشربها قرب الصلاة فسكت عنهم ثم نزلت (يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان) الآية فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرمت الخمر» رواه أبو داود الطيالسي في مسنده * ٧٧ وعن علي عليه السلام قال «صنع لنا عبد الرحمن بن عوف طعاما فدطنا وسقانا من الخمر فأخذت الخمر منا وقد حضرت الصلاة فقدموني فقرأت قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ونحن نعبد ما تعبدون قال فانزل الله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون)» رواه الترمذي وصححه * ٨٨

حديث أبي هريرة الاول اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا أبو بكر

ابن أبي شبة ومحمد بن الصباح قالا حدثنا محمد بن سليمان الاصبهاني عن سهيل
ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة فذكره ورجال اسناده ثقات الا محمد بن سليمان
فصدوق لكنه يخطئ وقد ضعفه النسائي وقال أبو حاتم لا بأس به وليس بحجة*
وحديث علي عليه السلام سيأتي الكلام عليه آخر البحث. قوله «من شرب الخمر
في الدنيا لم يذهب منها حرما» بضم المهملة وكسر الراء الخفيفة من الحرمان والمراد
بقوله لم يذهب منها أي من شربها فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه. قال الخطابي
والبغوي في شرح السنة معنى الحديث لا يدخل الجنة لان الخمر شراب أهل الجنة
فاذا حرم شربها دل على أنه لا يدخل الجنة. وقال ابن عبد البر هذا وعبد شديد
يدل على حرمان دخول الجنة لان الله تعالى أخبر أن في الجنة أنهاراً من
خمر لذة للشاربين وأنهم لا يصدعون عنها ولا ينزفون فلو دخلها وقد علم أن فيها
خمر أو أنه حرماً عقوبة له لزم وقوع الهم والحزن والجنة لا هم فيها ولا حزن وإن
لم يعلم بوجودها في الجنة ولا أنه حرماً عقوبة له لم يكن عليه في فقدانها ألم فلهذا قال
بعض من تقدم أنه لا يدخل الجنة أصلاً قال وهو مذهب غير مرضي قال ويحمل
الحديث عند أهل السنة على أنه لا يدخلها ولا يشرب الخمر فيها الا ان عفا الله عنه كما في بقية
الكبار وهو في المشيئة نعلي هذا معنى الحديث جزاؤه في الآخرة ان يحرمها الحرمانه دخول
الجنة الا ان عفا الله عنه قال وجائز ان يدخل الجنة بالعفو ثم لا يشرب فيها خمر ولا يشتهيها
نفسه وان علم بوجودها فيها ويؤيده حديث أبي سعيد مرفوعاً من لبس الحرير
في الدنيا لم يلبسه في الآخرة وان دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه وقد
أخرجه الطبراني وصححه ابن خبان وقريب منه حديث عبد الله بن عمرو رفعه
«من مات من أمتي وهو يشرب الخمر حرم الله عليه شربها في الجنة» أخرجه أحمد
بسند حسن وقد زاد عياض على ما ذكره ابن عبد البر احتمالاً وهو ان المراد بحرمانه
شربها انه يحبس عن الجنة مدة اذا أود الله عقوبته ومثله الحديث الآخر لم يرح
رائحة الجنة قال ومن قال لا يشربها في الجنة بان ينساها أو لا يشتهيها يقول ليس
عليه في ذلك حسرة ولا يكون ترك شهوته ايها عقوبة في حقه بل هو نقص نعم
بالنسبة الي من هو أتم نعيماً منه كما تختلف درجاتهم ولا يلحق من هو أنقص
درجة بمن هو أعلى درجة منه استثناء بما أعطى واغتباطاً به. وقال ابن العربي

ظاهر الحديثين انه لا يشرب الخمر في الجنة ولا يلبس الحرير فيها وذلك لانه استعمل
 ما أمر بتأخيره ووعده به فخرمه عند ميقاته وفصل بعض المتأخرين بين من شربها
 مستحلاً فهو الذي لا يشربها أصلاً لانه لا يدخل الجنة أصلاً وعدم الدخول
 يستلزم حرمانها ومن شربها عالماً بتحريمها فهو محل الخلاف وهو الذي يحرم
 شربها مدة ولو في حال تعذيبه ان عذب أو المني ان ذاك جزاؤه ان جوزى وفي
 الحديث ان التوبة تكفر المعاصي الكبائر وذلك في التوبة من الكفر قطعي وفي غيره من
 الذنوب خلاف بين أهل السنة هل هو قطعي أو ظني قال النووي الاقوي انه ظني
 وقال القرطبي من استقرأ الشريعة علم ان الله يقبل توبة الصادقين قطعاً والتوبة
 والصادقة شروط مدونة في موطن ذلك . وظاهر الوعيد انه يتناول من شرب الخمر
 ان لم يحصل له السكر لانه رتب الوعيد في الحديث على مجرد الشرب من غير تقييد
 قال في الفتح وهو مجمع عليه في الخمر المتخذ من عصير العنب وكذا فيما يسكر من
 غيرها وامامالا يسكر من غيرها قال امر فيه كذلك عند الجمهور . قوله « مدمن الخمر
 كما بد وثن » هذا وعيد شديد وتهديد ما عليه زيدلان عابد الوثن أشد الكافرين
 كفراً فالتشبيه لفاعل هذه المصيبة بفاعل العبادة الموثن من أعظم المبالغة والزجر
 لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد . قوله « إن الله حرم الخمر » اختلف في
 بيان الوقت الذي حرمت فيه الخمر فقال الدمياطي في سيرته بأنه كان عام الحديبية
 والحديبية كانت سنة ست وذكر ابن اسحاق انه كان في وقعة بني النضير وهي
 بعد أحد وذلك سنة أربع على الراجح . قوله « فن أدركته هذه الآية » اعلمه يعني قوله
 تعالى (انما الخمر والميسر) . قوله « أفلا أكارم بها اليهود » قال في القاموس كآرمه
 فكرمه كنهضه غلبه فيه اهـ والمعنى المراد هنا المهادة قال في النهاية المكارمة أن
 تهدي لانسان شيئاً ليكافئك عليه وهي مفاعلة من الكرم اهـ . قوله « ثم نزلت انما
 الخمر والميسر » أخرج أبو داود عن ابن عباس ان قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا
 الصلاة وأنتم سكارى) وقوله تعالى (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير
 ومنافع للناس) نسختها التي في المائدة انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس
 وفي اسناده على بن الحسين بن واقد وفيه مقال . ووجه النسخ ان الآية الآخرة فيها

الامر بمطلق الاجتناب وهو يستلزم ان لا ينتفع بشيء معه من الخمر في حاله من حالاته في غير وقت الصلاة وفي حال السكر وحال عدم السكر وجميع المنافع في العين واليمن . قوله « وعن علي رضي الله عنه قال صنع لنا عبد الرحمن » الخ هذا الحديث صحيحه الترمذي كما رواه المصنف رحمه الله وأخرجه أيضا النسائي وأبو داود وفي اسناده عطاء بن السائب لا يعرف إلا من حديثه وقد قال يحيى بن معين لا يخرج بحديثه وفرق مرة بين حديثه القديم وحديثه الحديث ووافقه على التفرقة الامام أحمد . وقال أبو بكر البزار وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي رضي الله عنه متصل الاسناد الا من حديث عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن يعني السلمي وانما كان ذلك قبل ان تحرم الخمر فحرمت من أجل ذلك . قال المنذري وقد اختلف في اسناده ومنتهاه فاما الاختلاف في اسناده فرواه سفيان الثوري وأبو جعفر الرازي عن عطاء بن السائب فارسلوه وأما الاختلاف في متنه ففي كتاب أبي داود والترمذي ان الذي صلى بهم على عليه السلام وفي كتاب النسائي وأبي جعفر النحاس ان المصلي بهم عبد الرحمن بن عوف وفي كتاب أبي بكر البزار أمروا رجلا فصلى بهم ولم يسمه . وفي حديث غيره فتقدم بعض القوم اهـ . وأخرج الحاكم في تفسير سورة النساء عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن عن علي رضي الله عنه دعانا رجل من الانصار قبل تحريم الخمر فحضرت صلاة المغرب فتقدم رجل فقرأ قل يا أيها الكافرون قال بس عليه فزلات لا تقربوا الصلاة واتم سكارى ثم قال صحيح . قال وفي هذا الحديث فائدة كبيرة وهي ان الخوارج تنسب هذا السكر وهذه القراءة الى أهل المؤمنين على بن أبي طالب دون غيره وقد برأه الله منها فانه راوى الحديث *

*(باب ما يتخذ منه الخمر وان كل مسكر حرام) *

١- عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب » رواه الجماعة الا البخاري * ٢- وعن أنس قال « ان الخمر

حرمت والخمر يومئذ البسر والتمر « متفق عليه وفي لفظ. قال « حرمت علينا حين
 حرمت وما نجد خمر الا عنب الا قليلا وطامة خمرنا البسر والتمر » رواه البخاري وفي
 لفظ. « لقد أنزل الله هذه الآية التي حرم فيها الخمر وما في المدينة شراب الا من تمر »
 رواه مسلم * ٣ وعن أنس قال « كنت أسقى أبا عبيدة وأبي بن كعب من فضيخ
 زهو وتمر فجاءهم آت فقال ان الخمر حرمت فقال أبو طلحة قم يا أنس فاهرقها
 فاهرقها » متفق عليه * ٤ وعن ابن عمر قال « نزل تحريم الخمر وان بالمدينة يومئذ
 خمسة أشربة ما فيها شراب العنب » رواه البخاري * ٥ وعن ابن عمر « ان عمر قال
 على منبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم اما بعد أيها الناس انه نزل تحريم
 الخمر وهي من خمسة من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير والخمر
 ما خامر العقل » متفق عليه * ٦ وعن النعمان بن بشير قال « قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ان من الحنطة خمرأ ومن الشعير خمرأ ومن الزبيب خمرأ
 ومن التمر خمرأ ومن العسل خمرأ » رواه الخمسة الا النسائي زاد أحمد وأبو داود
 وأنا أنهي عن كل مسكر * ٧ وعن ابن عمر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل
 مسكر خمر وكل مسكر حرام » رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه. وفي رواية « كل
 مسكر خمر وكل خمر حرام » رواه مسلم والدارقطني * ٨ وعن عائشة قالت « سئل
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن البتم وهو ينبذ العسل وكان أهل اليمن
 يشربونه فقال صلى الله عليه وآله وسلم كل شراب أسكر فهو حرام » * ٩ وعن
 أبي موسى قال « قلت يا رسول الله افتنا في شرابين كنا نصنعهما باليمن البتم وهو
 من العسل ينبذ حتى يشتد والمزور وهو من الذرة والشعير ينبذ حتى يشتد قال وكان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أعطى جوامع الكلم بخواتمه فقال كل
 مسكر حرام » متفق عليهما * ١٠ وعن جابر « ان رجلا من جيشان وجيشان من اليمن
 سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شراب يشربونه بارضهم من الذرة يقال
 له المزور فقال أمسكوه قال نعم فقال كل مسكر حرام إن على الله عهد لمن يشرب
 المسكر ان يسقيه من طينة الخبال قالوا يا رسول الله وما طينة الخبال قال عرق
 أهل النار أو عصارة أهل النار » رواه أحمد ومسلم والنسائي * ١١ وعن ابن عباس
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « كل مخمر خمر وكل مسكر حرام » رواه

أبو داود * ١٢ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «كل مسكر حرام» رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وصححه الترمذى وابن ماجه مثله من حديث ابن مسعود وحديث معاوية *

حديث النعمان بن بشير في اسناده ابراهيم بن المهاجر البجلي السكوني قال المنذرى قد تكلم فيه غير واحد من الأئمة وقال الترمذى بعد اخراجه غريباً قال ابن المدنى لا ابراهيم بن مهاجر نحو أربعين حديثاً وقال أحمد لا بأس به وقال النسائي والقطان ليس بالقوى. وحديث ابن عباس سكت عنه أبو داود والمنذرى وهو من طريق محمد بن رافع النيسابورى شيخ الجماعة سوي ابن ماجه قال حدثنا ابراهيم بن عمر الصنعاني وهو ثقة قال سمعت النعمان يعني ابن أبي شيبة عبيد الجنيدي وهو أيضاً ثقة يقول عن طاوس عن ابن عباس الحديث وتامه عند أبي داود «ومن شرب مسكراً بنحست صلاته أربعين صباحاً فان تاب تاب الله عليه فان عاد الرابعة كان حقاً على الله ان يسقيه من طينة الخبال قيل وما طينة الخبال يا رسول الله قال صديد أهل النار ومن سقاه صغيراً لا يعرف حلاله من حرامه كان حقاً على الله ان يسقيه من طينة الخبال» وحديث جابر المذكور في الباب أخرجه أيضاً أبو داود بلفظ «ما أسكر كثيره فقليله حرام» وقد حسنه الترمذى قال المنذرى في اسناده داود بن بكر بن أبي الفرات الأشجعي مولاهم المدني سئل عنه ابن معين فقال ثقة وقال أبو حاتم الرازي لا بأس به ليس بالمتين . قال المنذرى أيضاً وقد روى عنه هذا الحديث من رواية الامام علي بن أبي طالب رضى الله عنه وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمر وعائشة وخوات بن جبير * وحديث سعد بن أبي وقاص أجودها اسناداً فان النسائي رواه في سننه عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي وهو أحد الثقات عن الوليد بن كثير. وقد احتج به البخارى ومسلم في الصحيحين عن الضحاك بن عثمان وقد احتج به مسلم في صحيحه عن بكير بن عبد الله الأشجعي عن طاهر بن سعد بن أبي وقاص وقد احتج البخارى ومسلم في الصحيحين قال أبو بكر البزار وهذا الحديث لا يعلم روي عن سعد الا من هذا الوجه ورواه عن الضحاك وأسند جماعة عنه منهم الدراوردي والوليد بن كثير ومحمد بن جعفر بن أبي كثير المدني انتهى. قال المنذرى أيضاً وتابع محمد بن عبد الله بن عمار أبو سعيد

عبد الله بن سعيد الأشج وهو ممن اتفق عليه البخاري ومسلم واحتجابه* وحديث أبي هريرة لم يذكر الترمذي لفظه إنما ذكر حديث عائشة المذكور في الباب ثم حديث ابن عمر بلفظ «كل مسكر حرام» ثم قال وفي الباب عن علي وعمر وابن مسعود وأنس وأبي سعيد وأبي موسى والأشج وديلم وميمونة وابن عباس وقيس بن سعد والزهري بن بشير ومعاوية ووائل بن حجر وقرة المزني وعبد الله بن مغفل وأم سلمة وبريدة وأبي هريرة وعائشة قال هذا حديث حسن وقد روى عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه وكلاهما صحيح. ورواه غير واحد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعن أبي سلمة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم* وحديث ابن مسعود ومعاوية اللذين أشار إليهما المصنف هما في سنن ابن ماجه كما قال اما حديث ابن مسعود فلم يكن في اسناده الا أبواب ابن هاني وهو صدوق وربما يخطئ وهو بلفظ «كل مسكر حرام» وأما حديث معاوية ففي اسناده سليمان بن عبد الله بن الزبرقان وهو ابن الحديث ولفظه كل مسكر حرام علي كل مؤمن. قوله «النبخة والعنب» لفظ أبي داود يعني النبخة والعنب وهو يدل علي أن تفسير الشجرتين ليس من الحديث فيحتمل رواية من عدا أبا داود علي الادراج وليس في هذا نفي الخمرية عن نبيذ الحنطة والشعير والذرة وغير ذلك فقد ثبت فيه أحاديث صحيحة في البخاري وغيره قد ذكر بعضها المصنف كما ترى وأما ما خص بالذكر هاتين الشجرتين لأن أكثر الخمر منهما وأعلى الخمر وأنفسه عند أهله متمما وهذا نحو قولهم المال الابل أي أكثره وأعمه والحج عرفات ونحو ذلك فغاية ما هناك أن مفهوم الخمر المدلول عليه باللام معارض بالمنطوقات وهي أرجح بلا خلاف. قوله «وعامة خمرنا البسر والتمر» أي الشراب الذي يصنع منهما. وأخرج النسائي والحاكم وصححه من رواية محارب بن دثار عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الزبيب والتمر هو الخمر وسنده صحيح وظاهره الحصر. قال الحافظ لكن المراد المبالغة وهو بالنسبة الي ما كان حينئذ بالمدينة موجودا وقيل أن مراد أنس الرد علي من خص اسم الخمر بما يتخذ من العنب وقيل مراده أن التحريم لا يختص بالخمر المتخذة من العنب بل بشرائها في التحريم كل شراب مسكر. قال الحافظ وهذا أظهر قال والمجمع علي تحريمه عصير العنب اذا اشتد فانه

محرم تناوله بالاتفاق. وحكى ابن قتيبة عن قوم من بجان أهل الكلام أن النهي عنها للسكرانة وهو قول مجهول لا يلتفت إلى قائله وحكى أبو جعفر النحاس عن قوم أن الحرام ما أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه فليس بحرام قال وهذا عظيم من القول يلزم منه القول بكل شيء اختلف في تحريمه ولو كان الخلاف واهيا ونقل الطحاوي في اختلاف العلماء عن أبي حنيفة أن الخمر حرام قليلها وكثيرها والسكر من غيرها حرام وليس كتحريم الخمر والتبذ المطبوخ لا بأس به من أي شيء كان وعن أبي يوسف لا بأس بالنقيع من كل شيء. وإن غلا إلا الزبيب والتمر قال كذا حكاه محمد بن أبي حنيفة وعن محمد ما أسكر كثيره فاحب إلى أن لا أشربه ولا أحرمه وقال الثوري أكره نقيع التمر ونقيع الزبيب إذا غلا قال ونقيع العسل لا بأس به انتهى. والبسر بضم الموحدة من تمر النخل معروف. قوله «من فضيخ» بالفاء ثم معجمتين وزن عظيم اسم للبسر إذا شدخ ونبذ. وأما الزهو فبفتح الزاي وسكون الهاء بعدها واو وهو البسر الذي يحمر أو يصفر قبل أن يتربط وقد يطلق الفضيخ على خليط البسر والتمر ويطلق على البسر وحده وعلى التمر وحده. قوله «فأهرقها» الهاء بدل من الهمزة والاصل أراقها وقد تستعمل هذه الكلمة بالهمزة والهاء مما يقع هنا وهو نادر. قوله «وهي من خمسة من العنب» قال في الفتح هذا الحديث أورده أصحاب المسانيد والابواب في الأحاديث المرفوعة لأن له عندهم حكم الرفع لأنه خبر صحابي شهد النزول وأخبر عن سبب وقد خطب به عمر على المنبر بمحضرة كبار الصحابة وغيرهم فلم ينقل عن أحد منهم إنكاره وأراد عمر بنزول تحريم الخمر نزول قوله تعالى إنما الخمر والميسر الآياتة فأراد عمر التنبيه على أن المراد بالخمر في هذه الآية ليس خاصا بالمتخذ من العنب بل يتناول المتخذ من غيرها انتهى. ويؤيده حديث النعمان بن بشير المذكور في الباب وفي لفظ منه عند أصحاب السنن وصححه ابن حبان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أن الخمر من العصير والزبيب والتمر والحنطة والشعير والذرة ولاحمد من حديث أنس بسند صحيح قال الخمر من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير والذرة بضم المعجمة وتخفيف الراء من الجبوب معروفة. قوله «والخمر ما خامر العقل» أي غطاه أو خالطه فلم يتركه على حاله وهو مجاز والعقل هو آلة التمييز فلذلك حرم ما غطاه أو غيره لأن بذلك يزول الإدراك الذي

طلبه الله من عباده ليقوموا بحقوقه. قال الكرماني هذا تعريف بحسب اللغة واما بحسب العرف فهو ما يخامر العقل من عصير العنب خاصة قال الحافظ وفيه نظر لأن عمر ليس في مقام تعريف اللغة بل هو في مقام تعريف الحكم الشرعي فكأنه قال الحمر الذي وقع تحريره في لسان الشرع هو ما خامر العقل على أن عند أهل اللغة اختلافا في ذلك كما قدمته ولو سلم أن الحمر في اللغة يختص بالمتخذ من العنب فلا اعتبار بالحقيقة الشرعية وقد تواترت الاحاديث على أن المسكر من المتخذ من غير العنب يسمى خمر والحقيقة الشرعية مقدمة على اللغوية وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب وقد تقدم. وقد جعل الطحاوي هذا الحديث موارضا لحديث عمر المذكور. وقال البيهقي ليس المراد الحصر في الاربين المذكورين في حديث أبي هريرة لأنه يتخذ الخمر من غيرها وقد تقدم الكلام على ذلك قال الحافظ انه يحمل حديث أبي هريرة على ارادة الغالب لأن أكثر ما يتخذ الخمر من العنب والتمر ويحمل حديث عمرو بن وافقه على ارادة استيماب ذكر ما عهد حينئذ انه يتخذ منه الخمر. قال الراغب في مفردات القرآن سمي الخمر لكونه خامرا للعقل أي ساقرا له وهو عند بعض الناس اسم لكل مسكر وعند بعضهم للمتخذ من العنب خاصة وعند بعضهم للمتخذ من العنب والتمر وعند بعضهم لغير المطبوع ورجح انه لكل شيء ستر العقل وكذا قال غير واحد من أهل اللغة منهم الدينوري والجوهري ونقل عن ابن الاعرابي قال سميت الخمر لأنها تركت حق احتمرت واختمها تغير رائحتها ويقال سميت بذلك لخامرها العقل نعم جزم ابن سيده في المحكم أن الخمر حقيقة إنما هي للعنب وغيرها من المسكرات يسمى خمر مجازا. وقال صاحب الفائق في حديث ابيكم والغبراء فانها خمر العالم هي نبيذ الحبشة تتخذ من الذرة سميت الغبيراء لما فيها من الغبرة وقال خمر العالم أي هي مثل خمر العالم لا فرق بينها وبينها. وقيل أراد أنها معظم خمر العالم. وقال صاحب الهداية من الحنفية الخمر ما اعتصر من ماء العنب اذا اشتد وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم. قال وقيل هو اسم لكل مسكر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «كل مسكر خمر» ولأنه من مخامر العقل وذلك موجود في كل مسكر قال ولنا اطباق أهل اللغة

على تخصيص الخمر بالعنب ولهذا اشتهر استعمالها فيه ولأن تحريم الخمر قطعي
وتحريم ما عدا المتخذ من العنب ظني قال وأما يسمى الخمر خمر التخمير لا الخامرة
العقل قال ولا ينافي ذلك كون الاسم خاصا فيه كما في النجم فانه مشتق من الظهور
ثم هو خاص بالثريا انتهى. قال في الفتح والجواب عن الحجة الاولى ثبوت النقل
عن بعض أهل اللغة بأن غير المتخذ من العنب يسمى خمر وقال الخطابي زعم
وم أن العرب لا تعرف الخمر الا من العنب فيقال لهم ان الصحابة الذين سموا
غير المتخذ من العنب خمرًا عرب فصحاء فلو لم يكن هذا الاسم صحيحا لما
اطلقوه. وقال ابن عبد البر قال الكوفيون الخمر من العنب لقوله تعالى (أعصر خمرًا)
قالوا فدل على أن الخمر هو ما يصير لا ما ينبذ قال ولا دليل فيه على الحصر قال
أهل المدينة وسائر الحجازيين وأهل الحديث كلهم كل مسكر خمر وحكمه حكم
ما اتخذ من العنب ومن الحجة لهم ان القرآن لما نزل بتحريم الخمر فهم الصحابة
وهم أهل اللسان ان كل شيء يسمى خمرًا يدخل في النهي ولم يخصوا ذلك بالمتخذ
من العنب. وعلى تقدير التسليم فاذا ثبت تسمية كل مسكر خمرًا من الشرع كان
حقيقة شرعية وهي مقدمة على الحقيقة اللغوية والجواب عن الحجة الثانية أن اختلاف
مشتكرين في الحكم لا يلزم منه افتراءهما في التسمية كالزني مثلاً فانه يصدق علمي من
وطي. أجنبية وعلى من وطى امرأة جاره والثاني أغلظ من الاول وعلى من
وطى محرماً له وهو أغلظ منهما واسم الزنا مع ذلك شامل للثلاثة وأيضاً فالاحكام
الفرعية لا تشترط فيها الأدلة القطعية فلا يلزم من القطع بتحريم المتخذ من العنب
وعدم القطع بتحريم المتخذ من غيره أن لا يكون حراماً بل يحكم بتحريمه وكذا
تسميته خمرًا وعن الثالثة ثبوت النقل عن أعلم الناس بلسان العرب كما في قول عمر
الخمر ما خمر العقل وكان مستنده ما ادعاه من اتفاق أهل اللغة فيحمل قول
عمر على الجواز لكن اختلف قول أهل اللغة في سبب تسمية الخمر خمرًا فقال ابن الانباري
لأنها تخمر العقل أي تحالطه وقيل لأنها تخمر العقل أي تستره ومنه خيار المرأة لانه يستر
وجهها وهذا أخص من التفسير الاول لانه لا يلزم من الخالطة التغطية وقيل
سميت خمرًا لأنها تخمر أي تترك كما يقال خمرت العجين أي تركته ولا مانع من صحة

هذه الاقوال كلها الثبوتها عن أهل اللغة وأهل المرفة باللسان قال ابن عبد البر الأوجه كلها موجودة في الخمر. وقال القرطبي الاحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحتها وكثرها تبطل مذهب الكوفيين القائلين بان الخمر لا يكون الا من العنب وما كانت من غيره فلا تسمى خمرا ولا يتناولها اسم الخمر وهو قول مخالف للغة العرب والسنة الصحيحة والصحابة لأنهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الامر باجتناب الخمر تحريم كل مسكر ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره بل سوا بينهما وحرما كل نوع منهما ولم يتوقفوا ولا استقصوا ولم يشكل عليهم شيء من ذلك بل بادروا الى اتلاف ما كان من غير عصير العنب وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الارافة حتى يستكشفوا ويستقصوا ويتحققوا التحريم لما كان قد تقرر عندهم من النهي عن اضعاء المال فلما لم يفعلوا ذلك بل بادروا الى اتلاف الجميع علمنا أنهم فهموا التحريم ثم انضاف الي ذلك خطبة عمر بما يوافق ذلك ولم ينكر عليه أحد من الصحابة وقد ذهب ابي التميمي على عليه السلام وعمر وسعد وابن عمر وأبو موسى وأبو هريرة وابن عباس وعائشة ومن التابعين ابن المسيب وعروة والحسن وسعيد بن جبير وآخرون وهو قول مالك والاوزاعي والثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد واسحق وطاعة أهل الحديث. قال في الفتح ويمكن الجمع بأن من أطلق ذلك على غير المتخذ من العنب حقيقة يكون أراد الحقيقة الشرعية ومن نفى أراد الحقيقة اللغوية وقد أجاب بهذا ابن عبد البر وقال ان الحكم انما يتعلق بالاسم الشرعي دون اللغوي وقد تقرر ان نزول تحريم الخمر وهي من البسر اذ ذلك فيلزم من قال ان الخمر حقيقة في ماء العنب مجاز في غيره أن يجوز اطلاق اللفظ الواحد على حقيقة ومجازه لان الصحابة لما بلغهم تحريم الخمر ارفوا كل ما يطلق عليه لفظ الخمر حقيقة ومجازا وهو لا يجوز ذلك فصح ان الكل خمر حقيقة ولا أنفكك عن ذلك وعلي تقدير ارخاء العنان والتسليم بان الخمر حقيقة في ماء العنب خاصة فانما ذلك من حيث الحقيقة اللغوية فانما من حيث الحقيقة الشرعية فالكل خمر حقيقة لحديث كل مسكر خمر فكل ما شند كان خمرا وكل خمر يحرم قليلا وكثيره وهذا يخالف قولهم وبالله التوفيق. قال الخطابي انما عدد عمر الخمسة المذكورة

لاشتهار اسمائها في زمانه ولم تكن كلها توجد بالمدينة الوجود العام فان الحنطة كانت بها
 عزيزة وكذا العسل بل كان أعز فقد عمر ما عرف منها وجعل ما في معناه مما يتخذ
 من الارز وغيره خرا ان كان مما يخامر العقل وفي ذلك دليل على جواز احداث
 الاسم بالقياس وأخذه من طريق الاشتقاق وذكر ابن حزم ان بعض الكوفيين
 احتج بما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عمرو بسند جيد قال أما الخمر فحرام لاسيما
 اليها وأما ما عداها من الاشربة فكل مسكر حرام قال وجوابه ان ثبت عن ابن
 عمر وانه قال كل مسكر خمر فلا يلزم من تسمية المتخذ من العنب خرا انحصار
 اسم الخمر فيه وكذا احتجوا بحديث ابن عمرو أيضا حرمت الخمر وما بالمدينة
 منها شيء مراده المتخذ من العنب ولم يرد أن غيرها لا يسمى خرا. قوله «من العنب
 والنمر» هذان مما وقع الاجماع علي تحريمها حيث لم يطبخ حتى يذهب ثلثاه . قوله
 «والعسل» هو الذي يسمى البتع وهو خمر أهل اليمن . قوله «والشعير» بفتح الشين
 المعجمة وكسر هاء لغة وهو المسمى بالمرز زاد أبو داود والذرة وهي بضم الذال
 المعجمة وتخفيف الراء المهملة كما سبق ولانها محذوفة والاصل ذرو أو ذري فحذفت
 لام الكلمة وعوض عنها الهاء. قوله «عن البتع» بكسر الموحدة وسكون المثناة فوق وهو ما
 ذكره في الحديث قوله «كل شراب أسكر فهو حرام» هذا حجة للقائلين بالتعميم من غير
 فرق بين خمر العنب وغيره لانه صلى الله عليه وآله وسلم لما سأله السائل عن البتع
 قال كل شراب أسكر فهو حرام فعلمنا ان المسئلة انما وقعت علي ذلك الجنس
 من الشراب وهو البتع ودخل فيه كل ما كان في معناه مما يسمى شرابا مسكرا
 من أى نوع كان فان قال أهل الكوفة ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل
 شراب أسكر يعني به الجزء الذي يحدث عقبه السكر فهو حرام فالجواب أن الشراب
 اسم جنس فيقتضي أن يرجع التحريم الي الجنس كله كما يقال هذا الطعام مشبع والماء
 مرو يريد به الجنس وكل جزء منه يفعل ذلك الفعل فالقمة تشبع المصفور وما هو
 أكبر منها يشبع ما هو أكبر من المصفور وكذلك جنس الماء يروى الحيوان علي
 هذا الحد فكذلك النبيذ. قال الطبري يقلل لهم اخبرونا عن الشربة التي يعقبها السكر
 أهى التي اسكرت صاحبها دون ما تقدمها من الشراب أم اسكرت باجماعها مع ما
 تقدم وأخذت ~~كل~~ شربة يحفظها من الامكار فان قالوا انما أحدث له السكر

الشربة الآخرة التي وجد خبل العقل عقبها قيل لهم وهل هذه التي أحدثت له ذلك إلا كبعض ما تقدم من الشرابات قبلها في أنها لو انفردت دون ما قبلها كانت غير مسكرة وحدها وإنما أسكرت باجتماعها واجتماع عملها فحدث عن جميعها السكر . قوله « والمزر » بكسر الميم بعدها زاي ثم راء . قوله « من جيشان » بفتح الجيم وسكون الياء تحتها نقطتان وبالشين الممجمة وبالنون وهو جيشان بن عيدان بن حجر بن ذي رعين قاله في الجامع . قوله « من طينة الخبال » بفتح الخاء الممجمة والموحدة المخففة يعني يوم القيامة . والخبال في الأصل الفساد وهو يكون في الأفعال والابدان والعقول . والخبل بالنسبة للفساد *

١٣ وعن عائشة « قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل مسكر حرام وما أسكر الفرق منه فله الكف منه حرام » رواه أحمد وأبو داود والترمذي . وقال حديث حسن * ١٤ وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « ما أسكر كثيره فقليله حرام » رواه أحمد وابن ماجه والدارقطني وصححه . ولابي داود وابن ماجه والترمذي مثله سواء من حديث جابر وكذا لأحمد والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وكذلك الدارقطني من حديث الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه * ١٥ وعن سعد بن أبي وقاص « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قليل ما أسكر كثيره » رواه النسائي والدارقطني * ١٦ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتاه قوم فقالوا يا رسول الله أنا ننبذ النبيذ فنشربه على غداثنا وعشاثنا فقال اشربوا فكل مسكر حرام فقالوا يا رسول الله إنا نكسره بالماء فقال حرام قليل ما أسكر كثيره » رواه الدارقطني * ١٧ وعن ميمونة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنبذوا في الدباء ولا في المزفت ولا في النقيز ولا في الجرار وقال كل مسكر حرام » رواه أحمد * ١٨ وعن أبي مالك الأشعري « أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لبشر بن أناس من أمي الخمر ويسمونها بغير اسمها » رواه أحمد وأبو داود وقد سبق * ١٩ وعن عبادة بن الصامت قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تستحل طائفة من أمي الخمر باسم يسمونها إياه » رواه أحمد وابن ماجه وقال تشرب مكان تسحل * ٢٠ وعن أبي امامة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (م ٩ — ج ٩ نيل الاوطار)

لا تذهب الليالي والايام حتى تشرب طائفة من أمتي الخمر ويسمونها بغير اسمها»
رواه ابن ماجه ٢١٥ وعن ابن محيريز عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه
وآله وسلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «يشرب ناس من أمتي الخمر ويسمونها
بغير اسمها» رواه النسائي

حديث عائشة رواه كلهم محتج بهم في الصحيحين سوى أبي عثمان عمرو ويقال
عمرو بن سالم الانصاري مولاهم المدني ثم الحراساني وهو مشهورولي القضاء بمرو
ورأى عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس وسمع من القاسم بن محمد
ابن أبي بكر الصديق . وروي عنه غير واحد . قال المنذرى لم أر أحدا قال فيه كلاما
وقال الحاكم هو معروف بكنيته . وأخرجه أيضا ابن حبان وأعله الدارقطني
بالوقف . وحديث جابر الذي أشار اليه المصنف حسنه الترمذي وقال الحافظ رجاله
ثقات انتهى . وفي اسناده داود بن بكر بن أبي الفرات الاشجعي مولاهم المدني
سئل عنه ابن معين فقال ثقة . وقال أبو حاتم الرازي لا بأس به ليس بالمتمين . وحديث
عمرو بن شعيب وما بعده أشار الي البعض منها الترمذي قال بعد اخراج حديث
جابر (وفي الباب) عن سعد وعائشة وعبد الله بن عمرو وابن عمر وخوات بن جبير
وقال المنذرى بعد اكلام على حديث جابر مانعه . وقد روي هذا الحديث من
رواية الامام علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن
عمرو . وحديث سعد بن أبي وقاص أجودها اسنادا فان النسائي رواه في سننه
عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي وهو أحد الثقات عن الوليد بن كثير وقد
احتج به البخاري ومسلم في الصحيحين عن الضحاك بن عثمان . وقد احتج به مسلم
في صحيحه عن بكر بن عبد الله الاشجعي عن عامر بن سعد بن أبي وقاص . وقد احتج
البخاري ومسلم بهما في الصحيحين وقال أبو بكر البزار وهذا الحديث لا نعلم روى
عن سعد الا من هذا الوجه ورواه عن الضحاك وأسنده جماعة منهم الدراوردي
والوليد بن كثير ومحمد بن جعفر بن أبي كثير المدني انتهى . وتابع محمد بن عبد الله
ابن عمار أبو سعيد عبد الله بن سعيد الاشجعي وهو عن اتفاق البخاري ومسلم على الاحتجاج
به وأخرجه أيضا البزار وابن حبان . قال الحافظ في التلخيص حديث علي في الدارقطني
وحديث خوات في المستدرک وحديث سعد في النسائي وحديث ابن عمرو في ابن ماجه

والنسائي . وحديث ابن عمر في الطبراني . وحديث ميمونة في اسناده عبد الله بن محمد ابن عقيل وحديثه حسن وفيه ضعف . قال في مجمع الزوائد وبقية رجاله رجال الصحيح وسأني الاحاديث الواردة في معناه في باب الاوعية المنهى عن الانتباذ فيها وانما ذكره المصنف ههنا لقوله في آخره « كل مسكر حرام » . وحديث أبي مالك الاشعري قد تقدم في باب ماجاء في آله الله وقد صححه بن حبان قال في الفتح وله شواهد كثيرة ثم ساق من ذلك عدة احاديث منها حديث أبي أمامة المذکور في الباب وسكت عنه ومنها حديث ابن محيريز المذکور أيضا وقد أخرجه أيضا أحمد وابن ماجه من وجه آخر بسند جيد . وحديث عبادة في اسناده عند ابن ماجه الحسين بن أبي السري العسقلاني وهو مجهول . وحديث أبي أمامة رواه ابن ماجه من طريق العباس بن الوليد الدمشقي وهو صدوق وقد ضعف عن عبد السلام بن عبد القدوس وهو ضعيف وبقية رجال اسناده ثقات . وحديث ابن محيريز اسناده عند النسائي صحيح قال أخبرنا محمد بن عبد الأعلى عن خالد وهو ابن الحرث عن شعبة قال سمعت أبا بكر بن حفص يقول سمعت ابن محيريز يذكره ولعل الرجل المبهم من الصحابة هو عبادة بن الصامت قال ابن ماجه روى حديث عبادة المتقدم من طريق ابن محيريز والاحاديث الواردة في هذا المعنى يقوى بعضها بعضها . قوله « الفرق » بفتح الراء وسكونها والفتح أشهر وهو مكيال يسع ستة عشر رطلا وقيل هو بفتح الراء كذلك فإذا سكنت فهو مائة وعشرون رطلا . قوله « قل » الكف منه حرام في رواية الامام أحمد في الاشربة بلفظ « فالأوقية منه حرام » وذكره مل ، الكف أو الأوقية في الحديث على سبيل التمثيل وانما العبرة بان التمثيل شامل للقطرة ونحوها . قوله « ما أسكر كثيره فقليله حرام » قال ابن رسلان في شرح السنن أجمع المسلمون على وجوب الحد على شاربها سواء شرب قليلا أو كثيرا ولو فطرة واحدة قال وأجمعوا على أنه لا يقتل شاربها وان تكرر . قوله « لا تنبذوا في الدباء » الى آخر الحديث سيأتي تفسير هذه الألفاظ في باب الأوعية المنهى عن الانتباذ فيها : قوله « ليشر بن » بفتح الباء الموحدة ونون التوكيد . قوله « ويسمونها بغير اسمها » يعني يسمونها الداذي بدال مهملة وبعد الألف ذال معجمة قال الأزهري هو حب يطرح في النبيذ فيشتد حتى يسكر أو يسمونها بالطلا . وقد تقدم الكلام على هذا في باب ماجاء في آله الله .

باب الأوعية المنهي عن الانتباز فيها ونسخ تحريم ذلك

١ عن عائشة «ان وفد عبد القيس قدموا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسألوه عن النبيذ فنهأهم أن ينبذوا في الدباء والنقير والمزفت والحنتم» * ٢ وعن ابن عباس «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لو وفد عبد القيس إنما كم عما ينبذ في الدباء والنقير والحنتم والمزفت» * ٣ وعن أنس «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنبذوا في الدباء ولا في المزفت» * ٤ وعن ابن أبي أوفى قال «نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن النبيذ الجر الأخضر» * ٥ وعن الامام على رضى الله عنه قال «نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تنبذوا في الدباء والمزفت» متفق على خمسين * ٦ وعن أبي هريرة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنبذوا في الدباء ولا في المزفت» وفي رواية «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المزفت والحنتم والنقير» قيل لابي هريرة ما الحنتم قال الجرار الأخضر * ٧ وعن أبي سعيد «ان وفد عبد القيس قالوا يا رسول الله ماذا يصلح لنا من الاشربة قال لا تشربوا في النقير فقالوا جعلنا الله فداك أو تدري ما النقير قال نعم الجذع ينقر في وسطه ولا في الدباء ولا في الحنتم وعليكم بالموكي» رواه ابن أحمد ومسلم * ٨ وعن ابن عمر وابن عباس «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الدباء والحنتم والمزفت» * ٩ وعن أبي هريرة «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لو وفد عبد القيس إنما كم على الدباء والحنتم والنقير والمزادة المحبوبة ولكن اشرب في سقائك وأوك» رواها مسلم والنسائي وأبو داود * ١٠ وعن ابن عمر وابن عباس قالا «حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نبيذ الجر» رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود * ١١ وعن ابن عمر قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحنمة وهي الجرة ونهى عن الدباء وهي القرعة ونهى عن النقير وهي أصل النخل ينقر تقرا وينسخ نسحا ونهى عن المزفت وهو المقير وأمر أن ينبذ في الاسقية» رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه * ١٢ وعن بريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنت نهيتكم عن الاشربة الا في ظروف الأدم

فاشربوا في كل وعاء غير ان لا تشربوا مسكرا» رواه أحمد ومسلم وأبو داود
والنسائي. وفي رواية «نهيتكم عن الظروف وان ظرفا لا يحل شيشا ولا يحرمه وكل مسكر
حرام» رواه الجماعة الا البخاري وأبو داود * ١٣ وعن عبد الله بن عمر قال لما نهى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم عن الاوعية قيل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس
كل الناس بمجد سقاء فرخص لهم في الجر غير المزفت متفق عليه * ١٤ وعن أنس قال
«نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النبيذ في الدباء والنقيير والخنتم والمزفت
ثم قال بعد ذلك ألا كنت نهيتكم عن النبيذ في الاوعية فاشربوا فيها شتم ولا تشربوا
مسكرا من شاء أو كى سقاء على اثم» * ١٥ وعن عبد الله بن مغفل قال «أنا شهدت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين نهى عن نبيذ الجر وأنا شهادته حين
رخص فيه وقال واجتنبوا كل مسكر» رواهما أحمد * ١٦

حديث أنس أخرجه أيضا أبو يعلى والبخاري وفي اسناده يحيى بن عبد الله
الجابرى ضعفه الجمهور وقال أحمد لا بأس به وبقيه رجاله ثقات. وحديث عبد الله
ابن مغفل رجال اسناده ثقات. وفي أبي جعفر الرازى كلام لا يضر وقد أخرجه
الطبراني في الكبير والادسط في الباب عن جماعة من الصحابة غير من ذكره المصنف
قوله «في الدباء» بضم الدال المهملة وتشديد الباء وهو القرع وهو من الانية التي يسرع
الشراب في الشدة اذا وضع فيها. قوله «والنقيير» هو فعيل بمعنى مفعول من نقر
ينقر وكانوا يأخذون أصل النخلة فينقرونها في جوفه ويجعلونه اناة ينتبذون فيه
لان له تأثيرا في شدة الشراب. قوله «والمزفت» اسم مفعول وهو الاناء المطايلي
بالزفت وهو نوع من القار. قوله «والخنتم» بفتح الخاء المهملة جرار خنتم
مدهونة كانت تحمل الخمر فيها الى المدينة ثم اتسع فيها فليل للخرق كله خنتم
واحداه خنتمة وهي أيضا مما تسرع فيه الشدة. قوله «عن نبيذ الجر» بفتح
الجيم وتشديد الراء جمع جرة كتمر جمع تمره وهو بمعنى الجرار الواحدة جرة
ويدخل فيه جميع انواع الجرار من الخنتم وغيره. وروى أبو داود عن سعيد بن جبير
أنه قال لا بن عباس ما الجر فقال كل شئ يصنع من المدر فهذا تصريح ان الجر
يدخل فيه جميع انواع الجرار المتخذة من المدر الذي هو التراب والطين يقال
مدرت الحوض أمدره اذا أصلحته بالمدر وهو الطين من التراب. قوله «والنقيير»

بضم الميم وفتح القاف والياء المشددة وهو المزفت أى المظلى بالزفت وهو نوع من القار كما تقدم. وروى عن ابن عباس انه قال المزفت هو المقبر حكي ذلك ابن رسلان في شرح السنن وقال أنه صح ذلك عنه . قوله « والمزادة » هي السقاء الكبير سميت بذلك لانه يزداد فيها على الجلد الواحد كذا قال النسائي. والمحبوبة بالجيم بعدها موحدتان بينهما واو قال عياض ضبطناه في جميع هذه الكتب بالجيم والياء الموحدة المكررة ورواه بعضهم الخنونة بخاء معجمة ثم نون وبعدها ثاء مثلثة كأنه أخذ من اختناث الاسقية المذكورة في حديث آخر ثم قال وهذه الرواية ليست بشيء والصواب الاول انها بالجيم وهي التي قطع رأسها فصارت كاللدن مشتقة من العجب وهو القطع لكون رأسها يقطع حتى لا يبق لها رقبة تو كي . وقيل هي التي قطعت رقبتها وليس لها عزلاء أي فم من أسفلها يتنفس الشراب منها فيصير شرابها مسكرا ولا يدري به . قوله « وأوكه » بفتح الهمزة أى واذا فرغت من صب الماء واللبن الذي من الجلد فاوكه أى سد رأسه بالوكاء يعني بالخيط لئلا يدخله حيوان أو يسقط فيه شيء . قوله « ينسخ نسخا » بالحاء المهملة عند أكثر الشيوخ وفي كثير من نسخ مسلم عن ابن مهران بالجيم وكذا في الترمذي وهو تصحيف ومعناه القشر ثم الحفر . قوله « الا في ظروف الادم » بفتح الهمزة والدال جمع أديم ويقال أدم بضمها وهو القماش ككتيب وكتب وبريد وبرد والاديم الجلد المدبوغ . قوله « فاشربوا في كل وعاء » فيه دليل على نسخ النهي عن الانتباز في الاوعية المذكورة . قال الخطابي ذهب الجمهور الى ان النهي إنما كان أولا ثم نسخ وذهب جماعة الى ان النهي عن الانتباز في هذه الاوعية باق منهم ابن عمر وابن عباس وبه قال مالك وأحمد وإسحق كذا أطلق قال والاول أصح والمعنى في النهي أن العهد باباحة الخمر كان قريبا فلما اشتهر التحريم أيسح لهم الانتباز في كل وعاء بشرط ترك شرب المسكر وكأن من ذهب الى استمرار النهي لم يبلغه النسخ وقال الحازمي لمن نصر قول مالك أن يقول ورد النهي عن الظروف كلها ثم نسخ منها ظروف الادم والجرار غير المزفتة واستمر ما عداها على المنع ثم تعقب ذلك بما ورد من التصريح في حديث بريدة عند مسلم كما في حديث الباب قال وطريق الجمع أن يقال لما وقع النهي عاما شكوا اليه الحاجة فرخص لهم في ظروف الادم ثم شكوا اليه أن كلهم

لا يجد ذلك ترخص لهم في الظروف كلها وقال ابن بطل النهي عن الأوعية إنما كان قطعا للذرية فلما قالوا لا نجد بدا من الانتباز في الأوعية قال انتبذوا وكل مسكر حرام وهكذا الحكم في كل شيء نهى عنه بمعنى النظر إلى غيره فإنه يسقط للضرورة كالتنهي عن الجلوس في الطرقات فله أقالوا لا بد لنا منها قال «وأعطوا الطريق حقها» *

باب ما جاء في الخليطين

١ عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أنه نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعا ونهى أن ينبذ الرطب والبسر جميعا» رواه الجماعة إلا الترمذي فإن له منه فصل الرطب والبسر * ٢ وعن أبي قتادة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنبذوا الزهو والرطب جميعا ولا تنبذوا الزبيب والرطب جميعا ولكن ابتذوا كل واحد منهما على حدته» متفق عليه لكن للبخاري ذكر التمر بدل الرطب وفي لفظ «أن نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن خلط التمر والبسر وعن خلط الزبيب والتمر وعن خلط الزهو والرطب وقال انتبذوا كل واحد على حدته» رواه مسلم وأبو داود * ٣ وعن أبي سعيد «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التمر والزبيب أن يخلط بينهما وعن التمر والبسر أن يخلط بينهما يعني في الانتباز» رواه أحمد ومسلم والترمذي وفي لفظ «نهان أن يخلط بسرا بتمر أو زيبا بتمر أو زيبا ببسر وقال من شربه منك فليشربه زيبا فردا وتمر فردا أو بسرا فردا» رواه مسلم والنسائي * ٤ وعن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنبذوا التمر والزبيب جميعا ولا تنبذوا التمر والبسر جميعا وابتذوا كل واحد منهم وحده» رواه أحمد ومسلم * ٥ وعن ابن عباس قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخلط التمر والزبيب جميعا وأن يخلط البسر والتمر جميعا» * ٦ وعنه قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخلط البلع بالزهو» رواه أحمد ومسلم والنسائي * ٧ وعن المختار بن فلفل عن أنس قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يجمع بين شيئين فينبذا يعني أحدهما على صاحبه قال وسألته

عن الفضيل قنهاني عنه قال كان يكره المذنب من البسر مخافة أن يكون شيثين فكنا نقطعه» رواه النسائي ٨٧٦ وعن عائشة قالت «كنا ننبد لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سقاء فنأخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فنطرحهما ثم نصب عليه الماء فنبتذه غدوة فيشربه عشية ونبتذه عشية فيشربه غدوة» رواه ابن ماجه ١٠٠٠

حديث أنس رواه النسائي من طريق سويد بن نصر وهو ثقة عن عبد الله ابن المبارك الامام الكبير عن ورقاء وهو صدوق عن المختار بن فلفل وهو ثقة عن أنس. وقد أخرجه أيضا احمد بن حنبل من طريق المختار بن فلفل عنه وحديث عائشة رجاله عند ابن ماجه رجال الصحيح الا تبالة بنت يزيد الراوية له عن عائشة فانها مجهولة وقد أخرجه أيضا أبو داود عن صفية بنت عطية قالت دخلت مع نسوة من عبد القيس على عائشة فسألناها عن التمر والزبيب فقالت كنت آخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فألقيه في إناء فأمرسه ثم أسقيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي إسناد أبي بحر عبد الرحمن بن عثمان البكر اوى البصري قال المذري ولا يحتج بحديثه. قال أبو حاتم وليس هو بالقوى. وأخرج أبو داود أيضا عن امرأة من بني أسد عن عائشة «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يبتد له زبيب فيلقى فيه تمرا وتمر فيلقى فيه الزبيب» وفيه هذه المرأة المجهولة. قوله «باب ماجاء في الخليطين» أصل الخلط ادخال أجزاء الاشياء بمضما في بعض قوله «والبسر» بضم الموحدة نوع من تمر النخل معروف. قوله «الزهو» بفتح الزاي وضمة لغتان مشهورتان قال الجوهري أهل الحجاز يضمون يعني وغيرهم يفتح والزهو هو البسر الملون الذي بدا فيه حمرة أو صفرة وطاب وزهت زهى زهوا وأزهت زهى وأنكر الاصمعي أزهت بالالف وأنكر غيره زهت بلا ألف ورجح الجمهور زهت وقال ابن الأعرابي زهت ظهرت وأزهت أحمرت أو اصفرت والاكثرون على خلافه. قوله «علي حديثه» بكسر الحاء المهملة وفتح الدال أى وحديثه حذف الواو من أوله والمراد ان كل واحد منهما يبتد منفردا عن الآخر قوله «البلح» بفتح الموحدة وسكون اللام ثم جاء مهملة وفي القاموس وشمس العلوم بفتحهما هو أول ما يربط من البسر واحد بلحة. قوله «وسأله عن الفضيل

قد تقدم ضبطه وتفسيره . قوله « كان يكره المذنب » بذيال معجمة فنون مشددة مكسورة ما بدا فيه الطيب من ذنبه أى طرفه ويقال له أيضا التذنب . قوله « نقطه » أى تفصل بين البسر وما بدا فيه واختلاف في سبب النهي عن الخليطين فقال النووي ذهب أصحابنا وغيرهم من العلماء الى أن سبب النهي عن الخليط ان الاسكار يسرع اليه بسبب الخلط قبل أن يشتد فيظن الشارب انه لم يبلغ حد الاسكار وقد بلغه قال ومذهب الجمهور ان النهي في ذلك للتنزيه وانما يحرم اذا صار مسكرا ولا تخفى علامته . وقال بعض المالكية هو لتجريم واختلاف في خلط النبيذ البسر الذي لم يشتد مع نبيذ التمر الذي لم يشتد عند الشرب هل يمنع أو يختص النهي عن الخلط بالانتباذ فقال الجمهور لا فرق . وقال الليث لا بأس بذلك عند الشرب ونقل ابن التين عن الداودي ان المنهى عنه خلط النبيذ بالنبيذ لا اذا نبذا معا **(واختلاف)** في الخليطين من الاشرية غير النبيذ فحكي ابن التين عن بعض الفقهاء انه كره أن يخلط المريرى الاشرية . قال ابن العربي لنا أربع صور ان يكون الخليطان منصوبين فهو حرام أو منصوب ومسكوت عنه فان كان كل منهما لو انفرد اسكر فهو حرام قياسا على المنصوص أو مسكوت عنهما وكل منهما لو انفرد لم يسكر جاز الى آخر كلامه . وقال الخطابي ذهب الى تحريم الخليطين وان لم يكن الشراب منهما مسكرا جماعة عملا بظاهر الحديث وهو قول مالك وأحمد وإسحق وظاهر مذهب الشافعي وقالوا من شرب الخليطين أثم من جهة واحدة فان كان بعد الشدة أثم من جهتين وخص الليث النهي بما اذا انتبذا معا وخص ابن حزم النهي بخمسة أشياء التمر والرطب والزهر والبسر والذبيب قال سواء خلط أحدها في الآخر منها أو في غيرها فاما لو خلط واحد من غيرها في واحد من غيرها فلا منع كالتين والعسل مثلا . وحديث أنس المذكور في الباب يرد عليه . وقال القرطبي النهي عن الخليطين ظاهر في التحريم وهو قول جمهور فقهاء الامصار وعن مالك يكره فقط وشذ من قال لا بأس به لان كلا منهما محل منفرد فلا يكره مجتمعا قال وهذه مخالفة لانص بقياس مع وجود الفارق فهو فاسد ثم هو منتقض بجواز كل واحدة من الاختين منفردة وتحريمها مجتمعتين *

باب النهي عن تخليل الخمر

١ عن أنس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الخمر يتخذ خلا قال لا» رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه * ٢ وعن أنس «ان أبا طلحة سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أبنام ورثوا خرا قال اهرقها قال أفلا نجعلها خلا قال لا» رواه أحمد وأبو داود * ٣ وعن أبي سعيد «قال قلنا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما حرمت الخمر ان عندنا خرا لبيتيم لنا فأمرنا فأهرقناها» رواه أحمد * ٤ وعن أنس ان بيتيما كان في حجر أبي طلحة فاشترى له خرا فلما حرمت سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتخذ خلا قال لا» رواه أحمد والدارقطني

حديث أنس الأول قال الترمذي بهداخرجه حديث حسن صحيح. وحديثه الثاني عزاه المنذري في مختصر السنن الى مسلم وهو كما قال في صحيح مسلم ورجال اسناده في سنن أبي داود ثقات. وأخرجه الترمذي من طريقين وقال الثانية أصح. وحديث أبي سعيد أشار اليه الترمذي قال وفي الباب عن جابر وعائشة وأبي سعيد وابن مسعود وابن عمر. وفي لفظ للترمذي عن أنس عن أبي طلحة انه قال يا نبي الله . وفي لفظ آخر كما في الكتاب . قوله «قال لا» فيه دليل للجمهور على أنه لا يجوز تخليل الخمر ولا تطهر بالتخليل هذا اذا خللها بوضع شيء فيها أما اذا كان التخليل بالنقل من الشمس الى الظل أو نحو ذلك فاصح وجهه عن الشافعية أنها تحل وتطهر وقال الآوزاعي وأبو حنيفة تطهر اذا خللت بالقاء شيء فيها وعن مالك ثلاث روايات أصحها أن التخليل حرام فلو خللها عصي وطهرت. قال القرطبي كيف يصح لابي حنيفة القول بالتخليل مع هذا الحديث ومع سببه الذي خرج عليه اذ لو كان جائزا لكان قد ضيع على الإتيان ما لهم ولو جبه الضمان على من أراقها عليهم وهو أبو طلحة. قوله «اهرقها» بسكون القاف وكرر الراء فيه دليل على ان الخمر لا تملك بل يجب اراقها في الحال ولا يجوز لاحد الاتقاع بها الا بالاراقة. قال القرطبي وقال بعض أصحابنا تملك وليس بصحيح. وافظ أحمد في رواية له «ان أبا طلحة

سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عندي خمر لا يتام فقال ارقها قال ألا أخلها قال لا *
 *
 *

باب شرب العصير ما لم يغل أو يأت عليه ثلاث

وما طبخ قبل غليانه فذهب ثلثاه

١ عن عائشة قالت « كنا نتبذ لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سقاء يو كي أعلاه وله عزلاء تبتذه غدوة فيشربه عشيا وتبتذه عشيا فيشربه غدوة » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي * ٢ وعن ابن عباس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبتذ له أول الليل فيشربه إذا أصبح يومه ذلك واليلة التي تحيى والغد واليلة الاخرى والغد الى العصر فإذا بقي شيء سقاء الخدام أو أمر به فصب » رواه أحمد ومسلم. وفي رواية « كان ينقع له الزبيب فيشربه اليوم والغد وبعد الغد الى مساء الثالثة ثم يأمر به فيسقى الخادم أو يهراق » رواه أحمد ومسلم وأبو داود وقال معني بسقى الخادم يبادر به الفساد. وفي رواية « كان يبتذ لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيشربه يومه ذلك والغد واليوم الثالث فان بقي شيء منه اهرقه أو أمر به فاهريق » رواه النسائي وابن ماجه * ٣ وعن أبي هريرة قال « علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم فتحيئت فطره فنبذ صنعه في دباء ثم أتته به فإذا هو ينش فقال اضرب هذا الحائط فان هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر » رواه أبو داود والنسائي . وقال ابن عمر في العصير أشربه ما لم يأخذه شيطانه قيل وفي كم يأخذه شيطانه قال في ثلاث حكاه أحمد وغيره * ٤ وعن أبي موسى « أنه كان يشرب من الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقى ثلثه » رواه النسائي وله مثله عن عمر وأبي الدرداء وقال البخاري رأى عمر وأبو عبيدة ومعاذ شرب الطلاء على الثاثة وشرب البراء وأبو جحيفة على النصف . وقال أبو داود سألت أحمد عن شرب الطلاء اذا ذهب ثلثاه وبقى ثلثه فقال لا بأس به فقلت انهم يقولون يسكر قال لا يسكر لو كان يسكر ما أحله عمر رضي الله عنه *
 *
 *

حديث عائشة تقدم في باب ما جاء في الخليطين . واخرج أبو داود أيضا

عن عائشة أنها كانت تتبذ لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غدوة فإذا كان من
العشاء فتعشي شرب على عشائه وإن فضل شيء صبته أو فرغته ثم تنبذ له بالليل
فإذا أصبح تغدى فشرب على غدائه قالت تغسل السقاء غدوة وعشية فقال لها أي
مرتين في يوم قالت نعم * وحديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه وسكت عنه أبو
داود والمنذرى ورجال اسناده ثقات وقد اختلف في هشام بن عمار ولكنه قد
أخرج له البخارى . وأما قوله وله مثله عن عمر فهو ما أخرجه النسائي من طريق
عبد الله بن يزيد الخطمي قال كتب عمر أطبخوا شرابكم حتى يذهب نصيب
الشیطان اثنين واثنتين واحد وصحيح هذا الحافظ في الفتح وأخرج مالك في الموطأ
من طريق محمود بن لبید الانصاري أن عمر بن الخطاب حين قدم الشام شكى اليه
أهل الشام وباء الأرض وتقلها وقالوا لا يصلحنا إلا هذا الشراب فقال عمر ائسروا
العسل قالوا ما يصلحنا العسل فقال رجل من أهل الأرض هل لك أن تجعل من
هذا الشراب شيئا لا يسكر فقال نعم فطبخوا حتى ذهب منه اثنتان وبقي الثلث
فأتوا به عمر فأدخل فيه أصبعه ثم رفع يده فقبها يتمطط فقال هذا الطلاء مثل
طلاء الابل فأمرهم عمر أن يشربوه وقال اللهم اني لأأحل لهم شيئا حرمة عليهم .
وأخرج سعيد بن منصور من طريق أبي مجلز عن طاهر بن عبد الله قال كتب
عمر الى عمار أما بعد فإنه جاءني غير تحمل شرابا اسود كأنه طلاء الابل فذكروا
أنهم يطبخونهم حتى يذهب ثلثاه الاثنان ثلث بريجه وثلث يبقيه فر من قبلك أن
يشربوه . ومن طريق سعيد بن المسيب أن عمر أحل من الشراب ما يطبخ فذهب
ثلثاه وبقي ثلثه . وأثر أبي عبيدة ومعاذ أخرجه أبو مسلم الكجى وسعيد بن منصور
بلفظ يشربون من الطلاء ما يطبخ على الثلث وذهب ثلثاه قال في الفتح وقد وافق
عمر ومن ذكره على الحكم المذکور أبو موسى وأبو الدرداء أخرجه النسائي عنهما
وعلى وأبو أمامة وخالد بن الوايد وغيرهم أخرجه ابن أبي شيبه وغيره ومن
التابعين ابن المسيب والحسن وعكرمة ومن الفقهاء النورى والليث ومالك وأحمد
والجمهور وشرط تناوله عندهم ما لم يسكر وكرهه طائفة تورطوا وأثر البراء أخرجه
ابن أبي شيبه من رواية عدى بن ثابت عنه أنه كان يشرب الطلاء على النصف
أي اذا طبخ فصار على النصف . وأثر أبي جحيفة أخرجه أيضا ابن أبي شيبه

ووافق البراء وأبا جحيفة جرير ومن التابعين ابن الحنفية وشريح واطاق الجميع على انه ان كان يسكر حرم قال أبو عبيدة بلغني ان النصف يسكر فان كان كذلك فهو حرام والذي يظهر ان ذلك يختلف باختلاف أعقاب البلاد فقد قال ابن حزم انه شاهد العصير ما اذا طبخ الى الثلث ينقعد ولا يصير مسكرا أصلا ومنه ما اذا طبخ الى النصف كذلك ومنه ما اذا طبخ الى الربع كذلك بل قال انه شاهد منه مالهو طبخ لا يبقى غير ربه لا ينفك عنه السكر قال وجب أن يحمل ماورد عن الصحابة من أمر الطلاء على ما لا يسكر بعد الطبخ وأخرج النسائي من طريق عطاء عن ابن عباس بسند صحيح انه قال ان النار لا تحل شيئا ولا تحرمه وأخرج النسائي ايضا من طريق أنى ثابت التلمبي قال كنت عند ابن عباس فجاءه رجل يسأله عن العصير فقال اشربه ما كان طريا قال أنى طبخت شرابا وفي نفسي قال كنت شاربته قبل أن تطبخه قال لا قال فان النار لا تحل شيئا قد حرم . قال الحافظ وهذا بقيد ما أطاق في الآتار المساضية وهو ان الذي يطبخ أعلا هو العصير الطرى قبل أن يتخمرا مالهو صار حرا فطبخ فان الطبخ لا يحله ولا يطره الا على رأى من يجيز تحليل الحمر والجمهور على خلافه . وأخرج ابن أبي شيبة والنسائي من طريق سعيد بن المسيب والشعبي والنخعي اشربوا العصير مالم يغل . وعن الحسن البصري مالم يتغير وهذا قول كثير من السلف انه اذا بدا فيه التغير بمنع وعلامة ذاك ان يأخذ في الغليان بهذا قال أبو يوسف . وقيل اذا انتهى غليانه وابتدأ في الهدو بعد الغليان . وقيل اذا سكن غليانه . وقال أبو حنيفة لا يحرم عصير العنب الى ان يغلى ويقذف بالزبد فاذا غلى وقذف بالزبد حرم . وأما المطبوخ حق يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فلا بمنع مطلقا ولو غلى وقذف بالزبد بعد الطبخ . وقال مالك والشافعي والجمهور بمنع اذا صار مسكرا شرب قليله وكثيره سواء غلى أم لا لانه يجوز أن يبلغ حد الاسكار بأن يغلى ثم يسكن غليانه بعد ذلك وهو مراد من قال حد منع شربه أن يتغير . وأخرج مالك بإسناد صحيح ان عمر قال أنى وجدت من فلان ربيع شراب فزعم انه شرب الطلاء وأنى سائل عما شرب فان كان يسكر جلده فجلده عمر الحد تاما . وفي السياق حذف والتقدير فسأل عنه فوجده يسكر فجلده . وأخرج سعيد بن منصور عنه نحوه . وفي هذا رد على من احتج بممر في جواز المطبوخ اذا ذهب منه الثلثان ولو أسكر بان

عمر أذن في شربه ولم يفصل وتعقب بان الجمع بين الأثرين ممكن بأن يقال سأل ابنه فاعترف بأنه شرب كذا فسأل غيره عنه فأخبره انه يسكر أو سأل ابنه فاعترف أنه يسكر. وقال أبو الوليث السمرقندي شارب المطبوخ اذا كان يسكر أعظم ذنباً من شارب الخمر لان شارب الخمر يشربها وهو عالم انه عاص بشربها وشارب المطبوخ يشرب المسكر ويراه حلالاً وقد قام الإجماع على ان قليل الخمر وكثيره حرام وثبت قوله صلى الله عليه وآله وسلم «كل مسكر حرام» ومن استحل ما هو حرام بالاجماع كفر قوله «يوكي» أي يشد بالوكاء وهو غير مهموز. قوله «وله عزلاء» بفتح العين المهملة واسكان الزاي وبالمدة وهو النقب الذي يكون في أسفل المزاودة والقربة. قوله «فيشربه عشاء» قال النووي هو بكسر العين وفتح الشين وضبطه بعضهم بفتح العين وكسر الشين وزيادة ياء مشددة. قال القرطبي هذا يدل على ان أقصى زمان الشرب ذلك المقدار فانه لا يخرج حلاوة التمر أو الزبيب في أقل من ليلة أو يوم (والحاصل) انه يجوز شرب النبيذ مادام حلوا غير أنه اذا اشتد الحر أسرع اليه التغير في زمان الحر دون زمان البرد. قوله «الى مساء الثالثة قال النووي مساء الثالثة يقال بضم الميم وكسرها لغتان مشهورتان والضم أرجح. قوله «فيسقى الخادم» هذا محمول على انه لم يكن قد بلغ الى حد السكر لان الخادم لا يجوز ان يسقي المسكر كما لا يجوز له شربه بل تنوجه اراقته. قوله «أو يهراق» بضم أوله لانه اذا صار مسكراً حرم شربه وكان نجساً فيراق. قوله «فتحيت فطره» أي طلبت حين فطره. قوله «صنعت في دباء» أي قرع. قوله «يفش» بفتح الياء التحتية وكسر النون أي اذا غلى يقال نشأت الخمر تفش نشيها اذا غلت. قوله «اضرب بهذا الحائط» أي أصيبه وأرقه في البستان وهو الحائط. قوله «في ثلاث» فيه دليل على ان النبيذ بعد اثلاث قد صار مظنة لكونه مسكراً فيتوجه اجتنابه. قوله «من الطلاء» بكسر المهملة والمد شبه بطلاء لابل وهو في تلك الحال غالباً لا يسكر.

(باب آداب الشرب)


١ عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتنفس في الاناء ثلاثاً»



متفق عليه. وفي لفظ «كان يتنفس في الشراب ثلاثا» يقول انه أروى وأبرأ وأمرأ» رواه أحمد ومسلم * ٢ وعن أبي قتادة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الاثاء» متفق عليه * ٣ وعن ابن عباس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يتنفس في الاثاء أو ينفخ فيه» رواه الحسنة الا لانساني وصححه الترمذي * ٤ وعن أبي سعيد «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن النفخ في الشراب فقال رجل القذاة أراها في الاثاء فقال أرقها فقال اني لا اروي من نفس واحد قال فأب القدح إذا عن فيك» رواه أحمد والترمذي وصححه * ٥

قوله «كان يتنفس في الاثاء ثلاثا» حمل بعضهم هذه الرواية على ظاهرها وانه يقع التنفس في الاثاء ثلاثا وقال فعل ذلك ليبين به جواز ذلك . ومنهم من علل جواز ذلك في حقه عليه السلام بأنه لم يكن يتقذر منه شيء بل الذي يتقذر من غيره يستطاب منه فأنهم كانوا اذا رزق أو تنخع يدلكون بذلك واذا توشأ اقتتلوا على فضلة وضوئه الى غير ذلك مما في هذا المعنى . قال القرطبي وحمل هذا الحديث على هذا المعنى ليس بصحيح بدليل بقيته فانه قال انه أروى وأمرأ. وفي لفظ لابي داود وأبرأ . وهذه الثلاثة الأمور إنما تحصل بأن يشرب ثلاثة أنفاس خارج القدح فاما اذا تنفس في الماء وهو يشرب فلا يأمن الشرق وقد لا يروى وعلى هذا المعنى حمل الحديث الجمهور نظرا الى المعنى ولبقية الحديث ولتنهى عن التنفس في الاثاء في حديث أبي قتادة . وحديث ابن عباس واقوله في حديث أبي سعيد فأب القدح اذا ولا شك ان هذا من مكارم الأخلاق ومن باب النظافة وما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بشيء ثم لا يفعله وان كان لا يستقذر منه وأهنا وأمرأ من قوله تعالى (فكلوه هنيثا مريثا) ومعنى الحديث كان اذا شرب تنفس في الشراب من الاثاء ثلاثا. ومعنى أروى اى أكثرها وأبرأ مهموز أي أسلم من مرض أو أذى يحصل بسبب الشرب في نفس واحد وأمرأى اكمل انسياغا وقيل اذا نزل من المرى الذي في رأس المعدة اليها فيمرى في الجسد منها وفي رواية لابي داود بزيادة أهنا وكل ما لم يأت بمشقة ولا عناء فهو هنيء ويقال هناني الطعام فهو هني أي لا أثم فيه ويحتمل ان يكون أهنا في هذه الرواية

بمعنى أروى . قال ابن رسلان في شرح السنن وفي هذا الحديث إشارة الى ما يدعى للشارب به عقب الشراب فيقال له عقب الشرب هنيئاً مريئاً وأما قولهم في الدعاء للشارب صحة بكسر الصاد فلم أجده أصلاً في السنة مسطوراً بل نقل لي بعض طلبية الدمشقيين عن بعض مشايخه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لقي شربت دمه أو بوله صحة فان ثبت هذا فلا كلام انتهى . قوله « فلا يتنفس في الاناء » النهي عن التنفس في الذي يشرب منه لئلا يخرج من الفم بزاق يستقذره من شرب بعده منه أو يحصل فيه رائحة كريهة تتعلق بالماء أو بالاناء وعلى هذا فاذا لم يتنفس في الاناء فليشرب في نفس واحد قاله عمر بن عبد العزيز وأجازه جماعة منهم ابن المسيب وعطاء بن أبي رباح ومالك بن أنس وكبره ذلك جماعة منهم ابن عباس ورواية عكرمة وطاوس وقالوا هو شرب الشيطان . والقول الاول أظهر اقلوه في حديث الباب للذي قال له انه لا يروى من نفس واحد أن اتقدح عن فيك وظاهره انه أباح له الشرب في نفس واحد اذا كان يروي منه وكلاً لا يتنفس في الاناء لا يتجشأ فيه بل ينحيه عن فيه مع الحمد لله ويرده الى فيه مع التسمية فيتنفس ثلاثاً بحمد الله في آخر كل نفس ويسمى الله في أوله : قوله « أو ينفخ فيه » أي في الاناء الذي يشرب منه والاناء يشمل اياه الطعام والشراب فلا ينفخ في الاناء ايذهب ما في الماء من قذارة ونحوها فانه لا يخلو النفخ غالباً من بزاق يستقذر منه وكذا لا ينفخ في الاناء لتبريد الطعام الخار بل يصبر الى ان يبرد كما تقدم ولا يأكله حاراً فان البركة تذهب منه وهو شراب أهل النار *

٥ وعن أبي سعيد « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الشرب قائماً » رواه أحمد ومسلم * ٦ وعن قتادة عن أنس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم زجر عن الشرب قائماً قال فتادة فقلنا قالا كل قال ذلك شر وأخبرنا » رواه أحمد ومسلم والترمذي * ٧ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يشرب أحد منكم قائماً من نسي فليستقي » رواه مسلم * ٨ وعن ابن عباس « قال شرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قائماً من زمزم » متفق عليه * ٩ وعن الامام علي رضي الله عنه « انه في رحبة الكوفة شرب وهو قائم قال ان ناساً يكرهون الشرب قائماً وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صنع مثل ما صنعت » رواه أحمد والبخاري * ١٠ وعن ابن عمر قال « كنا نأكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم »

وآله وسلم ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام» رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه 

ظاهر النهي في حديث أبي سعيد وأبي هريرة أن الشرب من قيام حرام ولا سيما بعد قوله «فن نسي فليستقي» فإنه يدل على التشديد في المنع والمبالغة في التحريم ولكن حديث ابن عباس وحديث علي بدلان على جواز ذلك  وفي الباب  أحاديث غير ما ذكره المصنف منها ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان عن أبي هريرة بلفظ «لو يعلم الذي يشرب وهو قائم لاستقواء». ولا حرج من وجه آخر عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم «رأى رجلا يشرب قائما فقال له قال له قال أيسرك أن يشرب معك الهر قال لا قال قد شرب معك من هوشر منه الشيطان» وهو من رواية شعبة عن أبي زباد الطحان مولى الحسن بن علي عنه رضى الله عنهما وأبو زياد لا يعرف اسمه وقد وثقه يحيى بن معين ومنها عند مسلم عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم زجر عن الشرب قائما. قال المازري أختلف الناس في هذا فذهب الجمهور إلى الجواز وكرهه قوم فقال بعض شيوخنا لعل النهي منصرف إلى من أتى أصحابه بما يبادر بشربه قائما قبلهم استبدادا به وخروجا عن كون ساقى القوم آخرهم شربا قال وأيضا فإن الحديث تضمن المنع من الأكل قائما ولا خلاف في جواز الأكل قائما قال والذي يظهر لي أن أحاديث شربه قائما يدل على الجواز وأحاديث النهي تحمل على الاستحباب والحث على ما هو أولى وأكمل قال ويحمل الأمر بالقيء على أن الشرب قائما يحرك خلطا يكون القيء دواءه ويؤيده قول النخعي إنما نهى عن ذلك لداء البطن. وقد تكلم عياض على أحاديث النهي وقال إن مسلما أخرج حديث أبي سعيد وحديث أنس من طريق قتادة وكان شعبة يفتي من حديث قتادة مالا يصرح فيه بالتحديث قال واضطراب قتادة فيه مما يعلم مع مخالفة الأحاديث الأخرى والأئمة له. وأما حديث أبي هريرة ففي سنده عمر بن حمزة ولا يتحمل منه مثل هذا المخالفة غيره له والصحيح أنه موقوف انتهى. ما خصا قال النووي ما لم يخصص هذه الأحاديث أشكل معناها على بعض العلماء حتى قال فيها أقوالا باطلة وزاد حتى نجاس ورام أن يضعف بعضها ولا وجه لاشاعة الغلط بل يذكر الصواب ويشار إلى التحذير عن الغلط وليس في الأحاديث أشكال

ولا فيها ضعف بل العوالب أن النهي فيها محمول على التنزيه وشربه قائما لبيان الجواز
وأما من زعم نسخا أو غيره فقد غلط فإن النسخ لا يصر إليه مع إمكان الجمع لو
ثبت التأديخ وفعله صلى الله عليه وآله وسلم لبيان الجواز لا يكون في حقه مكروها
أصلا فإنه كان يفعل الشيء للبيان مرة أو مرات ويواظب على الأفضل والامر
بالاستقاء محمول على الاستحباب فيستحب لمن يشرب قائما أن يستقي بهذا الحديث
الصحيح فإن الامر إذا تعذر حمله على الوجوب يحمل على الاستحباب وأما قول
عباس لا خلاف بين أهل العلم أن من شرب قائما ليس عليه أن يتقيا وأشار به
إلى تضعيف الحديث فلا يلتفت إلى إشارته وكون أهل العلم لم يوجبوا الاستقاء
لا يمنع من الاستحباب فمن ادعى منع الاستحباب بالاجماع فهو مجازف وكيف
ترك السنة الصحيحة بالتوهمات والدعاوى والترهات. قال الحافظ ليس في كلام
عباس التعرض للاستحباب. أصلا بل ونقل الاتفاق المذكور إنما هو في كلام
المازري كما مضى وأما تضعيف عباس للأحاديث فلم يتشاغل النووي بالجواب
عنه قال فأما إشارته إلى تضعيف حديث أنس بكون قتادة مدلسا فيجيب عنه
بأنه صرح في نفس هذا الحديث بما يقتضي السماع فإنه قال قلنا لأنس فلا كل الخ
وأما تضعيف حديث أبي سعيد بأن أبا عباس غير مشهور فهو قول سبق إليه ابن
المديني لأنه لم يرو عنه إلا قتادة لكن وثقه الطبري وابن حبان ودعواه اضطرابه
مردودة فقد تابعه الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة كما رواه أحمد وابن حبان
فالحديث بمجموع طرقه صحيح قال النووي والعراقي في شرح الترمذي أن قوله
فمن نسي لا مفهوم له بل يستحب ذلك للعامد أيضا بطريق الإدري وأما خض
الناسي بالذكر لكون المؤمن لا يقع ذلك منه بعد النهي غالبا لأنسياقا قال
القرطبي في المنهم لم يصر أحد إلى أن النهي فيه للتحريم وإن كان القول
به جاريا على أصول الظاهرية وتعقب بأن ابن حزم منهم جزم بالتحريم ونسك
من لم يكن بالتحريم بالأحاديث المذكورة في الباب (وفي الباب) عن سعد بن أبي
وقاص أخرجه الترمذي. وعن عبد الله بن أنيس أخرجه الطبراني. وعن أنس
أخرجه البزار والأثرم. وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه الترمذي
وحسنه وعن عائشة أخرجه البزار وأبو علي الطوسي في الأحكام. وعن أم سلمة أخرجه

ابن شاهين. وعن عبد الله بن السائب أخرجه ابن أبي حاتم وثبت الشرب قائماً عن عمر أخرجه الطبري. وفي الموطأ أن عمر وعثمان وعلياً كانوا يشربون قياماً وكان سعد وعائشة لا يريان بذلك بأساً وثبتت الرخصة عن جماعة من التابعين وسلك العلماء في ذلك مسالك * أحدها الترجيح وإن أحاديث الجواز أثبت من أحاديث النهي وهذه طريقة أبي بكر الاثرم فقال حديث أنس يعني في النهي جيد الاسناد ولكن قد جاء عنه خلافة يعني في الجواز قال ولا يلزم من كون الطريق اليه في النهي أثبت من الطريق اليه في الجواز أن لا يكون الذي يقابله أقوى لأن ثبت قد يروي من هو دونه الشيء فيرجح عليه فقد رجح نافع على سالم في بعض الأحاديث عن ابن عمر وسالم مقدم على نافع في الثبوت وقدم شريك على الثوري في حديثين وسفيان مقدم عليه في جملة أحاديث. ويروي عن أبي هريرة أنه قال لا بأس بالشرب قائماً قال فدل على أن الرواية عنه في النهي ليست بثابتة والاملا قال لا بأس به قال ويدل على وهانة أحاديث النهي أيضاً اتفاق العلماء على أنه ليس على أحد شرب أن يستقى * المسلك الثاني دعوي النسخ واليه اجتمع الاثرم وابن شاهين فقررنا أن أحاديث النهي على تقدير ثبوتها منسوخة بأحاديث الجواز بقرينة عمل الخلفاء الراشدين ومعظم الصحابة والتابعين بالجواز وقد عكس ابن حزم قاعدي نسخ أحاديث الجواز بأحاديث النهي متمسكاً بأن الجواز على وفق الاصل. وأحاديث النهي مقررّة لحكم الشرع فمن ادعى الجواز بعد النهي فعليه البيان فإن النسخ لا يثبت بالاحتمال وأجاب بعضهم بأن أحاديث الجواز متأخرة لما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع كما تقدم ذكره في حديث الباب عن ابن عباس وإذا كان ذلك الآخر من فعله صلى الله عليه وآله وسلم دل على الجواز ويتأيد بفعل الخلفاء الراشدين * المسلك الثالث الجمع بين الاخبار بضرب من التأويل قال أبو الفرج النقفى المراد بالقيام هنا المشي يقال قمت في الامر اذا مشيت فيه وقمت في حاجتي اذا سميت فيها ووضعت يديا منه قوله تعالى (إلا ما دمت عليه قائماً) أي مواظباً بالمشي عليه وجنح الطحاوي الى تأويل آخر وهو حمل النهي على من لم يسم عند شربه وهذا ان سلم له في بعض انفاذ الأحاديث لم يسم له في بقيتها وسلك آخرون في الجمع بحمل أحاديث النهي على كراهة التنزيه وأحاديث الجواز على بيانه وهي طريقة الخطابي وابن بطال في آخرين قال

الحافظ وهذا أحسن المسالك وأسلمها وأبعدها من الاعتراض وقد أشار الأثرم إلى ذلك آخر فقال إن ثبتت الكراهة حملت على الإرشاد والتأديب لأعلى التحريم وبذلك جزم الطبري وأيده بأنه لو كان جائزا لم حرّمه أو كان حراما لم جوزه لبيّن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بيانا واضحا فلما تعارضت الأخبار في ذلك جمعنا بينها بهذا. وقيل إن النهي عن ذلك إنما هو من جهة الطب مخافة وقوع ضرر به فإن الشرب قاعداً أمكن وأبعد من الشرق وحصول الوجع في السكبد أو الحاق وكل ذلك قد لا يأمن منه من شرب قائماً: قوله «شرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قائماً من زمزم» في رواية لابن ماجه من وجه آخر عن طاصم فذكر ذلك لمكرمة خاف أنه ما كان حينئذ إلا راكباً. وعند أبي داود من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاف على بعيره ثم انأخه بعد طوافه فصلى ركعتين فلعله حينئذ شرب من زمزم قبل أن يعود إلى بعيره ويخرج إلى الصفا بل هذا هو الذي يتعين المصير إليه لأن عمدة عكرمة في إنكاره كونه شرب قائماً إنما هو ما ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاف على بعيره وخرج إلى الصفا على بعيره وسمى كذلك لكن لا بد من تخلل ركعتي الطواف بين ذلك وقد ثبت أنه صلاهما على الأرض فما المانع من كونه شرب حينئذ من سقاية زمزم قائماً كما حفظه الشعبي عن ابن عباس. قوله «في رحبة الكوفة» الرحبة بفتح الراء المهملة وفتح الواو الموحدة المكان المتسع والرحب بسكون المهملة المتسع أيضاً. قال الجوهري ومنه أرض رحبة أي متسعة ورحبة المسجد بالتحريك وهي ساحته. قال ابن التين فعلى هذا يقرأ الحديث بالسكون ويحمل أنها صارت رحبة الكوفة بمنزلة رحبة المسجد فيقرأ بالتحريك وهذا هو الصحيح. قوله «صنع كما صنعت» أي من الشرب قائماً وصرح به الاسماعيلي في روايته فقال شرب فضلة وضوئه قائماً كما شربت *

١١ وعن أبي سعيد «قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن اختناث الاسقية أن يشرب من أفواها» متفق عليه. وفي رواية. واختناثها أن يقلب رأسها ثم يشرب منه أخرجاه * ١٢ وعن أبي هريرة «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يشرب من في السقاء» رواه البخاري وأحمد. وزاد قال أيوب فأنبت أن رجلاً شرب من في السقاء فخرجت حية * ١٣ وعن ابن عباس قال «نهى رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم عن الشرب من في السقاء» رواه الجماعة الا مسلما *
 ١٤ وعن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن جدته كبشة قالت «دخل علي رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم فشرب من في قربة معلقة قائما فقامت الي فيها فقطعت» رواه ابن
 ماجه والترمذي وصححه * ١٥ وعن أم سليم «قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وفي البيت قربة معلقة فشرب منها وهو قائم فقامت قائما فانه لعندي»
 رواه أحمد * *

حديث أم سليم أخرجه أيضا ابن شاهين والترمذي في الشمائل والطبراني
 والطحاوي في معاني الآثار (وفي الباب) عن عبد الله بن أنيس عند أبي داود والترمذي
 قوله «عن اختناث الاسقية» بالحاء المعجمة ثم اثناة من فوق بعدها نون وبعدها لاف
 مثلثة افتعال من اخنت بالحاء المعجمة والنون والمثلثة وهو في الاصل الانطواء
 والتكسر والاثناة. والاسقية جمع سقاء والمراد به المتخذ من الادم صغيرا كان
 أو كبيرا وقيل القربة قد تكون صغيرة وقد تكون كبيرة والسقاء لا يكون الا
 صغيرا. قوله «واختناها» الخ هو مدرج وقد جزم الخطابي ان تفسير الاختناث
 من كلام الزهري. قوله «وزاد» فقال أبواب الخ هذه الزيادة زادها أيضا ابن
 أبي شيبه ولفظه «شرب رجل من سقاء فانساب في بطنه حيطان فنهى رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم عن ذلك» وكذا أخرجه الاسماعيلي. قوله «من في السقاء»
 قال النووي اتفقوا على أن النهى هنا للتنزيه لا التحريم كذا قال وفي الاتفاق
 نظر فقد نقل ابن التين وغيره عن مالك انه أجاز الشرب من أفواه القرب وقال
 لم يبلغني فيه شيء. قال الحافظ لم أرفى شيء من الاحاديث المرفوعة ما يدل على
 الجواز الا من فعله صلى الله عليه وآله وسلم وأحاديث النهى كلها من قوله فهي
 أرجح واذا نظرنا الى علة النهى عن ذلك فان جميع ما ذكره العلماء في ذلك يقتضي
 انه مأمور منه صلى الله عليه وآله وسلم اما ولا فله صمته وطيب نكته وأما دخول شيء في فم
 الشارب فهو يقتضي انه لوملا السقاء وهو يشاهد الماء الذي يدخل فيه ثم ربطه بطا حكما ثم
 شرب منه لم يتأوله النهى. وقد أخرج الحاكم من حديث عائشة بسند قوى بلفظ «نهى ان
 يشرب من في السقاء لان ذلك يئثنه» وهذا يقتضي أن يكون النهى خاصا بمن يشرب
 فيتنفس داخل السقاء أو يشربه باطن السقاء أما من صب من الفم الي داخل فنه من

غير مماسة فلا. ومن جملة ما علل به النهي ان الذي يشرب من فم السقاء قد يغلبه الماء فينصب منه أكثر من حاجته فلا يأمن ان يشرق به أو يبل ثيابه. قال ابن العربي واحدة من هذه العلل تكفي في ثبوت الكراهة وبمجموعها تقوي الكراهة جدا. قال ابن أبي جرة الذي يقتضيه الفقه انه لا يبعد أن يكون النهي لمجموع هذه الامور وفيها ما يقتضي الكراهة وفيها ما يقتضي التحريم والعادة في مثل ذلك ترجيح ما يقتضي التحريم. وقد حزم ابن حزم بالتحريم لثبوت النهي وحمل أحاديث الرخصة على أصل الاباحة. وأطلق أبو بكر الأثرم صاحب أحمد ان أحاديث النهي ناسخة للاباحة لانهم كانوا أولا يفعلون ذلك حتى وقع دخول الحية في بطن الذي شرب من فم السقاء ففسخ الجواز. قال المراقى لوفرق بين ما يكون لمذركا أن تكون القرية معلقة ولم يجد المحتاج الى الشرب انا. ولم يتمكن من التناول بكفه فلا كراهة حينئذ وعلى هذا تحمل الاحاديث المذكورة وبين ما يكون لغير عذر فتحمل عليه أحاديث النهي. قال الحافظ ويؤيده ان أحاديث الجواز كلها فيها ان القرية كانت معلقة والشرب من القرية المعلقة أخص من الشرب من مطلق القرية ولادلالة في اخبار الجواز على الرخصة مطلقا بل على تلك الصورة وحدها وحملها على حالة الضرورة جمع بين الخبرين أولى من حملها على النسخ والله أعلم. قال وقد سبق ابن العربي ان ما أشار اليه المراقى فقال ويحتمل أن يكون شربه صلى الله عليه وآله وسلم في حال ضرورة اما عند الحرب واما عند عدم الاناء أو مع وجوده لسكن لا يمكن تفريغ السقاء في الاناء ثم قال ويحتمل أن يكون شرب من اداة والنهي محمول على ما اذا كانت القرية كبيرة لأنها مظنة وجود الهوام. قال الحافظ والقرية الصغيرة لا يمتنع وجود شيء من الهوام فيها والضرر يحصل به ولو كان حقيرا. وقد عرفت ان كبشة وام سليم صرحتا بان ذلك كان في البيت وهو مظنة وجود الآنية وعلى فرض عدمها فاخذ القرية من مكانها وانزلهما والصعب منها الى الكفين أو أحدهما يمكن فدعوى ان تلك الحالة ضرورية لم يدل عليها دليل ولا شك ان الشرب من القرية المعلقة أخص من الشرب مطلقا ولكن لا فرق في تجوز العذر وعدمه بين المعلقة وغيرها وليست المعلقة بما يصاحبها العذر دون غيرها حتى يستدل بالشرب منها على اختصاصه بحال الضرورة وعلى كل حال فالدليل أخص من الدعوى فالاولى الجمع بين الاحاديث

بحمل الكراهة على التنزيه ويكون شربه صلى الله عليه وآله وسلم
بيانا للجواز *

١٦ وعن ابن عباس «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شرب لبنا
فمضمض وقال ان له رسما» رواه أحمد والبخاري * ١٧ وعن أنس «ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أتى بلبن قد شيب بماء وعن عيينة أعرابي وعن يساره أبو بكر
فشرب ثم أعطى الأعرابي وقال لا يمن فلا يمن» رواه الجماعة إلا النسائي * ١٨ وعن
سهل بن سعد «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بشراب فشرب منه وعن عيينة
غلام وعن يساره الأشياخ فقال للغلام أتأذن لي أن أعطى هؤلاء فقال الغلام والله
يا رسول الله لا آثرت بنصبي منك أحدا قتله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
في يده» متفق عليه * ١٩ وعن أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «ساقى
القوم آخرا ثم شربا» رواه ابن ماجه والترمذي وصححه * -

حديث أبي قتادة أخرجه أيضا أبو داود قال المنذرى ورجال اسناده ثقات
وقد أخرج مسلم في حديث أبي قتادة الانصاري الطويل قلت لأشرب حتى يشرب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان الساقى آخرا. قوله «فمضمض» فيه
مشروعية المضمضة بعد شراب اللبن. وقد روى أبو جعفر الطبري من طريق عقيل
عن ابن شهاب بلفظ «فمضمضوا من شرب اللبن والماء الدسومة الكائنة في اللبن»
والتعليل بذلك يشعر بان ما كان له دسومة من ماء كحل أو مشروب فانها تشرع
له المضمضة قوله «قد شيب بماء» أى مزج بالماء وانما كانوا يمزجون بالماء لان اللبن
يكون عند حليته حارا وتلك البلاد في الغالب حارة فكانوا يمزجون بالماء لذلك قوله
«ثم أعطى الأعرابي وقال لا يمن فلا يمن» يجوز أن يكون قوله الايمن مبتدأ خبره
محذوف أى الايمن مقدم أو أحق ويجوز أن يكون منصوبا على تقدير
قدموا الايمن أو أعطوا. وفيه دليل على انه يقدم من على يمن الشارب
في الشرب وهم جراوه مستحب عند الجمهور. وقال ابن حزم يجب ولا فرق بين شراب
اللبن وغيره كما في حديث سهل بن سعد وغيره ونقل عن مالك انه خصه بالماء قال ابن
عبد البر لا يصح عن مالك وقال عياض يشبه أن يكون مراده ان السنة ثبتت نصا في
الماء خاصة وتقديم الايمن في غير شرب الماء يكون بالقياس قال ابن العربي كان

اختصاص الماء بذلك لكونه قد قيل انه لا يملك بخلاف سائر المشروبات ومن ثم اختلف هل يجري الربا فيه وهل يقطع في سرقته اهـ . ولا يخفى ان حديث أنس نص في اللبن . وحديث سهل بن سعد يسم الماء وغيره فتأويل قول مالك بان السنة ثبتت في الماء لا يصح . قوله « أتأذن لي ان اعطى هؤلاء » ظاهر في انه لو أذن له لاعطاهم ويؤخذ منه جواز الايتار بمنزلة ذلك وهو مشكل على ما اشتهر من انه لا يئثار بالقرب . وعبارة امام الحرمين في هذا لا يجوز التبرع في العبادات ويجوز في غيرها وقد يقال ان القرب أعم من العبادة . وقد أورد على هذه القاعدة تجويز جذب واحد من الصف الاول ليصلي معه فان خروج المجذوب من الصف الاول لقصد تحصيل فضيلة للجاذب وهي الخروج من الخلاف في بطلان صلاته ويمكن الجواب بانه لا يئثار اذ حقيقة الايتار اعطاء ما يستحقه لغيره وهذا لم يعط الجاذب شيئا وانما رجع مصلحته لان مساعدة الجاذب على تحصيل مقصوده ليس فيها اعطاؤه ما كان يحصل للمجذوب لو لم يوافق . قوله « قتله » بفتح المثناة من فوق وتشديد اللام أي وضعه . وقال الخطابي وضعه بمنف وأصله من الرمي على التل وهو المكان العالي المرتفع ثم استعمل في كل شيء رمي به وفي كل القاء . وقيل هو من التلث بلام ساكنة بين المثنتين المفتوحتين وآخره لام وهو العنق . ومنه وتله للجبين أي صرعه فالقي عنقه وجعل جبينه الى الارض والتفسير الاول اليق بمعنى حديث الباب وقد أنكر بعضهم تقييد الخطابي الوضع بالمنف . وظاهر هذا ان تقديم الذي على اليمين ليس لمعنى فيه بل لمعنى من جهة اليمين وهو فضلها على جهة اليسار فيؤخذ منه ان ذلك ليس ترجيحاً لمن هو على اليمين بل هو ترجيح لجهة اليمين وقد يمارض حديث أنس وسهل المذكورين حديث سهل بن أبي حنمة الذي تقدم في القسامة بلفظ « كبر كبر » وكذلك حديث ابن عباس الذي أخرجه أبو يعلى بسند قوى قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سقى قال ابدؤا بالاكبر » ويجمع بانه محمول على الحالة التي يجلسون فيها متساوين اما بين يدي الكبير أو عن يساره كلهم أو خلفه . قال ابن المنير يؤخذ من هذا الحديث انها اذا تعارضت فضيلة الفاضل وفضيلة الوظيفة اعتبرت فضيلة الوظيفة . قوله « ساقى القوم آخرهم شربا » فيه دليل على انه يشرع لمن تولى سقاية قوم ان يتأخر في الشرب حتى يفرغوا عن آخرهم وفيه اشارة الى ان كل من ولي من أمور المسلمين

شيئا يجب عليه تقديم اصلاحهم على ما يخص نفسه وأن يكون غرضه اصلاح حالهم
وجر المنفعة اليهم ودفع المضار عنهم والنظر لهم في دق امورهم وجلها وتقديم
مصلحتهم على مصلحته. وكذا من يفرق على القوم فاكهة فيبدأ بسقي كبير القوم
أو بمن عن يمينه الى آخرهم وما بقي شر به ولا معارضة بين هذا الحديث وحديث
أبدأ بنفسك لان ذاك عام وهذا خاص فيبني العام على الخاص ❦

(ابواب الطب)

❦ باب اباحة التداوي وتركه ❦

❦ عن أسامة بن شريك قال «جاء أعرابي فقال يا رسول الله أتداوى قال نعم
فان الله لم ينزل داء الا انزل له شفاء علمه من علمه وجهله من جهله» رواه أحمد وفي لفظ
«قالت الأعراب يا رسول الله الاتداوى قال نعم عباد الله تداووا فان الله لم يضع داء
الا وضع له شفاء أو دواء الاداء واحداً قالوا يا رسول الله وما هو قال المهرم» رواه
ابن ماجه وأبو داود والترمذي وصححه * ٢ وعن جابر «ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال لكل داء دواء فاذا أصيب دواء الداء برى» باذن الله تعالى» رواه
أحمد ومسلم * ٣ وعن ابن مسعود قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله
لم ينزل داء الا انزل له شفاء علمه من علمه وجهله من جهله» رواه أحمد * ٤ وعن
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «ما أنزل الله من داء الا أنزل له
شفاء» رواه أحمد والبخاري وابن ماجه * ٥ وعن أبي خزيمة قال «قلت يا رسول
الله أرأيت رقي نسترقها ودواء نتداوى به وتقاة نتقيها هل ترد من قدر الله
شيئا قال هي من قدر الله» رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وقال حديث
حسن ولا يعرف لابي خزيمة غير هذا الحديث * ٦ وعن ابن عباس «ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال يدخل الجنة من أمي سبعون ألفا بغير حساب هم
الذين لا يسترقون ولا يمتطيرون ولا يكتوون وعلى ربهم يتوكلون» * ٧ وعن ابن
عباس «ان امرأة سوداء أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت اني أصرع واني
(م ١٢ - ج ٩ نيل الاوطار)

اتكشف فادع الله لى قال ان شئت صبرت ولك الجنة وان شئت دعوت الله ان يعافيك فقلت اصبر وقالت انى اتكشف فادع الله ان لا اتكشف فدعاها متفق عليهما *

حديث أسامة أخرجه أيضا النسائي والبخاري في الادب المفرد وصححه أيضا ابن خزيمة والحاكم. وحديث ابن مسعود أخرجه أيضا النسائي وصححه ابن حبان والحاكم. وحديث أبي خزيمة وهو بمجمة مكسورة وزاي خفيفة أخرجه أيضا الترمذي من طريقين. احدهما عن ابن أبي عمر عن سفيان عن الزهري عن أبي خزيمة عن أبيه والثانية عن سعيد بن عبد الرحمن عن سفيان عن الزهري عن ابن أبي خزيمة عن أبيه. قال وقد روى عن ابن عينة كلتا الروايتين وقال بعضهم عن أبي خزيمة عن أبيه وقال بعضهم عن ابن أبي خزيمة عن أبيه قال وقد روى هذا الحديث غير ابن عينة عن الزهري عن أبي خزيمة عن أبيه وهذا أصح ولا يعرف لأبي خزيمة عن أبيه غير هذا الحديث اه كلامه وقد صرح بأنه حديث حسن وهو كما قال . قوله « فان الله لم ينزل داء» المراد بالانزال انزال علم ذلك على لسان الملك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مثلاً أو المراد به التقدير . قوله «عباد الله تداووا» لفظ الترمذي قال نعم يا عباد الله تداووا والداء والدواء كلاهما بفتح الدال المهملة بالمد وحكى كسر دال الدواء . قوله «والهرم» استثناء لكونه شبيها بالموت والجامع بينهما تقضى الصحة أو اقربه من الموت أو افضائه اليه ويحتمل ان يكون الاستثناء منقطعا والتقدير لكن الهرم لا دواء له وفي لفظ الا السام بمهمة مخفاه وهو الموت ولعل التقدير الاداء السام أى المرض الذي قدر على صاحبه الموت . قوله « علمه من علمه » فيه اشارة الى ان بعض الأدوية لا يعلمه كل واحد وفي أحاديث الباب * كلها اثبات الاسباب وان ذلك لا ينافي التوكل على الله لمن اعتقد أنها باذن الله وبقتديره وأنها لا تنجح بذواتها بل بما قدره الله فيها وان الدواء قد يتقلب داء اذا قدر الله ذلك واليه الاشارة في حديث جابر حيث قال باذن الله فمدار ذلك كله على تقدير الله وإرادته والتداوى لا ينافي التوكل كما لا ينافيه دفع الجوع والعطش بالاكل والشرب وكذلك تجنب الملهكات والدعاء بالعافية ودفع المضار وغير ذلك . قوله « وجهه من جهله » فيه دليل على انه لا بأس بالتداوى لمن

كان به داء قد اعترف الاطباء بانه لا دواء له وأقروا بالاعجز عنه . قوله « رقى نسترقبها » الخ سيأتي الكلام على الرقية . قوله « وثقاة تنقيها » أى ما تنقي به ما يرد علينا من الامور التى لا تريد وقوعها بنا . قوله « قال هى من قدر الله » أى لا مخالفة بينهم لما لان الله هو الذى خلق تلك الاسباب وجعل لها خاصية في الشفاء . قوله « لا يسترقون » الخ سيأتي الكلام على الرقية والكلي . وأما التطير فهو من الطيرة بكسر الطاء المهملة وفتح المثناة التحتية وقد تسكن وهى التشاؤم بالشئ وكان ذلك يصدم عن مقاصدهم ففاه الشرع وأبطله ونهى عنه **(والاحاديث)** في الطيرة متعارضة وقد وضعت فيها رسالة مستقلة . وقد استدلل بهذا الحديث والذي بعده على انه يكره التداوي وأجيب عن ذلك باجوبة قال النووي لا مخالفة بل المدح في ترك الرقى المراد بها الرقى التى هى من كلام الكفار والرقى المجهولة والتى بغير العربية وما لا يعرف معناه فهذه مذمومة لاحتمال ان معناه كفر أو قريب منه أو كرهه وأما الرقى بآيات القرآن وبالأذكار المعروفة فلا ينهى فيه بل هو سنة ومنهم من قال في الجمع بين الحديثين ان الواردة في ترك الرقى للافضلية وبيان التوكل وفى فعل الرقى لبيان الجواز مع ان تركها أفضل وبهذا قال ابن عبد البر وحكاه عن حكاه والخيار الاول وقد نقلوا الاجماع على جواز الرقى بالآيات واذا كان الله تبارك وتعالى قال المازرى جميع الرقى جائزة اذا كانت بكتاب الله أو بذكره ومنهى عنها اذا كانت باللغة العجمية أو بما لا يدري معناه لجواز ان يكون فيه كفر وقال الطبري والمازرى وطائفة انه محمول على من يعتقد ان الادوية تنفع بطبعها كما كان أهل الجاهلية يعتقدون . قال عياض الحديث يدل على ان السبعين ألفاً مزبة على غيرهم ونضيلة انقردوا بها عن يشاركهم في أصل الفضل والديانة ومن كان يعتقد ان الادوية تؤثر بطبعها أو يستعمل رقى أهل الجاهلية ونحوها فليس مسلماً فلم يسلم هذا الجواب وأجاب الداودى وطائفة ان المراد بالحديث الذين يحتجبون فعل ذلك في الصحة خشية وقوع الداء وأما من يستعمل الدواء بعد وقوع الداء فلا . وأجاب الحلبي بانه محتمل أن يكون المراد بهؤلاء المذكورين في الحديث من غفل عن أحوال الدنيا وما فيها من الاسباب الممدة لدفع العوارض فهم لا يعرفون الاكتواء ولا الاسترقاء وليس لهم ملجأ فيما يعترهم الا الدعاء والاعتصام بالله والرضا بقضائه فهم

غافلون عن طب الاطباء ورفى الرقاة ولا يخشون من ذلك شيئا. وأجاب الخطابي
 ومن تبعه بأن المراد بترك الرقى والسكى الاعتماد على الله في دفع الداء والرضا
 بقدره لا القدر في جواز ذلك وثبوت وقوعه في الاحاديث الصحيحة. وعن
 السلف الصالح لكن مقام الرضا والتسليم اعلى من تعاطي الاسباب. قال ابن الاثير
 هذا من صفة الاولياء المعرضين عن الدنيا وأسبابها وعلائقها وهؤلاء هم خواص
 الاولياء ولا يرد عليه وقوع مثل ذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلا
 وأمرًا لانه كان في أعلى مقامات العرفان ودرجات التوكل فكان ذلك منه
 للتشريع وبيان الجواز ومع ذلك فلا ينقص من توكله لانه كان كامل التوكل يقينا فلا
 يؤثر فيه تعاطي الاسباب شيئا بخلاف غيره ولو كان كثير التوكل فكان من ترك الاسباب
 وفوضى واخلف أرفع مقاما قال الطبري قيل لا يستحق اسم التوكل الا من لم يخالط
 قلبه خوف من شيء البتة حتى السبع الضاري والعدو المادي ولا يسعى في طلب
 رزقه ولا في مداواة ألمه والحق من وثق بالله وأيقن ان قضاءه عليه ماض لم يقدح
 في توكله تعاطيه الاسباب اتباعا لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لم بين درعين ولبس علي رأسه المغفر واقعد الرماة على فم الشعب وخندق
 حول المدينة وأذن في الهجرة الى الحبشة واني المدينة وهاجر هو وتعاطى أسباب الاكل
 والشرب وادخر لاهله قوتهم ولم ينتظر ان ينزل عليه من السماء وهو كان أحق
 الخلق أن يحصل له ذلك وقال للذي سأله ايعقل نافته أو يتوكل اعقلها وتوكل
 فأشار الى أن الاحتراز لا يدفع التوكل. قوله «فقلت اني أصرع» الصرع نعوذ
 بالله منه علة تمنع الاعضاء الرئيسية عن استعمالها من غير تام وسببه ربح غليظة تنحبس
 في منافذ الدماغ أو بخار ردي يرتفع اليه من بعض الاعضاء وقد يتبعه تشنج في
 الاعضاء ويقذف المصروع بالزبد اقلظ الرطوبة وقد يكون الصرع من الجن
 ويقع من النفوس الخبيثة منهم اما لاسم حساس بهض الصور الانسية وإما لا يقع
 الاذية به والاول هو الذي يشبه جميع الاطباء ويذكرون علاجه والثاني
 يجرده كثير منهم وبعضهم يثبت ولا يعرف له علاج الا بجذب الارواح الخيرة العلوية
 لدفع آثار الارواح الشريرة السفلية وتبطل أفعالها ويمن نص على ذلك بقراط
 فقال بعد ذكر علاج المصروع انما ينفع في الذي سببه اخلاط وأما الذي يكون من

الأرواح فلا . قوله « وأنى أتكشف » عشاء من فوق وتشديد الشين المعجمة من الكشف وبالنون الساكنة المخففة من الانكشاف والمراد أنها خشيت أن تظهر عورتها وهي لا تشعر . وفيه ان الصبر علي بلايا الدنيا يورث الجنة وان الأخذ بالشدة أفضل من الأخذ بالرخصة لمن علم من نفسه الطاقة ولم يضعف عن التزام الشدة وفيه دليل على جواز ترك التداوى وان التداوى بالدعاء مع الالتجاء الى الله أنجح وأنفع من العلاج بالعقاقير وانما ينجح بأمرين أحدهما من جهة العليل وهو صدق القصد والاخر من جهة المداوى وهو توجه قلبه الى الله وقوته بالتقوى والتوكل على الله تعالى *

باب ما جاء في التداوى بالمحرمات

١ عن وائل بن حجر « ان طارق بن سويد الجعفي سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الخمر فنهاه عنها فقال انما أضعمها للدواء قال انه ليس بدواء ولكنه داء » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه ٢ وعن أبي الدرداء قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله أنزل الداء والدواء وجعل لكل داء دواء فتداؤوا ولا تتداؤوا بمحرام » رواه أبو داود وقال ابن مسعود في المسكر « ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم » ذكره البخاري * ٣ وعن أبي هريرة قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الدواء الخبيث يعني السم » رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذي . وقال الزهري في أبواب الأبل « قد كان المسلمون يتداؤون بها فلا يرون بها بأسا » رواه البخاري *

حديث أبي الدرداء في اسناده اسمعيل بن عياش قال المنذري وفيه مقال انتهى . وقد عرفت غير مرة انه اذا حدث عن أهل الشام فهو ثقة وانما يضعف في الحجازيين وهو ههنا حدث عن ثعلبة بن مسلم الخنمي وهو شامي ذكره ابن حبان في الثقات عن أبي عمران الانصاري مولى أم الدرداء وقائدها وهو أيضا شامي . قوله « ليس بدواء ولكنه داء » فيه التصريح بأن الخمر ليست بدواء فيحرم

التدأى بها كما يحرم شربها وكذلك سائر الامور النجسة أو المحرمة واليه ذهب الجمهور. قوله « ولا تدأوا بمحرام ». أى لا يجوز التدأى بمحرمه الله من النجاسات وغيرها مما حرمه الله ولولم يكن نجسا. قال ابن رسلان فى شرح السنن والصحيح من مذهبنا يعنى الشافعية جواز التدأى بجميع النجاسات سوى المسكر لحديث العرفيين فى الصحيحين حيث أمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بالشرب من أبوال الابل للتدأى قال (وحدیث الباب) محمول على عدم الحاجة بأن يكون هناك دواء غيره يعنى عنه ويقوم مقامه من الطاهرات. قال البيهقي هذان الحديثان ان صحا محمولان على النهي عن التدأى بالمسكر والتدأى بالحرام من غير ضرورة ليجتمع بينهما وبين حديث العرفيين انتهى. ولا يخفى ما فى هذا الجمع من التعسف فان أبوال الابل الخضم يمنع انصافها بكونها حراما أو نجسا وعلى فرض التسليم فالواجب الجمع بين العام وهو تحريم التدأى بالحرام وبين الخاص وهو الاذن بالتدأى بأبوال الابل بان يقال يحرم التدأى بكل حرام الا أبوال الابل هذا هو القانون الاصولى. قوله « عن الدواء الخبيث » ظاهره تحريم التدأى بكل خبيث والتفسير بالسم مدرج لاحجة فيه ولا ريب ان الحرام والنجس خبيثان قال المساوردى وغيره السموم على أربعة اضرب منها ما يقتل كثيره وقليله فأكله حرام للتدأى ولغيره لقوله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة) ومنها ما يقتل كثيره دون قليله فكل كثيره الذى يقتل حرام للتدأى وغيره والقليل منه ان كان مما ينفع فى التدأى جاز أكله تدأوا ومنها ما يقتل فى الاغلب وقد يجوز ان لا يقتل فحكمه كما قبله ومنها مالا يقتل فى الاغلب وقد يجوز أن يقتل فذكر الشافعي فى موضع اباحة أكله وفى موضع تحريم أكله فجعله بعض أصحابه على حالين فحيت أباح أكله فهو اذا كان للتدأى وحيت حرم أكله فهو اذا كان غير منتفع به فى التدأى.

باب ما جاء فى الكي

١ عن جابر قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى أبى بن كعب

طبيباً قطع منه عرقاً ثم كواه» رواه أحمد ومسلم و٢ وعن جابر أيضاً «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كوى سعد بن معاذ في أ كحلته مرتين» رواه ابن ماجه ومسلم بمعناه * ٣ وعن أنس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كوى أسعد بن زرارة من الشوك» رواه الترمذى وقال حديث حسن غريب * وعن المغيرة بن شعبه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «من اكتوى أو استرقى فقهري من اتوكل» رواه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه * ٥ وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «الشفاء في ثلاثة في شرطة محجم أو شربة عسل أو كية بنار وأنهى أمتي عن الكي» رواه أحمد والبخارى وابن ماجه * ٦ وعن عمران بن حصين «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الكي فاكتبونا فما أفلحن ولا نجمن» رواه الحمسة إلا النسائي وصححه الترمذى وقال فما أفلحن ولا نجمن * ٧

حديث أنس أخرجه الترمذى من طريق حميد بن مسعدة حدثنا بريدة بن زريع أخبرنا معمر عن الزهري عن أنس وإسناده حسن كما قال. وحديث المغيرة صححه أيضاً ابن حبان والحاكم. قوله «فقطعه منه عرقاً» استدل بذلك علي أن الطبيب يداوى بما ترجح عنده قال ابن رسلان وقد اتفق الأطباء على أنه متى أمكن التداوى بالأخف لا ينتقل إلى ما فوقه فمتى أمكن التداوى بالغذاء لا ينتقل إلى الدواء ومتى أمكن بالبسيط لا يعدل إلى المركب ومتى أمكن بالدواء لا يعدل إلى الحجامة ومتى أمكن بالحجامة لا يعدل إلى قطع العرق. وقد روى ابن عدي في الكامل من حديث عبد الله بن جواد قطع العروق مسقمة كما في الترمذى وابن ماجه ترك العشاء مهرة وأما كواه بعد القطع لينقطع الدم الخارج من العرق المقطوع. قوله «كوى سعد بن معاذ» الكي هو أن يحمي حديد ويوضع على عضو معلول ليحرق ويحبس دمه ولا يخرج أو لينقطع العرق الذي خرج منه الدم. وقد جاء النهي عن الكي وجاءت الرخصة فيه والرخصة لسعد لبيان جوازه حيث لا يقدر الرجل أن يداوى العلة بدواء آخر وإنما ورد النهي حيث يقدر الرجل على أن يداوى العلة بدواء آخر لأن الكي فيه تعذيب بالنار ولا يجوز أن يعذب بالنار إلا رب النار وهو الله تعالى ولأن الكي يبقى منه أثر فاحش وهذان نوعان من أنواع الكي الأربعة وهما النهي عن الفعل وجوازه والثالث التناء على من تركه كحديث السبعين الفا الذين يدخلون الجنة وقد تقدم والرابع عدم محبته كحديث الصحابة

«وما أحب أن أكتوي» فعدم محبته يدل على أن الأولي عدم فعله والثناء على تركه يدل على أن تركه أولى فبين أنه لا تعارض بين الأربعة. قال الشيخ أبو محمد بن حمزة علم من مجموع كلامه في السكى أن فيه نفعاً وأن فيه مضرة فلما نهى عنه علم أن بجانب المضرة فيه أغلب وقريب منه أخبار الله تعالى أن في الحمر منافع ثم حرمها لأن المضار التي فيها أعظم من المنافع انتهى ملخصاً. قوله «من الشوكة» هي داء معروف في القاموس. قال في النهاية هي حمرة تملأ الوجه والجسد يقال منه شيك فهو مشوك وكذلك إذا دخل في جسمه شوكة ومنه الحديث إذا شيك فلا تنقش أي إذا شا كنه شوكة فلا يقدر على انتقاشها وهو أخراجها بالناقش. قوله «فقد بريء من التوكل» قال في الهدى أحاديث السكى التي في هذا الباب قد تضمنت أربعة أشياء أحدها فعله. ثانيها عدم محبته. ثالثها الثناء على من تركه. رابعها النهي عنه ولا تعارض فيها بحمد الله فإن فعله يدل على جوازه وعدم محبته لا يدل على المنع منه والثناء على تاركه يدل على أن تركه أفضل والنهي عنه إما على سبيل الاختيار من دون علة أو عن النوع الذي يحتاج معه إلى كى انتهى. وقيل الجمع بين هذه الأحاديث أن المنهى عنه هو ألا كتواء ابتداء قبل حدوث العلة كما يفعله الأطاحم والمباح هو ألا كتواء بعد حدوث العلة. قوله «في شرطة محجم» بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الجيم. قوله «أو شربة عسل» قال في الفتح العسل يذكرو يؤث واسماؤه تزيد على المائة وفيه من المنافع ما لم تحصى الموفق البغدادي وغيره فقالوا بجلي الأوساخ التي في العروق والامعاء ويدفع الفضلات ويشل المعدة ويسخنها تسخيناً معتدلاً ويفتح أفواه العروق ويشد المعدة والكبد والكلي والمثانة وفيه تحليل للرطوبات أكلاً وطلاء وتغذية وفيه حفظ للمعجنات وإذهاب الكيفية الدوائية المستكرهة وتنقية للكبد والصدر وإدراج البول والطمس وينفع للسعال السكاثن من البلغم والأمزجة الباردة وإذا أضيف إليه الخل نفع أصحاب الصفراء ثم هو غذاء من الأغذية ودواء من الأدوية وشراب من الأشربة وحلوا من الحلالات وطلاء من الاطمية ومفرح من المفرحات. ومن منافعه أنه إذا شرب حاراً بدهن الورد نفع من نهش الحيوان وإذا شرب وحده بماء نفع من عضه الكلب الكلب وإذا جعل فيه اللحم الطري حفظ طراوته ثلاثة أشهر وكذا الخيار والقرع والباذنجان

والليمون ونحو ذلك وإذا لطخ به البدن للقمل قتل القمل والصئبان وطول الشعر وحسنه ونعمه وإن أكتحل به جلا ظلمة البصر وإن استن به صقل الأسنان وحفظ صحتها وهو عجيب في حفظ جنة الموتى فلا يسرع اليها البلاء وهو مع ذلك مأمون الغائلة قليل المضرة ولم يكن يعول قدماء الأطباء في الأدوية المركبة إلا عليه ولا ذكر للسكر في أكثر كتبهم أصلاً . وقد أخرج أبو نعيم في الطب النبوي بسند ضعيف من حديث أبي هريرة رفعه وابن ماجه بسند ضعيف من حديث جابر رفعه «من ألق العسل ثلاث غدوات من كل شهر لم يصبه عظيم من البلاء» . قوله «وأنهى أمتي عن السكي» قال النووي هذا الحديث من بديع الطب عند أهله لأن الأمراض الثلاثة دموية أو صفراوية أو سوداوية أو بلفجية فإن كانت دموية فشفاؤها إخراج الدم وإن كانت من الثلاثة الباقية فشفاؤها بالاسهال بالمسهل اللائق بكل خلط منها فكانه نبه صلى الله عليه وآله وسلم بالعسل على المسهلات وبالجمامة على إخراج الدم بها وبالفصد ووضع العلق وما في معناها رذك السكي لأنه يستعمل عند عدم نفع الأدوية المشروبة ونحوها فأخر الطب السكي والنهي عنه إشارة إلى تأخير العلاج بالسكي حتى يضطر إليه لما فيه من استعجال الألم الشديد في دفع ألم قد يكون أضعف من ألم السكي . قوله «نهى عن السكي فكتبنا» قال ابن رسلان هذه الرواية فيها إشارة إلى أنه يباح السكي عند الضرورة بالابتلاء بالأدوية المزمنة التي لا تنجح فيها إلا السكي وبخاف الملاك عند تركه الأثر الكوي سعداً لما لم ينقطع الدم من جرحه وخاف عليه الهلاك من كثرة خروجه كما يكوى من تقطع يده أو رجله ونهى عمران بن حصين عن السكي لأنه كان به بأسور وكان موضعه خطراً فنهى عنه كي يضمن أن يكون النهي خاصاً بمن به مرض مخوف ولأن العرب كانوا يرون أن الشافي لما لا شفاء له بالدواء هو السكي ويمتقدون أن من لم يكتبوا هلك فنهى عنه لأجل هذه النية فإن الله تعالى هو الشافي . قال ابن قتيبة السكي جنسان كي الصحيح لئلا يعقل فهذا الذي قيل فيه لم يتوكل من أكتوى لأنه يريد أن يدفع القدر عن نفسه والثاني كي الجرح إذا لم ينقطع دمه باحراق ولا غيره والمعضو إذا قطع ففي هذا الشفاء بتقدير الله وأما إذا كان السكي لتداوى الذي يجوز أن ينجح ويجوز أن لا ينجح فإنه إلى الكراهة أقرب . وقد

(م ١٣ ج ٩ — نيل الاوطار)

تضمنت (أحاديث الكلى) أربعة أنواع كما تقدم . قوله «فما أفلحن ولا أنجحن» هكذا الرواية الصحيحة بنون الاناث فيهما يعني تلك الكيات التي اكتبونا هن وخالفنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في فعلهن وكيف يفلح أو ينجح شيء خلاف فيه صاحب الشريعة وعلى هذا فالتقدير فاكتبونا كيات لا وجاع فما أفلحن ولا أنجحن وهو أولى من أن يكون المحذوف الفاعل على تقدير فما أفلحن الكيات ولا أنجحن لأن حذف المفعول الذي هو فضلة أقوى من حذف الفاعل الذي هو عمدة ورواية الترمذى كما ذكره المصنف رحمه الله فيكون الفلاح والنجاح مسنداً فيها الى المتكلم ومن موه . وفي رواية لابن ماجه «فما أفلمحت ولا أنجحت» بسكون تاء التأنيث بعد الحاء المفتوحة

باب ما جاء في الحجامة وأوقاتها

١ عن جابر قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن كان في شيء من أدويتكم خير ففي شرطة محجم أو شربة عسل أو لذعة نار توافق الداء وما أحب أن أكتوى» متفق عليه * ٢ وعن قتادة عن أنس قال «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحتجم في الأضدعين والكاهل وكان يحتجم لسبع عشرة وتسع عشرة وأحدى وعشرين» رواه الترمذى وقال حديث حسن غريب * ٣ وعن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من احتجم لسبع عشرة وتسع عشرة وأحدى وعشرين كان شفاء من كل داء» رواه أبو داود * ٤ وعن ابن عباس «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن خير ما تحتجمون فيه يوم سبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين» رواه الترمذى وقال حديث حسن غريب * ٥ وعن أبي بكر «أنه كان ينهي أهله عن الحجامة يوم الثلاثاء ويزعم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يوم الثلاثاء يوم الدم وفيه ساعة لا يرقأ» رواه أبو داود * ٦ وروى عن معقل بن يسار قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحجامة يوم الثلاثاء لسبع عشرة من الشهر دواء لداء السنة» رواه حرب بن اسمعيل الكرمانى صاحب أحمد وليس اسناده بذلك *

٧ وروى الزهري «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من احتجم يوم السبت أو يوم الأربعاء فأصابه وضح فلا يلومن إلا نفسه» ذكره أحمد واحتج به قال أبو داود وقد أسند ولا يصح. وكرهه إسحاق بن راهويه الحجامة يوم الجمعة والأربعاء والثلاثاء إلا إذا كان يوم الثلاثاء سبع عشرة من الشهر أو تسع عشرة أو إحدى وعشرين ~~من الشهر~~ حديث أنس أخرجه أيضاً ابن ماجه من وجه آخر وسنده ضعيف. والطريق التي رواها الترمذي منها هي ما في سننه قال حدثنا عبد القدوس بن محمد حدثنا عمرو بن حاصم حدثنا همام وجريير بن حازم قالوا حدثنا قتادة عن أنس فذكره وقال النووي عند الكلام على هذا الحديث رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم وصححه الحاكم أيضاً ولكن ليس في حديث أبي داود المذكور الزيادة وهي قوله وكان يحتجم سبع عشرة الخ. وحديث أبي هريرة سكت عنه أبو داود والمنذري وهو من رواية سعيد بن عبد الرحمن بن عوف الجمحي عن سميل بن أبي صالح وسعيد وثقه الأكثر. ولينه بعضهم من قبل حفظه وله شاهد مذكور في الباب بعده. وحديث ابن عباس أخرجه أيضاً أحمد قال الحافظ ورجاله ثقات لكنه معلول انتهى. وإسناده في سنن الترمذي هكذا حدثنا عبد بن حميد أخبره النضر بن سميل حدثنا عباد بن منصور قال سمعت عكرمة فذكره. وحديث أبي بكرة في إسناده أبو بكرة بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة قال يحيى بن معين ضعيف ليس حديثه بشيء. وقال ابن عدى أرجوانه لا بأس به وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم. وحديث معقل بن يسار أشار إليه الترمذي وقد ضعف المصنف إسناده ولكن شهد له ما قبله وقد أخرجه أيضاً رزين ~~وفي الباب~~ عن ابن عمر عند ابن ماجه رفعه في أثناء حديث وفيه «فاحتجموا على بركة الله يوم الخميس واحتجموا يوم الاثنين والثلاثاء واجتنبوا الحجامة يوم الأربعاء والجمعة والسبت والأحد» أخرجه من طريقين ضعيفين وله طريق ثالثة ضعيفة أيضاً عند الدارقطني في الأفراد وأخرجه بسند جيد عن ابن عمر موقوفاً ونقل الخلال عن أحمد أنه كره الحجامة في الأيام المذكورة وإن كان الحديث لم يثبت. وحكى أن رجلاً احتجم يوم الأربعاء فأصابه برص لكونه تهاون بالحديث قال في الفتح والكون هذه الأحاديث لم يصح منها شيء قال حنبل بن إسحاق كان أحمد

يحتجم أي وقت حاج به الدم وأي ساعة كانت (ومن أحاديث الباب) في الحجامة حديث أبي هريرة «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن كان في شيء مما تداوون به خير فالحجامة» أخرجه أبو داود وابن ماجه . وعن سلمى خادمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت «ما كان أحد يشتكي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجعاً في رأسه إلا قال احتجم ولا وجعاً في رجله إلا قال اخضبهما» أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه . وقال الترمذي حديث غريب إنما يعرف من حديث قائد . وقائد هذا هو مولي عبيد الله بن علي بن أبي رافع وثقه يحيى بن معين وقال أحمد وأبو حاتم الرازي لا بأس به وفي أسناده أيضاً عبيد الله بن علي بن أبي رافع مولي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن معين لا بأس به وقال أبو حاتم الرازي لا يحتج بحديثه وقد أخرجه الترمذي من حديث علي بن عبيد الله عن جدته وقال وعبيد الله بن علي أصح وقال غيره علي ابن عبيد الله بن أبي رافع لا يعرف بحال ولم يذكره أحد من الأئمة في كتاب وذكر بعده حديث عبيد الله بن علي بن أبي رافع هذا الذي ذكرناه وقال فانظر في اختلاف أسناده وتغير لفظه هل يجوز لمن يدعي السنة أو ينسب إلى العلم أن يحتج بهذا الحديث علي هذا الحال ويتخذ سنة وحجة في خضاب اليد والرجل . وعن جابر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم علي وركبه من وثن كان به» أخرجه أبو داود والنسائي والوث بثلثة الوجع قوله «أو لذعة بنار» بذلك معجمة ساكنة وعين مهملة . اللذع هو الخفيف من حرق النار . وأما اللذع بالذال المهملة والعين المعجمة فهو ضرب أو عض ذات السم . وقد تقدم الكلام علي حديث جابر هذا قريباً . قوله «في الاخذعين» قال أهل اللغة الاخذعان عرقان في جانبي العنق يحجم منه والكاهل ما بين الكتفين وهو مقدم الظهر . قال ابن القيم في الهدى للحجامة علي الاخذعين تنفع من أمراض الرأس وأجزائه كالوجه والاسنان والاذنين والعينين والانف اذا كان حدوث ذلك من كثرة الدم أو فساده أو منهما جميعاً قال والحجامة لاهل الحجاز والبلاد الحارة لان دماهم رقيقة وهي أميل إلى ظاهر أبدانهم لجذب الحرارة الخارجة إلى سطح الجسد واجتماعها في نواحي الجلد لأن مسام أبدانهم واسمة في الفصد لهم خطر . قوله «كان شفاء من كل داء»

هذا من العام المراد به الخصوص والمراد كان شفاء من كل داء سببه غلبة الدم وهذا الحديث موافق لما أجمعت عليه الأطباء أن الحجامة في النصف الثاني من الشهر أنفع مما قبله وفي الربع الرابع أنفع مما قبله. قال صاحب القانون أوقاتها في النهار الساعة الثانية أو الثالثة وتكره عندهم الحجامة على الشبع فربما أوردت سددا وأمراضا رديئة لاسيما إذا كان الغذاء رديئا غليظا والحجامة على الريق دواء وعلى الشبع داء واختيار هذه الاوقات للحجامة فيما إذا كانت على سبيل الاحتراز من الأذى وحفظا للصحة وأما في مداواة الامراض فحينما وجد الاحتياج اليها وجب استعمالها. قوله «ان يوم الثلاثاء يوم الدم» أي يوم يكثر فيه الدم في الجسم. قوله «وفيه ساعة لا يرقأ» بهمز آخره أي لا ينقطع فيها دم من احتجم أو اقصد أو لا يسكن وربما يهلك الانسان فيها بسبب عدم انقطاع الدم وأخفيت هذه الساعة لتترك الحجامة في هذه اليوم خوفا من مصادفة تلك الساعة كما أخفيت ليلة القدر في أوتار العشر الآخر ليجتهد المتعبد في جميع أوتاره ليصادف ليلة القدر وكما أخفيت ساعة الاجابة في يوم الجمعة. وفي رواية رواها رزين «لا تفتحوا الدم في سلطانه ولا تستعملوا الحديد في يوم سلطانه» وزاد أيضا «إذا صادف يوم سبع عشرة يوم الثلاثاء كان دواء السنة لمن احتجم» فيه وفي الحجامة منافع. قال في الفتح والحجامة على الكاهل تنفع من وجع المنكب والخلق وتغلب عن فصد الباسليق والحجامة على الاخذعين تنفع من أمراض الرأس والوجه كالاذنين واليمينين والاسنان والاقف والخلق وتغلب عن فصد القيصال والحجامة تحت الذقن تنفع من وجع الاسنان والوجه والخلقوم وتنقي الرأس والحجامة على القدم تنفع عن فصد العسافن وهو عرق تحت الكعب وتنفع من قروح الفخذين والساقين وانقطاع الطمث والحكة العارضة في الانثيين والحجامة على أسفل الصدر نافعة من دمايل الفخذ وجربه وبثوره ومن النقرس والبواسير وداء الفيل وحكة الظهر وبحل ذلك كله إذا كان عن دم هائج وصادف وقت الاحتياج اليه والحجامة على المعدة تنفع الامعاء وفساد الحيض انتهى. قال أهل العلم بالفصد فصد الباسليق ينفع حرارة الكبد والطحال والرئة ومن الشوصة وذات الجنب وسائر الامراض الدموية العارضة من أسفل الركبة

الى الورك وفصد الا كحل ينفع الامتلاء العارض في جميع البدن اذا كان دويا
ولا سيما ان كان قد فسد وفصد التيفال ينفع من علل الرأس والرقبة اذا كثر الدم
أو فسد وفصد الودجين لوجع الطحال والربو. قال أهل المعرفة ان الخاطب باحدث
الحجامة غير الشيوخ لقلة الحرارة في أبدانهم . وقد أخرج الطبري بسند صحيح
عن ابن سيرين قال اذا بلغ الرجل أربعين سنة لم يحتجم قال الطبري وذلك لانه
يصير من حينئذ في انتقاص من عمره وانحلال من قوة جسده فلا ينبغي أن يزيده
وهنا باخراج الدم انتهى . وهو محمول على من لم تتهين حاجته اليه وعلى من لم يعتده
وقد قال ابن سينا في أرجوزته

ومن يكن تعود الفصادة * فلا يكن يقطع تلك العادة

ثم أشار الى انه يقلل ذلك بالتدريج الي أن ينقطع جملة في عشر الثمانين . وقال ابن
سينا في أبيات أخرى

ووفر على الجسم الدماء فانها * لصحة جسم من أجل الدائم

قال الموفق البغدادي بعد أن ذكر أن الحجامة في نصف الشهر الآخر ثم في
ربعه الرابع أنفع من أوله وآخره وذلك ان الاخلاط في أول الشهر وفي آخره
تسكن فأولى ما يكون الاستفراغ في أثنائه * (والحاصل) ان أحاديث التوقيت وان لم
يكن شيء منها على شرط الصحيح الا أن المحكوم عليه بعدم الصحة إنما هو في
ظاهر الامر لافي الواقع فيمكن أن يكون الصحيح ضعيفا والضعيف صحيحا لان
الكذب قد يصدق والصدوق قد يكذب فاجتناب ما أرشد الحديث الضعيف الي
اجتنابه واتباع ما أرشد الي اتباعه من مثل هذه الامور ينبغي لكل عارف وإنما
الممنوع اثبات الاحكام التكليفية أو الوضعية أو نفيها بما هو كذلك *

باب ما جاء في الرقي والتمايم

١ عن ابن مسعود قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الرقي
والتمايم والتولة شرك» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه . والتولة ضرب من السحر قال

الاصمعي هو تحبيب المرأة الى زوجها * ٢ وعن عقبة بن عامر قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من تعلق نعمة فلا آثم الله له ومن تعلق ودعة فلا ودع الله له » رواه احمد * ٣ وعن عبد الله بن عمرو قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما أبالي ماركبت أو ما أنبت اذا أنا شربت ريقا أو تعلق نعمة أو قلت الشعر من قبل نفسي » رواه احمد وأبو داود وقال هذا كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة وقد رخص فيه قوم يعني الترياق * ٤ وعن أنس قال « رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الرقية من العين والحمة والنملة » رواه احمد ومسلم والترمذي وابن ماجه . والنملة قروح تخرج في الجنب * ٥ وعن الشفا بنت عبد الله قالت « دخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا عند حفصة فقال لي ألا تعلمين هذه رقية النملة كما علمتها الكتابة » رواه احمد وأبو داود . وهو دليل على جواز تعلم النساء الكتابة * ٦ وعن عوف بن مالك قال « كنا نرقى في الجاهلية فقالنا يا رسول الله كيف تري في ذلك فقال اعرضوا على رقاكم لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك » رواه مسلم وأبو داود * ٧ وعن جابر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرقى فجاء آل عمرو بن حزم فقالوا يا رسول الله انها كانت عندنا رقية رقى بها من العفرب وانك نهيت عن الرقى قال فعرضوها عليه فقال ما أرى بأساً فمن استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل » رواه مسلم * ٨ وعن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا مرض أحد من أهله نفث عليه بالمعوذات فلما مرض مرضه الذي مات فيه جعلت أنفث عليه وأمسحه بيدي نفسه لأنها أعظم بركة من يدي » متفق عليه * حديث ابن مسعود أخرجه أيضا الحاكم وصححه أيضاً ابن حبان وهو من رواية ابن أخي زينب امرأة ابن مسعود عنها عن ابن مسعود . قال المنذري والراوى عن زينب مجهول * وحديث عقبة بن عامر قال في جمع الزوائد أخرجه احمد وأبو يعلى والطبراني ورجالهم ثقات انتهى * وحديث عبد الله بن عمرو في اسناده عبد الرحمن بن رافع التتوخي قاضى أفريقية قال البخارى في حديثه مناكير . وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه نحوه هذا * وحديث الشفا سكنت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسناده رجال الصحيح الا ابراهيم بن مهدي البغدادي المصمعي

وهو ثقة. وقد أخرجه النسائي عن ابراهيم بن يعقوب عن علي بن المدني عن محمد
ابن بشر ثم باسناد أبي داود * قوله « ان الرقي » بضم الراء وتخفيف الغاف مع
الفجر جمع رقية كدعى جمع دمية . قوله « والتائم » جمع تيمة وهي خرزات كانت
العرب تعلقها على أولادهم يمنعون بها العين في زعمهم فأبطله الاسلام . قوله « والتولة »
بكسر التاء المثناة فوق وفتح الواو الخفيفة . قال الخليل التولة بكسر التاء وضمها
شبيه بالسحر . وقد جاء تفسير التولة عن ابن مسعود كما أخرجه الحاكم وابن حبان
وصحاحه أنه دخل على امرأته وفي عنقها شيء معقود فجذبه فقطعه ثم قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الرقي والتائم والتولة شرك قالوا
يا أبا عبد الله هذه التائم والرقي قد عرفناها فما التولة قال شيء يصنع النساء يتحبين
الى أزواجهن يعني من السحر . قيل هي خيط يقرأ فيه من السحر أو قرطاس
يكتب فيه شيء منه يتحجب به النساء الى قلوب الرجال أو الرجال الى قلوب النساء
فأما ما تحجب به المرأة الى زوجها من كلام مباح كما يسمى الفنج وكما تلبسه للزينة
أو تطعمه من عقال مباح أكله أو أجزاء حيوان مأكول مما يعتقد أنه سبب الى
محبة زوجها لما أودع الله تعالى فيه من الخصيصة بتقدير الله لا أنه يفعل ذلك
بذاته . قال ابن رسلان فالظاهر أن هذا جائز لأعرف الآن ما يمنع في الشرع
قوله « شرك » جعل هذه الثلاثة من الشرك لاعتقادهم أن ذلك يؤثر بنفسه . قوله
« فلا أتم الله له » فيه الدعاء على من اعتقد في التائم وعلقها على نفسه بضد قصده
وهو عدم التمام لما قصده من التعليق . وكذلك قوله « فلا ودع الله له » فانه
دعاء على من فعل ذلك . وودع ماضى يدع مثل وذر ماضى يذر . قوله « أو ما أتيت »
بفتح الهمزة والتاء الاولى أى لا أكثر بشيء من أمر ديني ولا أهتم بما فعلته
ان أنا فعلت هذه الثلاثة أو شيئاً منها وهذه مبالغة عظيمة وتهديد شديد في فعل
شيء من هذه الثلاثة أى من فعل شيئاً منها فهو غير مكترث بما يفعله ولا يبالي
به هل هو حرام أو حلال وهذا وان أضافه النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى
نفسه فالمراد به لإعلام غيره بالحكم . وقد سئل عن تعليق التائم فقال ذلك شرك
قوله « ترياقاً » بالتاء أو الدال أو الطاء في أوله مكسورات أو مضمومات فهذه
ست لغات أرجحهن بمشاة مكسورة روى معرب . والمراد به هنا ما كان مختلطاً

بالحوم الاقاعى بطرح منها رأسها وأذناها ويستعمل أوساطها في الترياق وهو محرم لانه نجس وان أخذ الترياق من أشياء طاهرة فهو طاهر لا بأس بأكله وشربه ورخص مالك فيما فيه شيء من لحوم الاقاعى لانه يرى اباحة لحوم الحيات وأما اذا كان الترياق نباتا أو حجرا فلا مانع منه قوله «أو قلت الشعر من قبل نفسى» أى من جهة نفسى فخرج به ما قاله لاعتن نفسه بل حاكيا له عن غيره كما في الصحيح «خير كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد» ويخرج منه أيضا ما قاله لاعتن قصد الشعر فجاء موزونا قوله «كان للنبي خاصة» يعنى وأما فى حق الامة فالتمائم وانشاء الشعر غير حرام قوله «فى الرقية من العين» أى من اصابة العين قوله «والحمة» بضم الحاء المهملة وفتح الميم الخفيفة وأصلها حمو أو حمى بوزن صرد والماء فيه عوض من الواو المحذوفة أو الياء مثل سمة من الوسم وهذا على تخفيف الميم أما من شدد فالاصل عنده حمة ثم ادغم كما فى الحديث «العالم مثل الحمة» وهى عين ما حاربيلا د الشام يستشفى بها المرضى وأنكر الازهرى تشديد الميم والمراد بالحمة الميم من ذوات السموم وقد تسمى ابرة العقرب والزنبور ونحوهما حمة لان الميم يخرج منها فهو من الحجاز والعلاقة المجاورة قوله «ألا تعلمين» بضم أوله وتشديد اللام المكسورة هذه يعنى حفصة رقية النملة بفتح النون وكسر الميم وهى قروح تخرج من الجنب أو الجنبين ورقية النملة كلام كانت نساء العرب تستعمله يعلم كل من سمعه انه كلام لا يضر ولا ينفع ورقية النملة التى كانت تعرف بينهم أن يقال للعروس تحتفل وتختضب وتكتحل وكل شيء يقتل غير أن لا تصبى الرجل فاراد صلى الله عليه وآله وسلم بهذا المقال تأنيب حفصة والتأديب لها تعريضا لانه ألقى اليها سرا قافشته على ما شهد به التنزيل فى قوله تعالى (واذا أمر النبى الى بعض) الآية قوله «كما علمتها الكتابة» فيه دليل على جواز تعليم النساء الكتابة وأما حديث «لا تعلموهن الكتابة ولا تسكنوهن الغرف وعلوهن سورة النور فالنهي عن تعليم الكتابة فى هذا الحديث محمول على من يخشى من تعليمها الفساد قوله لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شيء من الشرك المحرم وفيه دليل على جواز الرقى والتطيب بما لا ضرر فيه ولا منع من جهة الشرع وان كان بغير أسماء الله وكلامه لكن اذا كان مفهوما لان ما لا يفهم لا يؤمن أن يكون فيه شيء من الشرك قوله «من استطاع أن ينفع أخاه

فليفعل « قد نسك قوم بهذا العموم فأجازوا كل رقية جربت منفعتها ولولم يعقل معناها لم يكن دل حديث عوف انه يمنع ما كان من الرقى يؤدي الى الشرك ومالا يعقل معناه لا يؤمن أن يؤدي الى الشرك فيمنع احتياطاً وقال قوم لا تجوز الرقية الا من العين والحمة كما في حديث عمران بن حصين لا رقية الا من عين أوحمة وأجيب بأن معنى الحصر فيه أنهما أصل كل محتاج الى الرقية فيلحق بالعين جواز رقية من به مس أو نحوه لاشتراك ذلك في كون كل واحد ينشأ عن أحوال شيطانية من أنسى أو جنى ويلتحق بالسم كل ماعرض للبدن من قرح ونحوه من المواد السمية وقد وقع عند أبي داود في حديث أنس مثل حديث عمران وزاد أودم وكذلك حديث أنس المذكور في الباب زاد فيه النملة وقال قوم المنهى عنه من الرقى ما يكون قبل وقوع البلاء والمأذون فيه ما كان بعد وقوعه ذكره ابن عبد البر والبيهقي وغيرهما وفيه نظر وكأنه مأخوذ من الخبر الذي قرنت فيه النائم بالرقي كما في حديث ابن مسعود المذكور في الباب . قوله « نفث » النفث نفخ لطيف بل ابرق وفيه استحباب النفث في الرقية . قال النووي وقد أجمعوا على جوازه واستحبه الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . قال القاضي وأنكر جماعة النفث في الرقى وأجازوا فيها النفخ بلا ريق قال وهذا هو المذهب قال وقد اختلف في النفث والتفل فقيل هما بمعنى ولا يكون إلا بريق وقال أبو عبيد يشترط في التفل ريق يسير ولا يكون في النفث وقيل عكسه قال وسئلت عائشة عن نفث النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الرقية فقالت كما ينفث آكل الزبيب لا ريق معه ولا اعتبار بما يخرج عليه من بلة ولا يقصد ذلك وقد جاء في حديث لذي رقى فأتته الكتاب فجعل يجمع راقه ويتفل . قوله « بالمعوذات » قال ابن التين الرقى بالمعوذات وغيرها من أسماء الله تعالى هو الطب الروحاني اذا كان على لسان الأبرار من الخلق حصل الشفاء باذن الله فلهما عز هذا النوع فزع الناس الى الطب الجسماني وتلك الرقى المنهي عنها التي يستعملها المعزوم وغيره ممن يدعى تسخير الجن له تأتي بأمره شبهة مركبة من حق وباطل يجمع الى ذكر الله وأسمائه ما يشوبه من ذكر الشياطين والاستعانة بمردهم ويقال ان الحية اعداؤها للانسان بالطبع تصادق الشياطين لكونهم أعداء بني آدم فاذا عزم على الحية بأسماء الشياطين أجابت وخرجت فلذلك كره من الرقى ما لم يكن بذكر الله وأسمائه خاصة وبالاسان

العربي الذي يعرف معناه ليكون بريئاً من شوب الشرك وعلى كراهة الرقي بغير كتاب الله علماء الأمة. وقال القرطبي الرقي ثلاثة أقسام أحدها ما كان يرقي به في الجاهلية مالا يعقل معناه فيجب اجتنابه لئلا يكون فيه شرك أو يؤدي إلى الشرك. الثاني ما كان بكلام الله أو بأسمائه فيجوز أن كان مأثوراً فيستحب. الثالث ما كان بأسماء غير الله من ملك أو صالح أو معظم من المخلوقات كالعرش قال فهذا ليس من الواجب اجتنابه ولا من المشرع الذي يتضمن الالتجاء إلى الله والتبرك بأسمائه فيكون تركه أولى إلا أن يتضمن تعظيم المرقى به فينبغي أن يجتنب كالحلف بغير الله قال الربيع سألت الشافعي عن الرقية فقال لا بأس أن ترقي بكتاب الله وبما تعرف من ذكر الله قلت أيرقي أهل الكتاب المسلمين قال نعم إذا رقوا بما يعرف من كتاب الله وبذكر الله. قوله «وأمسحه بيد نفسه» في رواية وأمسح بيده نفسه *

باب الرقية من العين والاستغسال منها

١ عن عائشة قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرني أن استرقي من العين» متفق عليه * ٢ وعن أسماء بنت عميس «أنها قالت يا رسول الله إن بني جعفر تصيبهم العين أفنسترقي لهم قال نعم فلو كان شيء سبق القدر لسبقته العين» رواه أحمد والترمذي وصححه * ٣ وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «العين حق ولو كان شيء سابق القدر لسبقته العين وإذا استغسلتم فاغسلوا» رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه * ٤ وعن عائشة قالت «كان يؤمر العائن فيتوضأ ثم يغسل منه العين» رواه أبو داود * ٥ وعن سهل بن حنيف «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج وسار معه نحو مكة حتى إذا كانوا بشعب الحرار من الجحفة اغتسل سهل بن حنيف وكان رجلاً أبيض حسن الجسم والجلد فنظر إليه عامر بن ربيعة أحد بني عدي بن كعب وهو يغتسل فقال ما رأيت كاليوم ولا جلد مخبأة فلبط سهل فأتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقبل يار رسول الله هل لك في سهل والله ما يرفع رأسه قال هل تتهمون فيه من أحد قالوا نظر إليه عامر بن ربيعة فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عامراً فتغيط عليه وقال على م بقتل أحدكم

أخاه هلا اذا رأيت ما يعجبك بركت ثم قال له اغتسل له ففسل وجهه وبديه
ومر نقيه وركبتيه وأطراف رجليه وداخلة أزاره في قدح ثم صب ذلك الماء عليه
بصبه رجل على رأسه وظهره من خلفه ثم يكفأ القدح وراءه ففعل به ذلك فراح
سهل مع الناس ليس به بأس» رواه أحمد

حديث أسماء بنت عميس أخرجه أيضا النسائي ويشهد له حديث جابر المتقدم
في الباب الاول وحديث عائشة سكت عنه أبو داود والمنذرى ورجال اسناده ثقات
لأنه عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن الأعمش عن ابراهيم عن الأسود عنها
وحديث سهل أخرجه أيضا في الموطا والنسائي وصححه ابن حبان من طريق
الزهري عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه ووقع في رواية ابن ماجه من طريق ابن
عبينه عن الزهري عن أبي أمامة ان عامر بن ربيعة مر بسهل بن حنيف وهو يغتسل
فذكر الحديث: قوله «يأمرني أن استرقى من العين» أي من الاصابة بالعين قال المازري
أخذ الجمهور بظاهر الحديث وأنكره طوائف من المبتدعة لغير معنى لان كل شيء
ليس محالا في نفسه ولا يؤدي الى قلب حقيقة ولا فساد دليل فهو من مجوزات
العقول فاذا أخبر الشرع بوقوعه لم يكن لانكاره معنى وهل من فرق بين انكارهم
هذا وانكارهم ما يخبر به في الآخرة من الامور. قوله «فلو كان شيء سبق القدر لسبقته
العين» فيه رد على من زعم من المتصوفة ان قوله العين حق يريد به القدر أي العين
التي تجري منها الاحكام فان عين الشيء حقيقة والمعنى ان الذي يصيب من الضرر
بالعادة عند نظر الناظر إنما هو بقدر الله السابق لاني. يحدثه الناظر في المنظور
ووجه الرد أن الحديث ظاهر في المغايرة بين القدر وبين العين وان كنا نفتقد
أن العين من جملة المقدور لكن ظاهره اثبات العين التي تصيب اما بما جعل الله
تمالي فيها من ذلك وأودعه اياها واما باجراء المادة بمحدث الضرر عند تحديد النظر
وأما جرى الحديث مجرى المباينة في اثبات العين لا انه يمكن ان يرد القدر إذ القدر
عبارة عن سابق علم الله وهو لا اراد لامره أشار الى ذلك القرطبي وحاصله لو فرض ان
شيئاً له قوة بحيث يسبق القدر لكان العين لكنها لا تسبق فكيف غير هار قد أخرج البزار من
حديث جابر بسند حسن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «أكثر من يموت من أمي بعد
قضاء الله وقدره بالانفس» قال الراوي يعني بالعين: قوله «العين حق» أي شيء ثابت موجود

من جملة ما تحقق كونه: قوله «واذا استغسلتم فاغسلوا» أي إذا طلبتم للاغتسال فاغسلوا
أطرافكم عند طلب المعيون ذلك من العائن وهذا كان أمرا معلوما عندهم فأمرهم
أن لا يمتنعوا منه إذا أريد منهم وأدنى ما في ذلك رفع الوهم وظاهر الأمر الوجوب
وحكى المازري فيه خلافا وصحح الوجب وقال متى خشي الهلاك وكان اغتسال
العائن مما جرت العادة بالشفاء فيه فإنه يتعين وقد تقرر أنه يحجر على بذل الطعام
للمضطر وهذا أولى ولم يبين في حديث ابن عباس صفة الاغتسال. قوله «بشعب
الحرار» بمجمة ثم مهملتين قال في القاموس هو موضع قرب الجحفة. قوله «فلبط»
بضم اللام وكسر الموحدة لبط الرجل فهو ملبوط أي صرع وسقط إلى الأرض.
قوله «وداخلة أزاره» يحتمل أن يريد بذلك الفرج ويحتمل أن يريد طرف الأزار
الذي يلي جسده من الجانب الأيمن وقد اختلف في ذلك على قولين ذكرهما في
الهدى وقد بين في هذا الحديث صفة الغسل. قوله «ثم يكفأ القدح ورامه» زاد في
رواية علي الأرض. قال المازري هذا المعنى مما لا يمكن تعليله ومعرفة وجهه من
جهة العقل فلا يرد لكونه لا يعقل معناه. وقال ابن العربي إن توقف فيه من شرع
قلنا له الله ورسوله أعلم وقد عضدته التجربة وصدفته المعاينة. قال ابن القيم هذه
الكيفية لا ينتفع بها من أنكرها ولا من سخر منها ولا من شك فيها أو فعلها مجربا
غير معتقد وإذا كان في الطبيعة خواص لا يعرف الأطباء عللها بل هي عندهم
خارجة عن القياس وإنما يفعل بالخاصة فما الذي ينكر جهلتهم من الخواص الشرعية
هذا مع أن في المعالجة بالاغتسال مناسبة لا تأباه العقول الصحيحة فهذا ترياق
سم الحية يؤخذ من لحمها وهذا علاج النفس الغضبية توضع اليد على بدن الغضبان
فيسكن فكان أثر تلك العين شعلة نار وقعت على جسد المعيون ففي الاغتسال
إطفاء لتلك العلة ثم لما كانت هذه الكيفية الخبيثة تظهر في المواضع الرقيقة من
الجسد لشدة النفوذ فيها ولا شيء أرق من العين فكان في غسلها إبطال لعملها
ولاسيما للأرواح الشيطانية في تلك المواضع. وفيه أيضا وصول أثر الغسل إلى
القلب من أرق المواضع وأسرعها نقاذا فتنطق تلك النار التي أثارها العين بهذا
الغسل المأمور به ينفع بعد استحكام النظرة فلما عند الإصابة وقبل الاستحكام
فقد أرشد الشارع إلى ما يدفمه بقوله في قصة سهل بن حنيف المذكورة «الابركت

عليه «وفي رواية ابن ماجه فليدع بالبركة ومثله عند ابن السني من حديث طاهر ابن ربيعة . وأخرج البزار وابن السني من حديث أنس رفعه من رأى شيئا فاعجبه فقال ماشاء الله لا قوة الا بالله لم يضره وقد اختلف في القصص بذلك فقال القرطبي لو أتلف العائن شيئا ضمنه ولو قتل فعليه القصص أو الدية اذا تكرر ذلك منه بحيث يصير عادة وهو في ذلك كالساحر قال الحافظ ولم يتعرض الشافعية للقصص في ذلك بل منعه وقالوا انه لا يقتل غالبا ولا يعدم مهلكا . وقال النووي في الروضة ولادية فيه ولا كفارة لان الحكم انما يترتب على منضبط عام دون ما يختص ببعض الناس في بعض الاحوال مما لا انضباط له كيف ولم يقع منه فعل أصلا وانما غايته حسد وعن لزوال نعمة وأيضا فالذي ينشأ عن الاصابة حصول مكروه لذلك الشخص ولا يتعين المكروه في زوال الحياة فقد يحصل له مكروه بغير ذلك من أثر العين . ونقل ابن بطال عن بعض أهل العلم انه ينبغي للامام منع العائن اذا عرف بذلك من مداخله الناس وان يلزم بيته فان كان فقيرا رزقه ما يقوم به فان ضرره أشد من ضرر المجذوم الذي أمر عمر بمنعه من مخالطة الناس وأشد من ضرر الثوم الذي منع الشارع آكله من حضور الجماعة . قال النووي هذا القول صحيح متعين لا يعرف عن غيره تصريح بخلافه *

(ابواب الإيمان وكفارتها)

(باب الرجوع في الإيمان وغيرها من الكلام الى النية)

١ عن سويد بن حنظلة قال «خرجنا نريد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومعنا وائل ابن حجر فاخذته عدوله فنخرج القوم ان يحملوا وحلفت انه أخى فخذني عنه فأتينا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ذلك له فقال أنت كنت أبرهم وأصدقهم صدقت المسلم أخو المسلم » رواه أحمد وابن ماجه . وفي حديث الاسراء المتفق عليه «مرحبا بالاخ الصالح والنبي الصالح» * ٢ وعن

أنس قال «أقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى المدينة وهو مردف أبا بكر وأبو بكر شيخ يعرف ونبي الله شاب لا يعرف قال فيلقي الرجل أبا بكر فيقول يا أبا بكر من هذا الرجل الذي بين يديك فيقول هذا الرجل يهديني السبيل فيحسب الحاسب أنه إنما يعني الطريق وإنما يعني سبيل الخير» رواه أحمد والبخاري ٣ وعن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينك على ما يصدقك به صاحبك» رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذي. وفي لفظ «اليمين على نية المستحلف» رواه مسلم وابن ماجه وهو محمول على المستحلف المظلوم * حديث سويد بن خنظلة أخرجه أيضا أبو داود وسكت عنه ورجاله ثقات وله طرق وهو من رواية إبراهيم بن عبد الأعلى عن جدته عن سويد بن خنظلة وعزاه المنذرى إلى مسلم فينظر في صحة ذلك. قال المنذرى أيضا وسويد بن خنظلة لم ينسب ولا يعرف له غير هذا الحديث انتهى. وآخره الذي هو محل الحجة وهو قوله «المسلم أخو المسلم» هو متفق عليه بلفظ «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسله» وكذلك حديث «أنهر أخاك ظلما أو مظلوما» فإنه متفق عليه وليس المراد بهذه الأخوة إلا أخوة الاسلام فإن كل اتفاق بين شيئين يطلق بينهما اسم الأخوة وبشترك في ذلك الحر والعبد وبير الحالف إذا حلف أن هذا المسلم أخوه ولا سيما إذا كان في ذلك قرينة كما في حديث الباب. ولهذا استحس ذلك صلى الله عليه وآله وسلم من الحالف وقال أنت كنت أبرم وأصدقهم ولهذا قيل أن في المعارض مندوحة. وقد أخرج ذلك البخاري في الأدب المفرد من طريق قتادة عن مطرف بن عبد الله عن عمران ابن حصين. وأخرجه الطبري في التهذيب والطبراني في الكبير قال الحافظ. ورجاله ثقات. وأخرجه ابن عدي من وجه آخر عن قتادة مرفوعا ووهاه أبو بكر بن كامل في فوائده. وأخرجه البيهقي في الشعب من طريقه كذلك. وأخرجه ابن عدي أيضا من حديث علي. قال الحافظ وسنده واه أيضا. وأخرج البخاري في الأدب من طريق أبي عثمان النهدي عن عمر قال أما في المعارض ما يكفي المسلم من الكذب قال الجوهري المعارض هي خلاف التصريح وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال الراغب التعريض له وجهان في صدق وكذب أو باطن وظاهر. والمندوحة السعة وقد جعل البخاري في صحيحه هذه المقالة ترجمة باب فقال باب المعارض مندوحة

قال ابن بطال ذهب مالك والجمهور إلى أن من أكره على يمين أن لم يحلفها قتل أخوه المسلم أنه لا حنث عليه. وقال الكوفيون يحنث. قوله «مرحبا بالأخ الصالح» فيه دليل على صحة إطلاق الأخوة على بعض الأنبياء من بعض منهم والجهة الجامعة هي النبوة. قوله «ونبي الله شاب» فيه جواز إطلاق اسم الشاب على من كان في نحو الخمسين سنة فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند مهاجره قد كان مناهزا للخمسين أن لم يكن قد جاوزها وفي إثبات الشيخوخة لأبي بكر والشباب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم إشكال لأن أبا بكر أصغر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإنه طاش بعده ومات في السن التي مات فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويمكن أن يقال إن أبا بكر ظهرت عليه هيئة الشيخوخة من الشيب والنحول في ذلك الوقت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يظهر عليه ذلك ولهذا وقع الخلاف بين الرواة في وجود الشيب فيه عند موته صلى الله عليه وآله وسلم وفي هذا التعريض الواقع من أبي بكر غاية لطافة: قوله «على ما يصدقك به صاحبك» فيه دليل على أن الاعتبار بقصد الحلف من غير فرق بين أن يكون الحلف هو الحاكم أو الغريم وبين أن يكون الحلف ظاهرا أو مظلوما صادقا أو كاذبا. وقيل هو مقيد بصدق الحلف فيما ادعاه أما لو كان كاذبا كان الاعتبار بنية الحالف وقد ذهب الشافعية إلى أن تخصيص الحديث بكون الحالف هو الحاكم ولفظ صاحبك في الحديث يرد عليهم وكذلك ما ثبت في رواية لمسلم بلفظ «اليمين على نية المستحلف» قال النووي أما إذا حلف بغير استحلاف ووري فتنفعه التورية ولا يحنث سواء حلف ابتداء من غير تحليف أو حلفه غير القاضي أو غير نائبه في ذلك ولا اعتبار بنية المستحلف بكسر اللام غير القاضي وحاصله أن اليمين على نية الحالف في كل الأحوال إلا إذا استحلفه القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه. قال والتورية وإن كان لا يحنث بها فلا يجوز فعلها حيث يبطل بها حق المستحلف وهذا مجمع عليه انتهى. وقد حكى القاضي عياض الإجماع على أن الحالف من غير استحلاف ومن غير تعلق حق يمينه له نيته ويقبل قوله وأما إذا كان لغيره حق عليه فلا خلاف أنه يحكم عليه بظاهر يمينه سواء حلف متبرطا أو باستحلاف انتهى لمخصا. وإذا صح الإجماع على خلاف ما يقضي به ظاهر الحديث كان الاعتماد عليه ويمكن

التمسك لذلك بحديث سويد بن حنظلة المذكور في الباب فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكم له بالبر في يمينه مع انه لا يكون باراً الا باعتبار نية نفسه لانه قصد الاخوة المجازية والمستحلف له قصد الاخوة الحقيقية ولعل هذا هو مستند الاجماع *

باب من حلف فقال ان شاء الله

١ عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث » رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وقال فيه ثنيان والنسائي وقال فقد استثنى ٢ وعن ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حلف على يمين فقال ان شاء الله فلا حنث عليه » رواه الحنابلة الا أبو داود ٣ وعن عكرمة عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال والله لا أغزون قريشاً ثم قال ان شاء الله ثم قال والله لا أغزون قريشاً ثم قال ان شاء الله ثم قال والله لا أغزون قريشاً ثم سكت ثم قال ان شاء الله ثم لم يغزم » أخرجه أبو داود

حديث أبي هريرة أخرجه أيضاً ابن حبان وهو من حديث عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة . قال البخاري فيما حكاه الترمذي أخطأ فيه عبد الرزاق واختصره عن معمر من حديث أن سليمان بن داود عليه السلام قال لا طوف بالبلية على سبعين امرأة الحديث وفيه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو قال ان شاء الله لم يحنث . وهو في الصحيح وله طرق أخرى رواها الشافعي واحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث ابن عمر كما ذكره المصنف في الباب . قال الترمذي لا نعلم أحداً رفعه غير أيوب السخيتاني . وقال ابن عليه كان أيوب تارة يرفعه وتارة لا يرفعه قال ورواه مالك وعبيد الله بن عمر وغير واحد موقوفاً . قال الحافظ هو في الموطأ كما قال البيهقي . وقال لا يصح رفعه الا عن أيوب مع أنه شك فيه وتابعه على لفظه العمري عبد الله وموسى بن عقبة وكثير بن فرقد وأيوب بن موسى وقد صححه ابن حبان . وحديث ابن عمر رجاله رجال الصحيح وله طرق كما ذكره صاحب الاطراف وهو أيضاً في سنن أبي داود في الإيمان والنذور

لا كما قال المصنف * وحديث عكرمة قال أبو داود انه قد أسنده غير واحد عن عكرمة عن ابن عباس وقد رواه البيهقي موصولا ومرسلا . قال ابن أبي حاتم في الغلل الاشبه ارساله . وقال ابن حبان في الضعفاء رواه مسعر وشريك أرسله مرة ووصله أخرى . قوله « لم يحث » فيه دليل على أن التقييد بمشيئة الله مانع من انعقاد اليمين أو يحل انعقادها وقد ذهب الى ذلك الجمهور وادعى عليه ابن العربي الاجماع قال أجمع المسلمون على أن قوله ان شاء الله يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلا . قال ولو جاز منفصلا كما روى بعض السلف لم يحث أحد قط في يمين ولم يحتاج الى كفارة . قال واختلفوا في الاتصال فقال مالك والاوزاعي والشافعي والجمهور هو أن يكون قوله ان شاء الله متصلا باليمين من غير سكوت بينهما ولا يضر سكتة النفس . وعن طاوس والحسن وجماعة من التابعين أن له الاستثناء ما لم يقم من مجلسه . وقال قتادة ما لم يقم أو يتكلم . وقال عطاء قدر حلبة ناقة . وقال سعيد بن جبير يصح بعد أربعة أشهر . وعن ابن عباس له الاستثناء أبداً ولا فرق بين الحلف بالله أو بالطلاق أو العتاق ان التقييد بالمشيئة يمنع الانعقاد والى ذلك ذهب الجمهور وبعضهم فصل . واستثنى احمد العتاق قال حديث « اذا قال أنت طالق ان شاء الله لم تطلق وان قال لعبدك أنت حر ان شاء الله فانه حر » وقد تفرد به حميد بن مالك وهو مجهول كما قال البيهقي . وذهبت الهادوية الى أن التقييد بالمشيئة يعتبر فيه مشيئة الله في تلك الحال باعتبار ما يظهر من الشريعة فان كان ذلك الامر الذى حلف على تركه وقيد الحلف بالمشيئة محبوباً لله فعله لم يحث بالفعل وان كان محبوباً لله تركه لم يحث بالترك فاذا قال والله ليتصدقن ان شاء الله حث بترك الصدقة لأن الله يشاء التصديق في الحال وان حلف ليقطن رحمه ان شاء الله لم يحث بترك القطع لأن الله يشاء ذلك الترك . وقال المؤيد بالله معنى التقييد بالمشيئة بقاء الحالف في الحياة وقتا يمكنه الفعل فاذا بقى ذلك القدر حث الحالف على الفعل بالترك وحث الحالف على الترك بالفعل . والظاهر من أحاديث الباب أن التقييد إنما يفيد اذا وقع بالقول كما ذهب اليه الجمهور لا بمجرد النية الا ما زعمه بعض المالكية عن مالك أن قياس قوله صحة الاستثناء بالنية وعند الهادوية في ذلك تفصيل معروف وقد بوب البخاري على ذلك فقال باب النية في الامان . قوله « ثم سكت

ثم قال ان شاء الله « لم يقيّد هذا السكوت بالعدول بل ظاهره السكوت اختياراً لا اضطراراً فيدل على جواز ذلك »

باب من حلف لا يهدي هدية فتصدق

١ عن أبي هريرة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتى بطعام سأل عنه أهديه أم صدقة فان قيل صدقة قال لأصحابه كلوا ولم يأكل وان قيل هدية ضرب بيده وأكل معهم » * ٢ وعن أنس قال « أهدت بريرة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحماً تصدق به عليها فقال هو لها صدقة ولنا هدية » متفق عليهما *

قد تقدم الكلام على معنى الحديثين في كتاب الزكاة والمقصود من إيرادهما ههنا أن الحالف بأنه لا يهدي لا يحنث إذا تصدق لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسأل عن الطعام الذي يقرب إليه هل هو صدقة أو هدية وكذلك قال في لحم بريرة هو لها صدقة ولنا هدية كما في حديث الباب فدل ذلك على تغاير مفهومى الهدية والصدقة فاذا حلف من أحدهما لم يحنث بالآخرى كسائر المفهومات المتغايرة . قال ابن بطال إنما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يأكل الصدقة لأنها أوساخ الناس ولأن أخذ الصدقة منزلة ضعة والأنبياء منزّهون عن ذلك لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان كما وصفه الله (ووجدك عائلاً فأغني) والصدقة لا تحل للأغنياء وهذا بخلاف الهدية فان المأدبة جارية بالإنابة عليها وكذلك كان شأنه . وفي حديث أنس دليل على ان الصدقة اذا قبضها من يحل له أخذها ثم تصرف فيها زال عنها حكم الصدقة وجاز لمن حرمت عليه الصدقة ان يتناول منها اذا أهديت له أو بيعت *

باب من حلف لا يأكل كل إداما بماذا يحنث

١ عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « نعم الا دم الخيل »

رواه الجماعة الا البخارى. ولاحد ومسلم وابن ماجه والترمذى من حديث عائشة مثله * ٢ وعن ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله وآله وسلم اتدموا بالزيت وادهنوا به فانه من شجرة مباركة » * ٣ وعن أنس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سيد ادامكم الملح » رواهما ابن ماجه * ٤ وعن يوسف بن عبد الله بن سلام قال « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ كسرة من خبز شعير فوضع عليها تمره وقال هذه ادام هذه » رواه أبو داود والبخارى * ٥ وعن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « سيد ادام أهل الدنيا والآخرة اللحم » رواه ابن قتيبة في غريبه فقال حدثنا القومسي حدثنا الأصمعي عن أبي هلال الراسبي عن عبد الله ابن ربيعة عن أبيه فذكره * ٦ وعن أبي سعيد قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفؤها الجبار بيده كما يتكفؤ أحدكم خبزته في السفر نزل أهل الجنة فأتى رجل من اليهود فقال بارك الرحمن عليك يا أبا القاسم الا أخبرك بنزل أهل الجنة قال بلى قال تكون الأرض خبزة واحدة كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنظر النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلينا ثم ضحك حتى بدت نواجذه ثم قال الا أخبرك بادامهم قال بلى قال ادامهم بالام ونون قال ما هذا قال ثور ونون يا كل من زائدة كبد هما سبعون ألفاً متفق عليه والنون الحوت * ٧

حديث ابن عمر رجال اسناده في سنن ابن ماجه ثقات الا الحسين بن مهدي شيخ ابن ماجه فقال في التقريب انه صدوق وعزاه السيوطي في الجامع الصغير أيضا الى الحاكم في المستدرک والبيهقي في الشعب وأخرج أيضا الطبرانی في الكبير عن ابن عمر مرفوعا « اتدموا بالزيت وادهنوا به فانه يخرج من شجرة مباركة » وحديث أنس في اسناده عند ابن ماجه رجل مجهول فانه قال عن رجل أراه موسى عن أنس وقد أخرجه أيضا الحكيمة الترمذي. وحديث ربيعة أخرجه بهذا اللفظ أبو نعيم في الطب من حديث علي باسناد ضعيف. قوله « نعم الادم » قال الزوى الادام بكسر الهمزة ما يؤتدم به يقال آدم الخبز يأدمه بكسر الدال وجمع الادام آدم بضم الهمزة كاهاب واهب وكتاب وكتب والادم باسكان الدال مفرد كالادام قال الخطابي وانقضى عياض معنى الحديث مدح الاقتصار في المآكل ومنع النفس

عن ملاذ الاطعمة تقديره ائتموا بالحل وما في معناه مما تخف مؤنته ولا يمز وجوده ولا تتأنقوا في الشهوات فانها مفسدة للدين مسقمة للبدن . قال النووي والصواب الذي ينبغي أن يحزم به انه مدح للخل نفسه وأما الاقتصار في المطعم وترك الشهوات فعلوم ن قواعد آخر . وأما قول جابر فما زلت أحب الخل منذ سمعتها من نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو كقول أنس ما زلت أحب الدباء قال وهذا مما يؤيد ما قلنا في معنى الحديث انه مدح للخل نفسه وتأويل الراوى اذا لم يخالف الظاهر يتعين المصير اليه والعمل به عند جماهير العلماء من الفقهاء والاصوليين وهذا كذلك بل تأويل الراوى هنا هو ظاهر اللفظ فيتعين اعتناؤه . قوله « ائتموا بالزيت » فيه الترغيب في الائتدام بالزيت معللاً ذلك بكونه من شجرة مباركة . قوله « سيد ادامك الملح » قد تقدم ان ادم اسم لما يؤتدم به أى يؤكل به الخبز مما يطيب سواء كان مما يصطبغ به كالامراق والمائعات أو مما لا يصطبغ به كالجامدات من الجبن والبيض والزيتون وغير ذلك قال ابن رسلان هذا معنى ادم عند الجمهور من السلف والخلف انتهى . ولعل تسمية الملح بسيد ادم اكونه مما يحتاج اليه في كل طعام ولا يمكن ان يساغ بدونه فمع كونه لا يزال مختلطاً بكل طعام محتاجاً اليه لا يفني عنه من أنواع ادم شئ وهو يفني عنها بل ربما لا يصلح بعض ادم الا بالمح لا بهذا الحل أطلق عليه اسم السيد وان لم يكن سيداً بالنسبة الى ذاته اكونه خالياً عن الحلاوة واللسومة ونحوهما . قوله « فوضع عليها تمر » فيه ان وضع التمرة على الكسرة جائز ليس بمكروه وان كان البزار قد روي حديث « أكرموا الخبز » مع ما في الحديث من المقال فنزل هذا لا ينافي الكرامة . قوله « هذه ادم هذه » فيه دليل على أن الجوامد تكون ادماً كالجن والزيتون والبيض والتمر وهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة ما لا يصطبغ به فليس بادام لأن كل واحد منهما يرفع الى الفم منفرداً . قوله « سيد ادم أهل الدنيا » الخ فيه تصريح بأن اللحم حقيق بأن يطلق عليه اسم السيادة المطلقة في الدنيا والآخرة ولا جرم فهو بمنزلة لا يملكها شئ من ادم كائناً ما كان فاطلاق السيادة عليه لذاته لا مجرد الاحتياج اليه كما تقدم في الملح . قوله « خبزة واحدة » بضم الخاء المعجمة وسكون الموحدة بعدها زاي هي في أصل الالة الظلمة والمراد بها هنا المصنوع من الطعام . قال النووي معنى الحديث ان الله يجعل الارض

كالظلمة والرغيف العظيم ويكون ذلك طعاماً زلاً لا أهل الجنة والله تبارك وتعالى على كل شيء قدير . قوله « بالام ونون » الحرف الأول باء موحدة وبعدها لام مخففة بعده ميم مرفوعة غير منونة كذا قال النووي . قال وفي معناها أقوال مضطربة الصحيح منها الذي اختاره القاضي وغيره من المحققين أنها لفظة عبرانية معناها بالعبرانية نور ولهذا فسر ذلك به ووقع السؤال لليهود عن تفسيرها ولو كانت عربية لعرفتها الصحابة ولم يحتاجوا إلى سؤاله عنها فهذا هو المختار في بيان هذه اللفظة . قال وأما النون فهو الحوت باتفاق العلماء . والمراد بقوله يتكفوها أي يملأها من يد إلى يد حتى تجتمع وتستوى لأنها ليست منبسطة كالرقاقة ونحوها . والنزل بضم النون والزاي ويجوز اسكان الزاي وهو ما بعد للضيف عند نزوله . قال الخطابي لعل اليهودي أراد التعمية عليهم فقطع الهجاء وقدم أحد الحرفين على الآخر وهي لام ألف وياء يريد لأى على وزن لما وهو التور الوحشي فصحف الراوى الياء المثناة فجعلها موحدة . قال الخطابي هذا أقرب ما يقع لي فيه والمراد بزائدة السكبد قطعه منفردة متعلقة بالكبد وهي أطيبها . قوله « يأكل منها سبعون ألفاً » قال القاضي يحتمل أنهم السبعون ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب فخصوا بأطيب النزل . ويحتمل أنه عبر بالسبعين ألفاً عن العدد الكثير ولم يرد الحصر في ذلك القدر وهذا معروف في كلام العرب *

باب ان من حلف أنه لا مال له يتناول الزكاتي وغيره

١ عن أبي الأحوص عن أبيه قال « أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى شملة أو شملتان فقال هل لك من مال فقلت نعم قد آتاني الله من كل ماله من خيله وابله وغنمه ورقيقه فقال فإذا آتاك الله مالا فليز عليك نعمه فرحت إليه في حلة » * ٢ وعن سويد بن هبيرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « خير مال امرئ له ماهرة مأمورة أو سكة مأبورة » رواها أحمد . المأمورة الكثيرة النسل والسكة الطريق من النخل المصطفة والمأبورة هي المملوكة . وقد سبق أن عمر قال « يا رسول الله أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قطاً نفس عندي منه » وقال أبو طلحة

للنبي صلى الله عليه وآله وسلم «أحب أموالى إلى بيرحاء لحائظ له مستقبلة المسجد»
متفق عليه *

حدث أبى الاحوص أخرجه أيضاً أبوداود والنسائي والترمذى والحاكم في
المستدرک ورجال اسناده رجال الصحيح . وحديث سويد بن هبيرة أخرجه أيضاً
أبوسعيد والغوى وابن قانع والطبرانى فى الكبير والبيهقى فى السنن والضياء المقدمى
فى المختارة وصححه وأخرجه أيضاً عنه من طريق أخرى العسکرى . وحديث عمر
قد سبق فى أول كتاب الوقف . قوله « فاذا آتاك الله مالا » ذكر النبى صلى الله
عليه وآله وسلم اتيان المال مع أمره باظهار النعمة عليه يدل على أنه علة لا أنه لو لم
يمكن التعليل لما كان لاعادة ذكره فائدة وكان ذكره عبثاً وكلام الشارع منزه
عنه . قوله « فليز » يسكون لام الامر والياء المثناة التحتية مضمومة ويجوز بالثناة
من فوق باعتبار النعم المذكورة ويجوز أيضاً بالثناة من تحت المفتوحة . ونية أنه
يستحب للغنى أن يلبس من الثياب ما يليق به ليكون ذلك إظهاراً لنعمة الله عليه
اذ الملبوس هو أعظم ما يظهر فيه الفرق بين الاغنياء والفقراء فمن لبس من الاغنياء
ثياب الفقراء صار مماثلاً لهم فى إيهام الناظر له أنه منهم وذلك ربما كان من كفران
نعمة الله عليه وليس الزهد والتواضع فى لزوم ثياب الفقر والمسكنة لأن الله سبحانه
أحل لمبادء الطيبات ولم يخلق لهم جيد الثياب الا لتلبس ما لم يرد النص على تحريمه
ومن فوائد إظهار أثر الغنى أن يعرفه ذوو الحاجات فيصدقونه لقضاء حوائجهم
وقد أخرج الترمذى حديث « ان الله يحب أن يرى أثر نعمته بالخير على عبده »
وقال حسن فدل هذا على أن اظهار النعمة من محبوبات المنعم ويدل على ذلك قوله تعالى
(وأما بنعمة ربك فحدث) فان الامر منه جل جلاله اذا لم يكن للوجوب كان للتدب وكلا
القسمين مما يحبه الله فمن أنعم الله عليه بنعمة من نعمه الظاهرة أو الباطنة فليباغ
فى اظهارها بكل ما يمكن ما لم يصحب ذلك الاظهار رياء أو عجب أو مكاثرة
للغير وإيس من الزهد والتواضع أن يكون الرجل وسخ الثياب شعث الشعر . فقد
أخرج أبوداود والنسائي عن جابر بن عبد الله قال « أنا ناسر رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فرأى رجلاً شعنا قد تفرق شعره فقال أما كان هذا يجد ما يسكن
به شعره ورأى رجلاً آخر عليه ثياب وسخة فقال أما كان هذا يجد ما يفسن به

ثوبه) (والحاصل) ان الله جميل يحب الجمال فمن زعم ان رضاه في لبس الخلقان والمرقعات وما أفرط في الغلظ من الثياب فقد خالف ما أرشد اليه الكتاب والسنة. قوله «مهرة مأمورة» قال في القاموس وأمر كفرح امرأ وأمرة كثروا فهو أمر والامر اشتد والرجل كثرت ماشيته وأمره الله وأمره كنصره لغية كثرت له وماشيته. قوله «سكة» قال في القاموس السك والسكة بالكسر حديدة منقوشة يضرب عليها الدرام والسطر من الشجر وحديدة الفدان والطريق المستوى وضربوا بيومهم سكاكا بالكسر صفا واحدا. قوله «مأبورة» قال في القاموس وأبر كفرح صلح وذكر ان تأير النخل اصلاحه. وقد تقدم الكلام على ما قاله عمر وما قاله أبو طلحة في الوقف *

(باب من حلف عند رأس الهلال لا يفعل شيئا شهرا فكان ناقصا)

١ عن أم سلمة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حلف لا يدخل علي بهض أهله شهرا» وفي لفظ «آلي من نساؤه شهر فلما مضى تسعة وعشرون يوما غدا عليهم أوراخ فقيل له يا رسول الله حلفت أن لا تدخل عليهم شهرا فقال ان الشهر يكون تسعا وعشرين» متفق عليه * ٢ وعن ابن عباس قال «هجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نساءه شهرا فلما مضى تسعة وعشرون أتى جبريل عليه السلام فقال قد برت بيمينك وقد تم الشهر» رواه أحمد *

قوله «فقيل له يا رسول الله حلفت» الخ فيه تذكير الحالف بيمينه اذا وقع منه ما ظاهره نسيانها لاسيما ممن له تعلق بذلك والقائل له بذلك عائشة كما تدل عليه الروايات الآخرة فانها لما خشيت أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم نسي مقدار ما حلف عليه وهو شهر والشهر ثلاثون يوما أو تسعة وعشرون يوما فلما نزل في تسعة وعشرين ظنت انه ذهل عن القدر أو ان الشهر لم يهل فاعلمها ان الشهر استهل وان الذي كان الحلف وقع فيه تسع وعشرون وفيه تقوية لقول من قال ان يمينه صلى الله عليه وآله وسلم اتفق أنها كانت في أول الشهر ولهذا اقتصر على تسعة وعشرين والافلو اتفق ذلك في أثناء الشهر فالجمهور على انه لا يقع البر إلا بثلاثين وذهبت طائفة

الى الاكتفاء بتسعة وعشرين أخذوا باقل ما ينطلق عليه الاسم. قال ابن بطال يؤخذ منه ان من حلف على شيء بر بفعل أقل ما ينطلق عليه الاسم والقصة محمولة عند الشافعي ومالك على أنه دخل أول الهلال وخرج به فلو دخل في أثناء الشهر لم يبر الا بثلاثين وافية: قوله «ان الشهر يكون تسعا وعشرين» هذه الرواية تدل على المراد من الرواية الاخرى بلفظ «الشهر تسع وعشرون» كما في لفظ ابن عمر فان ظاهر ذلك الحصر وهذا الظاهر غير مرادون وهم فيه من وهم وقد أنكرت عائشة على ابن عمر روايته المطلقة ان الشهر تسع وعشرون قال فذكروا ذلك لعائشة فقالت برحم الله أبا عبد الرحمن أما قال الشهر قد يكون تسعا وعشرين. وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن عمر بهذا اللفظ الأخير الذي جزم به عائشة وبدل أيضا على ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخرج من يمينه بمجرد مضى ذلك العدد بل للخبر الواقع من جبريل كما في حديث ابن عباس المذكور *

باب الحلف بأسماء الله وصفاته وانتهى عن الحلف بغير الله تعالى

١ عن ابن عمر قال «كان أكثر ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحلف لا ومقلب القلوب» رواه الجماعة الا مسلما * ٢ وفي حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «لما خلق الله الجنة أرسل جبريل فقال انظر اليها والى ما أعددت لاهلها فيها فنظر اليها فرجع فقال لا وعزتك لا اسمع بها أحد الا دخلها * ٣ وفي حديث لابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «يبقى رجل بين الجنة والنار فيقول يا رب اصرف وجهي عن النار لا وعزتك لا أسألك غيرها» متفق عليهما * ٤ وفي حديث اغتسال أيوب «بلى وعزتك واسكن لاغني بي عن بركتك» * ٥ وعن قتيلة بنت صيفي «ان يهوديا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انكم تنددون وانكم تشركون تقولون ما شاء الله وشئت وتقولون والكعبة فامرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا ورب الكعبة ويقول أحدكم ما شاء الله ثم شئت» رواه أحمد والنسائي * ٦ وعن ابن عمر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمع عمر وهو يحلف بأبيه فقال ان الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم فمن كان حالفاً

(م ١٦ - ج ٩ نيل الاوطار)

فليحلف بالله أو ليصمت « متفق عليه * وفي لفظ قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان حالفاً فلا يحلف الا بالله فكانت قريش تحلف بآبائها فقال لا تحلفوا بآبائكم « رواه احمد ومسلم والنسائي * ٧ وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحلفوا الا بالله ولا تحلفوا الا وأنتم صادقون « رواه النسائي »

حديث قتيبة أخرجه أيضاً ابن ماجه وصححه النسائي . وحديث أبي هريرة الآخر أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وابن حبان والبيهقي . وفي الصحيحين عن ابن عمر رفعه « من كان حالفاً فلا يحلف الا بالله » (وفي الباب) عن ابن عمر رفعه « من حلف بغير الله فقد كفر » أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه الحاكم وصححه . ويروي أنه قال فقد أشرك وهو عند احمد من هذا الوجه وكذا عند الحاكم ورواه الترمذي وابن حبان من هذا الوجه أيضاً بلفظ « فقد كفر وأشرك » قال البيهقي لم يسمعه سعد بن عبيدة من ابن عمر قال الحافظ قد رواه شعبة عن منصور عنه قال كنت عند ابن عمر ورواه الاعمش عن سعيد عن عبد الرحمن السلمي عن ابن عمر . قوله « لا وتقلب القلوب » لا نقي للكلام السابق ومقلب القلوب هو المقسم به والمراد بتقلب القلوب تحليب أحوالها لا ذواتها وفيه جواز تسمية الله بما ثبت من صفاته على وجه يليق به . قال القاضي أبو بكر بن العربي في الحديث جواز الحلف بأفعال الله تعالى اذا وصف بها ولم يذكر اسمه تعالى . وفرق الحنفية بين القدرة والعلم فقالوا ان حلف بقدرة الله انعقدت بعينه وان حلف بعلم الله لم تنعقد لأن العلم يعبر به عن المعلوم كقوله تعالى (قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا) والجواب أنه هنا مجاز ان سلم أن المراد به المعلوم والكلام إنما هو في الحقيقة . قال الراغب تحليب الله القلوب والا بصار صرفها عن رأى الى رأى قال ويعبر بالقلب عن المعاني التي تختص به من الروح والعلم والشجاعة . قوله « فقال وعزتك » هذا طرف من الحديث الذي فيه « ان الجنة حفت بالمكاره والنار بالشهوات » وذكره المصنف رحمه الله هنا للاستدلال به على الحلف بكرة الله . قال ابن بطال العزة يحتمل أن تكون صفة ذات بمعنى القدرة والعظمة وأن تكون صفة فعل بمعنى انقهر مخلوقاته والغلبة لهم ولذلك صحت الاضافة قال ويظهر الفرق

بين الحالف بعزة الله أى التى هى صفة لذاته والحالف بعزة الله التى هى صفة لفعله بأنه يحث في الاول دون الثانى . قال الحافظ واذا أطلق الحالف انصرف الى صفة الذات وانعقدت اليمين . قوله « لا وعزتك لا أسألك غير هذا » هذا طرف من الحديث الطويل فى صفة الحشر ومحل الحجة منه هذا اللفظ المذكور فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكر ذلك مقررأ له فكان دليلا على جواز الحلف بذلك . قوله « بلى وعزتك » هو طرف من حديث طويل وأوله « أن أيوب كان يفتسا ، نحر عليه جراد من ذهب » ووجه الدلالة منه أن أيوب عليه السلام لا يحلف الا بالله وقد ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك عنه وأقره . قوله « ولكن لا غنى لى عن بركتك » بكسر الفين المعجمة والقصر كذا للاكثر . ووقع لأبى ذر عن غير الكشميهني بفتح أوله والمد والاول أولى فان معنى الغناء بالفتح والمد الكفاية يقال ما عند فلان غناء أى ما يغتنى به . قوله « تنددون » أى يجهلون لله أندادا وتشركون أى يجهلون لله شركاء وفيه النهى عن الحلف بالكعبة وعن قول الرجل ماشاء الله وشئت ثم أمرهم أن يأتوا بما لا تندب فيه ولا شرك فيقولون ورب الكعبة ويقولون ماشاء الله ثم شئت . وحكى ابن التين عن أبى جعفر الداودى أنه قال ليس في الحديث نهى عن القول المذكور وقد قال الله تعالى (وما نعلموا الا أن أغناهم الله ورسوله من فضله) وقال تعالى (واذ تقول للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه) وغير ذلك وتعبه بأن الذى قاله أبو جعفر ليس بظاهر لأن قوله « ماشاء الله وشئت » تشريك فى مشيئته تعالى وأما الآية فأنما أخبر الله أنه أغناهم وأن رسوله أغناهم وهو من الله حقيقة لانه الذى قدر ذلك ومن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حقيقة باعتبار تعاطي الفعل . وكذا الانعام أنعم الله على ريد بن حارثة بالاسلام وأنعم عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعتق وهذا بخلاف المشاركة فى المشيئة فانها منفردة لله سبحانه وتعالى بالحقيقة واذا نسبت لغيره فبطريق المجاز . قوله « ان الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم » فى رواية للترمذى من حديث ابن عمر « أنه سمع رجلا يقول لا والكعبة فقال لا تحلف بغير الله فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من حلف بغير الله فقد كفر وأشرك » قال الترمذى حسن وصحيحه الحاكم والتعبير بقوله كفر أو أشرك للبالغة فى الزجر

والتقليظ في ذلك وقد تمسك به من قال بالتحريم . قوله « فليحلف بالله أو
ليصمت » قال العلماء السر في النهى عن الحلف بغير الله ان الحلف بالشيء يقتضى
تعظيمه والمظنة في الحقيقة انما هي لله وحده فلا يحلف الا بالله وذاته وصفاته
وعلى ذلك اتفق الفقهاء . واختاف هل الحلف بغير الله حرام أو مكروه للمالكية
والحنابلة قولان ويحمل ما حكاه ابن عبد البر من الاجماع على عدم جواز الحلف
بغير الله على ان مراده بنفي الجواز الكراهة أعم من التحريم والتزويه وقد صرح
بذلك في موضع آخر . وجمهور الشافعية على انه مكروه تنزيها وجزم ابن حزم
بالتحريم . وقال امام الحرمين المذهب القطع بالكراهة وجزم غيره بالتفصيل فان
اعتقد في الحلوف به ما يعتقد في الله تعالى كان بذلك الاعتقاد كافرا ومذهب المهادوية
انه لا اثم في الحلف بغير الله ما لم يسو بينه وبين الله في التعظيم أو كان الحلف
متضمنا كفرا أو فسقا وسيأتى الكلام على من يكفر بحلفه . قال في الفتح وأما ما ورد
في القرآن من القسم بغير الله ففيه جوابان أحدهما أن فيه حذفاً والتقدير ورب
الشمس ونحوه والثاني ان ذلك يخص بالله فإذا أراد تعظيم شيء من مخلوقاته أقسم
به وليس لغيره ذلك وأما ما وقع مما يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وآله وسلم
للأعرابي أفلح وأبيه ان صدق فقد أجيب عنه باجوبة الاول الطعن في صحة هذه
اللفظة كما قال ابن عبد البر انها غير محفوظة وزعم ان أصل الرواية أفلح والله فصحتها
بعضهم . والثاني ان ذلك كان يقع من العرب ويجري على ألسنتهم من دون قصد
للقسم والنهى انما ورد في حق من قصد حقيقة الحلف قاله البيهقي وقال النووي
انه الجواب المرضى . والثالث انه كان يقع في كلامهم على وجهين للتعظيم والتأكيـد
والنهى انما وقع عن الاول . والرابع ان ذلك كان جائزاً ثم نسخ قاله الماوردي . وقال
السهيلي أكثر الشراح عليه . قال ابن العربي وروى « ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم كان يحلف بأبيه حتى نهي عن ذلك » قال السهيلي ولا يصح لانه لا يظن بالنبي
صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يحلف بغير الله ويحجب بانه قبل النهى عنه غير ممتنع
عليه ولا سيما الاقسام القرآنية على ذلك النمط . وقال المنذري دعوى النسخ ضعيفة
لامكان الجمع ولعدم تحقق التاريخ . والخامس انه كان في ذلك حذف والتقدير
أفلح ورب أبيه قاله البيهقي . والسادس انه للتعجب قاله السهيلي . والسابع انه خاص

به صلى الله عليه وآله وسلم وتعتب بان الخصائص لا تثبت بالاحتمال (وأحاديث الباب) تدل على أن الحلف بغير الله لا يعتد لان النهي يدل على فساد المنهى عنه واليه ذهب الجمهور وقال بعض الحنابلة ان الحلف بغيرنا صلى الله عليه وآله وسلم يعتد وتجب الكفارة *

باب ما جاء في وأيم الله ولعمر الله وأقسم بالله وغير ذلك

١ عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «قال سليمان بن داود لا طوفن الليلة على تسعين امرأة كلها تأتي بفارس يقاتل في سبيل الله فقال له صاحبه قل ان شاء الله فلم يقل ان شاء الله فطاف عليهن جميعا فلم يحمل منهن الا امرأة واحدة فجاءت بشق رجل وايم الذي نفس محمد بيده لو قال ان شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرسانا أجمعون» وهو حجة في أن الحاق الاستثناء ما لم يطل الفصل ينفع وان لم ينوه وقت الكلام الأول * وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال في زيد بن حارثة «وايم الله ان كان لخليقا للإمارة» متفق عليهما. وفي حديث متفق عليه لما وضع عمر على سريره جاء أمير المؤمنين على رضى الله عنه فترحم عليه وقال وايم الله ان كنت لا ظن أن يجعلك الله مع صاحبك وقد سبق في حديث الخزومية وايم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد بها. وقول عمر لغيلان بن سلمة وايم الله لتراجعن نساءك. وفي حديث الافك فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستعذر من عبد الله بن أبي فقام أسيد بن حضير فقال لسعد بن عباد لعمر الله لنقتله وهو متفق عليه ☆ وعن عبد الرحمن بن صفوان وكان صديقا للعباس «انه ما كان يوم الفتح جاء بابيه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله بايعه على الهجرة فابى وقال انها لا هجرة فانطلق الى العباس فقام العباس معه فقال يا رسول الله قد عرفت ما بيني وبين فلان وأنا ناك بابيه اتباعه على الهجرة فايدت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا هجرة فقال العباس أقسمت عليك لتبأ بعنه قال فبسط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يده فقال هات ابرره عني ولا هجرة» رواه أحمد وابن ماجه * وعن أبي الزهرية عن عائشة «ان امرأة أهدت اليها تمر في طبق فأكلت بعضه وبقي بعضه فقالت

أقسمت عليك إلا أكلت بقيته فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبرها فان
الائم على الخنثى رواه أحمد * وعن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ليس منا من حلف بالامانة رواه أبو داود *

حديث الخزومية تقدم في باب ما جاء في السارق يوجب السرفة بعد وجوب
القطع أو يشفع فيه وقول عمر اقبلان تقدم في باب من أسلم وتحتة أختان أو أكثر
من أربع. وحديث عبد الرحمن بن صفوان قال ابن ماجه في اسناده حدثنا أبو بكر
ابن أبي شيبة حدثنا محمد بن فضيل وحدثنا محمد بن يحيى حدثنا الحسن بن الربيع
حدثنا ابن ادريس جميعا عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عبد الرحمن بن
صفوان فذكره ثم قال حدثنا محمد بن يحيى حدثنا الحسن بن الربيع عن عبد الله
ابن ادريس عن يزيد بن أبي زياد باسناده نحوه وقال يزيد بن أبي زياد يعني لا هجرة
من دار من قد أسلم أهلها اه. وحديث أبي الزاهرية قال في مجمع الزوائد رجال
أحمد رجال الصحيح ويشهد لصحته الاحاديث الآتية في أرار القسم وحديث بريدة
سكت عنه أبو داود والمنذرى ورجال اسناده ثقات. وأخرج الطبراني في الاوسط
باسناد رجاله ثقات من حديث ابن عمر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمع
رجلا يحلف بالامانة فقال ألسنت الذي يحلف بالامانة». قوله «لا طوفن» كلام جواب
القسم كأنه قال والله لا طوفن. ويرشد الى ذلك ذكر الخنثى في قوله لم يخنث كما
في رواية قوله «على تسعين» بتقديم التاء النفوقية على السين قوله «وأيم الله» بكسر
الهمزة وفتحها والميم مضمومة. وحكى الاخفش كسرها مع كسر الهمزة وهو اسم
عند الجمهور وحرف عند الزجاج وهمزته همزة وصل عند الأكثر وهمزة قطع
عند الكوفيين ومن وافقهم لانه عندهم جمع يمين وعند سيبويه ومن وافقه انه اسم
مفرد واحتجوا بجواز كسر همزته وفتح ميمه. قال ابن مالك فلو كان
جماعاً لم تكسر همزته وقد ذكر في فتح الباري فيها اثبات عديدة وقال غيره
أصله يمين الله ويجمع على أيمان فيقال وأيمان الله حكاية أبو عبيدة وأنشد لزهير
ابن أبي سلمى

فيجمع أيمان منا ومنكم * لتقسمة تمور بها الدماء

فقالوا عند القسم وأيمان الله ثم كثر فحذفوا النون كما حذفوها من لم يكن

فقالوا لم يك ثم حذفوا الياء فقالوا ام الله ثم حذفوا الالف فاقصروا على الميم مفتوحة ومضمومة ومكسورة وقالوا أيضا م الله بكسر الميم وضمها وأجازوا في ايم فتح الميم وضمها وكذا في ايم ومنهم من وصل الالف وجعل الهمزة زائدة ومسهلة وعلى هذا تبلغ لغاتهم عشرين . قال الجوهري قالوا ايم الله وربما حذفوا الياء فقالوا ام الله وربما ابقوا الميم وحدها مضمومة فقالوا م الله وربما كسروها لأنها صارت حرفا واحدا فشبها بالياء قال وألفها ألف وصل عندها كثير النحويين ولم يحجب ألف وصل مفتوحة غيرها وقد يدخل اللام للتأكيد فيقال ليم الله قال الشاعر

فقال فريق النعم لما شهدتهم * نعم وفريق ليم الله ما ندرى

وذهب ابن كيسان وابن درستويه الى ان ألفها ألف قطع وإنما خففت همزتها وطرحت في الوصل لكثرة الاستعمال . وحكى ابن اثين عن الداودي انه قال ايم الله معناه اسم الله بابدال السين ياء وهو غلط فاحش لان السين لا تبدل ياء . وذهب المبرد الى أنها عوض من واو القسم وان معني قوله وايم الله وابله لا فعلن . ونقل عن ابن عباس ان يمين الله من أسماء الله ومنه قول امرئ القيس

فقلت يمين الله ابرح قاعدا * ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

ومن ثم قالت المالكية والحنفية انه يمين وعند الشافعية ان نوى اليمين انعقد وان نوي غير اليمين لم تنعقد يميناً وان أطلق فوجهان أصحهما لا تنعقد الا أن نوي . وعن أحمد روايتان أصحهما الانعقاد . وحكى الفزالي في معناه وجهين أحدهما انه كقوله بالله والثاني انه كقوله احلف بالله وهو الراجح ومنهم من سوي بينه وبين لعمر الله . وفرق الداودي بأن لعمر الله شاع في استعمالهم عرفاً بخلاف ايم الله واحتج بعض من قال منهم بالانعقاد مطلقاً بان معناه يمين الله ويمين الله من صفاته وصفاته قديمة . وجزم النووي في التهذيب ان قوله وايم الله كقوله وحق الله وقال انه ينعقد به اليمين عند الاطلاق وقد استغربه . قوله « لعمر الله » بفتح العين المهملة يسكون الميم هو العمر بضم العين قال في النهاية ولا يقال في القسم الا بالفتح . وقال الراغب العمر بالضم وبالفتح واحد ولكن خص الحلف

بالثاني. قال الشاعر * عمر ك الله كيف يلتقيان * أى سألت الله أن يطيل عمر ك وقال أبو القاسم الزجاجي العمر الحياة فمن قال لعمر ك الله فكأنه قال أحلف ببقاء الله واللام للتوكيد والخبر محذوف أى ما أقسم به . ومن ثم قالت المالكية والحنفية تمنعدها اليمين لان بقاء الله تعالى من صفة ذاته وعن الامام مالك لا يعجبني الحالف بذلك وقد أخرج اسحق بن راهويه في مصنفه عن عبد الرحمن بن أبي بكرة قال كانت يمين عثمان بن أبي العاص لعمر ك . وقال الامام الشافعي واسحق لا يكون يمينا الا بالنية لانه يطلق على العلم وعلى الحق وقد يراد بالعلم المعلوم وبالحق ما أوجب الله تعالى وعن احمد كالذهبيين والراجح عنده كالشافعي وأجابوا عن الآية التي فيها القسم بالعمر بأن الله تعالى يقسم بما شاء من خلقه وليس ذلك لغيره لثبوت النهي عن الحلف بغير الله تعالى وقد عد الاثمة ذلك في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن الله تعالى أقسم به حيث قال (لعمر ك انهم لفي سكرتهم يعمهون) وأيضاً فان اللام ليست من أدوات القسم لأنها محصورة في الواو والباء والتاء وقد ثبت عند البخاري في كتاب الرقاق من حديث لقيط بن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمر ك الامل وكمرها » وهو عند عبد الله بن أحمد وعند غيره . قوله « أقسمت عليك » قال ابن المنذر اختلف فيمن قال أقسمت بالله أو أقسمت مجردا فقال قوم هي يمين وان لم يقصد ومن روى عنه ذلك ابن عمر وابن عباس وبه قال النخعي والثوري والكوفيون . وقال الاكثر ثرون لا يكون يمينا الا ان نوى وقال الامام مالك أقسمت بالله يمين وأقسمت مجردة لا تكون يمينا الا أن نوي وقال الشافعي المجردة لا تكون يمينا أصلا ولو نوى وأقسمت بالله ان نوى يكون يمينا وكذا لو قال أقسم بالله وقال سحنون لا يكون يمينا أصلا وعن الامام أحمد كالأول وعنه كالثاني وعنه ان قال قسم بالله فيمين جزما لان التقدير أقسمت بالله قسماء كذا لو قال آليت بالله . قال ابن المنذر لو قال أقسم بالله عليك لتفعلي فقل نعم هل يلزمه اليمين بقوله نعم ونجب الكفارة ان لم يفعل قال وفي ذلك نظر . قوله « ليس منا من حلف بالامانة » قال في النهاية يشبهه أن تكون الكراهة فيه لاجل انه أمر أن يحلف باسماء الله وصفاته والامانة أمر من أموره فنهوا عنها من أجل التسوية بينها وبين أسماء الله كما نهوا ان يحلفوا بها ثم قال واذا قال الحالف وأمانة

الله كانت يمينا عند أبي حنيفة والشافعي لا يبعدها يمينا قال والامانة تقع على الطاعة والعبادة والودعة والنقد والامان وقد جاء في كل منها حديث *

(باب الامر بابرار القسم والرخصة في تركه للعذر)

١ عن البراء بن عازب قال «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسبع أمرنا بعبادة المريض واتباع الجنائز وتشميت العاطس وإبرار القسم أو المقسم ونصر المظلوم وإجابة الداعي وإفشاء السلام» * ٢ وعن ابن عباس في حديث رؤيا قصها أبو بكر «أنا أبا بكر قال أخبرني يا رسول الله بأبي أنت وأمي أصبت أم أخطأت فقال أصبت بمضا وأخطأت بمضا قال فوالله اتحدتني بالذي أخطأت قال لا تقسم متفق عليهما *

قوله «وإبرار القسم» أي بفعل ما أراد الخالف ليصير بذلك باراً. قوله «أو المقسم» اختلاف في ضبط السين فالمشهور أنها بالكسر وضم الميم على أنه اسم فاعل وقيل بفتح السين أي الأقسام والمصدر قد يأتي للمفعول مثل أدخلته مدخلا بمعنى الإدخال وكذا أخرجه . قوله «في حديث رؤيا قصها» هذا من كلام المصنف . قوله «لا تقسم» أي لا تخلف وهذا طرف من حديث طويل قد ساقه البخاري مستوفي في كتاب التعبير . قوله «وإبرار القسم» ظاهر الامر الوجوب واقتراؤه ببعض ما هو متفق على عدم وجوبه كإفشاء السلام قرينة صارفة عن الوجوب وعدم إبراره صلى الله عليه وآله وسلم لقسم أبي بكر وإن كان خلاف الاحسن لكنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله لبيان عدم الوجوب وبما كان ان يقال ان الفعل منه صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض الامر الخاص بالامة كما تقرر في الأصول وما نحن فيه كذلك وبقي ما اشتمل عليه الحديث موضعه غير هذا *



(*) باب مايذ كر فيمن قال هو يهودى أو نصرانى ان فعل كذا) *

١ عن ثابت بن الضحاك « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف على عين بئمة غير الاسلام كاذبا فهو كما قال » رواه الجماعة الا أبا داود ☆
 ٢ وعن بريدة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال اني بربى من الاسلام فان كان كاذبا فهو كما قل وان كان صادقا لم يعد الى الاسلام سالما » رواه أحمد والنسائي وابن ماجه ☆

حديث بريدة هو من طريق الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه وقد صححه النسائي . قوله « بئمة غير الاسلام » الملة بكسر الميم وتشديد اللام الدين والشرعية وهى نكرة فى سياق الشرط فنعم جميع الملل من أهل الكتاب كاليهودية والنصرانية ونحوهم من المجوسية والصابئة وأهل الاوثان والدهرية والمعتلة وعبدة الشياطين والملائكة وغيرهم قال ابن المنذر اختلف فيمن قال اكفر بالله ونحوه ان فعلت ثم فعل فقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وقتادة وجمهور فقهاء الامصار لا كفارة عليه ولا يكون كافرا الا ان اضر ذلك بقلبه وقال الازاعى والثوري والحنفية وأحمد واسحق ووعين وعليه الكفارة . قال ابن المنذر والاول أصح لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من حلف باللات والعزى فليقل لا اله الا الله ولم يذكر كفارة زاد غيره وكذا قال من حلف بئمة سوى الاسلام فهو كما قال فاراد التعليل في ذلك حق لا يجزى . أمد عليه ونقل ابن القصار من المالكية عن الحنفية أنهم احتجوا بالإيجاب الكفارة بأن فى اليمين الامتناع من الفعل وتضمن كلامه بما ذكر تعظيما للاسلام وتعقب ذلك بانهم قالوا فيمن قال وحق الاسلام اذا حنت لا يجب عليه كفارة فأسقطوا الكفارة اذا صرح بتعظيم الاسلام وأثبتوها اذا لم يصرح . قال ابن دقيق العيد الحلف بالشيء حقيقة هو القسم به وادخال بعض حروف القسم عليه كقوله والله وقد يطلق على التعليل بالشيء عين كقولهم من حلف بالطلاق فالمراد بتعليل الطلاق وأطلق عليه الحلف لمشابهة اليمين فى اقتضاء الحنث أو المنع واذا تقرر ذلك فيحتمل أن يكون المراد المسمى الثانى لقوله كاذبا والكذب يدخل القضية الاخبارية

التي يقع مقتضاها تارة ولا يقع أخرى وهذا بخلاف قولنا والله وما أشبهه فليس
 الاخبار بها عن أمر خارجي بل هي لانشاء القسم فتكون صورة الحلف هنا على
 وجهين. أحدهما أن تتعلق بالمستقبل كقوله ان فعل كذا فهو يهودي. والثاني تتعلق
 بالماضي كقوله ان كان كاذبا فهو يهودي وقد يتعلق بهذا من لم ير فيه الكفارة
 لكونه لم يذكر فيه كفارة بل جعل المرتب على كذبه . قوله « فهو كما قال » قال
 ولا يكفر في صورة الماضي الا أن قصد التعظيم وفيه خلاف عند الحنفية لكونه
 تنجيز معني نصار كما لو قال هو يهودي ومنهم من قال اذا كان لا يعلم انه يمين لم
 يكفر وان كان يعلم انه يكفر بالحث به كفر لكونه رضي بالكفر حيث أقدم
 على الفعل. وقال بعض الشافعية ظاهر الحديث انه يحكم عليه بالكفر اذا كان كاذبا
 والتحقيق التفصيل فان اعتقد تعظيم ما ذكر كفر وان قصد حقيقة التعليق فينظر
 فان كان أراد أن يكون متصفا بذلك كفر لان ارادة الكفر كفر وان أراد البعد
 عن ذلك لم يكفر لكن هل يحرم عليه ذلك أو يكره تنزيها الثاني هو المشهور .
 قوله « كاذبا » زاد في البخاري ومسلم متعمدا. قال عياض تفرد بهذه الزيادة سفيان
 الثوري وهي زيادة حسنة يستفاد منها ان الحالف متعمدا ان كان مطمئن القلب
 بالايان وهو كاذب في تعظيم مالا يعتقد تعظيمه لم يكفر وان قاله معتقدا لليمين
 بتلك الملة لكونها حقا كفروا وان قالها لجرد التعظيم لها المحتمل. قال الحافظ وينقدح
 بان يقال ان أراد تعظيمها باعتبار ما كانت قبل النسخ لم يكفر أيضا قال ودعواه
 ان سفيان تفرد بها ان أراد بالنسبة الى رواية مسلم فعمي فانه أخرجها من
 طريق شعبة عن أيوب وسفيان عن خالد الحذاء جميعا عن أبي قلابة. قوله « في الحديث
 الاخر » فهو كما قال قال في الفتح يحتمل أن يكون المراد به هذا الكلام التهديد
 والمبالغة في الوعيد لا الحكم كأن قال فهو مستحق مثل عذاب من اعتقد ما قال
 ونظيره من ترك الصلاة فقد كفر أي استوجب عقوبة من كفر. وقال ابن المنذر
 ليس على اطلاقه في نسبه الى الكفر بل المراد انه كاذب كذب المعظم لتلك الجهة *



باب ما جاء في اليمين الغموس ولغو اليمين

١ عن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس ليس لهن كفارة الشرك بالله وقتل النفس بغير حق وبهت مؤمن والفرار يوم الزحف ويمين صابرة يقتطع بها مالا بغير حق» * ٢ وعن ابن عمر «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل فعلت كذا قال لا والذي لا إله الا هو ما فعلت قال فقال له جبريل عليه السلام قد فعل والكن الله عز وجل غفر له بقوله لا والذي لا إله الا هو» * ٣ وعن ابن عباس قال «اختصم الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلان فوفعت اليمين علي أحدهما خلف بالله الذي لا إله الا هو ماله عنده شيء قال فنزل جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انه كاذب ان له عنده حقه فامر به أن يعطيه حقه وكفارة يمينه معرفته ان لا إله الا الله أو شهادته» رواه أحمد ولا يابى داود الثالث بنحوه * ٤ وعن عائشة قالت «أنزلت هذه الآية (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم) في قول الرجل لا والله وبلى والله» أخرجه البخاري * ٥

حديث أبي هريرة أخرجه أيضا أبو الشيخ وبشبهه له ما أخرجه البخاري من حديث ابن عمرو قال جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول ما الكبائر فذكر الحديث وفيه اليمين الغموس وفيه قلت وما اليمين الغموس قال الذي يقتطع بها مال امريء مسلم هو فيها كاذب وحديث ابن عباس أخرجه أيضا الترمذي وفي اسناده عطاء بن السائب وقد تكلم فيه غير واحد . وأخرج له البخاري حديثا مقرونا بابن بشر . قوله «ليس لهن كفارة» أي لا يمحو الاثم الحاصل بسببهن شيء من الطاعات أما الشرك بالله فله قوله تعالى (ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) وأما قتل النفس فعلى الخلاف في قبول توبة التائب عنه وقد تقدم الكلام فيه . والمراد ببهت المؤمن ان يقتل به باليمين الصابرة أي التي ألزم بها وصبر عليها وكانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم والظاهر أن هذه الامور لا كفارة لها الا التوبة منها ولا توبة في مثل القتل الا بتسليم النفس للقود . قوله «وكفارة يمينه» الخ هذا يعارض حديث أبي هريرة لانه قد نفى الكفارة عن الخمس التي من

جملتها اليمين الفاجرة في اقتطاع حق وهذا أثبت له كفارة وهي التسكام بكلمة الشهادة ومعرفة لها ويجمع بينهما بأن النفي تام والاثبات خاص قوله «بالغو» الآية قال الراغب هو في الأصل ما لا يعتد به من الكلام والمراد به في الإيمان ما يورد عن غير روية فيجري مجرى النفا وهو صوت العصافير قوله «لا والله» أخرجه أبو داود عنها مرفوعا بلفظ «قالت عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هو كلام الرجل في بيته كلا والله وبلى والله» وأخرجه أيضا البيهقي وابن حبان وصحح الدارقطني الوقف ورواه البخاري والشافعي ومالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة موقوفا ورواه الشافعي من حديث عطاء أيضا موقوفا. قال أبو داود ورواه غير واحد عن عطاء عن عائشة موقوفا وأخرج الطبري من طريق الحسن البصري مرفوعا في قصة الرماة وكان أحدهم إذا رمى حلف أنه أصاب فيظهر أنه أخطأ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إيمان الرماة لغو لا كفارة لها ولا عقوبة. قال الحافظ وهذا لا يثبت لأنهم كانوا لا يعتمدون مراسيل الحسن لأنه كان يأخذ عن كل أحد وقد تمسك بتفسير عائشة المذكور في الباب الشافعي وقال أنها قد جازمت بأن الآية نزلت في قول الرجل لا والله وبلى والله وهي قد شهدت التزويل وذهبت الحنفية والمادوية إلى أن لغو اليمين أن يحلف على الشيء يظنه ثم يظهر خلافه وبه قال ربيعة ومالك ومكحول والاوزاعي والليث. وعن أحمد روايتان قال في الفتح ونقل ابن المنذر وغيره عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وعن القاسم وعطاء والشعبي وطاوس والحسن نحو ما دل عليه حديث عائشة عن أبي قلابة لا والله وبلى والله لغة من لغات العرب لا يراد بها اليمين وهي من صلة الكلام ونقل اسمعيل القاضي عن طاوس أن لغو اليمين أن يحلف وهو غضبان ونقل أقوالا أخر عن بعض التابعين (ورجمة) ما يتحصل من ذلك ثمانية أقوال من جملتها قول إبراهيم النخعي أن اللغو هو أن يحلف على الشيء لا يفعله ثم ينسى فيفعله أخرجه الطبري. وأخرج عبد الرزاق عن الحسن مثله وعنه هو كقول الرجل والله لكذا وهو يظن أنه صادق ولا يكون كذلك. وأخرج الطبري من طريق طاوس عن ابن عباس أن يحلف وهو غضبان ومن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس أن يحرم ما أحل الله. وقيل هو أن يدعو على نفسه أن يفعل كذا

ثم يفعله وهذا هو عین المعصية. قال ابن العربي القول بان لغو اليمين هو المعصية باطل لان الخالف على ترك المعصية ينمقد عيینه ويقال له لا تفعل وكفر عن عيئك فان خالف واقدم على الفعل اثم وبر في عيینه. قال ومن قال لها عین الغضب يردده ما ثبت في الاحاديث يعني المذكورة في الباب ومن قال دعاه الانسان على نفسه ان فعل أو لم يفعل فاللغو انما هو في طريق الكفارة وهي تنمقد وقد يؤاخذ بها لثبوت النهي عن دعاء الانسان على نفسه. ومن قال انها اليمين التي تكفر فلا متعلق له فان الله تعالى رفع المؤاخذة عن اللغو مطلقا فلا اثم فيه ولا كفارة فكيف ينسب اللغو بما فيه الكفارة وثبوت الكفارة يقتضي وجود المؤاخذة وقد أخرج ابن أبي عاصم من طريق الزبيدي وابن وهب في جامعه عن بونس وعبد الرزاق في مصنفه عن معمر كلهم عن الزهري عن عروة عن عائشة «انفو اليمين ما كان في المراء والمزل أو المراجعة في الحديث الذي لا يعقد عليه القلب» وهذا موقوف. ورواية بونس تقارب الزبيدي ولفظ «معمر» انه القوم يتدارؤون يقول أحدهم لا والله وبلى والله وكلا والله ولا يقصد الحلف وليس مخالفا للاول. وأخرج ابن وهب عن النقة عن الزهري بهذا السند هو الذي يحلف على الشيء لا يريد به الا الصدق فيكون على غير ما حلف عليه وهذا يوافق القول الثاني لكنه ضعيف من أجل هذا المبهم شاذ لمخالفته من هو أوثق منه وأكثر عددا (والحاصل) في المسئلة ان القرآن الكريم قد دل على عدم المؤاخذة في عین اللغو وذلك بعم الاثم والكفارة فلا يجب أبهما والمتوجه الرجوع في معرفة معنى اللغو الى اللغة العربية وأهل عصره صلى الله عليه وآله وسلم أعرف الناس بمعاني كتاب الله تعالى لأنهم مع كونهم من أهل اللغة قد كانوا من أهل الشرع ومن المشاهدين للرسول صلى الله عليه وآله وسلم والحاضرين في أيام النزول فاذا صح عن أحدهم تفسير لم يعارضه ما يرجح عليه أو يساويه وجب الرجوع اليه وان لم يوافق ما نقله آئمة اللغة في معنى ذلك اللفظ لانه يمكن أن يكون المعنى الذي نقله اليه شرعا لا لغويا والشرع مقدم على اللغوى كما تقرر في الاصول فكان الحق فيما نحن بصددده هو أن اللغو ما قالته عائشة رضي الله عنها وفي حديث الباب (تمرض لذكر بعض الكبائر والكلام في شأنها طويل الذبول لا ينفع له مطه الا مؤلف حافل وقد ألف ابن حجر في ذلك مجلدا ضخما

سماء الزواجر في الكبائر فن رام الاستقصاء رجع اليه وأما حصرها في عدد معين فليس ذلك الا باعتبار الاستقراء لا باعتبار الواقع فن جعل عددها أوسع فلكثرة ما استقراء منها *

﴿باب اليمين على المستقبل وتكفيرها قبل الحنث وبعده﴾

١ عن عبد الرحمن بن سمرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك» وفي لفظ «فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير» متفق عليهما. وفي لفظ «اذا حلفت على يمين فكفر عن يمينك ثم أتت الذي هو خير» رواه النسائي وأبو داود وهو صريح في تقديم الكفارة * ٢ وعن عدي بن حاتم قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا حلف احدكم على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفرها وليأت الذي هو خير» رواه مسلم. وفي لفظ «من حلف على رأي غيرها خيرا منها فليكفرها وليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه» رواه احمد ومسلم والنسائي وابن ماجه * ٣ وعن أبي هريرة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير» رواه احمد ومسلم والترمذي وصححه. وفي لفظ «فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه» رواه مسلم * ٤ وعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها الا أتيت الذي هو خير وتحللتها» وفي لفظ «الا كفرت عن يميني وفعلت الذي هو خير» وفي لفظ «الا أتيت الذي هو خير وكفرت عن يميني» متفق عليهن * ٥ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا نذر ولا يمين فيما لا تملك ولا في معصية ولا في قطيعة رحم» رواه النسائي وأبو داود وهو محمول على نفي الوفاء بها * ٦ وعن ابن عباس قال «كان الرجل يقوت أهله قوتا في سعة وكان الرجل يقوت أهله قوتا في شدة فنزلت من اوسط ما تطعمون أهليكم» رواه ابن ماجه * ٧ وعن أبي بن كعب وابن مسعود «انهم قرأوا نسيان ثلاثه أيام متتابعات» حكاه أحمد ورواه الاثرم بإسناده *

حديث عمرو بن شعيب ذكر البيهقي انه لم يثبت وعامة ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليدعها وليأت الذي هو خير فان تركها كفرتها قال أبو داود الأحاديث كلها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليكفر عن يمينه الا مالا يربأ به قال الحافظ في الفتح ورواه لا بأس بهم لكن اختلف في سنده على عمرو وفي بعض طرقه عند أبي داود ولا في معصية. وأثر ابن عباس رجال اسناده في سنن ابن ماجه رجال الصحيح الا سليمان بن ابى المغيرة العبدى والكنه قد وثقه ابن معين وقال في التقریب صدوق وأثر أبي بن كعب أخرجه الدارقطني وصححه قوله «فأت الذي هو خير» فيه دليل على ان الحنث في اليمين أفضل من التمادى اذا كان في الحنث مصلحة ويختلف باختلاف حكم المحلوف عليه فان حلف على فعل واجب أو ترك حرام فيمينه طاعة والتمادى واجب والحنث معصية وعكسه بالعكس وان حلف على فعل نفل فيمينه طاعة والتمادى مستحب والحنث مكروه وان حلف على ترك مندوب فبعكس الذي قبله وان حلف على فعل مباح فان كان يتجاذبه رجحان الفعل أو الترك كما لو حلف لا يأكل طيبا ولا يلبس ناعما ففيه عند الشافعية خلاف. وقال ابن الصباغ وصوبه المتأخرون ان ذلك يختلف باختلاف الاحوال وان كان مستوي الطرفين فالاصح ان التمادى أولى لانه قال فليأت الذي هو خير قوله «فكفر عن يمينك ثم أت الذي هو خير» هذه الرواية صححها الحافظ في بلوغ المرام وأخرج نحوها أبو عوانة في صحيحه وأخرج الحاكم عن عائشة نحوها وأخرج أيضا الطبراني من حديث أم سلمة بلفظ «فليكفر عن يمينه ثم ليفعل الذي هو خير». وفيه دليل على أن الكفارة يجب تقديمها على الحنث ولا يعارض ذلك الرواية المذكورة في الباب قبلها بلفظ «فأت الذي هو خير وكفر» لان الواو لا تدل على ترتيب انما هي لمطلق الجمع على ان الواو لو كانت تفيد ذلك لكانت الرواية التي بعدها بلفظ «فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير» مخالفا وكذلك بقية الروايات المذكورة في الباب. قال ابن المنذر رأي ربيعة والاوزاعي ومالك والليث وسائر فقهاء الامصار غير أهل الرأي ان الكفارة تجزى قبل الحنث الا ان الشافعي استثنى الصيام فقال لا تجزى الا بعد الحنث وقال أصحاب الرأي لا تجزى الكفارة قبل الحنث. وعن مالك روايتان ووافق الحنفية أشهب من المالكية وداود الظاهري وخالفه ابن حزم واجتمع له الطحاوى بقوله تعالى (ذلك كفارة إيمانكم اذا حلفتم) فان المراد اذا حلفتم فحنثتم وردده مخالفوه

فقالوا بل التقدير فأردتم الحنث . قال الحافظ وأولى من ذلك أن يقال
التقدير أعم من ذلك فليس أحد التقديرين بأولى من الآخر . واحتجوا أيضاً بأن
ظاهر الآية أن الكفارة وجبت بنفس اليمين ورده من أجازها بأنها
لو كانت بنفس اليمين لم تسقط عمن لم يحنث اتفاقاً . واحتجوا أيضاً بأن الكفارة بعد
الحنث فرض وإخراجها قبله تطوع فلا يقوم التطوع مقام المفروض . وانفصل عنه
من أجاز بأنه يشترط ارادة الحنث والا فلا تجزئ . كما في تقديم الزكاة . وقال عياض
اتفقوا على أن الكفارة لا تجب إلا بالحنث وأنه يجوز تأخيرها بعد الحنث واستحب
الامام مالك والشافعي والاوزاعي والثوري تأخيرها بعد الحنث قال عياض ومنع
بعض المالكية تقديم كفارة حنث المعصية لأن فيه اعانة على المعصية ورده
الجمهور . قال ابن المنذر واحتج للجمهور بأن اختلاف ألفاظ الأحاديث لا يدل
على تعيين أحد الأمرين والذي يدل عليه أنه أمر الحالف بأمرين فإذا أتى بهما
جميعاً فقد فعل ما أمر به وإذا دل الخبر على المنع فلم يبق الا طريق النظر فاحتج
للجمهور بأن عقد اليمين لما كان بحله الاستثناء وهو كلام فلان تحله الكفارة وهي
فعل مالى أو بدنى أولى ويرجح قولهم أيضاً بالكثرة . وذكر عياض وجماعة أن
عدة من قال بجواز تقديم الكفارة أربعة عشر صحابياً وتبعهم فقهاء الامصار
الا أبا حنيفة . وقد عرفت مما سلف أن المتوجه العمل برواية الترتيب المدلول عليه
بلفظ . ثم ولولا الاجماع المحكى سابقاً على جواز تأخير الكفارة عن الحنث . كان
ظاهر الدليل أن تقديم الكفارة واجب كما سلف . قال المازري للكفارة ثلاث
حالات : أحدها قبل الحنث فلا تجزئ اتفاقاً . ثانيها بعد الحنث فتجزئ اتفاقاً
ثالثها بعد الحنث وقبل الحنث ففيها الخلاف (والأحاديث) المذكورة في الباب
تدل على وجوب الكفارة مع اتيان الذى هو خير . وفي حديث عمرو بن شعيب
المذكور بعضه في الباب ما يدل على أن ترك اليمين واتيان الذى هو خير هو الكفارة
وقد ذكرنا ذلك وذكرنا أن أبا داود قال أنه ماورد من ذلك الا ما لا يعنى به
قال الحافظ . كأنه يشير الى حديث يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبى هريرة يرفعه
من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذى هو خير فهو كفارته ويحصى
ضعيف جداً وقد وقع في حديث عدي بن حاتم عنده مسلم ما يؤم ذلك فانه أخرجه

عنه بلفظ «من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليترك يمينه» هكذا أخرجه من وجهين ولم يذكر الكفارة ولا سكن أخرجه من وجه آخر بلفظ «فرأى غيرها خيرا منها فليترك غيرها وليأت الذي هو خير» ومداره في الطرق كلها على عبد العزيز بن رفيع عن نعيم بن طرفة عن عدي والذي زاد ذلك حافظ فهو المعتمد قوله «كان الرجل يقوت أهله» الخ فيه أن الاوسط المنصوص عليه في الآية الكريمة هو المتوسط ما بين قوت الشدة والسعة قوله «أهلهما قرأ قصيام ثلاثة أيام متتابعات قراءة الآحاد منزلة منزلة أخبار الآحاد صالحة لتقييد المطلق وتخصيص العام بما تقرر في الأصول وخالف في وجوب التتابع عطاء ومالك والشافعي والمحاملي *

(كتاب النذر)

(باب نذر الطاعة مطلقا ومعلقا بشرط) *

١ عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه» رواه الجماعة الا مسلمة * وعن ابن عمر قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النذر وقال انه لا يرد شيئا وانما يستخرج به من البخيل» رواه الجماعة الا الترمذي ولا جماعة الا ابا داود مثل معناه من رواية أبي هريرة *

لفظ حديث أبي هريرة «لا يأتي ابن آدم النذر بشيء لم أكن قدرته ولكن يلقيه النذر الى القدر فيستخرج الله فيؤتيني عليه ما لم يكن يؤتيني عليه من قبل» أي يعطيني. قوله «فليطعه» الطاعة أعم من أن تكون واجبة أو غير واجبة ويتصور النذر في الواجب بان يؤقته كمن ينذر أن يصلي الصلاة في أول وقتها فيجب عليه ذلك بقدر ما أقته وأما المستحب من جميع العبادات المالية والبدنية فينقلب بالنذر واجبا ويتقيد بما قيد به الناذر والخبر صريح في الأمر بالوفاء بالنذر اذا كان في طاعة وفي النهي عن الوفاء به اذا كان في معصية وهل تجب في الثاني كفارة يمين أولا

فيه خلاف يأتي ان شاء الله . قوله « انه لا يرد شيئا » فيه اشارة الى تعليل النهي عن النذر وقد اختلف العلماء في هذا النهي فمنهم من حمله على ظاهره ومنهم من تأوله قال ابن الاثير في النهاية تكرر النهي عن النذر في الحديث وهو تأكيد لامره وتحذيره عن التهاون به بعد ايجابه ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل لكان في ذلك ابطال حكمه واسقاط لزوم الوفاء به اذ يصير بالنهي معصية فلا يلزم وانما وجه الحديث انه قد أعلمهم ان ذلك الامر لا يجر اليهم في العاجل نقما ولا يصرف عنهم ضررا ولا يغير قضاء فقال لا تنذروا على انكم تدركون بالنذر شيئا لم يقدر الله لكم أو تصرفون به عنكم ما قدره عليكم فاذا نذرتهم فاخرجوا بالوفاء فان الذي نذرتهم لازم لكم انتهى . وقال أبو عبيد النهي عن النذر والتشديد فيه ليس هو أن يكون مانعا ولو كان كذلك ما أمر الله تعالى أن يوفي به ولا أحد فاعله ولكن وجهه عندى تعظيم شان النذر وتفليظ أمره لئلا يستهان بشأنه فيفرط في الوفاء به ويترك القيام به . ثم استدلل على الحث على الوفاء به من الكتاب والسنة والى ذلك أشار المازري بقوله ذهب بعض علمائنا الى أن الغرض بهذا الحديث التحفظ في النذر قال وهذا عندى بعيد من ظاهر الحديث ويحتمل عندى أن يكون وجه الحديث أن الناذر يأتي بالقربة مستقلا لما صارت عليه ضربة لازب وكل ما لزوم فانه لا ينشط للفعل نشاط مطابق الاختيار ويحتمل أن يكون سببه أن الناذر لما لم يبذل القربة الا بشرط أن يفعل له ما يريد صار كالمفاوضة التي تقدر في نية المتقرب قال وبشير الى هذا التأويل قوله « انه لا يأتي بخير » وقوله « انه لا يقرب من ابن آدم شيئا » لم يكن الله قدره له » وهذا كالنص على هذا التمليل انتهى . والاحتمال الاول يعم أنواع النذر والثاني يخص نوع المجازاة وزاد القاضي عياض فقال ان الاخبار بذلك وقع على سبيل الاعلام من انه لا يغالب القدر ولا يأتي الخير بسببه والنهي عن اعتقاد خلاف ذلك خشية أن يقع ذلك في ظن بعض الجهلة قال ومحصل مذهب الامام مالك انه مباح الا اذا كان مؤبدا لتكرره عليه في أوقات فقد يتقل عليه فعلة فيفعله بالتكاف من غير طيبة نفس وخا من نية . قوله « انه لا يرد شيئا » يعني بما يكرهه الناذر وأوقع النذر استدفاعا له وأعم من هذه الرواية ما في البخاري وغيره بلفظ « انه لا يأتي بخير » فانه قد ينظر استجلابا لنفع أو استدفاعا

الضرر والنذر لا يأتي بذلك المطلوب وهو الخير الكائن في النفع أو الخير الكائن في اندفاع الضرر قال الخطابي في الاعلام هذا باب من العلم غريب وهو أن ينهى عن فعل شيء حتى إذا فعل كان واجبا وقد ذهب أكثر الشافعية ونقل عن نص الشافعي أن النذر مكروه وكذا عن المالكية وحزم الحنابلة بالكرهية. وقال النووي أنه مستحب صرح بذلك في شرح المذهب وروى ذلك عن القاضي حسين والمتولي والفزالي وحزم القرطبي في المفهم بحمل ما ورد في الأحاديث من النهي على نذر المجازاة فقال هذا النهي محله أن يقول مثلا إن شفى الله مريضى فعلى صدقة. ووجه الكراهة أنه لما وقف فعل القرية المذكورة على حصول الغرض المذكور ظهر أنه لم يتمحض له نية التقرب إلى الله تعالى بما صدر منه بل سلك فيها مسلك المعاوضة ويوضحه أنه لو لم يشف مريضه لم يتصدق بما علقه على شفائه وهذه حالة البخيل فإنه لا يخرج من ماله شيئا إلا بموضع عاجل يزيد على ما أخرج غالبا وهذا المعنى هو المشار إليه بقوله «وإنما يستخرج به من البخيل» قال وقد ينضم إلى هذا اعتقاد جاهل يظن أن النذر يوجب حصول ذلك الغرض أو أن الله تعالى يفعل معه ذلك الغرض لأجل ذلك النذر واليهما الإشارة في الحديث بقوله «فإنه لا يرد شيئا» والحالة الأولى تقارب الكفر والثانية خطأ صريح. قل الحافظ بل تقرب من الكفر ثم نقل القرطبي عن العلماء حمل النهي الوارد في الخبر على الكراهة قال والذي يظهر لي أنه على التحريم في حق من يخاف عليه ذلك الاعتقاد الفاسد فيكون أقدامه على ذلك محرما والكراهة في حق من لم يمتد ذلك. قال الحافظ وهو تفصيل حسن ويؤيده قصة ابن عمر راوى الحديث في النهي عن النذر فلما في نذر المجازاة. وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى (يوفون بالنذر) قال كانوا يذرون طاعة الله تعالى من الصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة وما انترض عليهم فسماهم الله تعالى أبرارا وهذا صريح في أن الثناء وقع في غير نذر المجازاة وقد يشعر التعبير بالبخيل أن المنهى عنه من النذر ما فيه مال فيكون أخص من المجازاة لكن قد يوصف بالبخيل من تكاسل عن الطاعة كما في الحديث المشهور «البخيل من ذكرت عنده فلم يصل على» أخرجه النسائي وصححه ابن حبان أشار إلى ذلك العراقي في شرح الترمذي وقد نقل القرطبي

الاتفاق على وجوب الوفاء بنذر المجازاة لقوله «من نذر أن يطيع الله فليطعه» ولم يفرق بين المعلق وغيره. قال الحافظ والاتفاق الذي ذكره مسلم لكن في الاستدلال بالحديث المذكور لوجوب الوفاء بالنذر المعلق نظر قلت لا نظر إذا لم يصحبه اعتقاد فاسد لأن إخراج المال في القرب طاعة والبخيل يحرص على المال فلا يخرج منه إلا في نحو نذر المجازاة ولا تيسر طاعته المالية إلا بمثل ذلك أو ما لا بد له منه كالكساة والفطرة فلزم يلزمه الوفاء لاستمراره على بخله ولم يتم الاستخراج المذكور *

باب ما جاء في نذر المباح والمعصية وما أخرج مخرج الممين

١ عن ابن عباس قال «بينما النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب إذ هو رجل قائم فسأل عنه فقالوا يا بوا سرائيل نذر أن يقوم في الشمس ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم وإن يصوم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم مروه فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه» رواه البخاري وابن ماجه وأبو داود * ٢ وعن ثابت بن الضحاك «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لبس على الرجل نذر فيما لا يملك» متفق عليه * ٣ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نذر إلا فيما ابتغي به وجه الله تعالى» رواه أحمد وأبو داود * وفي رواية «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نظر إلى أعرابي قائما في الشمس وهو يخطب (١) فقال ما شأنك قال نذرت يا رسول الله أن لأزال في الشمس حتى تفرغ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس هذا نذرا إنما النذر ما ابتغي به وجه الله» رواه أحمد * ٤ وعن سعيد بن المسيب «أن أخوين من الانصار كان بينهما ميراث فسأل أحدهما صاحبه القسمة فقال إن عدت نسألي القسمة فكل مالي في رتاج الكعبة فقال له عمر إن الكعبة غنية عن مالك كفر عن يمينك وكلم أخاك سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يمين عليكم ولا نذر في معصية الرب ولا في قطيعة الرحم ولا فيما لا يملك» رواه أبو داود * ٥ وعن ثابت بن الضحاك «أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني نذرت أن أتحرأبلا بيوانة فقال

(١) قوله وهو يخطب جملة حاية من فاعل نظر وهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم

أكان فيها وثن من أو ثان الجاهلية يعبد قالوا لا قال فهل كان فيها عید من أعيادهم قالوا لا قال أوف بنذرک فانه لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيها لا يملك ابن آدم» رواه أبو داود * ٦ وعن عائشة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نذر في معصية وكفارته كفارة عین» رواه الخمسة واحتج به أحمد واسحق * ٧ وعن ابن عباس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من نذر نذرا في معصية فكفارته كفارة عین» رواه أبو داود * ٨ وعن عقبة بن عامر قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفارة النذر كفارة عین» رواه أحمد ومسلم * ٩

حدث عمرو بن شعيب أخرجه أيضا البيهقي وأورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه. وقد أخرجه بلفظ أحمد الطبراني قال في مجمع الزوائد فيه عبد الله بن نافع المدني وهو ضعيف ولم يكن في اسناد أبي داود لأنه أخرجه عن أحمد بن عبدة الضبي عن المغيرة بن عبد الرحمن عن أبيه عبد الرحمن عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده * وحديث سعيد بن المسيب حديث صالح سكت عنه أبو داود والحافظ وهو من طريق عمرو بن شعيب ولكن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر بن الخطاب فهو منقطع. وروى نحوه عن عائشة أنها سألت عن رجل جمل ماله في رتاج الكعبة ان كالم ذا قرابة فقالت يكفر عن البين أخرجه مالك والبيهقي بسند صحيح وصححه ابن السكيت. وحديث ثابت بن الضحاك أخرجه أيضا الطبراني وصحح الحافظ اسناده وأخرج نحوه أبو داود من وجه آخر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس ورواه أحمد في مسنده من حديث عمرو بن شعيب عن ابنة كردم عن أبيها بنحوه وفي لفظ لابن ماجه عن ميمونة بنت كردم. وحديث عائشة قال الترمذي بعد إخراجها لا يصح لان الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة وكذلك قال غيره قالوا وإنما سمعه من سليمان بن أرقم وسليمان متروك. وقال أحمد ليس بشيء ولا يساوي فلان. وقال البخاري تركوه وتكلم فيه جماعة أيضا منهم عمرو بن علي وأبو داود وأبو زرعة والنسائي وابن حبان والدارقطني. وقال الخطابي لو صح هذا الحديث لكان القول به واجبا والمصير اليه لازما الا ان أهل المعرفة بالحديث زعموا انه حديث مقلوب وهم فيه سليمان بن الأرقم ورواه النسائي والحاكم والبيهقي من

حديث عمران بن حصين ومدايره على محمد بن الزبير الحنظلي عن أبيه عنه ومحمد ليس بالقوى وقد اختلف عليه فيه. ورواه ابن المبارك عن عبد الوارث عن أبيه ان رجلا حده انه سأل عمران بن الحصين فذكره وفيه رجل مجهول. ورواه أحمد وأصحاب السنن والبيهقي من رواية الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال الحافظ. واسناده صحيح الا انه معلول بأنه منقطع وذلك لان الزهري لم يروه عن أبي سلمة. ورواه ابن ماجه من حديث سليمان بن بلال عن حرشى بن عتبة ومحمد بن أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن الزبير الحنظلي عن أبيه عن عمر ان فرجع الى الرواية الاولى ورواه عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن رجل من بنى حنيفة وأبي سلمة كلاهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مع كونه مرسلاً فالحنظلي هو محمد بن الزبير المتقدم قاله الحاكم. وقال ان قوله من بنى حنيفة تصحيف وانما هو من بنى حنظلة وله طريق أخرى عن عائشة عند الدارقطني من رواية غالب بن عبد الله الجزري عن عطاء عن عائشة مرفوعاً بلفظ «من جمل عليه نذراً في معصية فكفارته كفارة يمين» وغالب متروك وله طريق أخرى عند أبي داود من حديث كريب عن ابن عباس واسنادها حسن فيها طائفة بن يحيى وهو مختلف فيه. وقال أبو داود موقوفاً يعني وهو أصح. وقال النووي في الروضة حديث «لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين» ضعيف باتفاق الحديثين. قال الحافظ قلت قد صححه الطحاوي وأبو علي بن السكن فأين الاتفاق. وحديث ابن عباس قد تقدمت الإشارة اليه انه من طريق كريب عنه ولفظه في سنن أبي داود عن ابن عباس «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من نذر نذراً لم يسمه فكفارته كفارة يمين ومن نذر نذراً في معصية فكفارته كفارة يمين ومن نذر نذراً لا يطيقه فكفارته كفارة يمين ومن نذر نذراً أطاقه فليف به» وسيأتي وقد تقدم أنه موقوف على ابن عباس وأن الموقوف أصح. وأخرجه ابن ماجه وفي اسناد ابن ماجه من لا يعتمد عليه وليس فيه من نذر نذراً في معصية: قوله «أبو اسرائيل» قال الخطيب هو رجل من قريش ولا يشاركه أحد من الصحابة في كنيته. واختلف في اسمه فقيل قشير بقاف وشين معجمة مصغراً وقيل بسير

بمهمة مصغراً . وقيل قيصر باسم ملك الروم . وقيل بالسین المهمة بدل الصاد .
وقد جزم ابن الأثير وغيره بأنه من الصحابة وفيه دليل على أن كل شيء يتأذى
به الإنسان مما لم يرد بمشروعيته كتاب ولا سنة كالشيء حائياً والجلوس في الشمس
ليس من طاعة الله تعالى فلا ينعقد النذر به فإنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر
أبا إسرائيل في هذا الحديث بأتمام الصوم دون غيره وهو محمول على أنه علم أنه لا يشق
عليه . قال القرطبي في قصة أبي إسرائيل هذا أعظم حجة للجمهور في عدم وجوب
الكفارة على من نذر بمعصية أو ما لا طاعة فيه . قال مالك لم أسمع أن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم أمره بكفارة : قوله « ليس على الرجل نذر فيما لا يملك » فيه دليل
على أن من نذر بما لا يملك لا ينفذ نذره وكذلك من نذر بمعصية كما في بقية أحاديث الباب
واختلف في النذر بمعصية هل تجب فيه الكفارة أم لا فقال الجمهور لا وعن أحمد والثوري
واسحق وبعض الشافعية والحنفية نعم ونقل الترمذي اختلاف الصحابة في ذلك
واتفقوا على تحريم النذر في المعصية واختلافهم إنما هو في وجوب الكفارة واحتج
من أوجبها بحديث عائشة المذكور في الباب وما ورد في معناه وأجيب بأن ذلك
لا ياتهمز الاحتجاج لما سبق من المقال . واحتج أيضاً بما أخرجه مسلم من حديث
عقبة بن عامر بلفظ « كفارة النذر كفارة اليمين لأن عموه يشمل نذر المعصية
وأجيب بأن فيه زيادة تمنع العموم وهي أن الترمذي وابن ماجه أخرجا حديث
عقبة بلفظ « كفارة النذر إذا لم يسم كفارة عین » هذا لفظ الترمذي ولفظ ابن ماجه
« من نذر نذراً لم يسمه » وحديث ابن عباس المذكور في الباب أيضاً قد سبق
ما فيه من المقال (١) واستدل بأحاديث الباب (٢) على أنه يصح النذر في المباح لأنه
لما نفي النذر في المعصية بقي ما عداه ثابتاً . وبدل على أن النذر لا ينعقد في المباح
الحديث المذكور في أول الباب عن ابن عباس والحديث الذي فيه « إنما النذر
ما ينتهي به وجه الله » ومن جملة ما استدل به على أنه يلزم الوفاء بالنذر المباح
قصة التي نذرت الضرب بالدف وأجاب البيهقي بأنه يمكن أن يقال إن من قسم
المباح ما قد يصير بالقصد مندوباً كالنوم في القائلة للتقوي على قيام الليل وأكلة
السحر للتقوي على صيام النهار فيمكن أن يقال إن اظهار الفرح بعود النبي صلى
الله عليه وآله وسلم سالماً معنى مقصود يحصل به الثواب : قوله « في رتاج الكعبة »

بمهمة فتنة فوقية فجيء بعد ألف هو في اللغة الباب وكفى به هنا عن الكعبة نفسها قوله « بيوانة » بضم الموحدة وبعد الألف نون قال في التلخيص موضع بين الشام وديار بكر قاله أبو عبيدة وقال البغوي أسفل مكة دون يعلم : وقال المنذري هضبة من وراء ينبع ومثله في النهاية وسيأتي الكلام على حديث ثابت بن الضحاك *

باب من نذر نذراً لم يسمه ولا يطيقه

١ عن عقبة بن عامر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفارة التندر إذا لم يسم كفارة يمين » رواه ابن ماجه والترمذي وصححه * ٢ وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من نذر نذراً ولم يسمه فكفارته كفارة يمين ومن نذر نذراً لم يطقه فكفارته كفارة يمين » رواه أبو داود وابن ماجه وزاد « ومن نذر نذراً أطاقه فليف به » * ٣ وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى شيخاً يهادى بين ابنيه فقال ما هذا قالوا نذر أن يمشى قال إن الله عز وجل تعذيب هذا نفسه لغني وأمره أن يركب » رواه الجماعة إلا ابن ماجه . وللفسائي في رواية « نذر أن يمشى إلى بيت الله » * ٤ وعن عقبة بن عامر قال « نذرت أختي أن تمشى إلى بيت الله فامرته أن أستغنى لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستغنيته فقال لتمش ولتركب » متفق عليه . ولمسلم فيه حافية غير مختمرة . وفي رواية « نذرت أختي أن تمشى إلى الكعبة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله اغني عن مشيها لتركب ولتهدي بدنة » رواه أحمد * وفي رواية « إن أخته نذرت أن تمشى حافية غير مختمرة فسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن الله لا يصنع بشقاء أختك شيئاً ما هافت مختمر ولتركب ولتعم ثلاثة أيام » رواه الخمسة * ٥ وعن كريب عن ابن عباس قال « جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله إن أختي نذرت أن تمشى ماشية فقال إن الله لا يصنع بشقاء أختك شيئاً لنخرج راكبة ولنكفر عن يمينها » رواه أحمد وأبو داود * ٦ وعن عكرمة عن ابن عباس « أن عقبة بن عامر سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن أخته نذرت أن تمشى إلى البيت وشكا إليه ضعفها فقال النبي صلى الله عليه وآله عليه

وَأَلَهُ وَسَلَّمَ أَنَّ اللَّهَ غَفِي عَنْ نَذْرِ أَخْتِكَ فَلْتَرْكَبْ وَاتَّهَدْ بِدَنَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ * وَفِي لَفْظِ «أَنَّ أَخْتَ عَقِبَةَ بْنِ عَامِرٍ نَذَرَتْ أَنْ تَمُوتَ إِلَى الْبَيْتِ وَأَنَّهَا لَا تَطِيقُ ذَلِكَ فَامْرَأَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ أَنْ تَرْكَبَ وَتَهْدِيَ هَدِيًّا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ * ❦

حَدِيثُ عَقِبَةَ الْأَوَّلِ هُوَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ بِدُونِ زِيَادَةٍ إِذَا لَمْ يَسْمُ وَأَخْرَجَهُ يَصْنَعُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْأَوَّلِ قَالَ الْحَافِظُ فِي بُلُوغِ الْمَرَامِ اسْنَادُهُ صَحِيحٌ إِلَّا أَنَّ الْحَافِظَ رَجَّحُوا وَقَفَهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ وَالرَّوَايَةُ الْآخَرَى مِنْ حَدِيثِ عَقِبَةَ الَّتِي فِيهَا وَلَنَصَمُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ حَسَنُهَا التِّرْمِذِيُّ وَلَكِنْ فِي اسْنَادِهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زُحْرٍ وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ. وَحَدِيثُ كَرِيبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ سَكَتَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْمُنْذَرِيُّ وَرَجَّاهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ. وَحَدِيثُ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ سَكَتَ أَيْضًا عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْمُنْذَرِيُّ وَرَجَّاهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ. قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِصِ اسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَالرَّوَايَةُ الْآخَرَى أَوْرَدَهَا أَبُو دَاوُدَ وَسَكَتَ عَنْهَا هُوَ وَالْمُنْذَرِيُّ. قَوْلُهُ «لَمْ يَسْمُ» فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كُفَّارَةَ الْيَمِينِ أَمَّا نَجْبٌ فِيمَا كَانَ مِنَ النَّذْرِ وَغَيْرِ مَسْمُومٍ. قَالَ النَّوَوِيُّ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ بِهَذَا الْحَدِيثِ فَمِنْهُمْ جُمْهُورٌ أَصْحَابُ بَابِ نَذْرِ الْإِجَاجِ فَهُوَ مَخِيرٌ بَيْنَ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ أَوْ الْكُفَّارَةِ وَحَمْلُهُ مَا لَمْ يَكُنْ يَرُونَ أَوْ لَا كَثُرُونَ عَلَى النَّذْرِ الْمَطْلُوقِ كَقَوْلِهِ عَلَى نَذْرِ وَحَمْلِهِ جَمَاعَةٌ مِنْ فَقَهَاءِ الْحَدِيثِ عَلَى جَمِيعِ أَنْوَاعِ النَّذْرِ وَقَالَ الْوَاهِدِيُّ مَخِيرٌ فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْمُنْذُورَاتِ بَيْنَ الْوَفَاءِ بِمَا لَزِمَ وَبَيْنَ كُفَّارَةِ الْيَمِينِ أَنْتَهَى. وَالظَّاهِرُ اخْتِصَاصُ الْحَدِيثِ بِالنَّذْرِ الَّذِي لَمْ يَسْمُ لِأَنَّ حَمْلَ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمُقِيدِ وَاجِبٌ. وَأَمَّا النَّذْرُ الْمَسْمُومُ إِنْ كَانَ طَاعَةً فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَقْدُورَةٍ فَقِيهَا كُفَّارَةُ يَمِينٍ وَإِنْ كَانَ مَقْدُورَةً وَاجِبُ الْوَفَاءِ بِهَا سِوَاهُ كَانَ مُتَعَلِّقَةً بِالْبَدَنِ أَوْ بِالْمَالِ وَإِنْ كَانَ مُعَصِيَةً لَمْ يَحْزِ الْوَفَاءُ بِهَا وَلَا يَنْعَقِدُ وَلَا يَلْزَمُ فِيهَا الْكُفَّارَةُ وَإِنْ كَانَ مُبَاحَةً مَقْدُورَةً فَالظَّاهِرُ الْإِنْعِقَادُ وَلِزُومُ الْكُفَّارَةِ لَوُقُوعِ الْأَمْرِ فِي أَحَادِيثِ الْبَابِ فِي قِصَةِ النَّاذِرَةِ بِالْمَشْيِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَقْدُورَةٍ فَقِيهَا الْكُفَّارَةُ لِعُمُومِ وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يَطْفُئْ هَذَا خِلَاصَةً مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ. وَقَالَ ابْنُ رَشْدٍ فِي نَهَايَةِ الْمُجْتَهِدِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ وَقَعَ الْإِتْفَاقُ عَلَى لَزُومِ النَّذْرِ بِالْمَالِ إِذَا كَانَ فِي سَبِيلِ الْبِرِّ وَكَانَ عَلَى جِهَةِ الْخَيْرِ وَإِنْ كَانَ عَلَى جِهَةِ الشَّرِّ فَقَالَ مَا لَكَ يَلْزَمُ كَالْخَيْرِ وَلَا كُفَّارَةُ يَمِينٍ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا نَذَرَ بِجَمِيعِ مَالِهِ لَزِمَهُ ثَلَاثُ مَالِهِ إِذَا كَانَ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ مُعَيَّنًا لَزِمَهُ وَإِنْ كَانَ جَمِيعَ مَالِهِ أَوْ

أكثر من الثلث وسيأتي الخلاف فيمن نذر بجميع ماله. قال وإذا كان النذر مطلقا
 أى غير مسمى ففيه الكفارة عند كثير من العلماء. وقال قوم فيه كفارة الظهار
 وقال قوم فيه أقل ما ينطلق عليه الاسم من القرب صيام يوم أو صلاة ركعتين. قوله
 «ومن نذر نذرا لم يطقه فكفارته كفارة عين» ظاهره سواء كان المنذور به طاعة أو
 معصية أو مباحا إذا كان غير مقدور ففيه الكفارة إلا أنه يخص من هذا العموم
 ما كان معصية بما تقدم ويبقى ما كان طاعة أو مباحا وسواء كان غير مقدور شرعا
 أو عقلا أو عادة. قوله «ومن نذر نذرا أطافه» الخ ظاهره العموم ولكنه يخص منه
 نذر المعصية بما سلف وكذلك نذر المباح بلزوم الكفارة وأما النذر الذي لم
 يسم فغير داخل في عموم الطاعة وعدمها لأن اتصاف النذر بأحد الوصفين فرع
 معرفته وما لم يسم لم يعرف. قوله «نمش ولتركب» فيه أن النذر بالمشي ولو إلى مكان
 المشي إليه طاعة فإنه لا يجب الوفاء به بل يجوز الركوب لأن المشي نفسه غير طاعة
 إنما الطاعة الوصول إلى ذلك المكان كالبيت العتيق من غير فرق بين المشي والركوب ولهذا
 سوغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم الركوب للناذرة بالمشي فكان ذلك دالا على عدم
 لزوم النذر بالمشي وإن دخل تحت الطاعة؛ قال في الفتح وأما أمر الناذرة في حديث أنس
 أن تركب جزما وأمر أخت عقبة أن تمشي وأن تركب لأن الناذر في حديث أنس
 كان شيخا ظاهرا المعجز وأخت عقبة لم توصف بالمعجز فكان أنه أمرها أن تمشي أن
 قدرت وتركب أن عجزت وبهذا ترجم البيهقي للحديث وأورد في بعض طرقه من
 رواية عكرمة عن ابن عباس ما ذكره المصنف رحمه الله. وأخرج الحاكم من حديث
 ابن عباس باللفظ «جاء رجل فقال يا رسول الله إن أختي حلفت أن تمشي إلى البيت وأنه
 يشق عليها المشي فقال مرها فتركب إذا لم تستطع أن تمشي فما أغنى الله أن يشق على
 أختك» وأحاديث الباب مصرحة بوجوب الكفارة. ونقل أترمذي عن البخاري
 أنه لا يصح فيه الهدى. وقد أخرج الطبراني من طريق أبي نعيم الجيشاني عن عقبة
 ابن عامر في هذه القصة نذرت أن تمشي إلى الكعبة حافية حاسرة وفيه تركب
 ولابس واتصم ولاطحاوى من طريق أبي عبد الرحمن الحبلى عن عقبة نحوه
 وأخرج البيهقي بسند صحيح عن أبي هريرة «بينما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يسير في جوف الليل إذ بصر بخيال ففرت منه إلا بل فاذا امرأة عريانة نافضة

شعرها فقالت نذرت أن أحج عريانة ناقضة شعري فقال مرها فلنابس ثيابها ولنهرق دما» وأورد من طريق الحسن عن عمران رفته «إذا نذر أحدكم أن يحج ماشيا فليهد هديا وليركب» وفي سنده انقطاع. وقد استدل بهذه الأحاديث على صحة النذر باتيان البيت الحرام لغير حج ولا عمرة. وعن أبي حنيفة إذا لم ينو حجاً ولا عمرة لم ينعقد ثم إن نذره راكباً لزمه فلو مشى لزمه دم لتوفر مؤنة الركوب وإن نذر ماشياً لزمه من حيث أحرم إلى أن ينتهي الحج أو العمرة ووافقه أصحابه فإن ركب لم يذراً جزأه ولزم دم. وفي أحد القولين عن الشافعي مثله واختلاف هل يلزمه بدنة أو شاة وإن ركب بلا عذر لزمه الدم. وعن المالكية في المعجز يرجع من قابل فيمشي ما ركب إلا أن يعجز مطلقاً فيلزمه الهدى. وعن عبد الله بن الزبير لا يلزمه شيء مطلقاً. قال القرطبي زيادة الأمر بالهدى رواها ثقات. وعن الهاديوية أنه لا يجوز الركوب مع القدرة على المشى فإذا عجز جاز الركوب ولزمه دم قالوا لأن الرواية وإن جاءت مطلقة فقد قيدت برواية المعجز ولا يخفى ما في أكثر هذه التفاصيل من المخالفة لصريح الدليل ويرد قول من قال بأنه لا كفارة مع المعجز وتلزم مع عدمه ما وقع في حديث عكرمة عن ابن عباس وفي الرواية أتى بعده فأنهما مصرحان بوجوب الهدى مع ذكر ما يدل على المعجز من الضعف وعدم الطاقة والرجل المذكور في حديث أنه بهادي بين ابنيه قيل هو أبو اسرائيل المذكور في الباب الأول روى ذلك عن الخطيب حكى ذلك عنه مغلطاي. قال الحافظ وهو تركيب منه وإنما ذكر الخطيب ذلك في رجل آخر مذكور في حديث لابن عباس *

باب من نذره وهو مشرك ثم أسلم أو نذر ذبحاً في موضع معين

١ عن عمر قال «نذرت نذراً في الجاهلية فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ما أسلمت فأمرت أن أوفي بنذري» رواه ابن ماجه * وعن كردم بن سفيان «أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نذر نذره في الجاهلية فقال له ألونن أو لنصب قال لا ولكن لله فقال أوف لله ما جعلت له انحر على بوانة وأوف

بذرك» رواه أحمد * ٣ وعن ميمونة بنت كردم قالت «كنت ردف أبي فسمته يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اني نذرت أن أنحر بيوانة قال «أبها وثن أو طاغية قال لا قال أوف بذرك» رواه أحمد وابن ماجه * وفي انفسنا لأحمد «انني نذرت أن أنحر عددا من الغنم وذكر معناه وفيه دلالة على جواز نحر ما يذبح» * ٤ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «ان امرأة قالت يا رسول الله اني نذرت أن أنحر بـمـكان كذا وكذا مكان كان يذبح فيه أهل الجاهلية قال لهم قالت لا قال لو نثرت لا قال أوفي بذرك» رواه أبو داود ☆

حديث عمر رجل اسناده في سنن ابن ماجه ورجال الصحيح وهذا اللفظ
له أحد روايات حديثه الصحيح المتفق عليه بافظائه قال «قلت يا رسول الله
اني نذرت في الجاهلية ان اعتكف ليلة في المسجد الحرام قال أوف بنذكرك» وزاد
البخاري في رواية «فاعتكف» وحديث ميمونة بنت كرم رجل اسناده في سنن ابن
ماجه ورجال الصحيح وعبد الله بن عبد الرحمن الطائفي قد أخرج له مسلم وقال
فيه يحيى بن معين صالح وقال أبو حاتم ليس بالقوي وقال في التقریب صدوق يخطئ وقد
أخرجه ابن ماجه من طريق أخرى من حديث ابن عباس وبقيّة أحاديث الباب قد تقدم
تخریج بعضها في باب ما جاء في نذر المباح عند ذكر المصنف رحمه الله لحديث ثابت بن
الضحاك الذي معنا هنا لك وفي حديث عمر دليل على انه يجب الوفاء بالنذر من الكافر متى
أسلم وقد ذهب الى هذا بعض أصحاب الشافعي وعند الجمهور لا يشترط النذر من الكافر
وحديث عمر حجة عليهم وقد أجابوا عنه بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما عرف ان
عمر قد تبرع بفعل ذلك اذن له به لان الاعتكاف طاعة ولا يخفى ما في هذا الجواب
من مخالفة العوالب. وأجاب بعضهم بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمره بالوفاء
استحبابا لا وجوبا ويرد بأن هذا الجواب لا يصلح لمن ادعى عدم الانقضاء. وقد
تقدم الكلام على حديث عمر في باب الاعتكاف. قوله «كردم» بفتح الكاف والدال
وفيه دليل على انه يجب الوفاء بالنذر في المكان المعين اذا لم يكن في التعيين معصية
ولا مفسدة من اعتقاد تعظيم جاهلية أو نحوه. وبوابة قد تقدم ضبطه وتفسيره. قوله «قال
لصنم قالت لا قال لوثن» قال في النهاية الفرق بين الوثن والصنم ان الوثن كل ماله جنة معمولة

من جواهر الأرض أو من الخشب والحجارة كصورة الآدمي تعمل وتصب فتعبد
والصنم الصورة بالجنة ومنهم من لم يفرق بينهما وأطلقهما على المؤمنين وقد يطلق
الوثن على غير الصورة ومنه حديث عدي بن حاتم «قدمت على النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وفي عنقي صليب من ذهب فقال ألق هذا الوثن عنك» انتهى *

باب ما يذكر فيمن نذر الصدقة بماله كله

١- عن كعب بن مالك أنه قال «يا رسول الله إن من توفى أن أنخلع من
مالي صدقة إلى الله ورسوله فقال النبي صلى الله عليه وآله ولم أمسك عليك بعض
مالك فهو خير لك قال قلت أني أمسك سهمي الذي بخير» متفق عليه * ٢- وفي لفظ
قال «قلت يا رسول الله إن من توفى لي أمة أن أخرج من مالي كله إلى الله ورسوله
صدقة قال لا قلت فنصفه قال لا قلت فثلثه قل نعم قلت فاني أمسك سهمي من
خير» رواه أبو داود * ٣- وعن الحسين بن أبي اسباط عن أبي لبابة «أن أبا لبابة بن عبد المنذر
لما تاب الله عليه قال يا رسول الله إن من توفى أن أخرج دار قومي وأساكنك
وأن أنخلع من مالي صدقة لله عز وجل ورسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يحزى منك الثلث» رواه أحمد *

رواية أبي داود في أسنادهما محمد بن اسحق وفيه مقال معروف. وحديث أبي لبابة
أورده الحافظ في الفتح وعزاه إلى أحمد وأبي داود وسكت عنه وأخرج أبو داود من طريق
أبي عيينة عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه أنه قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم
فذكر الحديث وفيه وإن أنخلع من مالي كله صدقة قال يحزى عنه الثلث. قوله «أن
أنخلع» بنون وخاء معجمة أي أعزى من مالي كما يعزى الإنسان إذا خلع ثوبه
وقد اختلف السلف فيمن نذر أن يتصدق بجميع ماله على عشرة مذاهب: الأول
أنه يلزمه الثلث فقط لهذا الحديث قاله مالك ونوزع في أن كعب بن مالك لم يصرح
بلفظ النذر ولا بعنايه بل يحتمل أنه نجز النذر ويحتمل أن يكون أراد فاستأذن
والأنخلع الذي ذكره ليس بظاهر في صدور النذر منه وإنما الظاهر أنه أراد أن
يؤكد أمر توبته بالتصدق بجميع ما يملك شكراً لله تعالى على ما أنعم به عليه قال

ابن المنبر لم يثبت كعب الانحلاع بل استشاره ل يفعل أم لا. قال الحافظ ويحتمل ان يكون استفهم وحذفت أداة الاستفهام. ومن ثم كان الراجح عند الكثير من العلماء وجوب الوفاء ممن التزم ان يتصدق بجميع ماله اذا كان على سبيل القرية وقيل ان كان ملماً لزمه وان كان فقيراً فعليه كفارة يمين وهذا قول الليث ووافقه ابن وهب وزاد وان كان متوسطاً يخرج قدر زكاة ماله. والآخر عن أبي حنيفة بغير تفصيل وهو قول ربيعة. وعن الشعبي وابن أبي ليلى لا يلزمه شيء أصلاً. وعن قتادة يلزم ألفي العشر والمتوسط السبع والمملق الخمس. وقيل يلزم الكل ألفي نذراً للججاج فكفارة يمين. وعن سحنون يلزمه أن يخرج ماله بضربه. وعن الثوري والأوزاعي وجماعة يلزمه كفارة يمين بغير تفصيل. وعن أنثعي يلزمه الكل بغير تفصيل واذا تقرر ذلك فقد دل حديث كعب انه بشرع ان أراد التصديق بجميع ماله أن يمسك بهضه ولا يلزم من ذلك انه لو تجزئه لم ينفذ وقيل ان التصديق بجميع المال يختلف باختلاف الاحوال فمن كان قوياً على ذلك يعلم من نفسه الصبر لم يمنع وعليه ينزل فعل أبي بكر الصديق وابنا ارا انصار على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن لم يكن كذلك فلا وعليه ينزل لاصدقة الا عن ظهر غنى وفي لفظ أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى *

باب ما يحزى من عليه عتق رقبة مؤمنة بنذراً وغيره

١ - عن عبيد الله بن عبد الله عن رجل من الانصار انه جاء بامة سوداء فقال يا رسول الله ان على عتق رقبة مؤمنة فان كنت ترى هذه مؤمنة أعتقتها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتشهدين أن لا اله الا الله قالت نعم قال أتشهدين انى رسول الله قالت نعم قال أتؤمنين بالبعث بعد الموت قالت نعم قال فاعتقها * وعن أبي هريرة ان رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجارية سوداء أعجمية فقال يا رسول الله ان على عتق رقبة مؤمنة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ايبت الله فاشارت الى السماء باصبعها فقال لها من انا فاشارت باصبعها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى السماء أى أنت رسول الله فقال أعتقها رواه أحمد *

حديث عبيد الله بن عبد الله رواه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن رجل من الانصار وهذا اسناد رجاله أئمة وجهالة الصحابي مفتقرة كما تقرر في الاصول . وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا أبو داود من حديث عون بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة «ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحارية سوداء» الحديث . وأخرجه الحاكم في المستدرک من حديث عون بن عبد الله بن عتبة حدثني أبي عن جدي فذكره وفي اللفظ مخالفة كثيرة وسياق أبي داود أقرب الى السياق الذي في الباب . وروي نحوه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان من حديث الشريد بن سويد وأخرجه الطبراني في الأوسط من طريق ابن أبي ليلى عن المنهال والحكم عن سعيد عن ابن عباس بنحو حديث أبي هريرة المذكور في الباب . ومن ذلك حديث معاوية بن الحكم السلمي المشهور: قوله «ان كنت ترى هذه مؤمنة أعتقتها» الى آخر ما في الحديثين استدلل بالحديثين علي انه لا يجزي في كفارة اليمين الارقبة مؤمنة وان كانت الآية الواردة في كفارة اليمين لم تدل على ذلك لانه قال تعالى (او تحرير رقبة) بخلاف آية كفارة القتل فانها قيدت بالايمان . قال ابن بطال حمل الجمهور ومنهم الاوزاعي ومالك والشافعي وأحمد واسحق المطلق على المقيد كما حملوا المطلق في قوله تعالى (وأشهدوا اذا تباعتم) على المقيد في قوله تعالى (وأشهدوا ذوى عدل منكم) وخالف الكوفيون فقالوا يجوز اعتاق الكافر ووافقهم أبو ثور وابن المنذر واحتج له في كتابه الكبير بان كفارة القتل مغلظة بخلاف كفارة اليمين وما يؤيد القول الاول ان المعتق للرقبة المؤمنة آخذ بالاحوط بخلاف المكفر بغير المؤمنة فانه في شك من براءة الذمة *

باب ان من نذر الصلاة في المسجد الأقصى أجزأه أن

يصل في مسجد مكة والمدينة

١ عن جابر «ان رجلا قال يوم الفتح يا رسول الله انى نذرت ان فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس فقال صل ههنا فسهأه فقال صل ههنا فسهأه فقال شأنك اذن» رواه

أحمد وأبو داود ولهما عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الخبر وزاد فقال «النبي صلى الله عليه وآله وسلم والذي بعث محمدا بالحق لو صليت ههنا لتغنى عنك ذلك كل صلاة في بيت المقدس» * ٢ وعن ابن عباس «ان امرأة شكت شكوى فقالت ان شفاني الله فلا خرجن فلا صلين في بيت المقدس فبرأت ثم تجهزت تريد الخروج فجاءت ميمونة نسلم عليها فاخبرتها بذلك فقالت اجلسي فكلتي ما صنعت وصلي في مسجد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الكعبة» رواه أحمد ومسلم * ٣ وعن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة في مسجدي خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام» رواه الجماعة الا أبو داود. ولاحمد وأبي داود من حديث جابر مثله وزاد «وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه» وكذلك لاحمد من حديث عبد الله بن الزبير مثل حديث أبي هريرة وزاد «وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا» * ٤ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى» متفق عليه. وسلم في رواية «انما يسافر الى ثلاثة مساجد» * ٥

حديث جابر أخرجه أيضاً البيهقي والحاكم وصححه وصححه أيضاً ابن دقيق العيد في الاقتراح. وحديث بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم سكت عنه أبو داود والمنذرى وله طرق رجال بعضها ثقات وقد تقرر أن جهالة الصحابي لا تنفر. وقيل انه روى الحديث عن عبد الرحمن بن عوف وعن رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وحديث جابر الآخر رواه أحمد من حديث أحمد بن عبد الملك حدثنا عبد الله بن عمرو عن عبد الكريم الجزري عن عطاء عن جابر رفعه «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه» قال الحافظ واسناده صحيح الا انه اختلف فيه على عطاء * وحديث عبد الله بن الزبير أخرجه أيضاً ابن حبان والبيهقي واغظه «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه

من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجد في «وفي الباب عن جابر أيضا عند ابن عدى بلفظ «الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في مسجدى بألف صلاة والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة» واسناده ضعيف لانه من حديث يحيى بن أبي حية عن عثمان ابن الاسود عن مجاهد عن جابر وفي الباب أيضا من حديث أبي الدرداء مرفوعا عند الطبراني في الكبير «الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في مسجدى بألف صلاة والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة» وعن أبي ذر عند الدارقطني في العمال والحاكم في المستدرک «صلاة في مسجدى هذا أفضل من أربع صلوات في بيت المقدس» وعند ابن ماجه من حديث ميمونة بنت سعد بأن الصلاة في بيت المقدس «كألف صلاة في غيره» وروى ابن ماجه من حديث أنس فصلاة في المسجد الأقصى بخمسين ألف صلاة واسناده ضعيف وروى ابن عبد البر في التمهيد من حديث الارقم صلاة هذا خير من ألف صلاة ثمة يعني بيت المقدس قال ابن عبد البر هذا حديث ثابت وحديث أبي هريرة الآخر هو أيضا متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري وغيره قوله «صل ههنا» فيه دليل على أن من نذر بصلاة أو صدقة أو نحوهما في مكان ليس بأفضل من مكان النذر فإنه لا يجب عليه الوفاء بإيقاع المنذور به في ذلك المكان بل يكون الوفاء بالفعل في مكان النذر وقد تقدم أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر الناذر بأن ينحر ببوانة يفي بنذره بعد أن سأله هل كانت كذا هل كانت كذا فدل ذلك على أنه يتعين مكان النذر ما لم يكن معصية وامل الجمع بين ما هنا وما هناك أن المكان لا يتعين حتما بل يجوز فعل المنذور به في غيره فيكون ما هنا يباح للجواز ويمكن الجمع بأنه يتعين مكان النذر إذا كان مساويا للمكان الذي فيه الناذر أو أفضل منه لا إذا كان المكان الذي فيه الناذر فوقه في الفضيلة ويشعر بهذا ما في حديث ميمونة من تهليل ما أقت به ببيان افضلية المكان الذي فيه الناذرة في شيء المنذور به وهو الصلاة. قوله «الا المسجد الحرام هذا» فيه دليل على افضلية الصلاة في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم على غيره من المساجد الا المسجد الحرام فإنه استثناء فاقضي ذلك أنه ليس بمفضول بالنسبة الى مسجده صلى الله عليه وآله وسلم ويمكن أن يكون مساويا أو أفضل وسائر الأحاديث دلت على أنه أفضل باعتبار الصلاة فيه بذلك المقدار. قوله «لا تشد الرحال» الخ فيه دليل على أنه يتعين مكان النذر إذا كان أحد الثلاثة المذكورة

وقد ذهب الى ذلك مالك والشافعي. وقال أبو حنيفة لا يلزم وله أن يصلي في أي محل شاء وإنما يجب عنده المشي الى المسجد الحرام اذا كان بحج أو عمره وماءدا الامكنة الثلاثة فلا يمتنع مكانا بل نذر ولا يجب الوقوف عند الجمهور. وقد تمسك بهذا الحديث من منع السفر وشد الرحل الى غيرها من غير فرق بين جميع البقاع. وقد وقع لحفيد المصنف في ذلك وقائع بينه وبين أهل عصره لا يتسع المقام لمبسطها *

باب قضاء كل المنذورات عن الميت

١ عن ابن عباس « ان سعد بن عباد استفتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان أمي ماتت وعليها نذر لم تقضه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم افضه عنها » رواه أبو داود والنسائي وهو على شرط الصحيح قال البخاري وأمر ابن عمر امرأة جعلت أمها على نفسها صلاة بقاء يعني ثم ماتت فقال صلى عنها قال وقال ابن عباس نحوه *

حديث ابن عباس في قصة سعد بن عباد أصله في الصحيحين. وقول ابن عباس الذي أشار البخاري بأنه نحوه ما قاله ابن عمر أخرجه ابن أبي شبة بسند صحيح « ان امرأة جعلت على نفسها مشيا الى مسجد بقاء فماتت ولم تقضه فأتى عبد الله بن عباس ابنتها أن تمشي عنها » وجاء عن ابن عمر وابن عباس خلاف ذلك فقال مالك في الموطأ أنه بلغه ان عبد الله بن عمر كان يقول لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد. وأخرج النسائي من طريق أبوب بن موسى عن ابن أبي رباح عن ابن عباس قال لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد أورده ابن عبد البر من طريقه موقوفا ثم قال والنقل في هذا عن ابن عباس مضطرب قال الحافظ ويمكن الجمع بحمل الاثبات في حق من مات والنفي في حق الحي قال ثم وجدت عن ابن عباس ما يدل على تخصيصه في حق الميت بما اذا مات وعليه شيء واجب فعند ابن أبي شبة بسند صحيح مثل ابن عباس عن رجل مات وعليه نذر فقال يصام عنه النذر. وقال ابن المنبر يحتمل أن يكون ابن عمر أراد بقوله صلى عنها العمل بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث » فقد منها

الولد لان الولد من كسبه فأعماله الصالحة مكتوبة للوالد من غير أن ينقص من أجره
فمضى صل عنها ان صلاتك مكتوبة لها ولو كنت انما تتوى عن نفسك كذا قال
ولا يخفى تكلفه. وحاصل كلامه تخصيص الجواز بالولد والى ذلك ذهب ابن وهب
وأبو مصعب من أصحاب الامام مالك وفيه تمقب على ابن بطال حيث نقل
الاجماع انه لا يصلى أحد عن أحد فرضاً ولا سنة لا عن حي ولا عن ميت. ونقل
عن المهلب ان ذلك لو جاز لجاز في جميع العبادات البدنية والكان الشارع أحق
بذلك أن يفعله عن أبويه. ولما نهى عن الاستغفار لعمه وبطل معنى قوله
« ولا تكسب كل نفس إلا عليها » قال الحافظ. وجميع ما قاله لا يخفى وجه
تمقبه خصوصاً ما ذكره في حق الشارع صلى الله عليه وآله وسلم. وأما الآية فعمومها
مخصوص اتفاقاً وقد ذهب ابن حزم ومن وافقه الى أن الوارث يلزمه قضاء
النذر عن مورثه في جميع الحالات واختلاف في تعيين نذر أم سعد ف قيل كان
صوماً لما رواه مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال جاء رجل فقال
يا رسول الله ان أمى ماتت وعليها صوم شهر أفأفقيه عنها قال نعم الحديث واجب
بأنه لم يكن فيه ان الرجل سعد. وقال ابن عبد البر كان عتقا واستدل بما أخرجه
من طريق الفاسم بن محمد ان سعد بن عباد قال يا رسول الله ان أمى هلك
فهل ينفعها أن أعتق عنها قال نعم وقيل كان صدقة لما رواه في الموطأ وغيره ان
سعداً خرج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقيل لأمه أوصي قالت المال
مال سعد فتوفيت قبل أن يقدم فقال يا رسول الله هل ينفعها أن أتصدق عنها
قال نعم وليس في هذا والذي قبله أنها نذرت. قال عياض والذي يظهر انه كان
نذرها في مال أو مبهما. وظاهر حديث الباب انه كان معينا عند سعد (وفي الحديث)
قضاء الحقوق الواجبة عن الميت وقد ذهب الجمهور الى أن من مات وعليه نذر مالى
فانه يجب قضاؤه من رأس ماله وان لم يوص الا أن وقع النذر في مرض الموت فيكون من
النكث وشرط المالكية والحنفية أن يوصى بذلك مطلقاً *



(كتاب الاقضية والاحكام)

باب وجوب نصب ولاية القضاء والامارة وغيرها

١ عن عبد الله بن عمرو « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل
لثلاثة يكونون بفلاة من الارض الا امروا عليهم أحدهم » رواه أحمد *
٢ وعن أبي سعيد « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا خرج
ثلاثة في سفر فليؤمروا عليهم أحدهم » رواه أبو داود . وله من حديث أبي هريرة
مثله

حديث عبد الله بن عمرو وحديث أبي سعيد قد أخرج نحوهما البزار باسناد
صحيح من حديث عمر بن الخطاب بلفظ اذا كنتم ثلاثة في سفر فأمروا أحدهم
ذلك أمير أمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وأخرج البزار أيضا باسناد
صحيح من حديث عبد الله بن عمر مرفوعا بلفظ « اذا كانوا ثلاثة في سفر فليؤمروا
أحدهم » وأخرجه بهذا اللفظ الطبراني من حديث ابن مسعود باسناد صحيح وهذه
الاحاديث يشهد بعضها لبعض وقد سكت أبو داود والمذري عن حديث أبي سعيد
وأبي هريرة وكلاهما رجالهما رجل الصحيح الاعلى بن بحر وهو ثقة . ولفظ
حديث أبي هريرة « اذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم » وفيها دليل على انه
يشرع لكل عدد بلغ ثلاثة فصاعدا أن يؤمروا عليهم أحدهم لان في ذلك السلامة
من الخلاف الذي يؤدي الى التلاف فمع عدم التأخير يستفيد كل واحد برأيه ويفعل
ما بطابق هواه فيه ليكون ومع التأخير يقل الاختلاف وتجتمع الكلمة واذا شرع هذا
لثلاثة يكونون في فلاة من الارض أو يسافرون فشرعيته لعدد أكثر يسكنون القرى
والامصار ويحتاجون لدفع النظام وفصل الخصام أولي وأحري وفي ذلك دليل اقول
من قال انه يجب على المسلمين نصب الأئمة والولاة والحكام وقد ذهب الاكثر الى
أن الامامة واجبة لكنهم اختلفوا هل الوجوب عقلا أو شرعا فعند المعتزلة وأكثر
المعتزلة والاشعرية يجب شرعا . وعند الامامية يجب عقلا فقط وعند الجاحظ . والبلخي

والحسن البصري تجب عفاً ولا وشرعاً . وعند ضرار والاصم وهشام الفوطي
والنجدات لا تجب *

باب كراهية الحرص على الولاية وطلبها

١ عن أبي موسى قال « دخلت علي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنا
ورجلان من بني عمي فقال أحدهما يا رسول الله أمرنا علي بعض ما ولاك الله عز
وجل وقال الآخر مثل ذلك فقال أنا والله لا نولي هذا العمل أحداً يسأله أو
أحداً حرص عليه » * ٢ وعن عبد الرحمن بن سمرة قال « قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الامارة فانك ان أعطيتها عن
غير مسألة أعنت عليها وان أعطيتها عن مسألة وكنت اليها » متفق عليها * ٣ وعن
أنس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سأل القضاء وكل الى نفسه
ومن جبر عليه ينزل عليه ملك يسدده » رواه الحنابلة إلا النسائي * ٤ وعن
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « انكم ستحرصون على الامارة
وستكون ندامة يوم القيامة فنعم المرضة وبئست الفاطمة » رواه أحمد والبخاري
والنسائي * ٥ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من
طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عدله جورره فله الجنة ومن غلب جورره عدله
فله النار » رواه أبو داود وقد حمل على ما اذا لم يوجد غيره *

حديث أنس أخرجه أيضاً الطبراني في الاوسط من رواية عبد الأعلى التلعلي
عن بلال بن أبي بردة الاشعري عن أنس مرفوعاً بلفظ « من طلب القضاء واستعان
عليه وكل الى نفسه ومن لم يطلبه ولم يستعن عليه أنزل الله عليه ملكاً يسدده »
قال لا يروى عن أنس الا بهذا الاسناد تفرد به عبد الأعلى وأخرجه البزار من
طريق عبد الأعلى عن بلال بن مرداس عن خزيمة عن أنس قال ولا يعلم عن
أنس الا من هذا الوجه . وأخرجه الترمذي من الطريقين جميعاً وقال حسن غريب
وقال في الرواية الثانية أصح وأخرجه الحاكم من طريق امرئيل عن عبد الأعلى
عن بلال عن خزيمة وصححه وتعقب أن خزيمة لينه يحيى بن معين وعبد الأعلى

ضمه الجمهور. وأخرج الحديث ابن المنذر بلفظ « من طلب القضاء واستعان عليه بالشفعاء وكل الى نفسه ومن أكره عليه أنزل الله ملكا يسدده » وحديث أبي هريرة الثاني سكت عنه أبو داود والمنذري وسنده لا مطعن فيه فان أبا داود قال حدثنا عباس العنبري يعني ابن عبد العظيم أبا الفضل شيخ الشيخين حدثنا عمر بن يونس يعني اليمامي حدثنا ملازم بن عمرو يعني ابن عبد الله بن بدر اليمامي وثقه أحمد وابن معين والنسائي حدثني محمد بن نجيعة يعني اليمامي عن جده يزيد بن عبد الرحمن يعني الذي يقال له أبو كثير السجيمى عن أبي هريرة فذكره . قوله « أو أحدا حرص عليه » بفتح المهملة والراء . قال العلماء والحكمة في أنه لا يولي من يسأل الولاية أنه يوكل اليها ولا يكون معه اعانة كما في الحديث الذي بعده وإذا لم يكن معه اعانة لا يكون كمثوا ولا يولي غير الكفء لان فيه همة . قوله « لا تسأل الامارة » هكذا في أكثر طرق الحديث ووقع في رواية بلفظ « لا تمنين الامارة » بصيغة النهى عن التمني . وكذا بالنون الثقيلة . قال ابن حجر والنهي عن التمني أبلغ من النهى عن الطلب . قوله « عن غير مسئلة » أى سؤال . قوله « وكلت اليها » بضم الواو وكسر الكاف مخففاً ومشدداً وسكون اللام ومعنى الخفف أي صرفت اليها وكل الامر الى فلان صرفه اليه ووكله بالتشديد استحضرة ومعنى الحديث ان من طلب الامارة فاعطيتها تركت اعانته عليها من أجل حرصه وبستفاد من هذا ان طلب ما يتعلق بالحكم مكروه فيدخل في الامارة القضاء والحسبة ونحو ذلك وان من حرص على ذلك لا يعان ويعارض ذلك في الظاهر حديث أبي هريرة المذكور في آخر الباب . قال الحافظ ويجمع بينهما انه لا يلزم من كونه لا يعان بسبب طلبه أن لا يحصل منه العدل اذا ولي أو يحمل الطلب هنا على القصد وهناك على التولية وبالجملة فاذا كان الطالب مسلوب الاعانة تورط فيما دخل فيه وخسر الدنيا والآخرة فلا تحمل تولية من كان كذلك ربما كان الطالب الامارة يريد بها الظهور على الأعداء والتسكيل بهم فيكون في توليته مفسدة عظيمة . قال ابن التين محمول على الغالب والافقد قال يوسف عليه السلام (اجعلني على خزانة الارض) وقال سليمان (وهب لي ملكا) قال ويحتمل أن يكون في غير الانبياء عليهم السلام انتهى . قلت ذلك لو نوق الانبياء بأنفسهم بسبب العصمة من الذنوب وأيضا لا يعارض الثابت في شرعنا ما كان

في شرع غيرنا فيمكن أن يكون الطلب في شرع يوسف عليه السلام سائماً وأما سؤال سليمان فخرج عن محل النزاع إذ محله سؤال المخلوقين لا سؤال الخالق وسليمان عليه السلام إنما سأل الخالق. قوله «انكم ستحرقون» بكسر الراء ويجوز فتحها ويدخل في لفظ الامارة الامارة العظمى وهي الخلافة والعفري وهي الولاية على بعض البلاد وهذا خبر منه صلى الله عليه وآله وسلم بالشيء قبل وقوعه فوقع كما أخبر. قوله «وستكون ندامة يوم القيامة» أي لمن لم يعمل فيها بما ينبغي وبوضع ذلك ما أخرجه البراء والطبراني بسند صحيح عن عوف بن مالك بلفظ «أولها ملامة وثانيها ندامة وثالثها عذاب يوم القيامة الامن عدل» وفي الاوسط للطبراني من رواية شريك عن عبد الله بن عيسى عن أبي صالح عن أبي هريرة قال شريك لأدري رفته أم لا قال الامارة أولها ندامة وأوسطها غرامة وآخرها عذاب يوم القيامة. وله شاهد من حديث شداد بن أوس رفته بلفظ «أولها ملامة وثانيها ندامة» أخرجه الطبراني. وعند الطبراني من حديث زيد بن ثابت رفته نعم الشيء الامارة لمن أخذها بحقها وحملها وبئس الشيء الامارة لمن أخذها بغير حقها تكون عليه حمرة يوم القيامة. قال الحافظ وهذا بقيد ما أطلق في الذي قبله ويقيد أيضاً ما أخرجه مسلم عن أبي ذر قلت يا رسول الله لا تستعملني قال انك ضعيف وأنها أمانة وأنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها قال النووي هذا أصل عظيم في اجتناب الولاية ولا سيما لمن كان فيه ضعف وهو من دخل فيها بغير أهلية ولم يعدل فانه يندم على ما فرط منه اذا جوزى بالحذى يوم القيامة وأما من كان أهلاً وعدل فيها فأجره عظيم كما تظاهرت به الاخبار ولكن الدخول فيها خطر عظيم ولذلك امتنع إلا كابر منها انتهى. وسيأتي حديث أبي ذر هذا. قوله «نعم المرضة وبئست الفاطمة» قال الداودي نعمت المرضة أي الدنيا وبئست الفاطمة أي بعد الموت لانه يصير الي الحاسبة على ذلك فهو كالذي يقطع قبل أن يستغنى فيكون في ذلك هلاكه. وقال غيره نعمت المرضة لما فيها من حصول الجاه والمال ونفاذ الكلمة وتحصيل اللذات الحسية والوهمية حال حصولها وبئست الفاطمة عند الانفصال عنها بموت أو غيره وما يترتب عليها من التبعات في الآخرة. قوله «ثم غلب عدله جوهره» أي كان عدله في حكمه أكثر من ظلمه كما يقال غلب علي فلان الكرم أي هو

أكثر خصاله وظاهره انه ليس من شرط الاجر الذي هو الجبة أن لا يحصل من القاضي جور أصلاً بل المراد أن يكون جوره مقلوباً بعدائه فلا يضر صدور الجور المقلوب بالعدل إنما الذي يضر ويوجب التناؤن يكون الجور غالباً للعدل قيل هذا الحديث محمول على ما إذا لم يوجد غير هذا القاضي الذي طلب القضاء جمعاً بينه وبين أحاديث الباب وقد تقدم طرف من الجمع وبقي الكلام في استحقاق الأمير للاعانة هل يكون بمجرد اعطائه لها من غير مسألة كما يدل عليه حديث عبد الرحمن بن سمرة المذكور في الباب أم لا يستحقها إلا بالاكراه والاجبار كما يدل عليه حديث أنس المذكور أيضاً فقال ابن رسلان إن المطلق مقيد بما إذا أكره على الولاية وأجبر على قبولها فلا ينزل الله إليه الملك يسدده إلا إذا أكره على ذلك جبراً ولا يحصل هذا لمن عرضت عليه الولاية فقبلها من دون اكراه كما في لفظ الترمذي من رواية بلال بن مرداس ومن أكره عليه أنزل الله عليه ملكاً يسدده. وقال حسن غريب ولا يخفى ما في حديث أنس من النقال الذي قدمناه مع اضطراب ألفاظه التي أشرنا إلى بعضها وأكثر ألفاظه بدون ذكر الاجبار والاكراه كما في سنن أبي داود وغيرها على انه على فرض صحته وصلاحيته لامارضة بينه وبين حديث عبد الرحمن بن سمرة لأن حديث عبد الرحمن فيه ان من أعطى الامارة من غير مسألة عين عليها وليس فيه نزول الملك لتسديد. وحديث أنس فيه ان من أجبر نزل عليه ملك يسدده فغايته ان الاعانة تحصل بمجرد اعطاء الامارة من غير مسألة بخلاف نزول الملك فلا يحصل إلا بالاجبار فلا معارضة ولا اطلاق ولا تقييد إلا في حديث أنس نفسه فيمكن أن يحمل المطلق من ألفاظه عن الاجبار والاكراه بالمقيد بهما إذا انتقض لذلك لا يقال ان انزال الملك لتسديد نوع من الاعانة فنثبت المعارضة لأننا نقول بعض أنواع الاعانة لا يعارض البعض الآخر *



باب التشديد فى الولايات وما يخشى على من

لم يقيم بحقه دون القائم به

١ عن أبى هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سكين » رواه الحمسة الا النسائي * ٢ وعن ابن مسعود عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال « ما من حكم يحكم بين الناس الا حبس يوم القيامة وملاك آخذ بقفاه حتى يقفه على جهنم ثم يرفع رأسه الى الله عز وجل فان قال ألقه ألقاه فى مهوى فهو أربعمائة خريفا » رواه أحمد وابن ماجه بمعناه * ٣ وعن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم انه قال « ويل للامراء ويل للعرفاء ويل للامناء ليتمنين أقوام يوم القيامة ان ذوابهم كانت متملقة بالثرىا يتذبذبون بين السماء والارض ولم يكونوا عملوا على شئ » * وعن عائشة قالت « سمعت النبى صلى الله عليه وآله وسلم يقول لثأتين على القاضى المعدل يوم القيامة ساعة يتمني انه لم يقض بين اثنتين فى مرة قط » * وعن أبى أمامة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال « ما من رجل يلى أمر عشرة فافوق ذلك الا أتى الله عز وجل يوم القيامة يده الى عنقه فكبره أو أوبقه أنه أو لها ملامة وأوسطها ندامة وآخرها خزي يوم القيامة » * ٦ وعن عبادة بن الصامت « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من أمير عشرة الا جىء به يوم القيامة مغلوله يده الى عنقه حتى يطلقه الحق أو يوبقه ومن تعلم القرآن ثم نسيه اتي الله وهو أجزم » رواه أحمد * ٧ وعن عبد الله بن أبى أوفى قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله مع القاضى ما لم يجر فاذا جار وكله الله الى نفسه » رواه ابن ماجه * وفى لفظ « الله مع القاضى ما لم يجر فاذا جار تخلى عنه ولزمه الشيطان » رواه الترمذى * ٨ وعن عبد الله بن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون فى حكمهم وأهليهم وما ولوا » رواه أحمد ومسلم والنسائي *

حديث أبي هريرة الأول أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي والدارقطني وحسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان وله طرق وقد أعلاه ابن الجوزي فقال هذا حديث لا يصح. قال الحافظ ابن حجر وليس كما قال وكفاه قوة تخريج النسائي له. وقد ذكر الدارقطني الخلاف فيه على سعيد المقبري قال والحفوظ عن سيد المقبري عن أبي هريرة قال المنذرى وفي أسناده عثمان بن محمد الأخنسي. قال النسائي ليس بذلك القوي قال وأما ذكرناه لثلاث يخرج من الوسط ويحمل عن ابن أبي ذئب عن سعيد انتهى فلا تتم التقوية باخراج النسائي للحديث كما زعم الحافظ. وحديث ابن مسعود أخرجه أيضا البيهقي في شعب الإيمان والبرار وفي أسناده مجالد بن سعيد وثقه النسائي وضعفه جماعة وحديث أبي هريرة الثاني حسنه السيوطي. وحديث عائشة أخرجه أيضا العقيلي وابن حبان والبيهقي. قال البيهقي عمران بن حطان الراوى عن عائشة لا يتابع عليه ولا يثبتين سماعه منها. ووقع في رواية الامام أحمد من طريقه قال دخلت على عائشة فإذا كرتها حتى ذكرنا القاضى فذكره قال في مجمع الزوائد وأسناده حسن. وحديث أبي أمامة حسنه السيوطي وفي معناه أحاديث منها حديث عبادة المذكور بعده. ومنها حديث أبي هريرة عند البيهقي في السنن بلفظ «ما من أمير عشرة إلا يؤتى به يوم القيامة مفلولا حتى يفكه العدل أو يوبقه الجور» ومنها حديث ابن عباس «ما من أمير يؤمر على عشرة الأسئل عنهم يوم القيامة» أخرجه الطبراني في الكبير وأخرج البيهقي حديثا آخر عن أبي هريرة بمعنى حديثه هذا. وحديث عبادة أخرجه أيضا الطبراني في الكبير والبيهقي في الشعب من حديث سعد بن عبادة. وحديث عبدالله بن أبي أو في أخرجه أيضا الحاكم في المستدرك والبيهقي في السنن وابن حبان وحسنه الترمذي. قوله «نقد ذبح بغير سكين» بضم الذال الموحدة مبنى للمجهول. قال ابن الصلاح المراد ذبح من حيث المعنى لانه بين عذاب الدنيا أن رشد وبين عذاب الآخرة أن فسد. وقال الخطابي ومن تبعه إنما عدل عن الذبح بالسكين ليعلم أن المراد ما يخاف من هلاك دينه دون بدنه وهذا أحد الوجهين والثاني أن الذبح بالسكين فيه اراحة للمذبح وبغير السكين كالخنق أو غيره يكون الألم فيه أكثر فذكر ليكون أبلغ في التحذير. قال الحافظ في التلخيص ومن الناس من فتن بحب القضاء فأخبره عما يتبادر إليه الفهم من سياقه فقال إنما قال ذبح بغير سكين إشارة إلى الرفق به ولو

ذبح بالسكين لكان أشق عليه ولا يخفى فسادها تنهي وحكي ابن رسلان في شرح السنن عن أبي العباس أحمد بن القاص أنه قال ليس في هذا الحديث عندى كراهية القضاء وذمه إذ الذبح بغير سكين مجاهدة النفس وترك الهوى والله تعالى يقول (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا) ويدل على ذلك حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أبا هريرة عليك بطريق قوم إذا فزع الناس آمنوا قلت من هم يا رسول الله قال هم قوم تركوا الدنيا فلم يكن في قلوبهم ما يشغلهم عن الله قد أجهدوا أبدانهم وذبحوا أنفسهم في طلب رضا الله فتاهيك به فضيلة وزافى لمن قضى بالحق في عباده إذ جعله ذبيح الحق امتحانا للعظم له المثوبة امتحانا وقد ذكر الله قصة إبراهيم خليله عليه السلام. وقوله (يا بني أنى أرى في المنام أنى أذبحك) فإذا جعل الله إبراهيم في تسليمه لذبح ولده مصدقا فقد جعل ابنه لاستسلامه للذبح ذبيحا ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم «أنا ابن الذبيحين» يعني اسمعيل وعبد الله فكذلك القاضى عندنا لما استسلم لحكم الله واصطبر على مخالفة الأباعد والاقارب في خصوصياتهم لم تأخذه في الله لومة لائم حتى قاده إلى مر الحق جعله ذبيحا للحق وبلغ به الحال الشهداء الذين لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله وقد ولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليا ومعاذا ومعاقل بن يسار فنعيم الذابح ونعم المذبوح. وفي كتاب الله الدليل على الترغيب فيه بقوله (يحكم بها النبيون الذين أسلموا) إلى آخر الآيات انتهى. وحديث أبي هريرة الذي ذكره لأدري من أخرجه فيبحث عنه وعلى كل حال فحديث الباب وارد في ترهيب القضاء لافي ترغيبهم وهذا هو الذي فهمه السلف والخلف ومن جعله من الترغيب فقد أبعد وقد استروح كثير من القضاة إلى ما ذكره أبو العباس وأنا وإن كنت حال تحرير هذه الأحرف منهم ولكن الله يحب الانصاف وقد ورد في الترغيب في القضاء ما يفني عن مثل ذلك التكلف فأخرج الشيخان من حديث عمرو بن العاص وأبي هريرة «إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر وإن أصاب فله أجران» ورواه الحاكم والدارقطني من حديث عقبة بن عامر وأبي هريرة وعبد الله بن عمر بلفظ: «إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجران أصاب فله عشرة أجور» وفي إسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف وتابعه ابن لهيعة بغير لفظه ورواه أحمد من طريق عمرو بن العاص بلفظ: «إن أصبت القضاء فلك عشرة أجور وإن

اجتهدت فاخطأت فلك حسنة» واسناده ضعيف أيضا وأخرج أحمد في مسنده وابو
نعيم في الحلية عن عائشة «أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال السابقون الى ظل الله
يوم القيامة الذين اذا اعطوا الحق قبلوه واذا سئلوا بذلوه واذا حكموا بين الناس
حكموا كحكمهم لانفسهم» وهو من رواية ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران عن
القاسم بن محمد عنها قال أبو نعيم تفرد به ابن لهيعة عن خالد. قال الحافظ وتابعه يحيى
ابن أيوب عن عبد الله بن زحر عن علي بن زيد عن القاسم وهو ابن عبد الرحمن عن عائشة
ورواه أبو العباس ابن القاص في كتاب آداب القضاء له. ومن الأحاديث الواردة
في الترغيب حديث عبد الله بن عمر المذكور في الباب ومنها حديث ابن عباس
«اذا جلس الحاكم في مكانه هبط عليه ملكان يسددانه ويوفقانه ويرشدانه ما لم
يجر فاذا جازع جاوز تركاه» أخرجه البيهقي من طريق يحيى بن زيد الأشعري عن
ابن جريج عن عطاء عنه واسناده ضعيف قال صالح جزرة هذا الحديث ليس له أصل
وروى الطبراني معناه من حديث واثلة بن الاسقع. وفي البزار من رواية ابراهيم بن
خثيم بن عراك عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعة «من ولي من أمور المسلمين شيئا وكل الله به
ملكاً عن يمينه واحسبه قال وملكاً عن شماله يوفقانه ويسددانه اذا اراد به خيراً ومن
ولى من أمور المسلمين شيئاً فاراد به غير ذلك وكل إلى نفسه» قال ولا نعلمه يروى بهن اللفظ.
الا من حديث عراك و ابراهيم ليس بالقوى . ومن أحاديث الترغيب حديث
عبد الله بن أبي أو في المذكور في الباب . ولكن هذه الترغيبات إنما هي في حق
القاضي المادل الذي لم يسأل القضاء ولا استعان عليه بالشفعاء وكان لديه من العلم
بكتاب الله سنة رسوله ما يعرف به الحق من الباطل بعد احراز مقدار من
الآلئما يقدر به علي الاجتهاد في إبراده واصداره . وأما من كان بعكس هذه
الأوصاف أو بعضها فقد أوقع نفسه في مضيق وباع آخرته بدينار لا نكل ما قل
بعلم أن من تسلق للقضاء وهو جاهل بالشريعة المطهرة جهلاً بسيطاً أو جهلاً
مركباً أو من كان قاصراً عن رتبة الاجتهاد فلا حامل له على ذلك إلا حب المال
والشرف أو أحدهما إذا لا يصح أن يكون الحامل من قبيل الدين لا ن الله لم يوجب
على من لم يتمكن من الحكم بما أنزل من الحق أن يتحمل هذا العبء الثقيل قبل
تحصيل شرطه الذي يحرم قبوله قبل حصوله فعلم من هذا أن الحامل للمقصرين
على التهاوت على القضاء والتونب على أحكام الله بدون ما شرطه ليس إلا الدنيا
لا الدين قايك والاغترار بأقوال قوم يقولون بالسننهم ما ليس في قلوبهم فاذا

لبسوا لك أثواب الرياء والتصنع وأظهروا شعار انتعير والتدليس والتلميس وقالوا
 ما لهم بغير الحق حاجة ولا أرادوا إلا تحصيل الثواب الأخرى فقل لهم دعوا
 الكذب على أنفسكم يا قضاة النار بنص المختار فلو كنتم تخشون الله وتتقونه حق
 تقاته لما أقدمتم على الخطرة بأذى بدء بدون إيجاب من الله ولا اكراه من
 سلطان ولا حاجة من المسلمين وقد كثر التابع من الجهلة في هذا المنصب الشريف
 واشتروه بالأموال ممن هو أجهل منهم حتى عمت البلوى جميع الأقطار اليمنية.
 قوله «فهو أربعين خريفاً» قال في النهاية هو الزمان المعروف من فصول السنة
 ما بين الصيف والشتاء ويريد به أربعين سنة لأن الحريف لا يكون في السنة إلا
 مرة فإذا انقضى أربعون خريفاً انقضت أربعون سنة : قوله «ويل للعرفاء» بضم
 العين المهملة وفتح الراء والفاء جمع عريف . قال في النهاية وهو القيم بأموال القبيلة
 والجماعة من الناس بلى أمورهم ويعترف الأمير منه أحوالهم فيميل بمعنى فاعل
 والعرفاء عمله . وسبب الوعيد لهذه الطوائف الثلاث وهم الأمراء والعرفاء والأمناء
 أنهم يقبلون ويطاعون فيما يأتون به فإذا جاروا الرعايا جاروا وهم قادرون فيكون
 ذلك سبباً لتشديد العقوبة عليهم لأن حق شكر النعمة التي امتازوا بها على غيرهم
 أن يعدلوا ويستعملوا الشفقة والرأفة : قوله «أو أوبقه الله» بالباء الموحدة والقاف
 قال في النهاية يقال وبق يبق ووبق يوبق إذا هلك وأوبقه غيره فهو موبق .
 قوله «وكلتا يديه يمين» قال في النهاية أي إن يديه تبارك وتعالى بصفة الكمال
 لا نقص في واحدة منهما لأن الشمال تنقص عن اليمين . وكل ما جاء في القرآن
 والحديث من إضافة اليد والأيدى واليمين وغير ذلك من أسماء الجوارح إلى الله
 فأنما هو على سبيل المجاز والاستعارة والله منزّه عن التشبيه والتجسيم *

باب المنع من ولاية المرأة والصبي ومن لا يحسن

القضاء أو يضعف عن القيام بحقه *

١ عن أبي بكره قال «لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أهل

فارس ملكوا عليهم بنت كسري قال ان يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة « رواه أحمد والبخاري والنسائي والترمذي وصححه * ٢ وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعوذوا بالله من رأس السبعين وإمارة الصبيان » رواه أحمد * ٣ وعن بريدة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق نقضي به ورجل عرف الحق وجار في الحكم فهو في النار ورجل قضي للناس على جهل فهو في النار » رواه ابن ماجه وأبو داود وهو دليل على اشتراط كون القاضي رجلا * ٤ وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « من أفتى بفتيا غير ثبت فأما أنه على الذي أفتاه » رواه أحمد وابن ماجه وفي لفظ « من أفتى بفتيا غير علم كان أم ذلك على الذي أفتاه » رواه أحمد وأبو داود * ٥ وعن أبي ذر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أبا ذر اني أرى لك ضعيفا واني أحب اليك ما أحب لنفسى لا تأمرن على اثنين ولا تولين مال يتيم » * ٦ وعن أبي ذر قال « قلت يا رسول الله ألا تستعملني قال فضرب يده على منكبي ثم قال يا أبا ذر انك ضعيف وانها أمانة وانها يوم القيامة خزي وندامة الا من أخذها بحقه واوادي الذي عليه فيها » رواه أحمد ومسلم * ٧ وعن أم الحصين الأحسية « انها سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول أسمعوا وأطيعوا وان أمر عليكم عبد حبشي ما أقام فيكم كتاب الله عز وجل » رواه الجماعة الا البخاري وأبو داود * ٨ وعن أنس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسمعوا وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي كان رأسه زبيبة » رواه أحمد والبخاري. وهذا عند أهل العلم محمول على غير ولاية الحكم أو على من كان عبدا * ٩

حديث أبي هريرة الاول قد أخرج ما يشهد له أحمد من حديث قيس الغفاري مرفوعا وفيه التحذير من إمارة السفهاء ورجاله رجال الصحيح ومثله أخرجه الطبراني عن عوف بن مالك مرفوعا وفي اسناده النحاس بن قهم وهو ضعيف. وحديث بريدة أخرجه أيضا الترمذي والنسائي والحاكم وصححه. قال الحاكم في علوم الحديث تفرد به الخراسانيون ورواته مرأوزة قال الحافظ. له طرق غير هذه جمعتها في جزء مفرد. وحديث أبي هريرة الثاني سكت عنه أبو داود والمنتزعي ورجال اسناده أئمة أكثرهم من رجال الصحيح وزاد أبو داود ومن أشار على أخيه بأمر يعلم ان الرشدي غيره فقد خاف

وحدث أنس لفظ البخاري «أطيعوا السلطان وان عبدا حبشيا كالزبيبة». قوله «ان يفلح قوم» الخ فيه دليل على أن المرأة ليست من أهل الولايات ولا يحمل لقوم توأمتها لان تجنب الامر الموجب لعدم الفلاح واجب. قال في الفتوح وقد اتفقوا على اشتراط الذكورة في القاضي الا عن الحنفية واستثنوا الحدود. وأطلق بن جرير ويؤيد ما قاله الجمهور ان القضاء يحتاج الى كمال الرأي ورأى المرأة ناقص ولا سيما في محافل الرجال واستدل المصنف أيضا على ذلك بحديث بريرة المذكور في الباب لقوله فيه رجل ورجل فدل بمفهومه على خروج المرأة. قوله «وامارة الصبيان» فيه دليل على انه لا يصح أن يكون الصبي قاضيا. قال في البحر جاتا وأمره صلى الله عليه وآله وسلم بانتموذا من رأس السبعين لعله لما ظهر فيها من الفتن العظيمة منها قبل الحسين رضي الله عنه ووقعة الحرة وغير ذلك مما وقع في عشر السبعين. قوله «الفضاة ثلاثة» الخ في هذا الحديث أعظم وأزع للجهلة عن الدخول في هذا المنصب الذي ينتهي بالجاهل والجاهل الى النار وبالجملة فما صنع أحد بنفسه ما صنعه من ضاقت عليه المعاش فزج بنفسه في القضاء لينال من الحطام وأموال الارامل واليتام ما يحول بينه وبين دار السلام مع جهله بالاحكام أو جوره على من قعد بين يديه بالخصام من أهل الاسلام قوله من أفق يضم الهمزة وكسر المثناة مبني لما لم يسم فاعله فيكون المعنى من افتاء مفت عن غير ثبت من الكتاب والسنة والاستدلال كان أمه على من افتاء بغير الصواب لا على المستفتي المفيد وقد روى بفتح الهمزة والمثناة فيكون المعنى من أتى الناس بغير علم كان أمه على الذي سوغ له ذلك وافتاء بجواز الافتاء من مثله مع جهله واذن له في الفتوى ورخص له فيها. قوله «أركضيفاف» فيه دليل على ان من كان ضيفا لا يصلح لتولى القضاء بين المسلمين قال أبو علي الكرايسي صاحب الشافعي في كتاب أدب القضاء له لأعلم بين العلماء من سلف خلافا ان أحق الناس ان يقضي بين المسلمين من بان فضله وصدقه وعلمه وورعه وان يكون عارفا بكتاب الله طالما بأكثر أحكامه طالما بسنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حافظا لأكثرها وكذا أقوال الصحابة عارفا بالوقائق والخلاف وأقوال فقهاء التابعين يعرف الصحيح من السقيم يتتبع النوازل من الكتاب فان لم يجد ففي السنة فان لم يجد عمل بما اتفق عليه الصحابة فان اختلفوا فما وجدته أشبه بالقرآن ثم بالسنة ثم بفتوى أكابر الصحابة عمل به ويكون كثير المذاكرة مع أهل العلم والمشاورة لهم مع فضل وورع ويكون حافظا لسانه ونطقه وفرجه فهما الكلام

الخصوم ثم لا بد أن يكون عاقلا . اثلا عن المهوي ثم قال وهذا وإن كنا نعلم أنه ليس على وجه الأرض أحد يجمع هذه الصفات ولكن يجب أن يطلب من أهل كل زمان أكرهم وأفضلهم . وقال المهلب لا يكفي في استجباب القضاء أن يرى نفسه أهلا لذلك بل أن يراه الناس أهلا له . وقال ابن حبيب عن مالك لا بد أن يكون الناقض عالما عاقلا قال ابن حبيب فإن لم يكن علم فعقل وورع لأنه بالورع يقف وبالعقل يسأل وهو إذا طلب العلم وجده فإذا طلب العقل لم يجدته انتهى . قلت ماذا يصنع الجاهل العاقل عند ورود مشكلات المسائل وغاية ما يفيد العقل التوقف عند كل خصومة ترد عليه وملازمة سؤال أهل العلم عنها والاختصاص بأقوالهم مع عدم المعرفة لحقها من باطلها ومبايعة أمر الله عباده فإنه أمر الحاكم أن يحكم بالحق وبالعدل وبالقسط وبما أنزل ومن أين مثل هذا العاقل العاقل عن حلية الدلائل أن يعرف حقيقة هذه الأمور بل من أين له أن يتعطل الحجة إذا جاءته من كتاب أو سنة حتى يحكم بدلوها ثم قد عرف اختلاف طبقات أهل العلم في السكالات والقصور والانصاف والاعتساف والتمسك والاستعجال والطيش والوقار والتمويل على الدليل والقنوع بالنقل من أين لهذا الجاهل العاقل معرفة العالي من السافل حتى يأخذ عنه أحكامه وينيط به حله وإرامه فهذا ينبغي ألا يعرف بالعقل باتفاق العقلاء فما حال هذا القاضي الأكحال من قال فيه من قال *

كبيرة عمياء قاد زمامها * أعمى على عوج الطريق الخائر

قوله « لا تأمرن على اثنين » الخ في هذا النهي بعد انحاض النصيح بقوله صلى الله عليه وآله وسلم أني أحب لك ما أحب لنفسى ارشاد للعباد إلى ترك تحمل أعباء الامارة مع الضعف عن القيام بحقوقهم من أي جهة من الجهات التي يصدق على صاحبها أنه ضعيف فيها وقد قدمنا كلام أنموذج على هذا الحديث في باب كراهية الحرص على الامارة . قوله « وإن أمر عليكم عبد حبشي » بفتح المهملة والموحدة بعدها معجمة منسوب إلى الحبشة . قوله « كأن رأسه زبيبة » هي واحدة الزبيب المأكول المعروف بالسكاكين من العنب إذا جف وأما شبه رأس العبد بالزبيبة لتجمعها وليكون شمره أسود وهو تمثيل في الحقارة وبشاعة الصورة وعدم الاعتداد بها . وقد حكى الحافظ في الفتح عن ابن بطال عن المهلب أنها لا تجب الطاعة للعبد إلا إذا كان المستعمل له اماما قرشيا لأن

الامامة لا تكون الا في قريش قالوا أجمعت الامة على انها لا تكون في العبيد. وحكى في البحر عن المعتز انه يصح أن يكون العبد قاضياً وعن الشافعية والحنفية أن لا يصح أن يكون العبد قاضياً *

﴿ باب تعليق الولاية بالشرط ﴾

١ ﴿عن ابن عمر قال «أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة موتة زيد بن حارثة وقال ان قتل زيد جعفر وان قتل جعفر فبعبد الله بن رواحة» رواه البخارى. ولا أحمد من حديث أبي قتادة وعبد الله بن جعفر نحوه ﴿...﴾
حديث ابن عمر هو طرف من حديث طويل في ذكر غزوة موتة وكذلك حديث أبي قتادة وعبد الله بن جعفر هما في وصف الغزوة المذكورة وقد اشتمل على جميع ذلك كتب الحديث والسير فلا يطول بذكره. وقد استدلل المصنف رحمه الله بالحديث على جواز تعليق الولايات بالشرط المستقبل كما في ولاية جعفر فانها مشروطة بقتل زيد وكذلك ولاية عبد الله بن رواحة فانها مشروطة بقتل جعفر ولا أعرف الآن دليلاً يدل على المنع من تعليق الولاية بالشرط فاعل خلاف من خالف في ذلك مستند الى قاعدة فقهية كما يقع ذلك في كثير من المسائل *

﴿باب نهى الحاكم عن الرشوة واتخاذ حاجب لبابه في مجلس حكمه﴾ *

١ ﴿عن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعنة الله على الراشي والمرتشى في الحكم» رواه أحمد وأبو داود والترمذي * ٢ وعن عبد الله بن عمرو قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعنة الله على الراشي والمرتشى» رواه الحمزة الا النسائي وصححه الترمذي * ٣ وعن ثوبان قال «لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الراشي والمرتشى والرائش» يعني الذي يمشى بينهما رواه أحمد * ٤ وعن عمرو بن مرة قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من امام أو وال يغلق بابه دون ذوي الحاجة والخلة

والمسكنة الاغلاق الله أبواب السماء دون خلقه وحاجته ومسكنته» رواه أحمد
والترمذي *

حديث أبي هريرة أخرجه أيضا ابن حبان وصححه وحسنه الترمذي وقد
عزاه الحافظ في بلوغ المرام الى احمد والاربعة وهو وهم فانه ليس في سنن أبي داود غير
حديث ابن عمرو المذكور وهم أيضا بعض الشراح فقال ان أبا داود زاد في روايته
لحديث ابن عمرو لفظ في الحكم وليست تلك الزيادة عند أبي داود بل افظه لعن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الراشي والمرتشى. قال ابن رسلان في شرح
السنن وزاد الترمذي والطبراني باسناد جيد في الحكم. وحديث ابن عمرو أخرجه
أيضا ابن حبان والطبراني والدارقطني قال الترمذي وقواه الدارمي اهـ .
واسناده لامطمن فيه فان أبا داود قال حدثنا أحمد بن يونس يعني اليربوعي
حدثنا ابن أبي ذئب عن الحرث بن عبد الرحمن يعني القرشي العامري خال
ابن أبي ذئب ذكره ابن حبان في الثقات عن أبي سلمة يعني ابن عبد الرحمن
عن عبدالله بن عمرو بن العاص. وحديث ثوبان أخرجه أيضا الحاكم وفي اسناده ايث
ابن أبي سليم قال البزار انه تفرد به. وقال في مجمع الزوائد انه أخرجه أحمد والبزار
والطبراني في الكبير وفي اسناده أبو الخطاب وهو مجهول اهـ وفي الباب عن عبد
الرحمن بن عوف عند الحاكم وعن عائشة وأم سلمة أشار اليهما الترمذي قال في
التلخيص بنظر من خرجهما. وحديث عمرو بن مرة أخرجه أيضا الحاكم والبزار
وفي الباب عن أبي مريم الأزدي مرفوعا أخرجه أبو داود والترمذي بلفظ «من
تولى شيئا من أمر المسلمين فاحتجب عن حاجتهم وفقيرهم احتجب الله دون حاجته»
قال الحافظ في الفتح ان سنده جيد. وعن ابن عباس عند الطبراني في الكبير بلفظ
«إما أمير احتجب عن الناس فاهمهم احتجب الله عنه يوم القيامة» قال ابن أبي حاتم
هو حديث منكر. قوله «على الراشي» هو دافع الرشوة والمرتشى القابض لها والرائش
هو ما ذكره في الرواية التي في الباب قال ابن رسلان ويدخل في اطلاق الرشوة الرشوة
للحاكم والعامل على أخذ الصدقات وهي حرام بالاجماع اهـ قال الامام المهدي في
البحر في كتاب الاجارات منه مسئلة ونحرم رشوة الحاكم اجماعا لقوله صلى الله عليه
وآله وسلم «لعن الله الراشي والمرتشى» قال الامام يحيى ويفسق للوعيد. والرائش ان طلب

باطلا عنه الخبر قال المنصور بالله وأبو جعفر وبعض أصحاب الشافعي وان طلب بذلك حقا مجعما عليه جاز. قيل وظاهر المذهب المنع لعموم الخبر وان كان مختلفا فيه فكالباطل اذ لا تأثير لحكمه اه قلت والنخصيص لطالب الحق بجواز تسليم الرشوة منه للمعالي لا أدري. بای نخصص فالحق التحريم مطلقا أخذا بعموم الحديث ومن زعم الجواز في صورة من الصور فان جاء بدليل مقبول والا كان تخصيصه ردا عليه فان الاصل في مال المسلم التحريم ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه وقد انضم الي هذا الاصل كون الدافع انما دفعه لاحد أمرين اما لينال به حكم الله ان كان محقا وذلك لا يحل لان المدفوع في مقابلة أمر واجب أوجب الله عز وجل على الحاكم الصدع به فكيف لا يفعل حتى يأخذ عليه شيئا من الحطام وان كان الدفع للمال من صاحبه لينال به خلاف ما شرعه الله ان كان مبطلا فذلك أقبح لانه مدفوع في مقابلة أمر محظور فهو أشد تحرما من المال المدفوع للبغى في مقابلة الزنا بها لان الرشوة يتوصل بها الى أكل مال الغير الموجب لاحراج صدره والاضرار به بخلاف المدفوع الى البغى فالتوصل به الى شئ محرم وهو الزنا لكنه مستلذ للفاعل والمفعول به وهو أيضا ذنب بين العبد وربّه وهو أسمع الغرماء ليس بين العاصي وبين المغفرة الا التوبة ما بينه وبين الله وبين الامرين بون بعيد. ومن الادلة الدالة على تحريم الرشوة ما حكاه ابن رسلان في شرح السنن عن الحسن وسعيد بن جبير انهما فسرا قوله تعالى (أكلون للسحت) بالرشوة. وحكى عن مسروق عن ابن مسعود انه لما سئل عن السحت أهو الرشوة فقال لا ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون والظالمون والفاسقون ولكن السحت أن يستعينك الرجل على مظلته فيمهدى لك فان أهدى لك فلا تقبل. وقال أبو وائل شقيق بن سلمة أحد أئمة التابعين القاضى اذا أخذ الهدية فقدأكل السحت واذا أخذ الرشوة بلغت به الكفر. رواه ابن أبي شيبة باسناد صحيح اه ما حكاه ابن رسلان. ويدل على المنع من قبول هدية من استعان بها على دفع مظلته ما أخرجه أبو داود عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «من شفّع لآخيه شفاعة فاهدى له هدية علميا فقبلها فقد أنى باباعظيما من أبواب الرباة وفي اسناده القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الاموى مولا هم الشامي وفيه مقال. ويدل على تحريم قبول مطلق الهدية على

الحاكم وغيره من الامراء حديث هدايا الامراء غلول أخرجه البيهقي وابن عدي من حديث أبي حميد. قال الحافظ واسناده ضعيف وأصل وجهه انضف انه من رواية اسمعيل ابن عياش عن أهل الحجاز وأخرجه الطبراني في الاوسط من حديث أبي هريرة قال الحافظ. واسناده أشد ضعفا. وأخرجه سنيد بن داود في تفسيره عن عبيدة بن سليمان عن اسمعيل بن مسلم عن الحسن بن جابر واسمعيل ضعيف وأخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه من حديث أنس بلفظ هدايا العمال سحت وقد تقدم في كتاب الزكاة في باب العاملين عليها حديث بريدة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فما اخذه بعد ذلك فهو غلول أخرجه ابوداود وقد بوب البخاري في ابواب القضاء باب هدايا العمال وذكر حديث ابن اللبينة المشهور والظاهر ان الهدايا التي تهدي للقضاة ونحوهم هي نوع من الرشوة لان المهدى اذا لم يكن معتادا للاهداء الي القاضي قبل ولايته لا يهدى اليه الا لفرض وهو اما التقوى به على باطله أو التوصل لهديته له الى حقه والسكل حرام كما تقدم وأقل الاحوال ان يكون طالبا لقربه من الحاكم وتمظيمه ونفوذ كلامه ولا غرض له بذلك الا الاستطالة على خصومه أو الأمن من مطالبتهم له فيحتشمه من له حق عليه ويخافه ما لا يخافه قبل ذلك وهذه الاغراض كلها تؤل الى ما آلت اليه الرشوة فليحذر الحاكم المتحفظ لدينه المستعد للوقوف بين يدي ربه من قبول هدايا من اهدى اليه بعد تواليه للقضاء فان الاحسان تأثيرا في طبع الانسان والقلوب بمجولة على حب من احسن اليها فربما مات نفسه الى المهدى اليه ميلا يؤثر الميل عن الحق عند عروض الخاصة بين المهدى وبين غيره والقاضي لا يشعر بذلك ويظن انه لم يخرج عن الصواب بسبب ما قد زرعه الاحسان في قلبه والرشوة لا تفعل زيادة على هذا ومن هذه الحثية امتنعت عن قبول الهدايا بعد دخولي في القضاء بمن كان يهدي الى قبل الدخول فيه بل من الاقارب فضلا عن سائر الناس فكان في ذلك من المنافع ما لا يتسع المقام لبسطه أسأل الله أن يجعله خالصا لوجهه. وقد ذكر المغربي في شرح بلوغ المرام في شرح حديث الرشوة كلاما في غاية السقوط فقال ما معناه انه يجوز ان يرشى من كان يتوصل بالرشوة الى نيل حق أو دفع باطل وكذلك قال يجوز للمرئشي ان يرئشي اذا كان ذلك في حق لا يلزمه فعله وهذا أعم مما قاله المنصور بالله ومن معه كما تقدمت الحكاية لذلك عنهم

لأنهم خصوا الجواز بالراشي وهذا عمه في الراشي والمرثي وهو تخصيص بدون تخصيص
ومعارضة عموم الحديث بمحض الرأي الذي ليس عليه إثارة من علم ولا يغتر بمثل هذا الأمن
لا يعرف كيفية الاستدلال والقائل رحمه الله كان قاضيا. قوله «والحلة» في النهاية الحلة
بالفتح الحاجة والفقر فيكون العطف على ما قبله من عطف العام على الخاص (وفي
الحديث) دليل على أنه لا يحمل احتجاب أولى الأمر عن أهل الحاجات قال الشافعي وجماعة
أنه ينبغي للحداء أن لا يتخذ حاجبا قال في الفتح وذهب آخرون إلى جوازه وحمل الأول
على زمن سكن الناس واجتماعهم على الخير وطواعتهم للحداء كما قال آخرون بل يستحب
الاحتجاب حينئذ لترتيب الخصوم ومنع المستطيل ودفع الشر. ونقل ابن التين عن
الداودي قال الذي أحدثه القضاة من شدة الاحتجاب وادخال بطائق من الخصوم لم
يكن من فعل السلف اه قلت صدق لم يكن من فعل السلف ولكن من لنا بمثل رجال
السلف في آخر الزمان فان الناس اشتغلوا بالخصومة لبعضهم بعضا فلم يحتجب
الحاكم لدخل عليه الخصوم وقت طعامه وشرابه وخلوه بأهله وصلاته الواجبة وجميع
أوقات ليله ونهاره وهذا مما لم يتبعه الله به أحدا من خلفه ولا جملته في وسع عبد من
عباده وقد كان المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم يحتجب في بعض أوقاته وقد
ثبت في الصحيح من حديث أبي موسى أنه كان يوابا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم
لما جلس على قف البئر في القصة المشهورة وإذا جعل لنفسه يوابا في ذلك المكان
وهو منفرد عن أهله خارج عن بيته فبالأولى انخاذه في مثل البيت وبين الأهل وقد
ثبت أيضا في الصحيح في قصة خلفه صلى الله عليه وآله وسلم أن لا يدخل على نسائه
شهر أن عمر استأذن له الأسود لما قال له يارباج استأذن لي فذلك دليل على أنه صلى
الله عليه وآله وسلم كان يتخذ لنفسه يوابا ولولا ذلك لاستأذن عمر لنفسه ولم يحتج إلى
قوله استأذن لي وقد ورد ما يخالف هذا في الظاهر وهو ما ثبت في الصحيح في قصة المرأة
التي وجدها تنكبكي عند قبر فجات إلى بابه فلم تجد عليه يوابا والجمع ممكن أما أولا فلأن
النساء لا يحتجن عن الدخول في الغالب لأن الأمر الأهم من انخاذه الحاجب هو منع
دخول من يخشى الإنسان من إطلاعه على ما لا يحل الإطلاع عليه وأما ثانيا فلأن
النفي للحاجب في بعض الأوقات لا يستلزم النفي مطلقا وغاية ذلك أنه لم يكن له صلى
الله عليه وآله وسلم حاجب راتب قال ابن بطال الجمع بينهما أنه صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم اذا لم يكن في شغل من أهله ولا انفراد بشيء من أمره رفع حجابيه بينه وبين الناس وبرز لطالب الحاجة وبمثلته قال الكرماني. وقد ثبت في قصة عمر في منازعة أمير المؤمنين علي والعباس في فدك أنه كان له حاجب يقال له يرقا. قال ابن النين متعباً لما نقله عن الداودي في كلامه المتقدم ان كان مراده البطائق التي فيها الاخبار بما جرى فصحيح يعني أنه حادث وان كان مراده البطائق التي يكتب فيها للسبق ليبدأ بالنظر في خصومة من سبق فهو من العدل في الحكم اه قلت ومن العدل والتثبت في الحكم أن لا يدخل الحاكم جميع من كان يبابه من المتخاصمين الى مجلس حكمه دفعة واحدة اذا كانوا جمعا كثيرا ولا سيما اذا كانوا مثل أهل هذه الديار اليمينية فانهم اذا وصلوا الى مجلس القاضي صرخوا جميعا فيتمشوش فهمه وبتغير ذهنه فيقل تدبره وتثبتته بل يجعل يبابه من يرقم الواصلين من الخصوم الاول فالاول ثم يدعوهم الى مجلس حكمه كل خصمين على حدة فالتخصيص لعموم المنع بمثل ما ذكرناه معلوم من كليات الشريعة وجزئياتها مثل حديث نهى الحاكم عن الفضاة حال الغضب والتأذي بأمر من الامور كما سيأتي وكذلك أمره بالتثبت والاستماع لحجة كل واحد من الخصمين وكذلك أمره باجتهاد الرأي في الخصومة التي تعرض. قال بعض أهل العلم وظيفة البواب أو الحاجب أن يطالع الحاكم بحال من حضر ولا سيما من الاغنياء لاحتمال أن يحجب مخاصما والحاكم يظن أنه جاء زائرا فيعطيه حقه من الاكرام الذي لا يجوز لمن يحجب مخاصما انتهى. ولا شك في أنه يكره دوام الاحتجاب ان لم يكن محرما لما في حديث الباب. قال في الفتح وانفق العلماء على أنه يستحب تقديم السابق فالسابق والمسافر على المقيم ولا سيما ان خشى فوات الرفقة وأن من اتخذ بوابا أو حاجبا أن يتخذة أمانة عفيفة عارفا بحسن الاخلاق طارفا بمقادير الناس انتهى ☆

* (باب ما يلزم اعتباره في أمانة الوكلاء والأعوان) *

١ عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «قال من خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع» وفي لفظ «من أعان على خصومة بظلم فقد باء بغضب من الله» رواهما أبو داود * ٢ وعن أنس قال «ان قيس بن سعد

كان يكون بين يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمنزلة صاحب الشرط من
الامير « رواه البخاري » *

حدثنا ابن عمر أخرجه أبو داود باسنادين الاسناد الاول لا مطعن فيه لانه قال
حدثنا أحمد بن يونس يعني البر بوعي حدثنا زهير حدثنا عمار بن غزيرة عن يحيى بن
راشد يعني الدمشقي الطويل وهو ثقة قال جلسنا لعبد الله بن عمر فذكره والاسناد
الثاني قال حدثنا علي بن الحسين بن ابراهيم يعني العامري وثقه النسائي حدثنا عمر بن
يونس يعني اليمامي وهو ثقة حدثنا طاسم بن محمد بن زيد العمري يعني ابن عبد الله بن عمر
حدثنا المثنى بن يزيد قال المنذري هو مجهول انتهى . وقد أخرج له النسائي في عمل اليوم
والليلة عن مطر يعني بن طهمان الحراساني الوراق قال المنذري ضعفه غير واحد انتهى . وقد
أخرج له مسلم في مواضع عن نافع عن ابن عمر فذكره بمعناه . قوله « من خاصم » قال الفزالي
الخصومة لجأج في الكلام ليستوفي بها مال او حق مقصود وتارة تكون ابتداء وتارة
تكون اعتراض والمراد لا يكون الا اعتراضا على كلام سابق قال بعضهم إياك والخصومة
فانها بحق الدين ويقال ما خصم قطور ع . قوله « لم يزل في سخط الله » هذا ذم شديد له
شرطان أحدهما أن تكون الخصومة في باطل والثاني أن يعلم أنه باطل فان اختل أحد الشرطين
فلا وعيد وان كان الاولي ترك الخصومة ما وجد اليه سبيلا . قوله « من أظلم علي خصومة بظلم »
في معنى ذلك ما أخرجه الطبراني في الكبير من حديث أوس بن شرحبيل « انه سمع
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من مشى مع ظالم ليعينه وهو يعلم أنه
ظالم فقد خرج من الاسلام » وأما ما ورد في الحديث الصحيح بلفظ « أنصر
أخاك ظالماً أو مظلوماً » فقد ورد تفسيره في آخر الحديث « أن نصر الظالم كفه
عن الظلم » : قوله « فقد باء بغضب من الله » أي انقلب ورجع بغضب لازم له
ومعنى الغضب في صفات الله ارادة العقوبة . (وفي الحديث) دليل على أنه ينبغي
للحاكم اذا رأى مخاصما أو مميئاً على خصومة بتلك الصفة أن يزجره ويردعه
لينتهي عن غيئه . قوله « إن قيس بن سعد » يعني ابن عبادة الأنصاري الخزرجي .
قوله « كان يكون » قال الكرماني فائدة تكرار لفظ الكون ارادة بيان الدوام
والاستمرار . وقد وقع في رواية الترمذي وابن حبان والاسماعيلي وأبي نعيم
وغيرهم بلفظ « كان قيس بن سعد » الخ . قوله « بمنزلة صاحب الشرط » زاد

الترمذى « لما بلى من أموره » وقد ترجم ابن حبان لهذا الحديث فقال « احتراز المصطفى من المشركين في مجلسه إذا دخلوا » وقد روي الاسماعيلي « أن سعداً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قيس أن يصرفه عن الموضع الذي وضعه فيه مخافة أن يقدم على شيء يصرفه عن ذلك » والشرط بضم المعجمة والراء والنسبة اليها شرطى بضمين وقد يفتح الراء فيها أعوان الأمير والمراد بصاحب الشرط كبيرهم فتيل سموا بذلك لأنهم رذالة الجند . ومنه في حديث الزكاة المتقدم « ولا الشرط اللثيمة » أى ردى المال وقيل لأنهم الأشداء الأقوياء من الجند . ومنه في حديث الملاحم « وينتشرط شرطة الموت » أى يتعاقدون على أن لا يفروا ولو مانوا . قال الأزهري شرطة كل شيء خياره . ومنه الشرط لأنهم نجبة الجند وقيل هم أول طائفة تتقدم الجيش . وقيل سموا شرطاً لأن لهم علامات يعرفون بها في اللباس والهيئة وهو اختيار الأصمعي . وقيل لأنهم أعدوا أنفسهم لذلك يقال أشرط فلان نفسه لا أمر كذا إذا أعدها قاله أبو عبيد . وقيل مأخوذ من الشرط وهو الحبل المبروم لما فيهم من الشدة . وفي الحديث جواز اتخاذ الأعوان لدفع ما يرد على الإمام والحاكم .

﴿ باب النهي عن الحكم في حال الغضب إلا أن يكون يسيراً لا يشغل ﴾

١ عن أبي بكرة قال « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان » رواه الجماعة * ٢ وعن عبدالله بن الزبير عن أبيه « أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شراج الحرة التي يسقون بها النخل فقال الأنصارى مروح الماء يمر فأبى عليه فاختمها عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للزبير أسق يا زبير ثم أرسل إلى جارك فغضب الأنصارى ثم قال يا رسول الله إن كان ابن عمك فقلون وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال للزبير أسق يا زبير ثم أحبس الماء حتى يرجع إلى الجدر فقال الزبير والله إنى لا أحسب أن هذه الآية نزلت إلا في ذلك (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم)

الآية « رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ لَكِنَّهُ لَلْخَمْسَةِ إِلَّا النَّسَائِيَّ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبِرِ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ أَبِيهِ . وَلِلْبُخَارِيِّ فِي رِوَايَةٍ قَالَ « خَاصِمُ الزَّيْبِرِ رَجُلًا وَذَكَرَ نَحْوَهُ وَزَادَ فِيهِ فَاسْتَوْعَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ حِينَئِذٍ لِلزَّيْبِرِ حَقَّهُ دَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ قَدْ أَشَارَ عَلَى الزَّيْبِرِ بِرَأْيٍ فِيهِ سَمْعٌ لَهُ وَلِلْأَنْصَارِيِّ فَلَمَّا أَحْفَظَ الْأَنْصَارِيُّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ اسْتَوْعَى لِلزَّيْبِرِ حَقَّهُ فِي صَرِيحِ الْحُكْمِ » قَالَ عُرْوَةُ قَالَ الزَّيْبِرُ « فَوَاللَّهِ مَا أَحْسَبُ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ إِلَّا فِي ذَلِكَ (فَلَا وَرَبِّكَ) » الْآيَةَ رَوَاهُ أَحْمَدُ كَذَلِكَ لَكِنْ قَالَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّيْبِرِ « أَنَّ الزَّيْبِرَ كَانَ يَحْدِثُ أَنَّهُ خَاصِمُ رَجُلًا وَذَكَرَهُ » جِهًا لَهُ مِنْ مَسْنَدِهِ . وَزَادَ الْبُخَارِيُّ فِي رِوَايَةِ « قَالَ ابْنُ شَهَابٍ فَقَدَرْتُ الْأَنْصَارِيَّ وَالنَّاسَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ اسْقِ يَا زَيْبِرُ ثُمَّ احْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ » فَكَانَ ذَلِكَ إِلَى الْكُمَيْبِينَ . وَفِي الْخَبَرِ مِنَ الْفَقْهِ جَوَازُ الشَّفَاعَةِ لِلْخَمْسِ وَالْعَفْوُ عَنِ التَّعْزِيرِ * ~~فَكَانَ~~

قوله « لا يقضين » الخ قال المصنف سبب هذا النهي ان الحكم حالة الغضب قد يتجاوز بالحكم الى غير الحق فنفع وبذلك قال فقهاء الأئمة . وقال ابن دقيق العيد النهي عن الحكم حالة الغضب لما يحصل بسببه من التغير الذي يختل به النظر فلا يحصل استيفاء الحكم على الوجه قال وعداء الفقهاء بهذا المعنى الى كل ما يحصل به تغير الفكر كالجوع والمرض والمفرطين وغلبة النعاس وسائر ما يتعلق به القلب تعلقاً يشغله عن استيفاء النظر وهو قياس مظنة على مظنة وكأن الحكمة في الاقتصاد على ذكر الغضب لاستيلائه على النفس وصعوبة مقاومته بخلاف غيره وقد أخرج البيهقي بسند ضعيف عن أبي سعيد رفته « لا يقضي القاضي الا وهو شبعان ريان » انتهى . وسبب ضعفه أن في اسناده القاسم العمري وهو متهم بالوضع . وظاهر النهي التحريم ولا موجب لصرفه عن معناه الحقيقي الى الكراهة فلو خالف الحاكم حكم في حال الغضب فذهب الجمهور الى أنه يصح ان صادف الحق لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قضى للزبير بعد أن أغضبه كما في حديث الباب فكأنهم جعلوا ذلك قرينة صارفة للنهي الى الكراهة ولا يخفى انه لا يصح الحاق غيره صلى الله عليه وآله وسلم به في مثل ذلك لأنه معصوم عن الحكم بالباطل في رضائه وغضبه بخلاف غيره فلا عصمة تمنعه عن الخطأ ولهذا ذهب بعض الحنابلة الى أنه

لا ينفذ الحكم في حال الغضب لثبوت النهي عنه والنهي يقتضي الفساد وفصل بينهم
 بين أن يكون الغضب طراً عليه بعد أن استبان له الحكم فلا يؤثر والا فهو محل
 الخلاف. قال الحافظ ابن حجر وهو تفصيل معتبر وفيه إمام الحرمين والنفوس الكراهة
 بما إذا كان الغضب لغیر الله واستغرب الروياني هذا واستبعده غيره لخالفته لظاهر
 الحديث والمعنى الذي لا جله نهى عن الحكم حال الغضب وذكر ابن المنير
 أن الجمع بين حديثي الباب بأن يحمل الجواز خاصاً بالنبي صلى الله عليه وآله
 وسلم لوجود العصمة في حقه والأمن من النعدي أو أن غضبه إنما كان للحق
 فمن كان في مثل حاله جاز والأمن وقد تعقب القول بالتحريم وعدم انعقاد الحكم
 بأن النهي الذي يفيد فساد المنهى عنه هو ما كان لذات المنهى عنه أو لجزئه أو لوصفه
 الملازم له لا المفارق كما هنا وكما في النهي عن البيع حال النداء للجمعة وهذه قاعدة
 مقررة في الأصول مع اضطراب فيها وطول نزاع وعدم اطراد. قوله « أن
 رجلاً من الأنصار اسمه ثعلبة بن حاطب وقيل حميد وقيل حاطب ابن أبي بلتعة
 ولا يصح لانه ليس بانصاري وقيل أنه ثابت بن قيس بن شماس وإنما ترك صلى الله
 عليه وآله وسلم قتله بعد أن جاء في مقاله بما يدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 جار في الحكم لاجل القرابة لأن ذلك كان في أوائل الإسلام وقد كان صلى الله
 عليه وآله وسلم يتألف الناس إذ ذاك كما ترك قتل عبد الله بن أبي بعد أن جاء بما
 يسوغ به قتله وقال القرطبي يحتمل أنه لم يكن منافقاً بل صدر منه ذلك عن غير
 قصد كما اتفق لحاطب بن أبي بلتعة ومسطح وحمزة وغيرهم ممن بدره لسانه بدوة
 شيطانية : قوله « في شراح » بكسر الشين المعجمة وراء مهملة بعد الألف جيم
 وهي مسابيل النخل والشجر وأحدهما شرجة وأضافتها إلى الحرة لكونها فيها
 والحرة بفتح الحاء المهملة هي أرض ذات حجارة سود. قوله « سرح الماء » بفتح
 السين المهملة وتشديد الراء المكسورة ثم جاء مهملة أي أرسله. قوله « ثم أرسل
 إلى جارك » كان هذا علي سبيل الصالح. قوله « أن كان ابن عمك » بفتح الهمزة
 لانه استفهام للاستكثار أي حكمت بهذا لكونه ابن عمك. قوله « حتى يرجع
 الماء إلى الجدر » بفتح الجيم وسكون الدال المهملة وهو الجدار والمراد به أصل
 الحائط وقيل أصول الشجر والصحيح الأول وفي الفتح أن المراد به هنا المسناة

وهي ما وضع بين شريبات النخل كالجدار ويروى الجدر بضم الجيم والدال جمع جدار. وحكى الخطابي الجدر بسكون الدال المعجمة وهو جذر الحساب والمعنى حتى يبلغ تمام الشرب. وفي بعض طرق الحديث «حتى يبلغ الماء الكمين» رواه أبو داود. قوله «فلما احفظ الانصاري رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» بالخاء المهملة أى اثار حفيظته. قال في الفتح احفظه بالمهملة والظاء المشالة أى اغضبه. قوله «فاستوعى» أى استوفى وهو من الوعاء كانه جمعه له في وعائه. قوله «فقدرت الانصار والناس» هو من عطف العام على الخاص. قوله «فكان ذلك الى الكمين» يعنى أنهم لما رأوا ان الجدر يختلف بالطول والقصر قاسوا ما وقعت فيه القصة فوجدوه يبلغ الكمين فعملوا ذلك معيار الاستحقاق الاول فالاول والمراد بالاول هنا من يكون مبدء الماء من ناحيته وقد تقدم الكلام على ذلك في باب الناس شركاء في ثلاث من كتاب احياء الموات *

باب جلوس الخصمين بين يدي الحاكم والتسوية بينهما

عن عبد الله بن الزبير قال «فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم» رواه أحمد وأبو داود * ٢ وعن علي عليه السلام «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا على اذا جلس اليك الخصمان فلا تقض بينهما حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول فانك اذا فعلت ذلك تبين لك القضاء» رواه أحمد وأبو داود والترمذي *

١ حديث عبد الله بن الزبير أخرجه أيضا البيهقي والحاكم وفي اسناده مصعب ابن ثابت بن عبد الله بن الزبير وهو ضعيف كما قال ابن معين وابن حبان وبين الذهبي ذلك الضعف فقال فيه لين لغلطه. وقال أبو حاتم صدوق كثير الغلط وقال النسائي ليس بالقوي وقال المنذرى لا يحتج بحديثه وقد صحح الحديث الحاكم كما حكاه الحافظ في بلوغ المرام * وحديث أمير المؤمنين على عليه السلام أخرجه أيضا ابن حبان وصححه وحسنه الترمذي وله طرق منها عند البزار وفيها عمرو بن أبي المقدام وفيها أيضا اختلاف على عمرو بن مرة ففي رواية أبي يعلى انه رواه عنه شعبة عن أبي البختري قال حدثني من سمع أمير المؤمنين عليا ومنهم من أخرجه

عن أبي البختری عن أمير المؤمنين علي عليه السلام. ومنهم من رواه عن حارثة ابن
ابن مضرب عن أمير المؤمنين علي. ومنهم من رواه عن سماك بن حرب عن حنش
ابن المعتز عن أمير المؤمنين علي. ومنهم من رواه عن طريق سماك عن عكرمة عن
ابن عباس عن أمير المؤمنين علي عليه السلام. ورواه أبو يعلى والدارقطني والطبراني
في الكبير من حديث أم سلمة بلفظ «من ابتلى بالقضاء بين المسلمين فليعدل بينهم
في لحظة وإشارته ومقعده ومجلسه ولا يرفع صوته على أحد الخصمين مالا يرفع
علي الآخر» وفي إسناده عبادة بن كثير وهو ضعيف. وفي الباب عن أمير المؤمنين
علي عليه السلام أنه جلس بجانب شريح في خصومة له مع يهودي فقال لو كان
خصمي مسلما جلست معه بين يديك والكني سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول لا تساوهم في المجالس. أخرجه أبو أحمد الحاكم في الكنى في
في ترجمة أبي سمية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي قال عرف علي درعا مع يهودي
فذكره مطولا وقال منكر. وأورده ابن الجوزي في العلل من هذا الوجه وقال
لا يصح تفرد به أبو سمية ورواه البيهقي من وجه آخر من طريق جابر عن الشعبي قال
خرج أمير المؤمنين علي السوق فإذا هو بنصراني يبيع درعا فعرف أمير المؤمنين علي
عليه السلام الدرع وذكر الحديث وفي إسناده عمرو بن سمرة عن جابر الجعفي
وهما ضعيفان قال ابن الصلاح في كلامه على الوسيط لم أجده أسنادا يثبت قوله
«ان الخصمين يقعدان» الخ هذا فيه دلائل لمشروعية قعود الخصمين بين يدي الحاكم
ولعل هذه الهيئة مشروعة لأنها لا تجرد النسوية بين الخصمين فإنها ممكنة بدون
انقعود بين يدي الحاكم بأن يقعد أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله أو أحدهما
في جانب المجلس والآخر في جانب يقاتله ويساويه أو نحو ذلك والوجه في مشروعية
هذه الهيئة أن ذلك هو مقعد الأمانة والأصغار وموقف من لا يعتد بشأنه من الخدم ونحوهم
لنقص الاعزاز للشريعة المطهرة والرفع من منارها وتواضع المتكبرين لها وكثيرا ما تري
من كان متعسكا بأذيال الكبرية عظم عليه قعوده في ذلك المقعد فلعل هذه هي الحكمة والله
أعلم (ويؤخذ) من الحديث أيضا مشروعية النسوية بين الخصمين لأنهما لما أمر بالقعود
جميعا على تلك الصفة كان الاستواء في الموقف لازما لها وأوضح من ذلك حديث
أم سلمة وقصة أمير المؤمنين علي عليه السلام مع خصمه عند شريح كما تقدم وفيها

تخصيص المسلم اذا كان خصمه كافرا فلا يساويه في الموقف بل يرفع موقف المؤمن على موقف الكافر لان الاسلام يملو ويستفاد من الحديث أن الخصمين لا يتنازعان قائمين أو مضطجعين أو أحدهما . قوله « حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الاول » فيه دليل على انه يحرم على الحاكم أن يحكم قبل سماع حجة كل واحد من الخصمين واستفصال مالهديه والاحاطة بجميعه والنهي يدل على قبح المنهي عنه والقبح يستلزم الفساد فاذا قضى قبل السماع من أحد الخصمين كان حكمه باطلا فلا يلزم قبوله بل يتوجه عليه نقضه ويعيده على وجه الصحة أو يعيده حاكما آخر فان امتنع أحد الخصمين من الاجابة لخصمه جاز القضاء عليه لمرده ولكن بعد التثبت المسوغ للحكم كما في الغائب على خلاف فيه معروف *

باب ملازمة الغريم اذا ثبت عليه الحق وأعداء الذمي على المسلم ❦

١ ❦ عن هرمان بن حبيب رجل من أهل البادية عن أبيه قال « أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغريم لي فقال لي الزمه ثم قال لي يا أخا بني نعيم ما تريد أن تفعل بأسيرك » رواه أبو داود وابن ماجه وقال فيه « ثم مر بي آخر أنها فقال ما فعل أسيرك يا أخا بني نعيم » وقال في مسنده عن أبيه عن جده وعن ابن أبي حدرد الأسلمي « انه كان ليهودي عليه أربعة دراهم فاستمدي عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا محمد ان لي على هذا أربعة دراهم وقد غلبني عليها فقال أعطه حقه قال والذي بعثك بالحق ما أنذر عليها قال أعطه حقه قال والذي بعثك بالحق ما أنذر عليها قد أخبرته انك تبعنما الي خير فأرجو أن تمننا شيئا فأرجع فاقضيه قال أعطه حقه قال وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قال ثلاثا لم يراجع فخرج به ابن أبي حدرد الي السوق وعلى رأسه عصا به وهو متزر ببردة فترع العامة عن رأسه فآزر بها ونزع البردة ثم قال اشتر مني هذه البردة فباعها منه بأربعة دراهم فمرت عجوز فقالت مالك يا صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرها فقالت هادوك هذا البرد عليها طرخته عليه » رواه أحمد . وفيه أن الحاكم يكرر على النا كل وغيره ثلاثا * ٢ ومثله ما روى أنس « قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سلم سلم ثلاثا واذا تكلم بكلمة أعادها

ثلاثا « رواه أحمد والبخاري والترمذي وصححه » *

حديث هرماس أخرجه البخاري في تاريخه الكبير عن أبيه عن جده وقال
ابن أبي حاتم هرماس ابن حبيب العنبري روى عن أبيه عن جده ولجده صحبة
وذكر انه سأل أحمد بن حنبل ويحيى بن معين عن الهرماس بن حبيب العنبري
فقالا لا نعرفه . وقال سألت أبي عن هرماس بن حبيب فقال هو شيخ اعرابي لم
يرو عنه غير النضر بن شميل ولا يعرف أبوه ولا جده * وحديث ابن أبي حدر
قال في مجمع الزوائد رواه أحمد والطبراني في الصغير والوسط ورجاله ثقات الا ان
محمد بن أبي يحيى لم أجده له رواية عن الصحابة فيكون مرسلًا صحيحًا انتهى . قوله
« الزمه » بفتح الزاى فيه دليل على جواز ملازمة من له الدين لمن هو عليه بعد تقرر بحكم
الشرع وقد حكاه في البحر عن أبي حنيفة وأحد وجهي أصحاب الشافعي فقالوا انه يسير
حيث سار ومجلس حيث جلس غير مانع له من الاكتساب ويدخل معه داره وذهب
أحمد الى أن الغريم اذا طلب ملازمة غريمه حتى يحضر بينته القرينة أجيب الى ذلك
لانه لو لم يكن من ملازمته ذهب من مجلس الحاكم وهذا بخلاف البيئنة البعيدة وذهب
الجمهور الى أن الملازمة غير معمول بها بل اذا قل لي بيئنة غائبة قال الحاكم لك يمينه
أو أخره حتى تحضر بينتك وسمّلوا الحديث على أن المراد الزم غريمك بمراقبتك له بالنظر
من بعد ولعل الاعتذار عن الحديث بمفاته من المقال أولى من هذا التأويل المتعسف
وأما حديث ابن أبي حدر فليس فيه دليل على الملازمة بل فيه التشديد على المديون
بإحجاب القضاء وعدم قبول دعواه الاعسار لجردها من دون بينة وعدم الاعتداد بيمينه
من غير فرق بين أن يكون صاحب المال مسلمًا أو كافرًا . قوله « ما تريد أن تفعل بأسيرك »
سمّا أسيرًا باعتبار ما يحصل له من المذلة بالملازمة وكثرة تذالعه عند المطالبة وكأنه صلى
الله عليه وآله وسلم يعرض بالشفاعة وقد زاد رزين بعد قوله ما تريد أن تفعل بأسيرك
فأطلقه . قوله « واذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا » لعل هذا في الامور التي يريد صلى الله
عليه وآله وسلم أن تحفظ عنه وتنقلها الناس الى بعضهم بعضًا بخلاف الكلام في
المحاورات التي تجري من دون قصد الى حفظها لكونها ليست من الامور الشرعية فلعل
التكرار فيها لم يقع منه صلى الله عليه وآله وسلم لعدم الفائدة في ذلك مثلاً لو أنه صلى
الله عليه وآله وسلم أراد أن يخبر رجلاً بأنه خرج الى المسجد وصلى ورجع الى بيته

فكرر كل كلمة من هذا الخبر ثلاث مرات لم يكن ذلك بمكان من الحسن والقبول . وأما تكرير التسليم فاعمله التسليم المراد به الاستئذان وقد ثبتت مشروعية تكريره لابقاظ رب المنزل الذي وقع الاستئذان عليه لأنه كان يكرر السلام الواقع لحض التحية مثلا لابلقي رجلا في طريق فيقوم بين يديه ويسلم عليه ثلاث مرات *

باب الحاكم يشفع للخصم ويستوضح له

١- عن كعب بن مالك أنه تقاضى ابن أبي حذرد دينا كان له عايه في المسجد فارتفعت أصواتهم حتى سمعهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في بيته فخرج إليهم حتى كشف سجف حجراته فنادى يا كعب فقال لبيك يا رسول الله قال وضع من دينك هذا وأوما إليه أي الشطر قال قد فعلت يا رسول الله قال قم فاقضه رواه الجماعة إلا الترمذي وفيه من الفقه جواز الحكم في المسجد وأن من قيل له بيع أو هب أو أبر فقال قد فعلت صح ذلك منه وأن الأعيان المفهوم يقوم مقام النطق *

قوله « سجف حجراته » بكسر السين المهملة وفتحها وسكون الجيم وهو الستر وقيل الرقيق منه يكون في مقعد البيت ولا يسمى سجفا إلا أن يكون مشقوق الوسط كالصراعين والحجارة ما يحمل عليه الرجل حائرا في بيته . قوله « وضع من دينك هذا وأوما إليه » فيه دليل على أن الإشارة المفهمة بمنزلة الكلام لأنها تدل كما تدل عليه الحروف والأصوات فيصح بيع الآخر وشراؤه وإجارته وسائر عقودهم إذا فهم ذلك عنه . قوله « أي الشطر » هو النصف على المشهور ووقع في حديث الاسراء ما يدل على أن الشطر يطلق على الجزء والمراد بهذا الأمر الواقع منه صلى الله عليه وآله وسلم الإرشاد إلى الصلح والشفاعة في ترك بعض الدين وفيه فضيلة الصلح وحسن التوسط بين المتخاصمين . قوله « قد فعلت الخ » يحتمل أن يكون نزاعهما في مقدار الدين كأن يدعى صاحب الدين مقدارا زائدا على ما يقر به المديون فأمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يضع الشطر من المقدار الذي ادعاه فيكون الصلح حينئذ عرف انكار ويدل الحديث على جوازه ويحتمل أن يكون النزاع بينهما في التقاضى باعتبار

حلول الاجل وعدمه مع الاتفاق على مقدار أصل الدين فلا يكون في الحديث دليل على جواز الصلح عن انكار وقد ذهب إلى بطلان الصلح عن انكار الشانعي والمالك وأبو حنيفة والهادوية . قوله « قم فاقضه » قيل هذا أمر على جهة الوجوب لأن رب الدين لما طأوع بوضع الشطر تعين على المديون أن يعجل إليه دينه لئلا يجمع على رب المال بين الوضعية والمطل *

باب ان حكم الحاكم ظاهره ألباطن

١ عن أم سلمة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي وامل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي نحوه مما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار » رواه الجماعة وقد احتج به من لم ير أن يحكم الحاكم بعلمه *

قوله « إنما أنا بشر » البشر بطابق على الجماعة والواحد بمعنى أنه منهم والمراد أنه مشارك للبشر في أصل الخلقة ولو زاد عليهم بالزبا التي اختص بها في ذاته وصفاته والحصر هنا مجازي لأنه يختص بالعلم الباطن ويسمى قهر قلب لأنه أتى به رداً على من زعم أن من كان رسولا فإنه يعلم كل غيب حتى لا يخفى عليه المظلوم من الظالم وقد أطال الكلام على بيان معنى هذا الحصر علماء المعاني والبيانات فليرجع إلى ذلك . قوله « ألحن » بالنصب على أنه خبر كان أي أفطن بها أو يجوز أن يكون معناه أفصح تعبيراً عنها وأظهر احتجاجاً حتى يخيل أنه محق وهو في الحقيقة مبطل . والظاهر أن معناه أبلغ كما وقع في رواية في الصحيحين أي أحسن إيراداً لكلام ولا بد في هذا التركيب من تقدير محذوف لتصحيح معناه أي وهو كاذب وبسمى هذا عند الأصوليين دلالة اقتضاء لأن هذا الحذف اقتضاء اللفظ الظاهر المذكور بعده . وقال في النهاية اللحن الميل عن جهة الاستقامة يقال لحن فلان في كلامه إذا مال عن صحيح المنطق وأراد أن بعضهم يكون أعرف بالحجة وأفطن لها من غيره ويقال لحن فلان إذا قلت له قولاً يفهمه ويخفى على غيره لأنك غلبت بالتورية عن أوضح المفهوم انتهى . قوله « فإنما أقطع له قطعة من النار » أي الذي قضيت له بحسب الظاهر إذا كان في الباطن لا يستحقه فهو عليه حرام يؤل به (م ٢٤ - ج ٩ نيل الاوطار)

الى النار وهو ثميل يفهم منه شدة التعذيب على ما يتعاطاه فهو من مجاز التشبيه كقوله تعالى (انما يا كلون في بطونهم نارا) وقد قدمنا الكلام على بعض ألفاظ الحديث في كتاب الصلح فوق تكرر البعض هنا لتكرار الفائدة (في الحديث) دلائل على أن من خاصم في باطل حتى استحق به في الظاهر شيئاً هو في الباطن حرام عليه وأن من احتال لامر باطل بوجه من وجوه الحيل حتى يصير حقاً في الظاهر وبمحكم له به أنه لا يحمل له تناوله في الباطن ولا يرتفع عنه الاثم بالحكم وفيه أن المجتهد اذا أخطأ لا يلحقه إثم بل يؤجر كما في الحديث الصحيح وان اجتهد فأخطأ فله أجر وفيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقضى بالاجتهاد فيما لم ينزل عليه فيه شيء وخالف في ذلك قوم وهذا الحديث من أصرح ما يحتاج به عليهم وفيه أنه ربما أداها اجتهداها الى أمر فيحكم به ويكون في الباطن بخلاف ذلك قال الحافظ لكن مكر ذلك لو وقع لم يقر عليه صلى الله عليه وآله وسلم ثبوت عصيته واحتج من منع مطلقاً بأنه لو جاز وقوع الخطأ في حكمه لازم أمر المكافين بالخطأ لثبوت الامر باتباعه في جميع أحكامه حتى قال تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم) الآية وبأن الاجماع معصوم من الخطأ فالرسول أولى بذلك وأجيب عن الاول بان الامر اذا استلزم الخطأ لا محذور فيه لانه موجود في حق المفلدين فانهم مأمورون باتباع المفتي والحاكم ولو جاز عليه الخطأ وأجيب عن الثاني برد الملازمة بان الاجماع اذا فرض وجوده دل على أن مستندهم ما جاء عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فرجع الاتباع الى الرسول لا الى نفس الاجماع قال الحافظ وفي الحديث أيضاً أن من ادعى ما لا ولم يكن له بينة فحلف المدعي عليه وحكم الحاكم ببراءة الخالف انه لا يبرأ في الباطن ولا يرتفع عنه الاثم بالحكم والحديث حجة لمن أثبت انه قد يحكم صلى الله عليه وآله وسلم بالشئ في الظاهر ويكون الامر في الباطن بخلافه ولا مانع من ذلك اذا لا يلزم منه محال عقلاً ولا نقلاً وأجاب من منع بان الحديث يتعلق بالحكومات الواقعة في فصل الخصومات المبنية على الاقرار أو البينة ولا مانع من وقوع ذلك فيها ومع ذلك لا يقر على الخطأ وانما الذي يمتنع وقوع الخطأ فيه أن يخبر عن امر بان الحكم الشرعي فيه كذا ويكون ذلك ناشئاً عن اجتهاده فانه لا يكون الا حقاً لقوله تعالى (وما ينطق عن الهوى) اجيب بان ذلك يستلزم الحكم الشرعي

فيمود الاشكال كما كان والمقام يحتاج الى بسط طويل ومجمل الاصول فليرجع اليها
قال الطحاوي ذهب قوم الى أن الحكم بتمليك مال او ازالة ملك او اثبات
نكاح او فرقة او نحو ذلك ان كان في الباطن كما هو في الظاهر نفذ على ما حكم
به وان كان في الباطن على خلاف ما استند اليه الحاكم من الشهادة أو غيرها
لم يكن الحكم موجبا بتمليك ولا الازالة ولا النكاح ولا الطلاق ولا غيرها وهو
قول الجمهور ومعه أبو يوسف. وذهب آخرون الى ان الحكم ان كان في مال وكان
الامر في الباطن بخلاف ما استند اليه الحاكم من الظاهر لم يكن ذلك موجبا لحله
للمحكوم له وان كان في نكاح أو طلاق فانه ينفذ ظاهراً وباطناً وحملوا حديث
الباب على ما ورد فيه وهو المال واحتجوا لما عداه بقصة المتلاعنين فانه صلى الله
عليه وآله وسلم فرق بين المتلاعنين مع احتمال أن يكون الرجل قد صدق فيما رماها به
قالوا فيؤخذ من هذا ان كل قضاء ليس فيه تمليك مال انه على الظاهر ولو كان
الباطن بخلافه وان حكم الحاكم يحدث في ذلك التحريم والتحليل بخلاف الاموال
وتعقب بان الفرقة في الامان انما رقت عقوبة للعلم بان أحدهما كاذب وهو أصل
برأسه فلا يقاس عليه. وقال بعض الحنفية مجيباً على من استدل بالحديث لما تقدم
بان ظاهر الحديث يدل على ان ذلك مخصوص بما يتعلق بسمع كلام الخصم حيث لا بينة
هناك ولا يمين وإيس النزاع فيه وانما النزاع في الحكم المرتب على الشهادة وبأن من في
قوله «فن قضيت له» شرطية وهي لا تستلزم الوقوع فيكون من فرض ما لم يقع وهو جائز فيما
يتعلق به غرض وهو هنا محتمل لان يكون للتمديد والازجر عن الاقدام على أخذ أموال
الناس بالمبالغة في الخصومة وهو وان جاز ان يستلزم عدم نفوذ الحكم باطنياً في العقود
والفسوخ لكنه لم يسق لذلك فلا يكون فيه حجة لمن منع وبان الاحتجاج به يستلزم انه
صلى الله عليه وآله وسلم يقر على الخطأ لانه لا يكون ما قضى به قطعة من النار الا اذا
استمر الخطأ والا فتى فرض انه يطلع عليه فانه يجب أن يبطل ذلك الحكم ويرد الحق
لمستحقه. وظاهر الحديث يخالف ذلك فاما أن يسقط الاحتجاج به ويؤول على ما تقدم
ولما أن يستلزم استمرار التقرير على الخطأ وهو باطل والجواب عن الاول أنه خلاف
الظاهر بل من التحريف الذي لا يفعله منصف وكذا الثاني والجواب عن الثالث ان
الخطأ الذي لا يقر عليه هو الحكم الذي صدر عن اجتماعه فيما لم يوح اليه فليس النزاع

فيه وإنما النزاع في الحكم الصادر منه عن شهادة زور أو عيب فاجرة فلا يسمى خطأ
 للاتفاق على العمل بالشهادة وبالإيمان والالكان الكثير من الأحكام يسمى خطأ
 وليس كذلك لما في حديث «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها
 عصموا مني دماءهم» فيحكم بالإسلام من تلفظ بالشهادتين ولو كان في نفس الأمر يعتقد
 خلاف ذلك ولما في حديث المتلاعنين حيث قال «لولا الإيمان لكان لي ولها شأن» فإنه
 لو كان خطأ لم يترك استدراكه والعمل بما عرفه. وكذلك حديث أني لم أؤمر بالتنقيب
 عن قلوب الناس فالحجة من حديث الباب شاملة للأموال والعقود والفسوخ وقد
 حكى الشافعي الإجماع على أن حكم الحاكم لا يحمل الحرام. قال النووي والقول بأن
 حكم الحاكم يحمل ظاهراً وباطناً يخالف لهذا الحديث الصحيح والإجماع المذكور
 ولقاعدة أجمع عليها العلماء ووافقهم انقائل المذكور وهي أن الإيضاح أولى بالاكتفاء
 من الأموال وفي المقام مقاولات ومطاولات ومع وضوح الصواب لا فائدة في الاطّباب.
 وقد استدل المصنف رحمه الله تعالى بالحديث على أن الحاكم لا يحكم بعلمه وسيأتي
 الكلام على ذلك في باب مستقل إن شاء الله تعالى وفيه الرد على من حكم بما يقع في خاطره
 من غير استناد إلى أمر خارجي من بيعة ونحوها ووجه الرد عليه أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم أعلى في ذلك من غيره مطلقاً ومع ذلك فقد دل حديثه هذا على أنه إنما
 يحكم بالظاهر في الأمور العامة فلو كان المدعي صحيحاً لكان الرسول أحق بذلك
 فإنه أعلم أنه تجري الأحكام على ظاهرها مع أنه يمكن أن الله يطلعهم على غيب كل قضية
 وسبب ذلك أن تشريع الأحكام واقع على يده فكأنه أراد تعليمهم غير من الأحكام أن
 يعتمدوا ذلك نعم لو شهدت البيعة مثلاً بخلاف ما يعلمه مشاهدة أو سماعاً أو ظناً راجحاً
 لم يجوز له أن يحكم بما قامت به البيعة. قال الحافظ ونقل بعضهم فيه الاتفاق وإن وقع
 الاختلاف فيه في القضاء بالمعلم كما سيأتي *

باب ما يذكر في ترجمة الواحد

١ في حديث زيد بن ثابت «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره فتعلم كتاب
 اليهود وقال حتى كتبت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم كتبه وأقرأته كتبهم إذا

كتبوا اليه» رواه أحمد والبخاري . قال البخاري قال عمر بن الخطاب وعنده أمير المؤمنين علي وعثمان وعبد الرحمن بن عوف ماذا نقول هذه فقال عبد الرحمن بن حاطب فقلت تخبرك بالذي صنع بها قال وقال أبو حمزة كنت اترجم بين ابن عباس وبين الناس *

قوله «حتى كتبت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم كتبه» يعني اليهم هذا الحديث من الاحاديث المعلقة في البخاري وقد وصله في تاريخه بلفظ «ان زيد بن ثابت قال أتى بي النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقدمه المدينة فاعجب بي فقبل له هذا غلام من بني النجار قد قرأ مما أنزل الله عليك بضع عشرة سورة فاستفرائني فقرأت ق فقال لي نعم كتاب يهود فاني ما آمن يهود على كتابي فتعلمته في نصف شهر حتى كتبت له الى يهود وقرأه اذا كتبوا اليه» وأخرجه أيضا موصولا أبو داود والترمذي وصححه وأخرجه أحمد واسحق وأخرجه أيضا أبو يعلى بلفظ «اني أكتب الى قوم فأخاف ان يزيدوا على وينقصوا فتعلم السريانية» وظاهره ان اللغة السريانية كانت معروفة بومثدوهي غير العبرانية فكأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمره ان يتعلم اللغتين . قوله «ماذا نقول هذه» أي المرأة التي وجدت حبلى . قوله «وقال أبو حمزة» بالحميم المفتوحة والميم الساكنة والراء المهملة (وفي الحديث) جواز ترجمة واحد قال ابن بطال أجاز الاكثر ترجمة واحد . وقال محمد بن الحسن لابد من رجلين أو رجل وامرأتين وقال الشافعي هو كالبينة وعن مالك روايتان ونقل الكرايبي عن مالك والشافعي الا كنفاء بترجمان واحد . وعن أبي حنيفة الا كنفاء بواحد وعن أبي يوسف باثنين وعن زفر لا يجوز أقل من اثنين . وقال الكرماني لا نزاع لاحد انه يكفي ترجمان واحد عند الاخبار وانه لابد من اثنين عند الشهادة فيرجع الخلاف الى انها اخبار أو شهادة فلو سلم الشافعي انها اخبار لم يشترط العدد ولو سلم الحنفى انها شهادة لقال بالعدد . وقال ابن المنذر القياس يقتضي اشتراط العدد في الاحكام لان كل شيء غاب عن الحاكم لا تقبل فيه الا البينة الكاملة والواحد ليس بينة كاملة حتى يضم اليه كالنصاب غير ان الحديث اذا صح سقط النظر . وفي الا كنفاء بزيد بن ثابت وحده حجة ظاهرة لا يجوز خلافها انتهى . وتعقبه الحافظ فقال يمكن

ان يحجب بانه ايس غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الحكم في ذلك مثله
لا يمكن اطلاعه على ما غاب عنه بالوحي بخلاف غيره بل لا بد له من أكثر من واحد
فهما كان طريقه الاخبار يكفى فيه بالواحد ومهما كان طريقه الشهادة لا بد فيه
من استيفاء النصاب وقد نقل الكرايىسى ان الخلفاء الراشدين والملوك بعدهم لم
يكن لهم الا ترجمان واحد . وقد نقل ابن التين من رواية ابن عبد الحكم
لا يترجم الا حر عدل واذا أقر المترجم بشئ وجب ان يسمع ذلك منه شاهد ان
ويرفعان ذلك الى الحاكم *

باب الحكم بالشاهد واليمين

١ عن ابن عباس «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بيمين وشاهد»
رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه . وفي رواية لاحد انما كان ذلك في الاموال
٢ وعن جابر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى باليمين مع الشاهد» رواه أحمد وابن ماجه
والترمذى ولاحمد من حديث عمارة بن حزم وحديث سعد بن عبادة مثله * ٣ عن جعفر بن
محمد عن أبيه عن أمير المؤمنين على «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بشهادة شاهد واحد
ويمين صاحب الحق وقضى به أمير المؤمنين علي بالمراق» رواه أحمد والدارقطني وذكره
الترمذى * ٤ وعن ربيعة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة «قال قضى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم باليمين مع الشاهد الواحد» رواه ابن ماجه والترمذى وأبو داود
وزاد قال عبد العزيز الدار وردي فذكرت ذلك لسهيل فقال أخبرني ربيعة وهو
عندي ثقة أنني حدثته إياه ولا أحفظه قال عبد العزيز وقد كان أصاب سهيلا عليه أذهبت
بعض عقله ونسي بعض حديثه . فكان سهيل بعد حديثه عن ربيعة عنه عن أبيه * ٥ وعن
سرق «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجاز شهادة الرجل ويمين الطاب» رواه ابن
ماجه *

حديث ابن عباس قال في التخليص قال فيه الشافعي وهذا الحديث ثابت
لا يردده احد من أهل العلم لو لم يكن فيه غيره مع ان معه غيره مما يشده وقال النسائي
اسناده جيد . وقال البزار في الباب أحاديث حسان أصحها حديث ابن عباس وقال

ابن عبد البر لا مطعن لاحد في اسناده . وقال عباس الدوي في تاريخ يحيى بن معين ليس بمحفوظ . وقال البيهقي اعلمه الطحاوي بانه لا يعلم قيسا يحدث عن عمرو ابن دينار بشيء . قال وليس مالا يعلمه الطحاوي لا يعلمه غيره ثم روى باسناد جيد حديثا من طريق وهب بن جرير عن أبيه عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار حديث الذي وقصته باقته وهو محرم ثم قال وائس من شرط قبول رواية الاخبار كثيرة رواية الراوي عن روي عنه ثم اذا روى الثقة عن لا ينكر سماعه منه حديثا واحدا وجب قبوله وان لم يكن يروي عنه غيره علي ان قيسا قد توبع عليه رواه عبد الرزاق عن محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار أخرجه أبو داود وتابع عبد الرزاق أبو حذيفة وقال الترمذى في العمل سأل محمد بن يحيى البخارى عن هذا الحديث فقال لم يسمعه عندي عمرو من ابن عباس . قال الحاكم قد سمع عمرو من ابن عباس عدة احاديث وسمع من جماعة من اصحابه فلا ينكر ان يكون سمع منه حديثا وسمعه من بعض اصحابه عنه واما رواية عصام البلخى وغيره ممن زاد بين عمرو وابن عباس طاوسا فهم ضعفاء . قال البيهقي ورواية الثقات لا تعمل برواية الضعفاء انتهى . ما في التلخيص على الحديث . وحديث جابر أخرجه أيضا البيهقي وهو من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال الترمذى رواه الثوري وغيره عن جعفر عن أبيه مرسل وهو أصح وقيل عن أبيه عن أمير المؤمنين علي انتهى . وقد ذكر المصنف رحمه الله الطريقتين كما ترى . وقال ابن أبي حاتم في العمل عن أبيه وأبي زرعة هو مرسل وقال الدارقطني كان جعفر ربما أرسله وربما وصله وقال الشافعي والبيهقي عبد الوهاب وصله وهو ثقة قال البيهقي روى ابراهيم بن أبي هند عن جعفر عن أبيه عن جابر رفعه أنا في جبريل وأمرني ان أقضي باليمين مع الشاهد و ابراهيم ضعيف جدا رواه ابن عدي وابن حبان في ترجمته وقد صحح حديث جابر أبو عوانة وابن خزيمة وحديث عمارة قال في مجمع الزوائد رجاله ثقات ولفظه «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى باليمين والشاهد» وحديث سعد بن عباد لفظه في مسند أحمد عن اسمعيل بن عمرو بن قيس بن سعد بن عباد عن أبيه «انهم وجدوا في كتاب سعد بن عباد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى باليمين والشاهد» انتهى واسمعيل بن عمرو قال الحافظ الحسينى شيخ محله الصدق وأبو له لم يذكر بشيء وسائر الاسناد رجاله رجال الصحيح واخرجه البيهقي وأبو عوانة في

صحيحه من حديثه بسند آخر. وحديث أبي هريرة قال الحافظ في الفتح رجاله مدنيون
ثقات ولا يضره ان سهيل بن أبي صالح نسيه بعد ان حدث به ربيعة لانه كان بعد ذلك
يرويه عن ربيعة عن نفسه انتهى. واخرجه ايضا الشافعي وروى ابن ابي حاتم في العال
عن أبيه انه صحيح ورواه البيهقي من حديث مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن
الاعرج عن أبي هريرة وقال الترمذي بعد اخراج الطريق الاولى حسن غريب. قال ابن
ارسلان في شرح السنن انه صحيح حديث الشاهد واليمين الحافظان أبو زرعة وأبو حاتم
من حديث أبي هريرة وزيد بن ثابت وحديث سرق في اسناده رجل مجهول وهو الراوي
له عنه فانه قال ابن ماجه حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يزيد بن هرون حدثنا
جويرة بن اسماء حدثنا عبد الله بن يزيد مولى المنبعت عن رجل من أهل مصر
عن سرق فذكره ورجال اسناده رجال الصحيح لولا هذا الرجل المجهول وقد
أخرجه أيضاً أحمد * قال في التلخيص فائدة ذكر ابن الجوزي في التحقيق عدد
من رواه فزاد على عشرين صحابيا وأصح طرقه حديث ابن عباس ثم حديث أبي
هريرة. وأخرج الدارقطني من حديث أبي هريرة مرفوعا قال استشرت جبريل في
القضاء باليمين والشاهد فأشار على بالاموال لان ذلك واسناده ضيف وفي الباب
عن الزيب بضم الزاي وفتح الموحدة وسكون المنة وهو ابن ثعلبة فذكر قصة
وفيها أنا قال له صلى الله عليه وآله وسلم هل لك بينة على انكم أسلمتم قبل ان تؤخذوا في
هذه الايام قلت نعم قال من بينتك قلت سمرة رجل من بني النضير ورجل آخر
سماء له فشهد الرجل وأبى سمرة أن يشهد فقال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قد أبى أن يشهد لك فتحلف مع شاهدك الا آخر قلت نعم فاستحلفني فحلفت
بالله لقد أسلمنا يوم كذا وكذا ثم ذكر تمام القصة وفيها ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم عمل بالشاهد واليمين أخرجه أبو داود مطرلا. قال الخطابي اسناده
ليس بذلك. وقال أبو عمر الفري انه حديث حسن قال المنذرى وقد روى القلاء
بالشاهد واليمين عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من رواية عمر بن الخطاب
وأمر المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وسعد بن عباد والمغيرة بن شعبة
وجماعة من الصحابة انتهى جملة عدد من ذكره المصنف رحمه الله سبعة وزيد وعمر بن
الخطاب والمغيرة وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عمرو بن الخطاب

وأبو سعيد الخدري وبلال بن الحرث ومسلمة بن قيس وعامر بن ربيعة وسهل بن سعد ونعيم الداري وأم سلمة وأنس هؤلاء أحد وعشرون رجلا من الصحابة وهو المشار إليهم بقول ابن الجوزي فزاد عددهم على عشرين. وقد استدل بأحاديث الباب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم فقالوا يجوز الحكم بشاهد وعين المدعى وقد حكى ذلك صاحب البحر عن أمير المؤمنين علي وأبي بكر وعمر وعثمان وأبي وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وشريح والشعبي وربيعة وفقهاء المدينة والناصر والهادوية ومالك والشافعي وحكى أيضا عن زيد بن علي والزهري والنخعي وابن شبرمة والامام يحيى وأبي حنيفة وأصحابه أنه لا يجوز الحكم بشاهد وعين. وقد حكى البخاري وقوع المراجعة في ذلك ما بين أبي الزناد وابن شبرمة فاحتج أبو الزناد على جواز القضاء بشاهد وعين بالخبر الوارد في ذلك فاجاب عليه ابن شبرمة بقوله تعالى (واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) قال الحافظ وأما تنهم له الحجة بذلك على أصل مختلف فيه بين الفريقين بمعنى الكوفيين والحجازيين وهو أن الخبر إذا ورد متضمنا لزيادة على ما في القرآن هل يكون نسخا والسنة لا تنسخ القرآن أولا يكون نسخا بل زيادة مستقلة بحكم مستقل إذا ثبت سنده وجب القول به والاول مذهب الكوفيين والثاني مذهب الحجازيين ومع قطع النظر عن ذلك لا تنهض حجة ابن شبرمة لأنها تصير معارضة للنص بالرأى وهو غير معتد به وقد أجاب عنه الاسماعيلي فقال الحاجة الى اذكار احدهما الاخرى إنما هو فيما إذا شهدتا فإن لم تشهدا قامت مقامهما عيني الطالب ببيان السنة الثابتة واليمين عن هي عليه لو انفردت لحلت محل البيعة في الاداء والابراه فلذلك حلت اليمين هنا محل المرأتين في الاستحقاق بها مضافة الى الشاهد الواحد قال ولو لم يزل اسقاط القول بالشاهد واليمين لانه ليس في القرآن للزم اسقاط الشاهد والمرأتين لانهما ليستا في السنة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال شاهدك أو بعينه وحاصله انه لا يلزم من التخصيص على الشيء نفيه عما عداه لكن مقتضى ما بحثه انه لا يقضى باليمين مع الشاهد الواحد الا عند فقد الشاهدين أو ما قام مقامهما من الشاهد والمرأتين وهو وجه المشافعية وصححه الخنابلة ويؤيده ما روي الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا قضى الله ورسوله في الحق بشاهدين فإن جاء بشاهدين أخذ حقه وإن جاء بشاهد واحد حلف مع شاهده

وأجاب بعض الحنفية بأن الزيادة على القرآن نسخ وأخبار الآحاد لا تنسخ المتواتر ولا تقبل الزيادة من الأحاديث إلا إذا كان الخبر بها مشهورا وأجيب بأن النسخ رفع الحكم ولا رفع هنا وأيضا فالنسخ والمذسوخ لا بد أن يتواردا على محل واحد وهذا غير متحقق في الزيادة على النص. وغاية ما فيه أن تسمية الزيادة كال تخصيص نسخا اصطلاح ولا يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة لكن تخصيص الكتاب بالسنة جائز وكذلك الزيادة عليه كما في قوله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم) واجمعوا على تحريم نكاح العمة مع بنت أخيها وسند الإجماع في ذلك السنة الثابتة وكذلك قطع رجل السارق في المرة الثانية ونحو ذلك وقد أخذ من رد الحكم بالشاهد واليمين لكونه زيادة على ما في القرآن ترك العمل بأحاديث كثيرة في أحكام كثيرة كلها زائدة على ما في القرآن كالوضوء باليمين والوضوء من القمحة ومن القى واستبرأ المسبية وترك قطع من سرق ما يسرع إليه الفساد وشهادة المرأة الواحدة في الولادة ولا قود إلا بالسيف ولا جمعة إلا في مصر جامع ولا تقطع الأيدي في الغزو ولا يرث الكافر المسلم ولا يؤكل الطافي من السمك وبحرم كل ذي ناب من السباع ومخاب من الطير ولا يقتل الوالد بالولد ولا يرث القاتل من القاتل وغير ذلك من الأمثلة التي تتضمن الزيادة على عموم الكتاب وأجابوا بأن الأحاديث الواردة في هذه المواضع المذكورة أحاديث شهيرة فوجب العمل بها لشهرتها فيقال لهم وأحاديث القضاء بالشاهد واليمين رواها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نيف وعشرون نفسا كما قدمنا وفيها ما هو صحيح كما سلف فأى شهرة تزيد على هذه الشهرة. قال الشافعي القضاء بشاهد ويمين لا يخالف ظاهر القرآن لأنه لا يمنع أن يجوز أقل مما نص عليه يعني والخالف لذلك لا يقول بالمفهوم أصلا فضلا عن مفهوم المدد. قال ابن العربي أظرف ما وجدت لهم في رد الحكم بالشاهد واليمين أمران أحدهما أن المراد قضى يمين المذكر مع شاهد الطالب والمراد أن الشاهد الواحد لا يكفي في ثبوت الحق فتجب اليمين على المدعي عليه فهذا المراد بقوله قضى بالشاهد واليمين. وتعقبه ابن العربي بأنه جهل باللغة لأن المعية تقتضي أن تكون من شيئين في جهة واحدة لافي المتضادين ثانيهما حمله على صورة مخصوصة وهي أن رجلا اشترى من آخر عبدا مثلا فادعى المشتري أن

به عيباً وأقام شاهداً واحداً فقال البائع بعته بالبراءة فيحلف المشتري أنه ما اشتراه بالبراءة ويرد العبد وتعقبه بنحو ما تقدم وبندور ذلك فلا يحمل الخبر على النادر وأقول جميع ما أورده الممانعون من الحكم بشاهد وعين غير نافق في سوق المناظرة عند من له أدنى المام بالمعارف العلمية وأقل نصيب من أنصاف فالحق أن أحاديث العمل بشاهد وعين زيادة على ما دل عليه قوله تعالى (واسقشهدوا شهيدين) الآية وعلى ما دل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم «شاهدك أو يمينه» غير منافية للأصل فقبولها متحتّم وغاية ما يقال على فرض التعارض وإن كان فرضاً فاسداً إن الآية والحديث المذكورين يدلان بمفهوم العدد على عدم قبول الشاهد واليمين والحكم بمجردهما وهذا المفهوم المردود عند أكثر أهل الأصول لا يعارض المنطوق وهو ما ورد في العمل بشاهد وعين على أنه يقال العمل بشهادة المرأتين مع الرجل مخالف لمفهوم حديث شاهدك أو يمينه (فإن قالوا) قد مناه على هذا المفهوم منطوق الآية الكريمة قلنا ونحن قدمنا على ذلك المفهوم منطوق أحاديث الباب هذا على فرض أن الخضم يعمل بمفهوم العدد فإن كان لا يعمل به أصلاً فالحجة عليه أوضح وأتم. قوله «وعن سرق» بضم السين المهملة وتشديد الراء بعدها قاف وهو ابن أسد صحابي مصري لم يرو عنه إلا رجل واحد ☆

باب ما جاء في امتناع الحاكم من الحكم بعلمه

١ عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث أبا جهم بن حذيفة مصدقاً فلاحه رجل في صدقته فضر به أبو جهم فشجّه فأثوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا القود يا رسول الله فقال لكم كذا وكذا فلم يرضوا فقال لكم كذا وكذا فرضوا فقال ان هؤلاء الذين أتوني يريدون القود فعرضت عليهم كذا وكذا فرضوا أفرضيتم قالوا لا فهم المهاجرون بهم فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يكفوا عنهم فكفوا ثم دعاهم فزادهم فقال أفرضيتم قالوا نعم قال اني خاطب على الناس ونخبرهم برضائكم قالوا نعم فخطب فقال أفرضيتم فقالوا نعم رواه الخمسة

الا الترمذي * ٢ وعن جابر «قال أتى رجل بالجرانة منصرفه من حنين وفي ثوب بلال فضة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يقبض منها يعطي الناس فقال يا محمد أعدل فقال ويلك ومن يعدل اذا لم أعدل لقد خبت وخسرت ان لم أكن أعدل فقال عمر دعني يا رسول الله أقتل هذا المنافق فقال ماذا الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي ان هذا وأصحابه يقرؤن القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون منه كما يمرق السهم من الرمية» رواه أحمد ومسلم. قال أبو بكر الصديق لورأيت رجلا علي حد من حدود الله ما أخذته ولا دعوت له أحدا حتى يكون معي غيري. حكاه أحمد * ٢

حديث عائشة سكت عنه أبو داود والمنذري قال المنذري ورواه يونس بن يزيد عن الزهري منقطعا. قال البيهقي ومعمّر بن راشد حافظ قد أقام اسناده فقامت به الحجة. وأثر أبي بكر قال الحافظ في الفتح رواه ابن شهاب عن زيد بن العاص ان أبا بكر فذكره وصحح اسناده (وقد اختلف) أهل العلم في جواز القضاء من الحاكم بعلمه فروى البخاري عن عبد الرحمن بن عوف مثل ما ذكره المصنف عن أبي بكر واستدل البخاري أيضا على انه لا يحكم الحاكم بعلمه بما قاله عمر لولا أن يقول الناس زاد عمر آية في كتاب الله لكتب آية الرجم. قال المصنف وأفصح بالعلّة في ذلك بقوله لولا أن يقول الناس الخ فاشار الى أن ذلك من قطع الذرائع لثلاث مجد حكام السوء السبيل الى أن يدعوا العلم لمن أحبوا الحكم بشئ. قال البخاري وقال أهل الحجاز الحاكم لا يقضي بعلمه سواء علم بذلك في ولايته أو قبلها. قال الكرايسي لا يقضي القاضي بما علم لوجود التهمة اذ لا يؤمن علي التقى أن تتطرق اليه التهمة قال ويلزم من أجاز للقاضي أن يقضي بعلمه مطلقا انه لو عمد الى رجل مستور لم يهد منه فجور قط ان يرجمه ويدعي انه رآه يزني أو يفرق بينه وبين زوجته ويزعم انه سمعه يطلقها أو بينه وبين أمته ويزعم انه سمعه يعتقها فان هذا الباب لو فتح لوجد كل قاض السبيل الى قتل ع. وه. وتفسيقه والتفريق بينه وبين من يحب ومن ثم قال الشافعي لولا قضاء السوء لقاتل الحاكم أن يحكم بعلمه. قال ابن التين ما ذكره البخاري عن عمر وعبد الرحمن هو قول مالك وأكثر أصحابه. وقال بعض أصحابه يحكم بعلمه فيما أقر به أحد الخصمين عنده في مجلس الحكم. وقال ابن القاسم وأشهب لا يقضي بما يقع

عنده في مجلس الحكم الا اذا شهد به عنده . وقال ابن المنير مذهب مالك أن من حكم بعلمه نقض علي المشهور الا ان كان علمه حادثا بعد الشروع في المحاكمة نقولان وأما ما أقر به عنده في مجلس الحكم فيحكم ما لم ينكر الخصم بعد اقراره وقبل الحكم عليه فان ابن القاسم قال لا يحكم عليه حينئذ ويكون شاهدا وقال ابن الماجشون يحكم بعلمه قال البخاري وقال بعض أهل العراق مسمع أو رآه في مجلس القضاء قضي به وما كان في غيره لم يقض الا بشاهدين يحضرنهما اقراره قال في الفتح وهذا قول أبي حنيفة ومن تبعه ووافقهم مطرف وابن الماجشون وأصبغ وسحنون من المالكية . قال ابن التين وجرى به العمل وروى عبد الرزاق نحوه عن شريح . قال البخاري وقال آخرون منهم يعني أهل العراق بل يقضي به لانه مؤمن قال في الفتح وهو قول أبي يوسف ومن تبعه ووافقهم الشافعي فيما بلغني عنه انه قال ان كان القاضي عدلا لا يحكم بعلمه في حد ولا نصاص الا ما أقر به بين يديه ويحكم بعلمه في كل الحقوق مما علمه قبل أن يلى القضاء أو بعد ما ولي فقيده ذلك بكون القاضي عدلا إشارة الى انه ربما ولي القضاء من ليس بعدل قال البخاري وقال بعضهم يعني أهل العراق يقضي بعلمه في الاموال ولا يقضي في غيرها . قال في الفتح هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف فيما نقله الكرايسي عنه وهي رواية لاحد قال أبو حنيفة القياس انه يحكم في ذلك بعلمه ولكن ادع القياس واستحسن أن لا يقضي في ذلك بعلمه وحكي مثل ذلك في الفتح عن بعض المالكية فقالوا انه يقضي بعلمه في كل شيء الا في الحدود قال وهذا هو الراجح عند الشافعية وقال ابن العربي لا يقضي بعلمه والاصل فيه عندنا الاجماع علي انه لا يحكم بعلمه في الحدود قال ثم احدث بعض الشافعية قولا انه يجوز فيها أيضا حين رأوا انها لازمة لهم . قال الحافظ كذا قال بخري على عادته في التمهيد والاقدام على نقل الاجماع مع شهرة الاختلاف وقد حكي في البحر القول بان الحاكم يحكم بعلمه عن العترة والشافعي وأبي حنيفة واحمد وحكي المنع عن شريح والشعبي والاوزاعي ومالك واسحق واحد قولي الشافعي والاقوال في المسئلة فيها طول قد ذكر البخاري وشراح كتابه بعضها منها في باب الشهادة تكون عند الحاكم وبعضها في باب من رأي للقاضي أن يحكم بعلمه : وذكر البخاري في الباين أحاديث يستدل بها علي الجواز وعدمه وهي

في غاية البعد عن الدلالة على المقصود وكذلك ما ذكره المصنف في هذا الباب فان حديث عائشة ليس فيه الامجرد وقوع الاخبار منه صلى الله عليه وآله وسلم بما وقع به الرضا من الطالين للقيود وان كان الاحتجاج بعدم القضاء منه صلى الله عليه وآله وسلم عليهم بما رضوا به المرة الاولى فلم يكن هناك مطالب له بالحكم عليهم . وكذلك حديث جابر المذكور لا يدل على المطلوب بوجه وغاية ما فيه الامتناع عن القتل لمن كان في الظاهر من الصحابة لئلا يقول الناس تلك المقالة والاخبار للحاضرين بما يكون من أمر الخوارج وترك أخذهم بذلك لتلك العلة ومن جملة ما استدل به البخاري على الجواز حديث هند زوجة أبي سفيان لما أذن لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تأخذ من ماله ما يكفيها وولدها قال ابن بطال احتج من أجاز للقاضي أن يحكم بعلمه بهذا الحديث لأنه إنما قضي لها ولولدها بوجوب النفقة لعلمه بأنهم زوجة أبي سفيان ولم يلمس على ذلك بينة وتعبه ابن المنير بأنه لا دليل فيه لأنه خرج مخرج الفتيا وكلام المفتي ينزل على تقدير صحة كلام المستفتي اهـ فان قيل ان محل الدليل انما هو عمله بعلمه أنها زوجة أبي سفيان فكيف صح هذا التعقب فيجواب بان الذي يحتاج الى معرفة المحكوم له هو الحكم لا الافتاء فانه يصح للمجهول فاذا ثبت ان ذلك من قبيل الافتاء بطلت دعوي انه حكم بعلمه أنها زوجة وقد تعقب الحافظ كلام ابن المنير فقال وما ادعى نفيه بعيد فانه لو لم يعلم صدقها لم يأمرها بالأخذ واطلاعه على صدقها يمكن بالوحي دون من سواه فلا بد من سبق علم وبحجاب عن هذا بان الامر لا يستلزم الحكم لان المفتي بأمر المستفتي عما هو الحق لديه وليس ذلك من الحكم في شيء ومن جملة ما استدل به على المنع الحديث المتقدم عن أم سلمة « فاقضي بنحو ما أسمع » ولم يقل بما أعلم . وبحجاب بان التنصيص على السماع لا ينبغي كون غيره دارية للحكم على انه يمكن أن يقال ان الاحتجاج بهذا الحديث للمجوزين أظهر فان العلم أقوى من السماع لانه يمكن بطلان ما سمعه الانسان ولا يمكن بطلان ما يعلمه ففجوي الخطاب تقتضي جواز القضاء بالعلم ومن جملة ما استدل به المانعون حديث شاهداك أو يمينه وفي لفظ وليس لك الا ذلك وبحجاب بما تقدم من أن التنصيص على ما ذكر لا ينبغي ما عداه . وأما قوله « وليس لك إلا ذلك » فلم يقله النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد علم بالحق منهما من المبطل حتى يكون دليلا على عدم حكم الحاكم بعلمه بل المراد أنه ليس للمدعى من المنكر الا البين

وان كان فاجرا حيث لم يكن المدعى برهان . والحق الذي لا ينبغي العدول عنه أن يقال ان كانت الامور التي جعلها الشارع اسبابا للحكم كالبينة واليمين ونحوهما امورا تعبدنا الله بها لا يسوغ لنا الحكم الا بها وان حصل لنا ما هو اقوى منها يبين فالواجب علينا الوقوف عندها والتقيد بها وعدم العمل بغيرها في القضاء كاثنا ما كان وان كانت اسبابا يتوصل الحاكم بها الى معرفة الحق من المبتطل والمصيب من الخطي . غير مقصودة لذاتها بل لا مر آخر وهو حصول ما يحصل للحاكم بها من علم او ظن وانما اقل ما يحصل له ذلك في الواقع فكان الذكر له لكونها طرائق لتحصيل ما هو المتعبر فلا شك ولا ريب أنه يجوز للحاكم أن يحكم بعلمه لأن شهادة الشاهدين والشهود لا تبلغ الى مرتبة العلم الحاصل عن المشاهدة أو ما يجري مجراها فان الحاكم بعلمه غير الحاكم الذي يستند الى شاهدين أو يمين . ولهذا يقول المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم « من قضيت له بشيء من مال أخيه فلا يأخذه إنما أقطع له قطعة من نار » فإذا جاز الحكم مع تجويز كون الحكم صوابا وتجويز كونه خطأ فكيف لا يجوز مع القطع بأنه صواب لاستناده الى العلم اليقين ولا يخفى رجحان هذا وقوته لأن الحاكم به قد حكم بالعدل والقسط والحق كما أمر الله تعالى . ويؤيد هذا ما سيأتي في باب استحلاف المنكر حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم لاكندي ألك بينة فان البينة في الأصل ما به يتبين الأمر ويتضح ولا يرد على هذا أنه يستلزم قبول شهادة الواحد والحكم بها لا نأقول اذا كان القضاء بأحد الأسباب المشروعة فيجب التوقف فيه على ما ورد . وقد قال تعالى (وأشهدوا ذوي عدل منكم) وقال صلى الله عليه وآله وسلم « شاهدك » وانما النزاع اذا جاء بسبب آخر من غير جنسها هو أولى بالقبول منها كعلم الحاكم . واستدل المستثنى للحدود بما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لولا الايمان لي ولها شأن » وفي لفظ « لو كنت راجعا أحدا من غير بينة لرجعتها » أخرجه مسلم وغيره من حديث ابن عباس في قصة الملاعة . وظاهره أنه صلى الله عليه وآله وسلم قد علم وقوع الزنا منها ولم يحكم بعلمه . ومن ذلك قول أبي بكر وعبد الرحمن المتقدمان . ويمكن أن يجاب عن الحديث بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما لم يعمل بعلمه لكونه قد

حصل التلاعن وهو أحد الأسباب الشرعية الموجبة للحكم بعدم الرجم والنزاع
 إنما هو في الحكم بالعلم من دون أن يتقدم سبب شرعى ينافيه وقد تقدم في الامان
 ما يزيد هذا وضوحاً . ومن الأدلة الدالة على جواز الحكم بالعلم ما أخرجه أحمد
 والنسائي والحاكم من حديث عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن الأعرج عن
 أبي هريرة قال « جاء رجلان يختمهما إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال للمدعى أقم البينة فلم يقمها فقال للآخر احلف بالخلف بالله الذى لا إله إلا
 هو ماله عنده شيء . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد فعلت ولكن
 غفر لك باخلاص لا إله إلا الله » وفي رواية للحاكم « بل هو عندك ادفع اليه
 حقه ثم قال شهادتك أن لا إله إلا الله كفارة بيمينك » وفي رواية لأحمد « فزل
 جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انه كاذب ان له عنده
 حقه فأمره أن يعطيه وكفارة بيمينه معرفة لا إله إلا الله » واهله ابن حزم بأبى
 يحيى وهو مصدق المرقب كذا قال ابن عساكر وتعقبه المزى بأنه وهم بل اسمه
 زياد كذا اسمه عند أحمد والبخارى وأبى داود في هذا الحديث واهله أبو حاتم
 برواية شعبة عن عطاء بن السائب عن البخترى بن عبيد عن أبي الزبير مخضراً
 « أن رجلاً حلف بالله وغفر له » قال وشعبة أقدم سماعاً من غيره . وفي الباب
 عن أنس من طريق الحارث بن عبيد عن ثابت وعن ابن عمر . قال الحافظ
 أخرجهما البيهقي والحارث بن عبيد هو أبو قدامة . فهذا الحديث فيه أنه صلى الله
 عليه وآله وسلم قضى بعلمه بعد وقوع السبب الشرعى وهو اليمين فبالأولى جواز
 القضاء بالعلم قبل وقوعه . وقد حكى في البحر عن الامام يحيى وأحد قولى المؤيد
 بالله وأحد قولى الشافعى أنه يجوز للحاكم أن يحكم بعلمه في الحدود وغيرها
 واستدل لهم بأنه لم يفصل الدليل . وحكى عن أبي حنيفة ومحمد أنه ان علم
 الحد قبل ولايته أو في غير بلد ولايته لم يحكم به إذ ذلك شبهة وان علم به في
 بلد ولايته أو بعد ولايته حكم بعلمه .



باب من لا يجوز الحكم بشهادته

١ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذى غمر على أخيه ولا تجوز شهادة القانع لأهل البيت والقانع الذى ينفق عليه أهل البيت » رواه أحمد وأبو داود. وقال شهادة الخائن والخائنة الى آخره ولم يذكر تفسير القانع. ولا بنى داود في رواية « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا زان ولا زانية ولا ذى غمر على أخيه » * ٢ وعن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « لا تجوز شهادة بدوى على صاحب قرية » رواه أبو داود وابن ماجه. حديث عمرو بن شعيب أخرجه البيهقي وابن دقيق العيد قال في التلخيص وسنده قوى اه وقد ساقه أبو داود باسنادين . الاسناد الأول قال حدثنا حفص ابن عمر حدثنا محمد بن راشد يعني المكحولى الدمشقى نزيل البصرة وثقه أحمد وابن معين حدثنا سليمان بن موسى يعني القرشى الأموى فقيه أهل الشام وكان أوثق أصحاب مكحول وأعلام عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهذا إسناد لا طعن فيه . ورواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لا يخرج بها الحديث عن الحسن والصلحية للاحتجاج . والسند الثانى قال حدثنا محمد بن خلف ابن طارق الرازى حدثنا زيد بن يحيى بن عبيد يعني الدمشقى الخزاعى وهو ثقة حدثنا سعيد بن عبد العزيز يعني ابن يحيى التنوخى الدمشقى روى له البخارى في الادب وسائر الجماعة عن سليمان بن موسى المتقدم عن عمرو بن شعيب بالاسناد المتقدم وهذا كالا سناد الأول . وفي الباب من حديث عائشة مرفوعا بالفظ « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذى غمر لآخيه ولا ظنين ولا قرابة » أخرجه الترمذى والدارقطنى والبيهقى وفيه يزيد بن زياد الشامى وهو ضعيف. قال الترمذى لا يعرف هذا من حديث الزهرى الا من هذا الوجه ولا يصح عندنا اسناده. وقال أبو زرعة فى الملل منكر وضعفه عبد الحق وابن حزم وابن الجوزى وفي الباب أيضا من حديث عبد الله


ابن عمر بن الخطاب نحوه أخرجه الدارقطني والبيهقي وفي إسناده عبد الأعلى وهو ضعيف وشيخه يحيى بن سعيد الفارسي وهو أيضا ضعيف قال البيهقي لا يصح من هذا شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي الباب أيضا عن عمر « لا تقبل شهادة ظنين ولا خصم » أخرجه مالك في الموطأ موقوفا وهو منقطع قال الإمام في النهاية واعتمد الشافعي خبرا صحيحا وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقبل شهادة خصم على خصم قال الحافظ ليس له إسناد صحيح لكن له طرق يتقوى بعضها ببعض فروى أبو داود في المراسيل من حديث طلحة بن عبد الله ابن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث مناديا أن لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين ورواه أيضا البيهقي من طريق الأعرج مرسل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تجوز شهادة ذي الظنة والحنة يعني الذي بينك وبينه عداوة ورواه الحاكم من حديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة برفعه مثله. وفي إسناده نظر. وحديث الباب عن أبي هريرة أخرجه البيهقي وقال هذا الحديث مما تفرد به محمد ابن عمر وابن عطاء عن عطاء بن يسار وقال المنذرى رجال إسناده احتج بهم مسلم في صحيحه اه وسياقه في سنن أبي داود قال حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني أخبرنا ابن وهب أخبرني يحيى بن أيوب ونافع بن يزيد يعني السكلاعي عن أبي الهاد يعني يزيد بن عبد الله بن الهاد الليثي عن محمد بن عمرو بن عطاء يعني القرشي العامري عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة . قوله « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة » صرح أبو عبيد بن الخيانة تكون في حقوق الله كما تكون في حقوق الناس من دون اختصاص . قوله « ولا ذي غمر » قال ابن رسلان بكسر الغين المعجمة وسكون الميم بعدها راء مهملة قال أبو داود الغمر الحنة والسحناء والحنة بكسر الحاء المهملة وتخفيف النون المفتوحة لغة في احنة وهي الحقد قال الجوهري يقال في صدره على احنة ولا يقال حنة والمواحنة المعادة والصحيح أنها لغة كما ذكره أبو داود وجمعها حنات. قال ابن الأثير وهي لغة قليلة في الاحنة وقال الهروي هي لغة رديئة والشحناء بالمد العداوة وهذا يدل على أن العداوة تمنع من قبول الشهادة لأنها تورث التهمة وتخالف الصداقة فإن في شهادة الصديق لصديقه بالزور نفع غيره بمضرة نفسه ويبع آخرته بدنيا غيره وشهادة العدو على عدوه

يقصدها نفع نفسه بالشفق من عدوه فافترقا فان قيل لم قبلتم شهادة المسلمين على الكفار مع
العداوة قال ابن رسلان قلنا العداوة ههنا دينية والدين لا يقتضى شهادة الزور بخلاف
العداوة الدنيوية قال وهذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد والجمهور وقال أبو حنيفة لا تمنع
العداوة الشهادة لأنها لا تخل بالعدالة فلا تمنع الشهادة كالمصداقة اهـ والى الاول ذهبت
الهادوية والى الثانى ذهب المؤيد بالله أيضا والحق عدم قبول شهادة العدو على
عدوه لقيام الدليل على ذلك والادلة لا تعارض بمحض الاراء وليس للقائل بالقبول
دليل مقبول قال في البحر مسئله العداوة لاجل الدين لا تمنع كالمعدلى على القدرى
والعكس ولاجل الدنيا تمنع . قوله « ولا تجوز شهادة القانع لاهل البيت » هو
الخادم المنقطع الى الخدمة فلا تقبل شهادته للتمهة بحجب النفع الى نفسه وذلك
كلاجير الخاص وقد ذهب الى عدم قبول شهادته لما وجب له الهادى والقاسم
والناصر والشافعي قالوا لان منافعه قد صارت مستفرقة فاشبهه العبد وقد حكى في البحر
الاجماع علمي عدم قبول شهادة العبد لسيده . قوله « ولا زان ولا زانية » المانع من قبول
شهادتهما الفسق العريج . وقد حكى في البحر الاجماع على انها لا تصح الشهادة من فاسق
لعريج قوله تعالى (واشهدوا ذوى عدل) وقوله (ان جاءكم فاسق) اهـ واختلف في شهادة
الولد لوالده والعكس فمنع من ذلك الحسن البصرى والشمس بن زيد بن علي والمؤيد بالله
والامام يحيى والثورى ومالك والشافعية والحنفية وعلاوا بالتمهة فكان كالقانع . وقال
عمر بن الخطاب وشريح وعمر بن عبد العزيز والعترة وأبو ثور وابن المنذر والشافعي
في قول له أنها تقبل عموم قوله تعالى (ذوى عدل) وهـ كذا وقع الخلاف في شهادة أحد
الزوجين للآخر لتلك العلة ولاريب ان القرابة والزوجية مظنة للتمهة لان الغالب
فيهما المحابة . وحديث ولا ظنين المتقدم بمنع من قبول شهادة المتهم فمن كان معروفا
من القرابة ونحوهم بمثانة الدين البالغة الى حد لا يؤثر معها محبة القرابة فقد زالت
حينئذ مظنة التهمة ومن لم يكن كذلك فالواجب عدم القبول لشهادته لانه مظنة
للتهمة . قوله « لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية » البدوي هو الذي يسكن
البادية في المضارب والخيام ولا يقيم في موضع خاص بل يرنحل من مكان الى مكان
وصاحب القرية هو الذي يسكن القرى وهى المصر الجامع . قال في النهاية انما كره
شهادة البدوي لما فيه من الجفاء في الدين والجهالة باحكام الشرع ولانهم في الغالب

لا يضبطون الشهادة على وجهها. قال الخطابي يشبه أن يكون أنما كره شهادة أهل البدو لما فيه من عدم العلم بآتيان الشهادة على وجهها ولا بقيمتها على حقها لقصور علمهم عما يغير ما عن وجهها وكذلك قال أحمد وذهب إلى العمل بالحديث جماعة من أصحاب أحمد وبه قال مالك وأبو عبيد وذهب إلا كثير إلى القبول قال ابن رسلان وحملوا هذا الحديث على من لم تعرف عدالته من أهل البدو والغالب أنهم لا تعرف عدالتهم اهـ وهذا حمل مناسب لأن البدوي إذا كان معروف العدالة كان رد شهادته لعله كونه بدوياً غير مناسب لقواعد الشريعة لأن المساكن لا تأثير لها في الرد والقبول لعدم صحة حمل ذلك مناطاً شرعياً ولعدم انضباطه فالمناط هو العدالة الشرعية أن وجد للشرع اصطلاح في العدالة والاتوجه الحمل على العدالة اللغوية فنجد وجود العدالة يوجد القبول وعند عدمها يعدم ولم يذكر صلى الله عليه وآله وسلم المنع من شهادة البدوي إلا لكونه مظنة لعدم القيام بما يحتاج إليه العدالة والافتقد قبل صلى الله عليه وآله وسلم في الحلال شهادة بدوي *

﴿ باب ما جاء في شهادة أهل الذمة بالوصية في السفر ﴾

١ ﴿عن الشعبي﴾ أن رجلاً من المسلمين حضرته الوفاة بدقوقاً هذه ولم يجد أحداً من المسلمين يشهده على وصيته فاشهد رجلين من أهل الكتاب فقدا الكوفة فاتيا الأشعري يعني أبا موسى فاخبراه وقدما بتركته ووصيته فقال الأشعري هذا أمر لم يكن بعد الذي كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأحلفهما بعد العصر ما خانا ولا كذبا ولا بدلاً ولا كتماناً ولا غيراً وأنها لوصية الرجل وتركته فامضى شهادتهما رواه أبو داود والدارقطني بمعناه * ٢ وعن جبير بن نفير قال «دخلت على عائشة فقالت هل تقرأ سورة المائدة قلت نعم قالت فأتها آخر سورة أنزات فما وجدتم فيها من حلال فأحلوه وما وجدتم فيها من حرام فحرموه» رواه أحمد * ٣ وعن ابن عباس قال «خرج رجل من بني سهم مع عقيم الداري وعدي ابن بداء فأتا السهمي بأرض ليس بها مسلم فلما قدموا بتركته تقدموا جأماً من فضة مخروصاً بذهب فأحلفهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم وجد الجأماً

بمكة فقالوا ابتعنا من تميم وعدى بن بداء فقام رجلا من أوليائه خلفا لشهادتنا
أحق من شهادتهما وان الجاهل لصاحبهم قال وفيهم نزلت هذه الآية يا أيها الذين آمنوا شهادة
بينكم رواه البخاري وأبو داود 

حديث أبي موسى سكت عنه أبو داود والمنذري قال الحافظ في الفتح ان
رجال اسناده ثقات اه وسياقه عند أبي داود قال حدثنا زياد بن أيوب يعني
الطوسي شيخ البخاري حدثنا هشيم أخبرنا زكريا يعني ابن أبي زائدة عن
الشعبي وأثر عائشة رجاله في المسند رجال الصحيح وأخرجه أيضاً الحاكم
قال في الفتح صح عن عائشة وابن عباس وعمر بن شريك وجميع من السلف
ان سورة المائدة محكمة وحديث ابن عباس قال البخاري في صحيحه وقال لي
علي بن المديني فذكره قال المنذري وهذه طائفة فيما لم يكن على شرطه وقد تكلم
علي بن المديني على هذا الحديث وقال لأعرف ابن أبي القاسم وقال وهو حديث
حسن اه وابن أبي القاسم هذا هو محمد بن أبي القاسم قال يحيى بن معين ثقة
قد كتبت عنه وكذلك وثقه أبو حاتم وتوقف فيه البخاري وأخرج هذا الحديث
الترمذي وقال حسن غريب وقد أشار في الفتح الى مثل كلام المنذري فقال علي
قول البخاري وقال لي علي بن المديني وهذا مما يقوى مما قررته غير مرة اه يعبر بقوله
وقال لي في الاحاديث التي سمعها لكن حيث يكون في اسنادها عنده نظراً أو حيث
تكون موقوفة. وأما من زعم انه يعبر بها فيما أخذه في المذاكرة أو بالمناولة فليس
عليه دليل. قوله «بدقوا» بفتح الدال المهملة وضم القاف وسكون الواو بعدها قاف
مقصورة وقدمها بعضهم وهي بلد بين بغداد واربيل. قوله «من أهل الكتاب»
يعني نصرانيين كما بين ذلك البيهقي وبين ان الرجل من ختم ولفظه عن الشعبي
توفي رجل من ختم فلم يشهد موته الا رجلا نصرانياً. قوله «فاحلفهما» يقال
في المتعدى أحلفته أحلافا وحلفته بالشديد تحليفا واستحلفته. قوله «بعد العصر»
هذا يدل على جواز التغليب بزمان من الازمنة. قوله «ولا بدلا» بتشديد الدال. قوله
«من بني سهم» هو بديل بضم الموحدة وفتح الدال مصغراً وقيل بربيل بالراء
المهملة. قوله «وعدى بن بداء» بفتح الموحدة وتشديد المهملة مع المد. قوله «فقدوا»
جاماً بالجيم وتخفيف الميم أي اناه. قوله «مخوصا» بخاء معجمة وواو ثقيلة بعدها مهملة

أى منقوشا فيه صفة الخوص. ووقع في رواية مخوضا بالضاد المعجمة أى بموها
والاول أشهر. قوله «فقام رجلان» الخ وقع في رواية الكلبي فقام عمرو بن العاص
ورجل آخر منهم قال مقاتل بن سليمان هو المطلب بن أبي وداعة وهو سهمي
ولكنه سمي الاول عبد الله بن عمرو بن العاص واستدل بهذا الحديث على جواز
رد اليمين على المدعى فيحلف ويستحق واستدل به ابن سريج الشافعي على الحكم
بالشاهد واليمين وتكلف في انزاعه يقال قوله تعالى (فان عثر على انهما استحقا
أثما) لا يخلو اما ان يقرأ أو يشهد عليهما شاهدان أو شاهد وامرأتان أو شاهد
واحد قال وقد أجمعوا على ان الافرار بعد الانكار لا يوجب يميناً على الطالب
وكذلك مع الشاهدين ومع الشاهد والمرأتين فلم يبق الا شاهد واحد فذلك
استحققه الطالبان يمينيهم مع الشاهد الواحد وتعقبه الحافظ بأن القصة وردت
من طرق متعددة في سبب النزول وليس في نية منها انه كان هناك من يشهد بل في
رواية الكلبي فسألهم البيهقي فلم يجدوا فأمرهم أن يستحلفوا أي عدياً بما يعظم
على أهل دينه واستدل بهذا الحديث على جواز شهادة الكفار بناء على أن المراد
بالغير في الآية الكريمة الكفار والمعنى منكم أى من أهل دينكم أو آخران من
غيركم أى من غير أهل دينكم وبذلك قال أبو حنيفة ومن تبعه وتعقب بأنه لا يقول
بظاهرها فلا يجوز شهادة الكفار على المسلمين وإنما يجوز شهادة بعض الكفار
على بعض وأجيب بان الآية دلت بمنطوقها على قبول شهادة الكافر على المسلم
وبإثباتها على قبول شهادة الكافر على الكافر بطريق الاولي ثم دل الدليل
على ان شهادة الكافر على المسلم غير مقبولة فبقيت شهادة الكافر على الكافر
على حالها وهذا الجواب على التعقب في غير محله لان التعقب هو باعتبار ما يقوله
أبو حنيفة لا باعتبار استدلاله وخص جماعة القبول باهل الكتاب وبالوصية وبفقد
المسلم حينئذ ومنهم ابن عباس وأبو موسى الاشعري وسعيد بن المسيب وشريح
وابن سيرين والاذاعي والثوري وأبو عبيد وأحمد وأخذوا بظاهر الآية. وحديث
الباب فان سياقه مطابق لظاهر الآية. وقيل المراد بالغير غير العشيرة والمعنى منكم
أي من عشيرتكم أو آخران من غيركم أى من غير عشيرتكم وهو قول الحسن البصري
واستدل له النحاس بان لفظ آخر لا بد ان يشارك الذي قبله في الصفة حتى لا يسوغ

ان يقول مررت برجل كريم ولشيم آخر فعلى هذا فقد وصف الاثنان بالعدالة فتعين أن يكون الآخران كذلك وتعقب بان هذا وان ساغ في الآية لكن الحديث دل على خلاف ذلك والعصا بي اذا حكى سبب الزول كان ذلك في حكم الحديث المرفوع. قال في الفتح اتفاقا وأيضا فقها قال رد المحتلف فيه بالتحلف فيه لان اتصاف الكافر بالعدالة مختلف فيه وهو فرع قبول شهادته فمن قبلهم اوصفه بها ومن لا فلا. واعترض أبو حيان على المثال الذي ذكره النجاشي بانه غير مطابق فلو قلت جاءني رجل مسلم وآخر كافر صح بخلاف ما لو قلت جاءني رجل مسلم وكافر آخر والآية من قبيل الاول لا الثاني لان قوله آخران من جنس قوله اثنان لان كلا منهما صفة رجلان فكانه قال فرجلان اثنان ورجلان آخران. وذهب جماعة من الأئمة الى ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى (ومن ترضون من الشهداء) واحتجوا بالاجماع على رد شهادة الفاسق والكافر شر من الفاسق. وأجاب الاولون ان النسخ لا يثبت بالاحتمال وان الجمع بين الدليلين أولى من الغناء أحدهما وبأن سورة المائدة من آخر ما نزل من القرآن وانها محكمة كما تقدم وأخرج الطبري عن ابن عباس باسناد رجاله ثقات ان الآية نزلت فيمن مات مسافرا وليس عنده أحد من المسلمين وأنكر أحمد على من قال ان هذه الآية منسوخة وقد صح عن أبي موسى الاشعري انه عمل بذلك كما في حديث الباب وذهب الكرايمسي والطبري وآخرون الى ان المراد بالشهادة في الآية اليمين قالوا وقد سمي الله اليمين شهادة في آية اللعان وأيدوا ذلك بالاجماع على ان الشاهد لا يلزمه ان يقول أشهد بالله وان الشاهد لا يمين عليه انه شهد بالحق قالوا فالمراد بالشهادة اليمين لقوله (فيقسمان بالله) أي يحلفان فان عرف انهما حلفا على الأثم رجعت اليمين على الاولياء وتعقب بان اليمين لا يشترط فيها عدد ولا عدالة بخلاف الشهادة. وقد اشترط في القصة فقوى حملها على انها شهادة وأما اعتلال من اعتل في ردها بان الآية تخالف القياس والاصول لما فيها من قبول شهادة الكافر وحبس الشاهد وتحليفه وشهادة المدعى لنفسه واستحقاقه بمجرد اليمين فقد أجاب من قال به بانه حكم بنفسه مستغن عن نظيره وقد قبلت شهادة الكافر في بعض المواضع كافي الطب وليس المراد بالحبس السجن وانما المراد الامساك لليمين ليحلف بعد الصلاة وأما تحليف الشاهد فهو مخصوص بهذه السورة عند

٢٠٨ التناء لي من أعلم صاحب الحق بشهادة له عنده وذم من أدى شهادة من غير مسألة

قيام الريبة وأما شهادة المدعي لنفسه واستحقاقه بمجرد اليمين فإن الآية تضمنت نقل الأيمان إليهم عند ظهور اللوث بخيانة الوصيين فيشرع لها أن يحلفوا ويستحقوا كما يشرع للمدعي القسامة أن يحلف ويستحق فليس هو من شهادة المدعي لنفسه بل من باب الحكم له يمينه القائمة مقام الشهادة لقوة جانبه وأي فرق بين ظهور اللوث في صحة الدعوى بالدم وظهوره في صحة الدعوى بالمال وحكي الطبري أن بعضهم قال المراد بقوله (اثان ذوا عدل منكم) الوصيان قال والمراد بقوله (شهادة بينكم) معني الحضور بما يوصيهما به الوصي ثم زيف ذلك وهذا الحكم يختص بالكافر الذي وأما الكافر الذي ليس بذمي فقد حكي في البحر الاجماع على عدم قبول شهادته على المسلم مطلقا *

باب التناء على من أعلم صاحب الحق بشهادة له عنده

وذم من أدى شهادة من غير مسألة

١ عن زيد بن خالد الجهني «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ألا أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسئلها» رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه. وفي لفظ «الذين يبدؤن بشهادتهم من غير أن يسئلوا عنها» رواه أحمد * ٢ وعن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «قال خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم قال عمران فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة ثم إن من بعدهم قوما يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤمنون وينذرون ولا يوفون ويظهر فيهم السمن» متفق عليه * ٣ وعن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير أمتي القرن الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم والله أعلم اذكر الثالث أم لا قال ثم يحلف بقوم يشهدون قبل أن يستشهدوا» رواه أحمد ومسلم *

قوله «ألا أخبركم بخير الشهداء» جمع شهيد كظراف جمع ظريف ويجمع أيضا على شهود والمراد بخير الشهداء أكملهم في رتبة الشهادة وأكثرهم ثوابا

عند الله . قوله « قبل ان يسئلها » في رواية قبل ان يستشهد وهذه هي شهادة الحسبة فشاهدها خير الشهداء لانه لو لم يظهرها لضاع حكم من احكام الدين وقاعدة من قواعد الشرع . وقيل ان ذلك في الامانة والوديعة ليتيم لا يعلم مكانها غيره فيخبر بما يعلم من ذلك . وقيل هذا مثل في سرعة اجابة الشاهد اذا استشهد فلا يمنعه ولا يؤخرها كما يقال الجواد يعطى قبل سؤاله عبارة عن حسن عطائه وتعجيله . قوله « خير امتي قرني » قال في القاموس القرن يطاق من عشر الى مائة وعشرين سنة ورجح الاطلاق علي المائة وقال صاحب المطالع القرن امة هلكت فلم يبق منهم أحد . قال في النهاية القرن اهل كل زمان وهو مقدار المتوسط في أعمار اهل كل زمان مأخوذ من الافتراض فكأنه المقدار الذي يقترن فيه اهل ذلك الزمان في أعمارهم وأحوالهم . قيل القرن أربعون سنة وقيل ثمانون وقيل مائة وقيل هو مطابق من الزمان وهو مصدر قرن يقرن اه . قال الحافظ لم زمن صرح بالسمعين ولا بمائة وعشرة وما عدا ذلك فقد قال به قائل . والمراد بقرنه صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث هم الصحابة كما في حديث أبي هريرة المذكور بلفظ « الذي بعثت فيه » والمراد بالذين يلونهم التابعون والذين يلونهم تابعوا التابعين . وفيه دليل على أن الصحابة أفضل الأمة والتابعين أفضل من الذين بعدهم وتابعي التابعين أفضل ممن بعدهم . ونم أحاديث معارضة في الظاهر لهذا الحديث وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله في باب ذكر من حلف قبل أن يستحلف وهو آخر أبواب الكتاب . قوله « يحنون » بالحاء المعجمة مشتق من الخيانة . وزعم ابن حزم انه وقع في نسخة « بحربون » بسكون المهملة وكسر الراء بعدها موحدة قال فان كان محفوظا فهو من قولهم حربه بحربه اذا أخذ ماله وتركه بلا شيء ورجل محروب أي مسلوب المال . قوله « ولا يؤمنون » من الامانة أي لا يثق الناس بهم لخيانتهم . وقال النووي وقع في نسخ مسلم « ولا يحنون » بتشديد الفوقية . قال غيره هو نظير قوله « ينزر » بالتشديد موضع يأنزر . قوله « ويظهر فيهم السمن » بكسر المهملة وفتح الميم بعدها نون أي يحبون التوسع في المال كل والمشارب وهي أسباب السمن . وقال ابن التين المراد ذم محبته وتماطيه لا من يخلق كذلك . وقيل المراد يظهر فيهم كثرة المال . وقيل المراد أنهم

(م ٢٧ - ج ٩ نيل الاوطار)

يتسمنون أى يتكثرون بما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف . قال في
الفتح ويحتمل أن يكون جميع ذلك مراداً . وقد ورد في لفظ من حديث عمران
عند الترمذى بلفظ « ثم يحىء قوم متسمنون ويحبون السمن » قال الحافظ وهو
ظاهر في تعاطي السمن على حقيقته فهو أولى ما حمل عليه خبر الباب وأما كان
ذلك مذموماً لأن السمين غالباً يكون بليد الفهم ثقيلًا عن العبادة كما هو مشهور .
قوله « ويشهدون ولا يستشهدون » يحتمل أن يكون التحمل بدون تحميل أو الأداء
بدون طلب . قال الحافظ والثاني أقرب وأحاديث الباب متعارضة فحديث زيد بن خالد
الجهني يدل على استحباب شهادة الشاهد قبل أن يستشهد . وحديث عمران وأبي
هريرة يدلان على كراهة ذلك . وقد اختلف أهل العلم في ذلك فبعضهم جنح إلى
الترجيح فرجح ابن عبد البر حديث زيد بن خالد لكونه من رواية أهل المدينة فقدمه على
حديث عمران لكونه من رواية أهل العراق وبالع فزعم أن حديث عمران المذكور
لأصل له وجنح غيره إلى ترجيح حديث عمران لاتفاق صاحبى الصحيح عليه وانفراد
مسلم باخراج حديث زيد وذهب آخرون إلى الجمع فذهب من قال أن المراد بحديث زيد من
عنده شهادة لأنسان بحق لا يعلم بها صاحباً فيأتى إليه فيخبره بها أو يموت صاحبها العالم بها
ويخلف ورثة فيأتى الشاهد إلى ورثته فيعلمهم بذلك قال الحافظ وهذا أحسن الاجوبة وبه
أجاب يحيى بن سعيد شيخ مالك ومالك وغيرهما نأهوا أن المراد بحديث زيد شهادة الحسبة
وهي ما لا يتعلق بحقوق الأدميين المختصة بهم محضاً ويدخل في الحسبة بما يتعلق بحقوق الله
أو فيه شائبة منه العتاق والوقف والوصية العامة والعدة والطلاق والحدود ونحو ذلك
(وحاصله) أن المراد بحديث زيد الشهادة في حقوق الله وبحديث عمران وأبي هريرة
الشهادة في حقوق الأدميين ثالثاً أنها محمول على المبالغة في الإجابة إلى الأداء
فيكون لشدة استعداده لها كالذى أداها قبل أن يسئلها وهذه الاجوبة مبنية على
أن الأصل في أداء الشهادة عند الحاكم أنه لا يكون إلا بعد الطلب من صاحب الحق
فيخص ذم من يشهد قبل أن يستشهد بمن ذكر بمن يخبر بشهادته ولا يعلم بها
صاحبها وذهب بعضهم إلى جواز أداء الشهادة قبل السؤال على ظاهر عموم حديث
زيد وتأولوا حديث عمران بتأويلات . أحدها أنه محمول على شهادة الزور أى يؤدون
شهادة لم يسبق لهم تحملها وهذا حكاه الترمذى عن بعض أهل العلم ثانياً المراد

بها الشهادة في الحلف يدل عليه ما في البخاري من حديث ابن مسعود باللفظ « كانوا يضر بوقتنا على الشهادة » أي قول الرجل أشهد بالله ما كان الا كذا على معنى الحلف فكره ذلك كما كره الا كتمان من الحلف واليمين قد تسمى شهادة كما تقدم وهذا جواب الطحاوي . ثانیها المراد بها الشهادة على المنعيب من أمر الناس فيشهد على قوم أنهم في النار وعلى قوم أنهم في الجنة بنير دليل كما يصنع ذلك أهل الأهواء حكاه الخطابي . رابعها المراد به من ينتصب شاهدا وليس من أهل الشهادة . خامسها المراد به التسارع الي الشهادة وصاحبها بما عالم من قبل أن يسأله (والحاصل) ان الجمع مهما أمكن فهو مقدم على الترجيح فلا يصار الى الترجيح في أحاديث الباب وقد أمكن الجمع بهذه الامور *

باب التشديد في شهادة الزور

١ عن أنس قال « ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكبائر أو سئل عن الكبائر فقال الشرك بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين وقال ألا أنبئكم باكبائر الكبائر قول الزور أو قال شهادة الزور » * ٢ وعن أبي بكرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألا أنبئكم باكبائر الكبائر قلنا بلى يا رسول الله قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس وقال الا وقول الزور وشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت » متفق عليهما * ٣ وعن ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نزول قدم شاهد الزور حتى يوجب الله له النار » رواه ابن ماجه *

حديث ابن عمر انفراد ابن ماجه باخراجه كما في الجامع وغيره وسياق اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا سويد بن سعيد حدثنا محمد بن الفرات عن محارب ابن دينار عن ابن عمر فذكره ومحمد بن الفرات هو الكوفي كدبه أحمد وقال في التقريب كذبوه . قوله « ذكر الكبائر أو سئل عنها » هذه رواية محمد بن جعفر ورواية في البخاري سئل عن الكبائر . ورواية أحمد أو ذكرها قال في الفتح وكأن المراد بالكبائر أكبرها لما في حديث أبي بكرة المذكور وليس المقصد حصر الكبائر

فيما ذكر وقد ذكر الله الثلاث المذكورة في الحديث في آيتين الأولى (وقضى ربك
 أن لا تعبدوا الا آياه وبالوالدين احسانا) والثانية (فاجتنبوا الرجس من الاوثان
 واجتنبوا قول الزور). قوله «وكان متكئا فجلس» هذا يشعر باهتمامه صلى الله
 عليه وآله وسلم بذلك حتى جلس بعد أن كان متكئا ويفيد ذلك تأكيد تحريمه وعظيم
 قبحه وسبب الاهتمام بشهادة الزور كونها أسهل وقوعا على الناس والتهاون بها
 أكثر فان الاشراك ينبو عنه قلب المسلم والعقوق يصرف عنه الطبع وأما الزور
 فالحوامل عليه كثيرة كالمداورة والحسد وغيرهما فاحتيج الى الاهتمام به وليس ذلك
 لعظمه بالنسبة الى ما ذكر معه من الاشراك قطعا بل لكون مفسدته متعدية الى
 الغير بخلاف الاشراك فان مفسدته مقصورة عليه غالبا وقول الزور أعظم من شهادة
 الزور لانه يشمل كل زور من شهادة أو غيبة أو بهت أو كذب ولذا قال ابن دقيق
 العيد يحتمل أن يكون من الخاص بعد العام لكن ينبغي أن يحمل علي التوكيد
 فانا لو حملنا القول على الاطلاق لزم أن تكون الكذبة الواحدة كبيرة وليس
 كذلك قال ولا شك في عظم الكذب ومراتبه متفاوتة بحسب تفاوت مفسده ومنه
 قوله تعالى (ومن يكسب خطيئة أو أعما ثم يرم به بريأ فقد احتمل بهتاننا وأغمايينا)
 قوله «حتى قلنا ليته سكت» أي شفقة عليه وكرامية لما بزغجه وفيه ما كانوا عليه
 من كثرة الادب معه صلى الله عليه وآله وسلم والمحبة له والشفقة عليه (وفي الحديث) *
 انقسام الذنوب الى كبير وأكبر وليس هذا موضع بسط الكلام على الكبائر
 وستأتي اشارة الى طرف من ذلك في باب التشديد في اليمين الكاذبة ويؤخذ
 من الحديث ثبوت الصفات لان الكبائر بالنسبة اليها أكبر منها والاختلاف في
 ثبوت الصفات مشهور وأكثر ما تمسك به من قال ليس في الذنوب صغيرة كونه
 نظر الى عظم المخالفة لامر الله ونهيه فالمخالفة بالنسبة الى جلال الله كبيرة لكن
 لمن أثبت الصفات ان يقول وهي بالنسبة الى ما فوقها صغيرة كما دل عليه حديث
 الباب وقد فهم الفرق بين الصغيرة والكبيرة من مدارك الشرع وبدل على ثبوت
 الصفات قوله تعالى (ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم)
 فلا ريب ان السيئات المكفرة ههنا هي غير الكبائر المجتنبية لانه لا يكفر
 الا ذنب قد فعله المذنب لاما كان مجتنبها من الذنوب فانه لا معنى لتكفيره

والكبار المرادة في الآية مجتنبه فالسيئات المكفرة غيرها وليست الا الصغائر لانها المقابلة لها وكذلك يؤيد ثبوت الصغائر حديث تكفير الذنوب الوارد في الصلاة والوضوء مقيدا باجتناب الكبائر فثبت ان من الذنوب ما يكفر بالطاعات ومنها ما لا يكفر وذلك عين المدعى . ولهذا قال الغزالي إنكار الفرق بين الكبيرة والصغيرة لا يليق بالفتية . ثم ان مراتب الصغائر والكبائر تختلف بحسب تفاوت مفاصلها . قوله « حتى يوجب الله له النار » في هذا وعيد شديد لشاهد الزور حيث أوجب الله له النار قبل أن ينقل من مكانه . وامل ذلك مع عدم التوبة . أما لو تاب واكذب نفسه قبل العمل بشهادته فالله يقبل التوبة عن عباده *

باب تعارض البيهقي والدعوتين

١ عن أبي موسى « أن رجلين ادعيا بعيرا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبعث كل واحد منهما بشاهدين فقسمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهما نصفين » رواه أبو داود * ٢ وعن أبي موسى « أن رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في دابة ليس لواحد منهما بينة فجعلها بينهما نصفين » رواه الترمذي * ٣ وعن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرض على قوم اليمين فأمر أن يسهم بينهم في اليمين أيهم يخلف » رواه البخاري . وفي رواية « أن رجلين تدارآ في دابة ليس لواحد منهما بينة فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يستعها على اليمين أحبا أو كرها » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه . وفي رواية « تدارآ في بيع » . وفي رواية « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كره الاثنان اليمين أو استعجباها فليستها عليها » رواه أحمد وأبو داود *

حدث أبي موسى أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي وذكر الاختلاف فيه علي قتادة وقال هو معلول فقد رواه حماد بن سلمة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة . ومن هذا الوجه أخرجه ابن حبان في صحيحه واختلف فيه على سعيد بن أبي عروبة فقبل عنه عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة

عن أبيه عن أبي موسى . وقيل عنه عن سماك بن حرب عن تميم بن طرفة قال « أنبت أن رجلين » قال البخاري قال سماك بن حرب أنا حدثت أبا بردة بهذا الحديث . فعلى هذا لم يسمع أبو بردة هذا الحديث من أبيه ورواه أبو كامل عن أبيه . ورواه أبو كامل مطهر بن مدرك عن حماد عن قتادة عن النضر بن أنس عن أبي بردة مرسلا . قال حماد فحدثت به سماك بن حرب فقال أنا حدثت به أبا بردة . وقال الدارقطني والبيهقي والخطيب الصحيح أنه عن سماك مرسلا . ورواه ابن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن سماك عن تميم بن طرفة « أن رجلين ادعيا بميراث فأقام كل واحد منهما بينة أنه له ففرضي به صلى الله عليه وآله وسلم بينهما » ووصله الطبراني بذكر جابر بن سمرة فيه بأسنادين في أحدهما حجاج بن أرطاة والراوي عنه سويد بن عبد العزيز . وفي الآخر ياسين الزيات والثلاثة ضعفاء كذا قال الحافظ قال المنذرى في مختصر السنن حاكيا عن النسائي أنه قال هذا خطأ . ومحمد بن كثير المصيصي هو صدوق إلا أنه كثير الخطأ . وذكر أنه خولف في إسناده ومثله . قال المنذرى ولم يخرج أبو داود من حديث محمد بن كثير وإنما أخرجه بأسناد كلهم ثقات انتهى . وقد ذكر أبو داود حديث أبي موسى ثلاثة أسانيد ليس في واحد منها محمد بن كثير . وحديث أبي هريرة أخرج الرواية الثانية عنه النسائي أيضا . والرواية الثالثة عزها المنذرى إلى البخاري . قوله « فقسمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهما نصفين » فيه أنه لو تنازع رجلان في عين دابة أو غيرها فادعى كل واحد منهما أنها ملكه دون صاحبه ولم يكن بينهما بينة وكانت العين في يدهما فكل واحد مدع في نصف ومدعي عليه في نصف أو أقاما البينة كل واحد على دعواه تساقطتا وصارتا كالمدم وحكم به الحاكم نصفين بينهما لاستوائهما في اليد . وكذا إذا لم يبقا بينة كما في الرواية الثانية . وكذا إذا حلفا أو نكلا . قال ابن رسلان يحتمل أن تكون القصة في حديث أبي موسى الأول والثاني واحدة إلا أن البيتين لما تعارضتا تساقطتا وصارتا كالمدم . ويحتمل أن يكون أحدهما في عين كانت في يدهما . والآخر كانت العين في يد ثالث لا يدعيها بدليل ما وقع في رواية للنسائي « ادعيا دابة وجداهما عند رجل فأقام كل منهما شاهدين فلما أقام كل واحد منهما شاهدين نزعت من يد الثالث ودفعت إليهما »

قال وهذا أظهر لأن حل الاستنادين على معنيين متعددين أرجح من حملهما على معنى واحد لأن القاعدة ترجيح ما فيه زيادة علم على غيره . قوله « أحبا أو كرها » قال الخطابي الا كراه هنا لا يراد به حقيقة بل لان الانسان لا يكره على اليمين وإنما المعنى اذا توجهت اليمين على اثنين وارادا الحلف سواء كانا كارهين لذلك بقلبيهما وهو معنى الاكراه أو مختارين لذلك بقلبيهما وهو معنى المحبة وتنازعا أيهما يبدأ فلا يقدم أحدهما على الآخر بالتشهي بل بالقرعة وهو المراد بقوله فليستهما أي فليقترا وقيل صورة الاشتراك في اليمين ان يتنازع اثنان عينا ليست في يد أحدهما ولا بيده لواحد منهما فيقرع بينهما فن خرجت له القرعة حلف واستحقها وبذل على ذلك الرواية الثانية من حديث أبي هريرة ومحمّل أن تكون قصة أخرى فيكون القوم المذكورون مدعى عليهم يمين في أيديهم مثلا وأنكروا ولا بيضة للمدعى عليهم فتوجهت عليهم اليمين فسارعوا الى الحلف والحلف لا يقع معتبرا الا بتلقين الحلف فقطع النزاع بينهم بالقرعة فن خرجت له بدى به . وقال البيهقي في بيان معنى الحديث ان القرعة في أيهما تقدم عند ارادة تحليف القاضى لهما وذلك انه بحلف واحد ثم بحلف الآخر فان لم يحلف الثاني بعد حلف الاول قضى باليمين كلها للحالف أولا وان حلف الثاني فقد استويا في اليمين فتكون اليمين بينهما كما كانت قبل أن يحلفا وهذا يشهد له الرواية الثالثة في حديث أبي هريرة المذكورة في الباب وقد حل ابن الاثير في جامع الاصول الحديث على الاقتراع في المقسوم بعد القسمة وهو بعيد ويرده الرواية الثالثة فانها تلفظ فليستهما عليهما أي على اليمين . قوله « فليستهما عليهما » وجه القرعة انه اذا تساوى الخصمان فترجح أحدهما بدون مرجح لا يسوغ فلم يبق الا المصير الى ما فيه التسوية بين الخصمين وهو القرعة وهذا نوع من التسوية المأمور بها بين الخصوم وقد طول أئمة الفقه الكلام على قسمة الشيء المتنازع فيه بين متنازعيه اذا كان في يد كل واحد منهم أو في يد غيرهم مقرر به لهم وأما اذا كان في يد أحدهما فالقول قوله واليمين عليه والبيضة على خصمه وأما القرعة في تقديم أحدهما في الحلف فالذى في فروع الشافعية ان الحاكم يمين لليمين منهما من شاء على ما يراه قال البرماوى لكن الذى ينبغي العمل به هو القرعة للحديث وقد قدمنا في كتاب الصلح في العمل بالقرعة كلاما مفيدا *

باب استحلاف المنكر اذا لم تكن بينة

وانه ليس للمدعي الجمع بينهما

١- عن الاشعث بن قيس قال « كان بيني وبين رجل خصومة في بئر فاختمتها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال شاهدك أو يمينه فقلت انه اذن بحلف ولا يبالى فقال من حلف على يمين يقطع بها مال امرىء مسلم هو فيها فاجر اتى الله وهو عليه غضبان » متفق عليه. واحتج به من لم ير الشاهد واليمين ومن رأى المهدمين. وفي لفظ « خاصمت ابن عم لي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بئر كانت لي في يده فوجدني فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينك أنها بئرك والا فيمينه قلت مالى بينة وان يحملها يمينه تذهب بئري ان خصمى امرؤ فاجر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اقتطع مال امرىء مسلم بغير حق اتى الله وهو عليه غضبان » رواه أحمد * ٢ وعن وائل بن حجر قال « جاء رجل من حضر موت ورجل من كندة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال الحضرمي يا رسول الله ان هذا قد غلبني علي أرض كانت لابي قال الكندي هي أرضي في يدي أزرعها ليس له فيها حق فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم للحضرمي ألك بينة قال لا قال فلك يمينه فقال يا رسول الله الرجل فاجر لا يبالى على ما حلف عليه وليس يتورع من شيء قال ليس لك منه الا ذلك فانه الملق ليحلف فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما أدبر الرجل أما ائن حلف علي ماله لياً كله ظلمنا ليلقين الله وهو عنه معرض » رواه مسلم والترمذي وصححه وهو حجة علي عدم الملازمة والتكفيل وعدم رد اليمين

قوله كان بيني وبين رجل خصومة قد تقدم في كتاب الغصب ان الاشعث بن قيس قال ان رجلاً من كندة ورجلاً من حضر موت اختصما الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهكذا وقع في رواية أبي داود وذلك يقتضي ان الخصومة بين رجلين غيره ورواية حديث الباب تقتضي انه احد الخصمين ويمكن الجمع بالحمل على تعدد الواقعة فان في رواية لابي

دواد في حديث الاشعث هذا بلفظ « كان بيني وبين رجل من اليهود أرض فجددني فيها » ففي هذا تصريح بأن خصمه كان يهوديا بخلاف ما تقدم في الغصب فانه قال ان رجلا من كندة ورجلا من حضر موت والكندي هو امرؤ القيس بن عابس الصحابي الشاعر والحضرمي هو ربيعة بن عبدان بكسر العين وكذلك حديث وائل المذكور ههنا بأن الخصومة فيه بين الكندي والحضرمي وهما المذكوران في حديث الاشعث المتقدم فلعل الرواية لقصة الكندي والحضرمي من طريق الاشعث ومن طريق وائل وأما الخاصة بين الاشعث وغريمه فقصة أخرى رواها الاشعث والله أعلم . قوله « في بر » في رواية أبي داود في أرض ولا امتناع أن يكون المجموع صحيحا فتارة ذكرت الأرض لان البر داخله فيها وتارة ذكرت البر لانها المقصودة . قوله « يقطع بها مال امرئ مسلم » التقييد بالمسلم ليس لخراج غير المسلم بل كأن تخصيص المسلمين بالذكر ليكون الخطاب معهم ويحتمل أن تكون العقوبة العظيمة مختصة بالمسلمين وان كان أصل العقوبة لازما في حق الكفار . قوله « اتي الله وهو عليه غضبان » هذا وعيد شديد لان غضب الله سبب لانتقامه وانتقامه بالنار فالغضب منه عز وجل يستلزم دخول المغضوب عليه النار ولهذا وقع في رواية مسلم « من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار » ولا بد من تقييد ذلك بعدم التوبة وسيأتي بقية الكلام على هذا في باب التشديد في اليمين الكاذبة . قوله « ليس يتورع من شيء » أصل الورع الذكف عن الحرام والمضارح بمعنى النكرة في سياق النفي فيهم ويكون التقدير ليس له ورع عن شيء . قوله « ليس لك منه الا ذلك » في هذا دليل على انه لا يجب للغريم على غريمه اليمين المردودة ولا يلزمه التكفيل ولا يحل الحكم عليه بالملازمة ولا بالحبس ولا كنه قد ورد ما يخص هذه الامور من عموم هذا النفي وقد تقدم بعض ذلك ولان ذكر ههنا ما ورد في جواز الحبس لمن استحقه فخرج أبو داود والترمذي والنسائي من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حبس رجلا في نعمة قال الترمذي حسن وزاد هو والنسائي ثم خلى عنه وقد تقدم الكلام على حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ولكنه قد روى هذا الحديث الحاكم وقال صحيح الاسناد وله شاهد من حديث أبي هريرة ثم أخرجه واهله مارواه

ابن القاص بسنده عن عراك بن مالك عن أبيه عن جده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حبس في مهمة يوما وإيلة استظهارا وطلبا لاظهار الحق بالاعتراف، وأخرج أبو داود من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أنه قام إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال جيرانى بما أخذوا فأعرض عنه مرتين لكونه كله في حال الخطبة ثم ذكر شيئا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلوا عنه جيرانه فهذا يدل على أنهم كانوا محبوسين وبدل أيضا علي جواز الحبس ما تقدم في باب ملازمة الغريم فإن تسليط ذى الحق عليه وملازمته له نوع من الحبس وكذلك يدل علي الجواز حديث «مطل الغني ظلم لمحل عرضه وعقوبته» لأن العقوبة مطلقة والحبس من جملة ما يصدق عليه المطلق وقد تقدم الحديث في كتاب التفتيس وحكى أبو داود عن ابن المبارك أنه قال في تفسير الحديث محل عرضه أي يغلظ عليه وعقوبته يحبس له. وروى البيهقي أن عبدا كان بين رجلين فاعتق أحدهما فعصيه فحبسه النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى باع غنيمة له وفيه انقطاع وقد روي من طريق أخرى عن عبد الله بن مسعود مرفوعا وقد بوب البخاري على ذلك في صحيحه فقال في الأبواب التي قبل كتاب اللقطة ما لفظه باب الربط والحبس في الحرم قال في الفتح كأنه أشار بهذا التوبيخ إلى رد ما نقل عن طاوس أنه كان يكره السجن بمكة ويقول لا ينبغي لبيت عذاب أن يكون في بيت رحمة. وأورد البخاري في الرد عليه أن نافع بن عبد الحرث اشترى دار السجن بمكة وكان نافع عاملا لعمر على مكة. وأخرج عمر بن شبة في كتاب مكة عن محمد بن يحيى بن غسان السكناني عن هشام بن سليمان عن ابن جريج أن نافع بن عبد الحرث الخزاعي كان عاملا لعمر على مكة فابتاع دار السجن من صفوان فذكر نحو ما ذكره البخاري وزاد في آخره وهو الذي يقال له سجن عارم بمهملتين قال البخاري وسجن ابن الزبير بمكة انتهى (والحاصل) أن الحبس وقع في زمن النبوة وفي أيام الصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى الآن في جميع الأعصار والأعصار من دون انكار وفيه من المصالح ما لا يخفى لو لم يكن منها الاحتفاظ أهل الجرائم المنتهكين للمحارم الذين يسهون في الأضرار بالمسلمين ويعتادون ذلك ويعرف من أخلاقهم ولم يرتكبوا ما يوجب حدا ولا قصاصا حتى يقام ذلك عليهم فيراح منهم العباد والبلاد

فهؤلاء ان تركوا وخطى بينهم وبين المسلمين بلغوا من الاضرار بهم الي كل غاية وان قتلوا كان سفك دمائهم بدون حقها فلم يبق الاحفظهم في السجن والحيلولة بينهم وبين الناس بذلك حتى تصح منهم التوبة أو يقضي الله في شأنهم ما يختاره وقد أمرنا الله تعالى بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر والقيام بهما في حق من كان كذلك لا يمكن بدون الحيلولة بينه وبين الناس بالحبس كما يعرف ذلك من عرف أحوال كثير من هذا الجنس. وقد استدل البخاري علي جواز الربط بما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من ربط ثمامة بن أثال بسارية من سوارى مسجده الشريف كما في القصة المشهورة في الصحيح *

باب استحلاف المدعي عليه في الاموال والدماء وغيرها

١- عن ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى باليمين على المدعى عليه» متفق عليه. وفي رواية «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو يعطي الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه» رواه أحمد ومسلم *

قوله « قضى باليمين على المدعى عليه » اختلف الفقهاء في تعريف المدعى والمدعى عليه. قال في الفتح والمشهور فيه تعريفان الاول ان المدعى من تخالف دعواه الظاهر والمدعى عليه بخلافه والثاني من اذا سكت ترك وسكوته والمدعى عليه من لا ينحلي اذا سكت. والاول أشهر والثاني أسلم وقد أورد علي الاول بأن المودع اذا ادعى الردأ والتلف فان دعواه تخالف الظاهر ومع ذلك فالقول قوله «واستدل بالحديث» على ان اليمين على المدعى عليه وقد ذهب الي ذلك الجمهور وحملوه على عمومته في حق كل أحد سواء كان بين المدعى والمدعى عليه اختلاط أم لا. وعن مالك لا تتوجه اليمين الاعلى من بينه وبين المدعى اختلاط لثلا بية نذل أهل السفة أهل الفضل بتحليفهم مرارا وقريب من مذهب مالك قول الاصطخري من الشافعية ان قرائن الحال اذا شهدت بكذب المدعى لم يلتفت الي دعواه. قوله «لو يعطي الناس» الخ هذا هو وجه الحكمة في جعل اليمين على المدعى عليه وقال

جماعة من أهل العلم الحكمة في ذلك أن جانب المدعي ضعيف لانه يقول بخلاف
الظاهر فكلف الحجة القوية وهي البينة لأنها لا تجلب لنفسها نفعا ولا تدفع عنها
ضررا فيقوى بها ضعف المدعى وأما جانب المدعى عليه فهو قوى لان الاصل فراغ
ذمته فاكتفي فيه باليمين وهي حجة ضعيفة لان الحالف يجلب لنفسه النفع ويدفع
عنها الضرر فكان ذلك في غاية الحكمة. وقد أخرج الحديث البيهقي باسناد صحيح
كما قال الحافظ بلفظ البينة على المدعي واليمين على من أنكر. وزعم الاصيلي ان
قوله البينة الخ ادراج في الحديث. وأخرج ابن حبان عن ابن عمر نحوه. وأخرج
الترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه. وأخرجه أيضا الدارقطني
باسناد فيه مسلم بن خالد الزنجي وهو ضعيف. وظاهر أحاديث الباب ان اليمين
على المنكر والبينة على المدعي ومن كانت اليمين عليه فالقول قوله مع يمينه وإن كان
ورد ما يدل على انه اذا اختلف البيعان فالقول قول البائع فاخرج أبو داود
والنسائي من حديث الاشعث سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا
اختلف البيعان ليس بينهما بينة فهو ما يقول رب السلعة أو يتنازعا كان. وأخرجه أيضا
الترمذي وابن ماجه من حديث عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن مسعود
قال الترمذي هذا مرسل عون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود انتهى. قال المنذرى
في اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ولا يحتج به وعبد الرحمن لم يسمع من
أبيه فهو منقطع وقد روي هذا الحديث من طرق عن عبد الله بن مسعود كلها لا تصح
قال البيهقي وأصح اسناد روى في هذا الباب رواية أبي العميس عن عبد الرحمن بن
قيس بن محمد بن الاشعث عن أبيه عن جده وقد تقدم الكلام على هذا الحديث
في كتاب البيوع في باب ما جاء في اختلاف المتبايعين بما هو أبسط من هذا وبين
أحاديث الباب وهذه الأحاديث عموم وخصوص من وجه فظاهر أحاديث الباب
أن اليمين على المدعي عليه فيكون القول قوله من غير فرق بين كونه بائعا أم لا ما لم
يكن مدعيا فان كان كذلك فعليه البينة فلا يكون القول قوله. وظاهر الأحاديث
المتقدمة في كتاب البيع أن القول قول البائع وذلك يستلزم انه لا بينة عليه بل عليه
اليمين فقط سواء كان مدعيا أو مدعى عليه وقد وقع التصريح باستحلاف البائع كما
تقدم في رواية في البيع فمادة التعارض حيث كان البائع مدعيا والواجب في مثل

ذلك الرجوع الي الترجيح وأحاديث الباب أرجح فيكون القول مايقوله البائع ما لم يكن مدعيا (فان قيل) الجمع ممكن بحمل الاحاديث الواردة في المتبايعين خصصة للعموم أحاديث الباب فيبني العام على الخاص ويكون القول قول البائع مطلقا سواء كان مدعيا أو مدعى عليه اذا كان التنازع بينه وبين المشتري وماعدا البائع فان كان مدعيا فعليه البينة وان كان مدعى عليه فالقول قوله مع يمينه قلت هذا متوقف على أمرين أحدهما ان أحاديث الباب أعم مطلقا من أحاديث اختلاف المتبايعين والثاني ان أحاديث اختلاف البيعين صالحة للاحتجاج بها متميزة لتخصيص أحاديث الباب وفي كلا الأمرين نظرا أما الاول فلان التخصيص انما يكون باخراج فرد من العام عن الامر المحكوم به عليه والعام ههنا هو المدعى عليه والمحكوم به عليه هو وجوب اليمين عليه . وحديث اختلاف البيعين له صورتان احدهما ان يكون البائع مدعى عليه والثانية ان يكون مدعيا والاولى موافقة للعام داخلة تحت حكمه غير مستتاة منه والثانية مخالفة للعام لان العام هو باستبار المدعى عليه وهذا مدعى عليه فهو مخالف له فلا يصح أن يقال بانه مخصص له وان كان التخصيص بالنسبة الى عموم الاحاديث الدالة على وجوب البينة على المدعى . ووجه التخصيص أن يقال هذا مدع ولم يجب عايه البينة فهذا مستقيم وان لم يدعه الفائل بالتخصيص ولكن حديث فالقول مايقول البائع مع قوله في بعض ألفاظ الحديث كما تقدم في البيع ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالبائع أن يستحلف هو أعم من الاحاديث القاضية بوجوب البينة على المدعى من وجه لشموله لصورة أخرى وهي حيث كان البائع مدعى عليه فالأظهر العموم والخصوص من وجه لا مطلقا وأما الثاني فقد عرفت عدم انتهاض الاحاديث المذكورة للتخصيص لما فيها من المقال *

باب التشديد في اليمين الكاذبة

١- عن أبي أمامة الحارثي «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة فقال رجل وان كان شيئا يسيرا قال وان كان قضيا من أراك» رواه أحمد ومسلم وابن ماجه

والنسائي * ٢ وعن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «قال الكبائر
الاشرك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس» رواه أحمد والبخاري
والنسائي * ٣ وعن عبد الله بن أنيس الجهني قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ان من الكبائر الشرك بالله وعقوق الوالدين واليمين الغموس وما حلف حالف
بالله يمين صبر فادخل فيها مثل جناح بموضة الا جعله الله نكته في قلبه الى يوم
القيامة» رواه أحمد والترمذي * ٤

حديث عبد الله بن أنيس أخرجه أيضا الحاكم وابن حبان وحسن الحافظ في الفتح
اسناده وقال له شاهد من حديث عبد الله بن عمر. وأخرجه ابن أبي حاتم باسناد
حسن. قوله «وان كان قضيبا من أراك» هذا ما لفته في القلة وان استحقاق النار يكون
بمجرد اليمين في اقتطاع الحق وان كان شيئا يسيرا لا قيمة له. قوله «الكبائر» الخ قد
اختلف السلف في انقسام الذنوب الى صغيرة وكبيرة فذهب الى ذلك الجمهور
ومنعه جماعة منهم الاسفرايني ونقله ابن عباس وحكاه القاضي
عياض عن المحققين ونسبه ابن بطال الى الاشعرية وقد تقدم قريبا
وجه القولين وبيان الراجح منهما. قال الطيبي الكبيرة والصغيرة أمران نسيان فلا
بد من أمر بضافان اليه وهو أحد ثلاثة أشياء الطاعة والمعصية والثواب. فأما
الطاعة فكل ما تكفره الصلاة مثلا فهو من الصفات. وأما المعصية فكل معصية
يستحق فاعلها بسببها وعيدا أو عقابا أزيد من الوعيد أو العقاب المستحق بسبب
معصية أخرى فهي كبيرة. وأما الثواب ففاعله المعصية إن كان من المقربين فالصغيرة
بالنسبة اليه كبيرة فقد وقعت المعاتبة في حق بعض الأنبياء علي أمور لم تعد من غيرهم
معصية انتهى. قال الحافظ وكلامه فيما يتعلق بالوعيد والعقاب تخصيص عموم من
أطلق أن علامة الكبيرة ورود الوعيد والعقاب في حق فاعلها لكن يلزم منه أن مطلق
قتل النفس مثلا ليس كبيرة وان ورد الوعيد فيه والعقاب لكن ورد الوعيد والعقاب
في حق قاتل ولده أشد. فالصواب ما قاله الجمهور وأن المثال المذكور وما أشبهه
ينقسم الى كبير وأكبر. قال النووي واختلفوا في ضبط الكبيرة اختلافا كثيرا
منتشرا. فروي عن ابن عباس أنها كل ذنب ختمه الله بنار أو غضب أو لعنة أو
عذاب. قال وجاء نحو هذا عن الحسن البصري. وقال آخرون هي ما أوعده الله

عليه بنار في الآخرة أو أوجب فيه جزاء في الدنيا (قلت) ومن نص على هذا الأخير الامام أحمد فيما نقله القاضي أبو يعلى . ومن الشافعية الماوردي ولغظه الكبيرة ما أوجبت فيها الحدود أو توجه اليها الوعيد . والمنقول عن ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم بسند لا بأس به إلا أن فيه انقطاعا . وأخرج من وجه آخر متصل لا بأس برجاله أيضا عن ابن عباس قال ما توعد الله عليه بالنار كبيرة . وقد ضبط كثير من الشافعية الكبائر بضوابط أخر منها قول امام الحرمين كل جرعة تؤذن بقلة اكرثا مرتكبها بالدين ورقة الديانة . وقال الحلبي كل محرم لعينه منهي عنه لمعنى في نفسه . وقال الرافعي هي ما أوجب الحد . وقيل ما يلحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة هذا أكثر ما يوجد للاصحاب وهم الى ترجيح الاول أميل لكن الثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر انتهى . وقد استشكل بأن كثيراً مما وردت النصوص بكونه كبيرة لا حد فيه كالمقوق . وأجيب بأن مراد قائله ضبط ما لم يرد فيه نص بكونه كبيرة . وقال ابن عبدالسلام في الفوائد لم أفق لأحد من العلماء على ضابط للكبيرة لا يسلم من الاعتراض والاولي ضبطها بما يشعر بتهاون مرتكبها بذنبه اشعاراً دون الكبائر المنصوص عليها . قال الحافظ وهو ضابط جيد . وقال القرطبي في المفهم الراجح أن كل ذنب نص على كبره أو عظمه أو توعد عليه بالمقاب أو علق عليه حد أو اشتد النكير عليه فهو كبيرة . وكلام ابن الصلاح يوافق ما نقل أولاً عن ابن عباس وزاد ايجاب الحد وعلى هذا يكثر عدد الكبائر . وهذا الكلام في غير ما قد ورد النص الصريح فيه أنه كبيرة أو من الكبائر أو أكبر الكبائر . وقال انواحدى ما لم ينص الشارع على كونه كبيرة فالحكمة في اخفائه أن يمنع العبد من الوقوع فيه خشية أن يكون كبيرة كاخفاء ليلة القدر وساعة الجمعة والاسم الأعظم . فوله « عين صبر » أى ألزم بها وحبس عليها وكانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم وإنما أطلق الصبر عليها وإن كان صاحبها هو المصبور لأنه إنما صبر من أجلها أى حبس فوصفت بالصبر وأضيفت اليه مجازاً كذا في النهاية والنكتة الأثر *



باب الاكتفاء في اليمين بالحلف بالله وجواز تغليظها

باللفظ والمكان والزمان

١ عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من حلف بالله فليصدق ومن حلف بالله فليرض ومن لم يرض فليس من الله » رواه ابن ماجه *
 ٢ وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل حلفه احلف بالله الذي لا إله إلا هو ماله عندي شيء يعني المدعي » رواه أبو داود * ٣ وعن عكرمة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له يعني ابن صوريا أذكركم بالله الذي نجاكم من آل فرعون وأقطعكم البحر وظلل عليكم الغمام وأنزل عليكم المن والسلوي وأنزل التوراة علي موسى أنجدون في كتابكم الرجم قال ذكرني بمظيهم ولا يسعني أن أكذبك وساق الحديث » رواه أبو داود * ٤ وعن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحلف عند هذا المنبر عبد ولا أمة على عين آئمة ولو على سواك رطب إلا أوجب الله له النار » * ٥ وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا يحلف أحد على منبري كاذبا إلا نبأ مقدمه من النار » رواه أحمد وابن ماجه * ٦ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « قال ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم » رجل على فضل ماء بالفلاة يمنعه من ابن السبيل ورجل بايع الامام لا يبايعه الا لدنيا فان أعطاه منها وفي له وإن لم يعطه لم يف له ورجل باع سلعة بعد العصر خلف بالله لا أخذها بكذا وكذا فصدقه وهو على غير ذلك » رواه الجماعة الا الترمذي. وفي رواية « ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم رجل حلف على سلامة لقد أعطى بها أكثر مما أعطى وهو كاذب ورجل حلف على عين كاذبة بعد العصر ايقطع به مال امرئ مسلم ورجل منع فضل ماء فبى له الله اليوم أمنعك فضلي كما منعت فضل ما لم تعمل يداك » رواه أحمد والبخاري *

حديث ابن عمر قال ابن ماجه في سننه حدثنا محمد بن اسمعيل بن سمرة حدثنا

أسباط بن محمد عن محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر فذكره ومحمد بن اسمعيل
 المذكور ثقة وبقية اسناده رجال الصحيح. وحديث ابن عباس أخرجه أيضاً النسائي
 وفي اسناده عطاء بن السائب وفيه مقال وقد أخرج له البخاري مقروناً بآخر
 وحديث عكرمة هو مرسل وقد سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسناده رجال
 الصحيح ويؤيده ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة قال «قال النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم يعني لليهود أنشدكم بالله الذي أنزل التوراة على موسى ما تجدون
 في التوراة على من زني وفي اسناده مجهول لان الزهري قال أخبرنا رجل من
 مزينة ونحن عند سعيد بن المسيب عن أبي هريرة. وحديث أبي هريرة الاول
 المذكور في الباب أخرجه أيضاً الحاكم في المستدرک. وحديث جابر أخرجه أيضاً
 مالك وأبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم كذا
 في الفتح ورجال اسناده عند ابن ماجه كلهم ثقات. وفي الباب عن أبي أمامة بن
 ثعلبة عند النسائي باسناد رجاله ثقات رفعه من حلف عند منبري هذا يمين كاذبة
 يستحل بها مال امرئ مسلم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله
 منه صرفاً ولا عدلاً. قوله «من حلف بالله» فيه دليل على أنه يكفي مجرد الحلف
 بالله تعالى من دون أن ينضم اليه وصف من أوصافه ومن دون تغليظ بزمان
 أو مكان. قوله «قال له» يعني ابن سوريا بضم الصاد المهملة وسكون الواو وكسر الراء
 المهملة ممدوداً. أصل الفصة أن جماعة من اليهود أتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وهو جالس في المسجد فقالوا يا أبا القاسم ما ترى في رجل وامرأة زنيا فقال اثنوني
 بأعلم رجل منكم فأتوه بابن سوريا. قوله «وأنزل عليكم المن والسلوى» أكثر
 المفسرين على أن المن هو الترنجيب وهو شيء أبيض كالثلج والسلوى طير يقال السمانى
 فيه دليل على جواز تغليظ اليمين على أهل الذمة فيقال لليهودى بمنى ما قال له النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم ومن أراد الاختصار قال قل والله الذي أنزل التوراة على موسى وإن كان
 نصرانياً قال له قل والله الذي أنزل الانجيل على عيسى. قوله «ذكرني» بتشديد الكاف
 المفتوحة. قوله «إن أ كذبتك» بفتح الهمزة وكسر الذال الموحدة يعني فيما ذكرته لى .
 قوله «عبد ولا أمة» أى ذكر ولا أنسى. قوله «ولو علي سواك رطب» إنما خص الرطب
 لانه كثير الوجود لا يباع بالنمن وهو لا يكون كذلك الا في مواطن نباته بخلاف اليا بس
 (م ٢٩ ج ٩ نيل الاوطار)

فانه قد يحمل من بلد الى بلد فيبيع . قوله « ثلاثة لا يكلمهم الله » الخ فيه دليل على أن حالهم يوم القيامة حال المنضوب عليهم لان هذه الامور لا تكون الا عند الغضب فهي كناية عن حلول المذاب بهم . قوله « رجل علي فضل ماء بالفلاة » قد تقدم الكلام علي منع فضل الماء وحكم مانعه . قوله « بعد العصر » خصه لشرفه بسبب اجتماع ملائكة الليل والنهار . قوله « لقد أخطي بها » الخ قال في الفتح وقع مضبوطا بضم الهمزة وفتح الطاء على البناء للمجهول وفي بعضها بفتح الهمزة والطاء على البناء للفاعل والضمير للحالف وهي أرجح ومعنى لاخذها بكذا أي لقد أخذها وقد استدل بأحاديث الباب على جواز التغليظ على الحالف بمكان معين كالحرم والمسجد ومنبره صلى الله عليه وآله وسلم وبالزمان كبعد العصر ويوم الجمعة ونحو ذلك وقد ذهب إلى هذا الجمهور كما حكاه صاحب الفتح . وذهبت الحنفية إلى عدم جواز التغليظ بذلك . وعليه دلت ترجمة البخاري فانه قال في الصحيح (باب يحلف المدعي عليه حينما وجبت عليه اليمين) وذهبت المعتزلة إلى مثل ما ذهبت إليه الحنفية كما حكى ذلك عنهم صاحب البحر . وذهب بعض أهل العلم إلى أن ذلك موضع اجتهاد للحاكم . وقد ورد عن جماعة من الصحابة طلب التغليظ على خصومهم في الإيمان بالحلف بين الركن والمقام وعلى منبره صلى الله عليه وآله وسلم . وورد عن بعضهم الامتناع من الاجابة إلى ذلك . وروي عن بعض الصحابة التحليف على المصحف . والحاصل أنه لم يكن في أحاديث الباب ما يدل على مطلوب القائل بجواز التغليظ لأن الأحاديث الواردة في تعظيم ذنب الحالف على منبره صلى الله عليه وآله وسلم . وكذلك الأحاديث الواردة في تعظيم ذنب الحالف بعد العصر لا تدل على أنها تحجب اجابة الطالب للحلف في ذلك المكان أو ذلك الزمان . وقد علمنا صلى الله عليه وآله وسلم كيف اليمين فقال للرجل الذي حلفه « احلف بالله الذي لا إله إلا هو » كما في حديث ابن عباس . وقال في حديث ابن عمر المذكور في الباب « ومن حلف له بالله فليرض ومن لم يرض فليس من الله » وهذا أمر منه صلى الله عليه وآله وسلم بالرضا لمن حلف له بالله ووعيد لمن لم يرض بأنه ليس من الله ففيه أعظم دلالة على عدم وجوب الاجابة إلى التغليظ بما ذكر وعدم جواز طلب ذلك ممن لا يساعد عليه . وقد كان الغالب من تحليفه صلى الله عليه وآله وسلم لغيره وحلفه

هو الاختصار على اسم الله مجردا عن الوصف كما في قوله « والله لا أحلف على شيء فأرى غيره خيرا منه إلا أتيت الذي هو خير وكفرت عن يميني » وكما في تحليفه صلى الله عليه وآله وسلم لركانة فانه اختصر على اسم الله . وتارة كان يحلف صلى الله عليه وآله وسلم فيقول « لا والذي نفسي بيده . لا ومقلب القلوب » وقال تعالى (فيقسمان بالله) ومن جملة ما استدل به البخاري على عدم وجوب التعليل حديث « شاهدك أو يمينه » ووجه ذلك أن الذي أوجبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو مطلق اليمين وهي تصديق علي من حلف في أي زمان وأي مكان فمن بذل لخصمه أن يحلف له حنث هو ولم يجبه إلى مكان مخصوص ولا إلى زمان مخصوص فقد بذل ما أوجبه عليه الشارع ولا يلزمه الزيادة على ذلك لأن الذي تعبد به هو اليمين على أي صفة كانت ولم يتعبد بأشد الإيمان جرما وأعظمها ذنبا . على أنه قد ورد في اليمين التي يقطع بها حق امرئ مسلم من الوعيد ما ليس عليه من مزيد كما في الباب الذي قبل هذا أنها من الكبائر ومن موجبات النار وليس في الحلف على منبره صلى الله عليه وآله وسلم وبعد العصر زيادة على هذا فالحق عدم وجوب إجابة الحائف لمن أراد تحليفه في زمان مخصوص أو مكان مخصوص أو بألفاظ مخصوصة : وقد روي ابن رسلان أنهم لم يختلفوا في جواز التعليل على الذي قال صح الإجماع فذلك عند من يقول بحججته وإن لم يصح فغاية ما يجوز التعليل به هو ما ورد في حديث الباب وما يشابهه من التعليل باللفظ وأما التعليل بزمان معين أو مكان معين على أهل الذمة مثل أن يطلب منه أن يحلف في الكنائس أو نحوها فلا دليل على ذلك *

باب ذم من حلف قبل أن يستحلف

١ عن ابن عمر « قال خطبنا عمر بالجابية فقال يا أيها الناس اني قتت فيكم كقيام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فينا قال أوصيكم بأصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفسوا الكذب حتى يحلف الرجل ولا يستحلف ويشهد الشاهد ولا يستشهد ألا لا يخلون رجل بامرأة الا كان ثالثهما الشيطان عليكم

بالجماعة وإياكم والفرقة فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد . من أراد
بجوحه الجنة فليلزم الجماعة . من سرته حسنة وسأته سيئة فذلك المؤمن » رواه
أحمد والترمذي .

قال الترمذي بعد اخراج هذا الحديث هذا حديث حسن صحيح غريب من
هذا الوجه . وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن عمر عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم انتهى . وأخرجه أيضا ابن حبان وصححه . قوله « أوصيكم
بأصحابي » قد وقع الاختلاف فيمن يستحق اطلاق اسم الصحابي عليه وهو
مبسوط في مواطنه من علم الاصطلاح . قوله « الجايية » بالجيم قال في القاموس هو
حوض ضخم والجماعة وقرية بدمشق وباب الجايية من أبوابها انتهى . والمراد
هنا القرية . قوله « ثم يفسو الكذب » رتب صلى الله عليه وآله وسلم فسو الكذب
على انقراض الثالث . فالقرن الذي بعده ثم من بعده الى القيامة قد فشا فيهم
الكذب بهذا النص . فعلى المتيقظ من حاكم أو عالم أن يبالي في تعرف أحوال
الشهادة والمخبرين وأن لا يجعل الأصل في ذلك الصدق لأن كل شهادة وكل خبر
قد دخله الاحتمال ومع دخول الاحتمال يمنع القبول الا بعد معرفة صدق الخبر
والشاهد بأي دليل . وأقل الأحوال أنه ليس بمن يتجارأ على الكذب وبجازف
في أقواله . ومن هذه الحيثية لم يقبل المجهول عند علماء المنقول لأن العدالة ملكة
والملاكات مسبوقة بالعدم فمن لا تعرف عدالته لا تقبل روايته لأن الفسق مانع
فلا بد من تحقق عدمه . وكذلك الكذب مانع فلا بد من تحقق عدمه كما تقرر
في الأصول . وفي الحديث التوصية بخير القرون وهم الصحابة ثم الذين يلونهم
ثم الذين يلونهم . وقد وعدنا أن نذكر ههنا طرقا من السلام على ما ورد
من معارضة الاحاديث القاضية بأفضلية الصحابة فنقول قد تقدم في باب من
أعلم صاحب الحق بشهادة له عنده وذم من أدى شهادة من غير مسألة حديث عمران
ابن حصين وحديث أبي هريرة ان خير القرون قرنه صلى الله عليه وآله وسلم وفي
ذلك دليل على أنهم الخيار من هذه الامة وأنه لا أكثر خيرا منهم وقد ذهب الجمهور
الى ان ذلك باعتبار كل فرد فرد وقال ابن عبد البر ان التفضيل اما هو بالنسبة الى
مجموع الصحابة فانهم أفضل من بعدهم لا كل فرد منهم . وقد أخرج الترمذي بإسناد

قوى من حديث أنس مرفوعاً «مثل أمتي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره»
وأخرجه أبو يعلى في مسنده بأسناد ضعيف وصححه ابن حبان من حديث عمار
وأخرج ابن أبي شيبة من حديث عبد الرحمن بن جبير بن نفير بأسناد حسن قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليدركن المسيح أقواماً أهم للمسلم أو
خير ثلاثاً وإن يخزي الله أمة أنا أولها والمسيح آخرها ولكنه مرسل
لأن عبد الرحمن تابعي وأخرج الطيالسي بأسناد ضعيف عن عمر رفته أفضل الخلق
إيماناً قوم في أصلاب الرجال يؤمنون بي ولا يروني . وأخرج أحمد والدارمي
والطبراني بأسناد حسن من حديث أبي جمعة قال قال أبو عبيدة يارسول الله أحد خير
منا أسلمنا معك وجاهدنا معك قال قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولم يروني وقد
صححه الحاكم وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة رفعه بدأ الإسلام غريباً وسيمود
غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء . وأخرج أبو داود والترمذي من حديث ثعلبة رفعه تأتني
أيام للعامل فيهن أجر خمسين قيل منهم أو منا يارسول الله قال بل منكم وجمع الجمهور
بأن الصحبة لها فضيلة ومزية لا يواز بها شيء من الأعمال فلمن صحب النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فضيلة الصحبة وإن قصر في الأعمال وفضيلة من بعد الصحابة باعتبار كثرة
الأعمال المستلزمة لكثرة الأجور فحاصل هذا الجمع أن التنصيص على فضيلة الصحابة
باعتبار فضيلة الصحبة وأما باعتبار أعمال الخير فهم كغيرهم قد يوجد فيهم بعمد من
هو أكثر أعمالاً منهم أو من بعضهم فيكون أجره باعتبار ذلك أكثر فكان أفضل من
هذه الحيتية وقد يوجد فيهم بعمد من هو أقل عملاً منهم أو من بعضهم فيكون مفضولاً
من هذه الحيتية وبشكل على هذا الجمع ما ثبت في الأحاديث الصحيحة في الصحابة بلفظ
«لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه» فإن هذا التفضيل باعتبار
خصوص أجور الأعمال لا باعتبار فضيلة الصحبة وبشكل عليه أيضاً حديث ثعلبة
المذكور فإنه قال للعامل فيهن أجر خمسين رجلاً ثم بين أن الخمسين من الصحابة وهذا
صريح في أن التفضيل باعتبار الأعمال فاقتضى الأول أفضلية الصحابة في الأعمال إلى
حد يفضل نصف مدهم مثل أحد ذهباً واقتضى الثاني تفضيل من بعمد إلى حد
يكون أجر العامل أجر خمسين رجلاً من الصحابة وفي بعض ألفاظ حديث ثعلبة فإن من
ورائكم أياما الصبر فيهن كالقبض على الجمر أجر العامل فيهن أجر خمسين رجلاً فقال

بعض الصحابة منا يا رسول الله أو منهم فقال بل منكم فتقرر بما ذكرناه عدم صحة ما جمع به الجمهور وقال النووي في حديث «أمتي كالمطر» انه يشبهه على الدين يرون عيسى ويدركون زمانه وما فيه من الخير أي الزمانين أفضل قال وهذا الاشتباه مندفع بصريح قوله صلى الله عليه وآله وسلم خير القرون قرني ولا يخفي ما في هذا من التعسف الظاهر والذي أوقعه فيه عدم ذكر قاعل يدري فحمله على هذا وغفل عن التشبيه بالمطر المفيد لوقوع التردد في الخبرة من كل أحد والذي يستفاد من مجموع الاحاديث ان للصحابة منزلة لا يشاركون فيها من بعدهم وهي صحبته صلى الله عليه وآله وسلم مشاهدته والجهاد بين يديه وانفاذ أوامره ونواهيها ولمن بعدهم منزلة لا يشاركون فيها وهي إيمانهم بالغيب في زمان لا يرون فيه الذات الشريفة التي جمعت من المحاسن ما يقود بزمام كل مشاهد الى الايمان الا من حقت عليه الشقاوة وأما باعتبار الاعمال فاعمال الصحابة فاضلة مطلقا من غير تقييد بحالة مخصوصة كما يدل عليه لو انفق أحدكم مثل احد الحديث. إلا ان هذه المنزلة هي للسابقين منهم فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خاطب بهذه المقالة جماعة من الصحابة الذين تأخر اسلامهم كما يشمر بذلك السبب وفيه قصة مذكورة في كتب الحديث فالذين قال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو انفق أحدكم مثل أحد ذهباهم جماعة من الصحابة الذين تأخرت صحبتهم فكان بين منزلة أول الصحابة وآخرهم أن انفاق مثل احد ذهباهم متأخريهم لا يبلغ مثل انفاق نصف مد من متقدميهم واما اعمال من بعد الصحابة فلم يرد ما يدل على كونها أفضل على الاطلاق انما ورد ذلك مقيدا بايام الفتنة وغربة الدين حتى كان أجر الواحد يعدل أجر خمسين رجلا من الصحابة فيكون هذا مخصصا لعموم ما ورد في اعمال الصحابة فاعمال الصحابة فاضلة واعمال من بعدهم مفضولة الا في مثل تلك الحالة ومثل حالة من أدرك المسيح ان صبح ذلك المرسل وبانضمام أفضلية الاعمال الى منزلة الصحبة يكونون خير القرون ويكون قوله لا يدري خير اوله أم آخره باعتبار ان في المتأخرين من يكون بتلك المثابة من كون أجر خمسين هذا باعتبار اجور الاعمال واما باعتبار غيرها فلكل طائفة منزلة كما تقدم ذكره لكن منزلة الصحابة فاضلة مطلقا باعتبار مجموع القرن لحديث خير القرون قرني فاذا اعتبرت كل قرن قرن ووازنت بين مجموع القرن الاول مثلثا الثاني

ثم كذلك الى انقراض العالم فالصحابة خير القرون ولا ينافي هذا تفضيل الواحد من
 أهل قرن أو الجماعة على الواحد أو الجماعة من أهل قرن آخر فان قلت ظاهر الحديث
 المتقدم ان أبي عبيدة قال يا رسول الله احدث خير منا اسلمنا معك وجاهدنا معك فقال قوم
 يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولا يروني يقتضي تفضيل مجموع قرن هؤلاء على مجموع
 قرن الصحابة قلت ليس في هذا الحديث ما يفيد تفضيل المجموع على المجموع وان سلم
 ذلك وجب المصير الى الترجيح لعدم الجمع ولا شك ان حديث خير القرون قرني أرجح
 من هذا الحديث بمسافات لم يكن الا كونه في الصحيحين وكونه ثابتا من طرق وكونه
 متلقى بالقبول فظهر بهذا وجه الفرق بين المزيين من غير نظر الى الاعمال كما ظهر
 وجه الجمع باعتبار الاعمال علي ما تقدم تقريره فلم يبق ههنا شك والله أعلم . قوله
 « لا يخلون رجل بامرأة الا كان ثابتهما الشيطان » سبب ذلك ان الرجل يرغب الى
 المرأة لما جبل عليه من الميل اليها لما ركب فيه من شهوة النكاح وكذلك المرأة
 ترغب الى الرجل لذلك فع ذلك يجرد الشيطان السبيل الى اثارة شهوة كل واحد منهما الى
 الآخر فتقع الفحشاء . قوله « بجوحة الجنة » قال في النهاية بجوحة الدار وسطها
 يقال بمحج اذا تمسكن وتوسط المنزل والمقام والبجوحة بمهملتين وموحدتين والمراد
 ان لزوم الجماعة سبب السكون في بجوحة الجنة لان يد الله مع الجماعة ومن شذ
 شذ الى النار كما ثبت في الحديث قوله « من سره حسنته » الخ فيه دليل على ان
 السرور لاجل الحسنة والحزن لاجل السيئة من خصال الايمان لان من لبس من
 أهل الايمان لا يبالي أحسن أم أساء وأما من كان صحيح الايمان خالص الدين
 فانه لا يزال من سيئته في غم لعله بأنه يأخوذ بها محاسب عليها ولا يزال من حسنته
 في سرور لانه يعلم انها مدخرة له في صحائفه فلا يزال حريصا على ذلك حتى
 يوفقه الله عز وجل لحسن الخاتمة * والى هنا انتهى الشرح الموسوم بنيل الاوطار
 من أسرار منتقى الاخبار بعناية مؤلفه (محمد بن علي بن محمد الشوكاني) غفر الله
 له ذنوبه وستر عيوبه وتقبل أعماله وأصلح أقواله وأفعاله وختم له بخير ودفع عنه كل
 بؤس وضير . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم *

الحمد لله الذي امتن علينا بنعمتي الايمان والاسلام وهدانا الى شريعته التي هي اتم الشرائع وخاتمتها . والصلاة والسلام على من يتابعه تفتح أبواب الجنان وتغلق دونه أبواب النيران باذن الواحد القهار * وعلى آله وأصحابه ومنايعه الذين ما مالوا عن سبيل هديه ما وجدوا اليه سبيلا *

أما بعد فيقول عبد الله وابن أمته محمد منير بن عبده أغا الدمشقي الازهرى قد وفقني الله سبحانه وتعالى الى انعام طبع كتاب نيل الاوطار مفرح متقى الأخبار من أحاديث سيد الاختيار للعالم العلامة والحبر البحر الفهامة اقضى قضاء القطر الباني المجتهد الامام محمد بن علي الشوكاني وذلك في سنة خمس وأربعين وثلاثمائة بعد الالف وما آلت جهدي في تصحيحه ومراجعة أصوله مع مساعدة لجنة من علماء العصر الحاضر قبل الطبع ووضع حواشي عليه عند الحاجة فجاء بحمد الله وعظم انعامه غاية في الصحة مع بذل المجهود في انتقاء الورق وحسن الحروف ولما تم طبعه أشار اليها جملة من خيار أهل العلم بمراجعتها بعد طبعه على اصوله لئلا يكون وقع خلل في أثناء الطبع من الاغلاط المطبعية التي قل ان يسلم منها كتاب فاخترنا لجنة من خيار علماء الازهر ونبغائهم لذلك وبعد المفاولة وعرض هذه النسخة على الاصول استدركنا اغلاطاً مطبعية فوضعناها لتصحيح بالقلم وهذا العمل قل من يصنعه بل ربما عدوه عيباً كبيراً فيتركه ويدعى ان هذا يحط من قيمة النسخة ولا ينفق سوق يبيعها في عالم المطبوعات وهذا ما يدعيه جل باعة الكتب الذين لا ينتسبون الى العلم . وهذا ادعاء فاسد ودعوى كاذبة لان العلم امانة فيجب على من رأي غلطاً أن يصلحه ويدينه وهذه مادتنا فلا يفرنك أيها المطلع قبل اطلاعك على هذه النسخة مقالة هؤلاء المغالطين فانك لو اطلمت على مطبوعات غيرنا لوجدت فيها تحريفات كثيرة وتصحيحات قليلة لا يمكن ان لا يكتفي الا هتداء اليه بالتكاف اذا كنت من أهل النقد والفكر الثاقب *

مدير ادارة الطباعة المنيرة

محمد منير الدمشقي

من علماء الازهر

(فهرست)

الجزء التاسع

(من نيل الاوطار للشوكاني)

صفحة	صفحة
٢	(ابواب الصيد)
٢	باب ما يجوز فيه اقتناء الكلب وقتل الكلب الاسود البهم
٣	أقوال العلماء في اتخاذ الكلب وتفصيل ذلك
٤	باب ما جاء في صيد الكلب المعلم والبازي ونحوهما
٥	مذاهب العلماء في جواز الصيد بالكلاب المعلمة وتفصيل الكلب المعلم
٦	أقوال العلماء في حل ما أكل منه الكلب من الصيد
٧	تحريم ما أمسك الكلب لنفسه وأقوال العلماء في تفصيل ذلك
٨	باب ما جاء فيما إذا أكل الكلب من الصيد
٩	الدليل على حل ما وجد ميتا من صيد الكلاب المعلمة
١٠	باب وجوب التسمية عند الصيد
١٠	أقوال العلماء في حكم التسمية على الصيد
١١	باب الصيد بالقوس وحكم الرمية إذا غابت أو وقعت في ماء وما ورد في ذلك من الأحاديث
١٣	باب النهي عن الرمي بالبندق وما في معناه
١٤	تفسير الحذف
—	أقوال العلماء في حكم ما صيد بالبندق ونحوها
١٥	باب الذبح وما يجب له وما يستحب وما ورد في ذلك من الأحاديث
١٦	تحريم الذبح لغير الله تعالى ووجوب التسمية له ومذاهب العلماء في ذلك
١٧	مذاهب العلماء في حكم ذبيحة المرأة
١٨	وجوب اراحة الذبيحة وسن الشفار ومواراة عنها
١٩	دليل من قال بأشراط التسمية
—	النهي عن الذبح بالظفر
٢٠	وجوب مواراة السكين عن الذبيحة والذبايح بعضها عن بعض
(٣٠ - ج ٩ نيل الاوطار)	

صفحة	صفحة
٢١	تفسير الا وابد وجواز اكل مارى
٣٤	بالسهم فجري فى اى موضع كان
لا بن السبيل اذا لم يكن حائط	من جسده بشرط أن يكون وحشياً
رلم يتخذ خبنة	أو متوحشاً
٣٥	باب ذكاة الجنين بذكاة أمه وماورد
حواز الا كل من حائط الغير	فى ذلك من الاحاديث
والشرب من ماشيته بعد النداء	٢٢
٣٦	باب ذكاة الجنين بذكاة أمه وماورد
باب ما جاء فى الضيافة من	فى ذلك من الاحاديث
الاحاديث	٢٣
الضيافة ثلاثة أيام فما سوى ذلك	مذاهب العلماء فى حكم الجنين اذا
فهو صدقة	خرج ميتاً بعد تذكية أمه
٣٨	باب أن ما أئين من حى فهو ميتة
حق الضيافة ثلاثة أيام وأقوال العلماء	٢٤
فيما زاد عنها	باب ما جاء فى السمك والجراد
٣٩	وحوان البحر من الاحاديث
باب الا دهان تصيبها النجاسة	٢٥
حكم الفأرة وما شابهها اذا وقعت فى	مذاهب العلماء فى اكل الجراد حياً
شئ يؤكل	وميتاً
٤٠	٢٦
باب آداب الا كل وماورد فيها من	أقوال العلماء فى حيوان البحر اذا
الاحاديث	كان على صورة حيوان البر
٤١	كالا دمي والكلب والخنزير هل
من آداب الا كل ان لا يضع أحد	يؤكل أم لا
يده فى طعام حتى يبدأ بذلك كبير	٢٧
القوم	باب الميتة المضطر وماورد فى ذلك
٤٢	من الاحاديث
من آداب الا كل أن لا يأكل بشماله	٣٠
ولا يشرب بشماله	تفسير الصبوح والغبوق
من آدابه أن يأكل مما يليه	٣١
مشروعية الاكل من جوانب الطعام	اختلاف العلماء فى الحالة التى يصح
قبل وسطه	فيها الوصف بالاضطرار ويباح
٤٣	عندها الا كل
كرامة الانكاه حين الاكل ويبان	٣٢
٤٤	باب النهى عن أن يؤكل طعام الانسان
	بغير اذنه وما ورد فى ذلك من
	الاحاديث
	٣٣
	النهى عن السرقة للاضطرار

صفحة	صفحة
٥٦	معنى الانكاه
٥٩	٤٥ ماجاء في الاكل ثلاث اصابع ولعقها حين الاكل وبعده
٦٠	٤٦ مشروعية اكل اللقمة الساقطة بعد مسح الاذى عنها وعدم تركها للشيطان
٦٢	٤٧ مدح الاختصار في المأكل والمشرب ومنع النفس عن ملاذ الاطعمة بحيث يصير همه الاكل
٦٣	٤٨ ماجاء في لعق القصعة بعد الاكل واستغفارها للاعقاب
٦٤	٤٩ مشروعية العاق الاصاب زوجته أو جاريته أو خادمه أو ولده وما في معانم
٦٥	— مشروعية مسح اليد بالتمديد بعد لعق الاصابع
٦٧	٥٠ حمد المسلم الله بعد الاكل والشرب
٦٨	٥١ مشروعية الدعاء بعد الفراغ من الطعام وتفسير الفاظه
٦٩	٥٢ (كتاب الاشربة)
٧٠	— باب تحريم الخمر ونسخ اباحتها المتقدمة وماورد في ذلك من الاحاديث
٧١	٥٤ من شرب الخمر في الدنيا لم يشربها في الجنة
	٥٥ مدمن الخمر كما بدوئن
باب ماينخذ منه الخمر وأن كل مسكر حرام وماورد في ذلك من الاحاديث	
تفسير الشجرتين المنهي عنهما وأقوال العلماء فيهما	
اختلاف العلماء في اسم الخمر	
كل مسكر خمر وماورد في ذلك من التشديد	
بيان أن الصحابة لما بلغهم تحريم الخمر أراقوا كل ما يطلق عليه لفظ الخمر حقيقة أو مجازا	
تحريم كل ما كان في معنى الخمر	
ماورد في أن ما اسكر كثيره فقليله حرام	
اجماع المسلمين على وجوب الحسد على شاربها سواء شرب قليلا أو كثيرا ولو قطرة واحدة	
باب الاوعية المنهي عن الانتباذ فيها ونسخ تحريم ذلك وماورد في ذلك من الاحاديث	
النهى عن التبيذ في الدباء والنقير والحنتم والمزفت وتفسيرها	
اقوال العلماء في نسخ النهى عن الانتباذ في الظاروف المتقدمة	
باب ماجاء في الخليلطين من الاحاديث	
النهى عن خلط التمر والزبيب	
جميعا واليسر والتمر جميعا	

صفحة	صفحة
٧٣	اختلاف العلماء في الخليطين من
٨٧	الاشربة غير التبيذ
٨٨	باب النهي عن تحليل الحمر ولو كانت
—	لا يتام
٧٥	باب شرب العصير مالم يفل أوبأت
—	عليه ثلاث وما طبخ قبل غليانه
٨٩	فذهب ثلثاه
٧٦	مذاهب العلماء في شرب الطلاء
—	وأدلة كل وتحقيق المقام
٧٨	يجوز شرب التبيذ مادام حلوا
٩٠	باب آداب الشرب وماورد فيه
—	من الاحاديث
٧٩	مشروعية التنفس في الاناء ثلاثا
٩١	مالم يتقدر منه والجمع بينه وبين
—	حديث لا يتنفس أحدكم في الاناء
٩٣	باب ما جاء في التداوي بالحرمات
٩٤	باب ما جاء في السكى من الاحاديث
٩٥	باب ما جاء في السكى من الاحاديث
٩٦	باب ما جاء في السكى من الاحاديث
٩٧	باب ما جاء في السكى من الاحاديث
٩٨	باب ما جاء في السكى من الاحاديث
٩٩	باب ما جاء في السكى من الاحاديث
١٠٠	باب ما جاء في السكى من الاحاديث

صفحة	صفحة
وركن من وجه كان به	١٠٠
الحجامة على الأخدعين تقع من	أفراط الرأس واجزائه كالوجه
والاسنان والاذنين	١٠١
الحجامة على الريق دواء وعلى	الشبع داء
١٠٢ باب ما جاء في الرقي والتمائم من	الأحاديث
١٠٤ الكلام على الرقي والتمائم وتفسيرهما	١٠٥ جواز الرقي فيما ورد به الشرع
١٠٦ أقوال العلماء في النفث في الرقي	١٠٧ باب الرقي من العين والاستفسال
منها وما ورد في ذلك من الأحاديث	١٠٨ الرد على من زعم من المتصوفة
أن قوله الدين حق يريد به القدر	١٠٩ أقوال العلماء في إصابة العين
١١٠ ﴿أبواب الإيمان وكفارتها﴾	— الرجوع في الإيمان ونزيرها من
الكلام إلى النية وما ورد في ذلك	من الأحاديث
١١١ تفسير المعارض التي تكون في الإيمان	١١٢ جواز إطلاق اسم الشاب على من
كان في نحو الحسين سنة وبيان أن	النبي صلى الله عليه وسلم أكبر سناً
من أبي بكر الصديق رضي الله عنه	— الدليل على أن الاعتبار بقصد الخلف
من غير فرق بين أن يكون الخلف	هو الحاكم أو الغريم وأقوال العلماء
في ذلك	١١٣ باب من حلف فقال إن شاء الله
وما ورد فيه من الأحاديث	١١٤ الدليل على أن التقييد بمشيئة الله
مانع من انعقاد اليمين أو يحل	انعقادها ومذاهب العلماء في ذلك
— اختلاف العلماء في اتصال المشيئة	باليمين
١١٥ باب من حلف لا يهدي هدية فتصدق	— باب من حلف لا يأكل إذا ما عاذا
يحنث وما ورد في ذلك من	الأحاديث
١١٦ معنى الآدام وجمعه	١١٧ الترغيب في الائتدام بالزيت والملح
— الدليل على أن الجوامد تكون	إذا ما كالجن والزيتون والبيض والتمر
١١٨ باب أن من حلف أنه لا مال له يتناول	الزكاتية وغيرها
١١٩ يستحب للفني أن يلبس من الثياب	ما يليق به ليكون ذلك اظهاراً للنعمة
الله عليه	١٢٠ ليس رضا الله في لبس الخلقان
والمرقعات وما أفرط في الغلظ من	الثياب
— باب من خلف عند رأس الهلال	

صفحة	صفحة
١٢١	لا يفعل شيئا شهرا فكان ناقصا
١٢٢	باب الحلف باسماء الله وصفاته والنهي
١٢٣	عن الحلف بغير الله تعالى وماورد
١٢٤	في ذلك من الأحاديث
١٢٥	تفسير قوله صلى الله عليه وسلم (لا
١٢٦	ومقلب القلوب)
١٢٧	تفسير عزة الله جل وعلا
١٢٨	النهي عن الحلف بالآباء
١٢٩	أقوال العلماء في الحلف بغير الله جل
١٣٠	وعلا وصفاته
١٣١	باب ما جاء في وايم الله ولعمر الله
١٣٢	وأقسم بالله وغير ذلك وماورد في ذلك
١٣٣	من الأحاديث
١٣٤	الكلام على ضبط ايم الله وأمين
١٣٥	تفسير قولك لعمر الله
١٣٦	اختلاف العلماء فيمن قال أقسمت بالله
١٣٧	أو أقسمت مجردا
١٣٨	باب الأمر بأبرار القسم والرخصة
١٣٩	في تركه للمعذر
١٤٠	باب ما يذكر فيمن قال هو يهودي أو
١٤١	نصراني ان فعل كذا
١٤٢	اختلاف العلماء فيمن قال اكفر
١٤٣	بالله ونحوه ان فعلت ثم فعل
١٤٤	باب ما جاء في اليمين الغموس ولغو
١٤٥	اليمين من الأحاديث
١٤٦	تفسير لغو اليمين وأقوال العلماء فيه
١٤٧	باب اليمين على المستقبل وتكفيرها
١٤٨	باب الحنث وبعده وماورد في ذلك
١٤٩	من الأحاديث
١٥٠	الدليل على أن الحنث في اليمين
١٥١	افضل من التماذى فيه اذا كان في
١٥٢	الحنث مصلحة
١٥٣	الدليل على أن الكفارة يجب تقديمها
١٥٤	على الحنث ومذاهب العلماء في ذلك
١٥٥	الدليل على وجوب الكفارة مع
١٥٦	إتيان الذي هو خير
١٥٧	(كتاب النذر)
١٥٨	باب نذر الطاعة مطلقا ومعلقا بشرط
١٥٩	أقوال العلماء في مشروعية النذر
١٦٠	مذاهب العلماء في حكم النذر
١٦١	باب ما جاء في نذر المباح والمعصية
١٦٢	وما أخرج مخرج اليمين
١٦٣	الكلام على حديث الباب جرحا
١٦٤	وتعديلا
١٦٥	دعوى النووي رحمه الله أن حديث
١٦٦	« لا نذر في معصية وكفارته كفارة
١٦٧	يمين » ضعيف باتفاق المحدثين ورد
١٦٨	ذلك
١٦٩	اختلاف العلماء في أبو اسرائيل
١٧٠	الصحابي
١٧١	الدليل على أن كل شيء يتأذى به
١٧٢	الإنسان مما لم يرد بمشروعيته
١٧٣	كتاب ولا سنة كالشيء حافيا

صفحة	صفحة
مسجده على الله عليه وسلم على	والجلوس في الشمس ليس من طاعة
غيره من المساجد الا المسجد الحرام	الله تعالى فلا ينعقد النذر به
١٥٥ باب قضاء كل المنذورات عن الميت	١٤٤ استدلال من قال ان النذر المباح
١٥٦ اختلاف العلماء في تعيين نذر أم سعد	يلزم الوفاء به
— أقوال العلماء فيمن مات وعليه نذر	١٤٥ باب من نذر نذرا لم يسمه ولا
مال هل يجب قضاؤه من رأس	بطيقه وماورد في ذلك من الأحاديث
ماله وإن لم يوص	١٤٦ وقوع الاتفاق على لزوم النذر بالمال
١٥٧ (كتاب الاقضية والأحكام)	إذا كان في سبيل البر وكان على
— باب وجوب نسيئة ولاية القضاء	جهة الخبر
والامارة وغيرهما وما ورد فيهما	١٤٧ ما جاء فيمن نذر المثل إلى بيت الله
من الأحاديث	ولم يطقه
— الدليل على أنه يشرع لكل عدد	١٤٨ باب من نذر وهو مشرك ثم أسلم
بلغ ثلاثة فصاعدا أن لا يؤمروا	أو نذر ذبحا في موضع معين
عليهم أحد	١٤٩ الدليل على أنه يجب الوفاء بالنذر
١٥٨ باب كراهية الحرص على الولاية	من الكافر متى أسلم ومذاهب
وطلبها وماورد فيها من الأحاديث	العلماء في ذلك
١٦٠ مدح الامارة لمن يقوم بحققها وذمها	١٥٠ باب ما يذكر فيمن نذر الصدقة
لمن لم يحم بحققها	بماله كله
١٦١ الكلام في استحقاق الأمير	— اختلف السلف فيمن نذر ان يتصدق
الاعانة هل يكون بمجرد اعطائه	بجميع ماله على عشرة مذاهب وبيانها
لها من غير مسألة أم لا يستحقها	مفصلة
الا بالاذكار	١٥١ باب ما يجزي من عليه عتق رقبة
١٦٢ باب التشديد في الولايات وما يخشى	مؤنة بنذر أو غيره
علي من لم يحم بحققها دون القائم به	١٥٢ باب أن من نذر الصلاة في المسجد
وماورد في ذلك من الأحاديث	الاقصى أجزاءه أن يصلي في مسجد
١٦٣ بيان أن من طلب القضاء فقد ذبح	مكة والمدينة
	١٥٤ الدليل على أنضلية الصلاة في

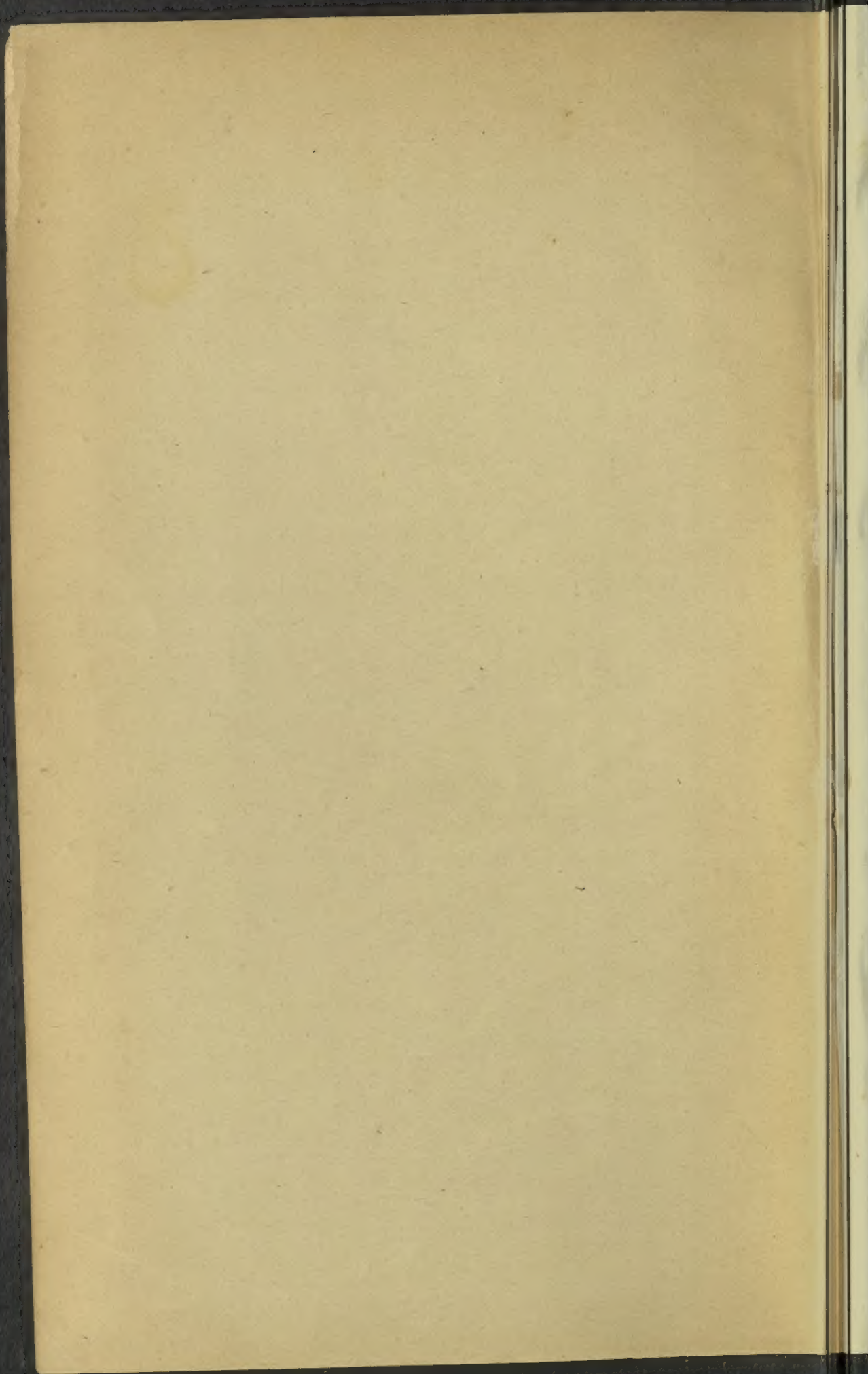
صفحة	صفحة
١٨٥ باب ما يلزم اعتماده في أمانة الوكلاء والأعوان	بغير سكن
١٧٦ الدليل على أنه ينبغي للحاكم إذا رأى مخاصما أو معينا على خصومة في باطل أن يزجره لينتهي عن غيه	١٦٤ ماورد من الأحاديث في الترغيب في القضاء بالحق
١٧٧ باب النهي عن الحكم في حال الفضب إلا أن يكون يسيرا لا يشغل	١٦٥ بيان أن ماورد من الترغيب في القضاء فهو خاص بالقاضي العدل الذي عنده آلات الاجتهاد وأما القاصر عن ذلك فلا
١٧٨ الحق الفقهاء بالفضب كل ما يحصل به تغير الفكر كالجوع والعطش المفرطين وغلبة النوم وسائر ما يتعلق بالقلب تعلقا يمنع من استيفاء النظر	١٦٦ باب المنع من ولاية المرأة والصبي ومن لا يحسن القضاء أو يضعف عن القيام بحقه وماورد في ذلك من الأحاديث
١٧٩ اختلاف العلماء في الحكم حال الفضب هل ينفذ أم لا	١٦٨ أحق الناس أن يقضى بين المسلمين من باب فضله وصدقه وعلمه وورعه وكان عالما بكتاب الله وسنة رسوله وأقوال التابعين عالما بالوفاء والخلاف الخ
١٨٠ باب جلوس الخصمين بين يدي الحاكم والتسوية بينهما	١٦٩ بيان أن الجاهل العاقل لا يصلح لتولي القضاء
١٨١ مشروعية التسوية بين الخصمين في القعود	١٧٠ باب تعليق الولاية بشرط — باب نهى الحاكم عن الرشوة واتخاذها حاجبا لبابه في مجلس حكمه
١٨٢ باب ملازمة القريم اذا ثبت عليه الحق واعتداه الذمى على المسلم	١٧١ الدليل على تحريم رشوة الحاكم
١٨٣ الدليل على جواز ملازمة من له الدين لمن هو عليه بعد تقررده بحكم الشرع ومذاهب العلماء في ذلك	١٧٢ بيان أن الرشوة نوع من السحت
١٨٤ باب الحاكم يشفع للخصم ويستوضح له	١٧٣ بيان أن الهدايا التي تهدي الي القضاء نوع من الرشوة
١٨٥ باب أن حكم الحاكم ينفذ ظاهرا لا باطنا	١٧٤ الدليل على أنه لا بأس للحاكم في هذه الأزمان أن يتخذ له حاجبا
١٨٦ الدليل على اسم من خاصم في باطل	

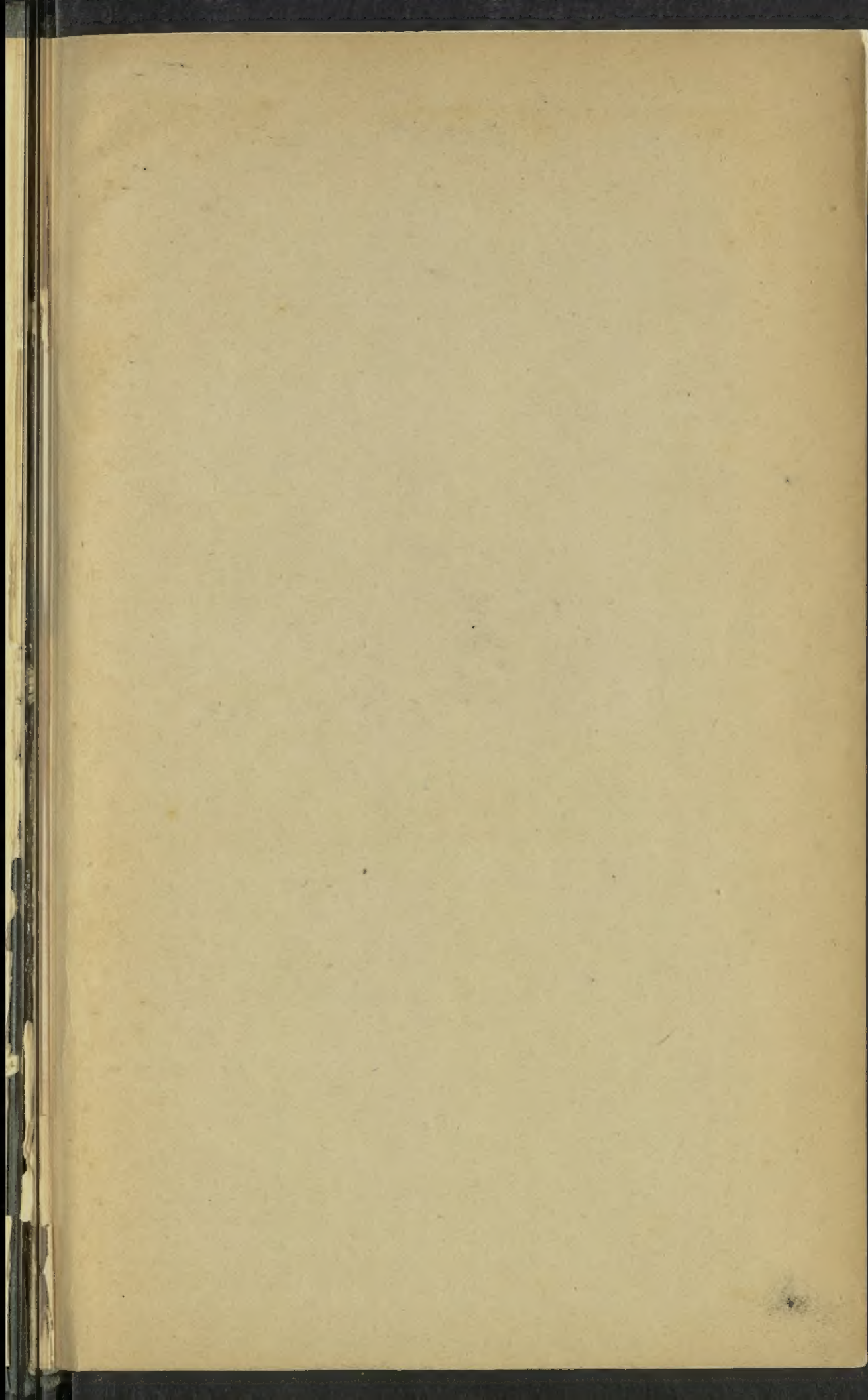
صفحة	صفحة
المنقطع للخدمة	حتى استحق به في الظاهر شيئاً هو في
٢٠٣ الخلاف في شهادة أحد الزوجين	الباطن حرام عليه
للاخر	— الدليل على ان من ادعى مالا ولم
٢٠٤ ما جاء في شهادة أهل الذمة بالوصية	تكن له بينة خلف المدعي عليه وحكم
في السفر	الحاكم ببراءة الخالف انه لا يبرأ في
٢٠٦ اختلاف العلماء في قبول شهادة الكافر	الباطن
وأدلة كل وتحقيق المقام	١٨٧ مذاهب العلماء فيها اذا حكم الحاكم
٢٠٨ باب اثناء على من أعلم صاحب الحق	ظاهراً والباطن بخلافه
بشهادة له عنده واذ من أدى شهادة	١٨٨ باب ما يذكر في ترجمة الواحد
من غير مسألة	١٨٩ ما جاء في قبول ترجمة الواحد
٢٠٩ الكلام في خير القرون	١٩٠ باب الحكم بالشاهد واليمين
٢١٠ أقوال العلماء فيمن شهد بدون أن	١٩١ ماورد من الأحاديث في الحكم
تطلب منه	بالشاهد واليمين
٢١١ باب التشديد في شهادة الزور وما	١٩٣ مذاهب العلماء في الحكم بشاهد
ورد فيه من الأحاديث	ودليل المدعي وأدلة كل وتحقيق
٢١٢ أقوال العلماء في الكفاية وتأويل	المقام
من أول	١٩٥ باب ما جاء في امتناع الحاكم من الحكم
٢١٣ باب تعارض البيتين والدعوتين	بعلمه
٢١٤ حكم النبي صلى الله عليه وسلم في	١٩٦ اختلاف العلماء في جواز قضاء
رجلين ادعى بغيرا فاقام كل واحد	الحاكم بعلمه
منهما بينة	١٩٧ مذاهب العلماء في حكم الحاكم بعلمه
٢١٥ مشروعية الفرعة	وأدلة كل وتحقيق انقام وقد بسط
٢١٦ باب استحلاف المذكر اذا لم تكن	الشارح القول في ذلك بسطاً شافياً
بينة وانه ليس للمدعي الجمع بينهما	٢٠١ باب من لا يجوز الحكم بشهادته
٢١٧ الدليل على انه لا يجب للفرع على	٢٠٢ الدليل على ان العداوة تمنع من
غيره اليمين المردودة ولا يلزمه	قبول الشهادة
التكفيل ولا يحل الحكم عليه	٢٠٣ الدليل على منع قبول شهادة الخادم

صفحة	صفحة
بالملازمة ولا بالحبس	وجواز تغليظها باللفظ والمكان
٢١٨ ثبوت مشروعية الحبس وانه وقع في زمن النبوة	والزمان وما ورد في ذلك من الاحاديث
٢١٩ باب استحلاف المدعى عليه في الاول والدماء وغيرها وما ورد في ذلك من الاحاديث	٢٢٥ حاجة اليهود النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عيسى عليه السلام
— اختلاف الفقهاء في تعريف المدعى والمدعى عليه	٢٢٦ مشروعية التغليظ على الحالف بالمكان والزمان
٢٢٠ اختلاف العلماء في ان اليمين على المدعى عليه	٢٢٧ باب ذم من حلف قبل ان يستحلف
٢٢١ باب التشديد في اليمين الكاذبة	٢٢٨ النوصية بحير القرون واقوال العلماء فيه وتفسير حديث خير القرون قرني ثم الذين يلونهم الخ
٢٢٢ اختلاف العلماء في ضبط الكبيرة	٢٣١ خاتمة الكتاب
٢٢٤ باب الاكتفاء في اليمين بالحلف بالله	

﴿ بيان الخطأ والصواب من الجزء التاسع ﴾

صفحة سطر	خطأ	صواب	صفحة سطر	خطأ	صواب
١١	١٣	وخزقنكم	وحزقتم	١٢٥	١٩
١٤	١١	لطير	الطير	١٣٥	١١
٢٠	١٧	ألا تسرعوا	لا تسرعوا	١٤٣	٠٣
٣٢	٢٠	خبوى	خبرى	١٦٠	١٨
٤٤	٠١	عبد	عبدا	١٦٣	٠٤
٦٢	٠٥	خمر	خرا	١٦٨	٠٨
—	٠٦	وم	قوم	١٧٠	٠٢
٧٦	١٧	يطبخونهم	يطبخوه	١٧٣	١٥
٨٢	١٣	يكن	يقل	١٨٦	٠٦
٨٧	٠٤	رسم	دسم		





2 9.41
الشوكاني، محمد بن علي
نيل الاوطار شرح منتهى الاخبار من اح
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01203459



V.9

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
LIBRARY

297.124
I247maA
v.9
c.1